٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٣٣٥٩

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية

نموذج رقم (٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات

الاسم (رباعي): علي محمد أحمد الشهري كلية: اللغة العربية قسم: الدراسات العليا العربية (فرع ال...)

الأطروحة مقدمة لنيل درجة: الماجستير في تخصص: النحو والصرف

عنوان الأطروحة: ((الخلاف النحوي في المقتضب))

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

فبناءً على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه _ والتي تمت مناقشتها بتاريخ ١٩/٦/١٤٢٠هـ _ بقبولها بعد إجراء التعديلات المطلوبة، وحيث قد تم عمل اللازم؛ فإن اللجنة توصي بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة للدرجة العلمية المذكورة أعلاه ...

والله الموفق ...

أعضاء اللجنة

المشرف	المناقش الداخلي	المناقش الخارجي
الاسم: د/ سعد حمدان محمد الغامدي	الاسم: أ.د. عبد الرحيم محمد إسماعيل	الاسم: أ.د. صلاح الدين صلاح
التوقيع:	التوقيع:	التوقيع: صلاح الدين صلاح

يعتمد

رئيس قسم

الاسم: أ.د. محمد سالم العميري

التوقيع:

٩/١٤٢٠هـ

- يوضع هذا النموذج أمام الصفحة المقابلة لصفحة عنوان الأطروحة في كل نسخة من الرسالة.

التعجب من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف*

وهي من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد"، يقول: "فما كان من الفعل زائداً على ثلاثة أحرف، نحو انطلق، واستخرج، فإنَّ التعجب لا يدخل فيه، ألا ترى أنَّك لا تقدر أن تبني فَعُلَ من انطلق واستخرج، إلا بعد الحذف، كقولك: طَلُق وخَرُجَ، وما أطلقه، وما أخرجَه، وذلك يؤدي إلى اللبس"[١].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

نودّ أنْ نقسم الحديث في هذه المسألة إلى ثلاثة أقسام؛ ليتسنى لنا معالجة كل قسم على حدة.

أولاً: الفعل الثلاثي، نحو: (حَسُنَ، ضرب):

أجمع النحويون على أنَّ الفعل الثلاثي نحو (حَسُنَ، ضَرَبَ، ..) يتعجبُ منه قياساً، نحو: ما أحسن زيداً، يقول المبرد: "واعلم أنَّ بناء فعل التعجب إنَّما يكون من بنات الثلاثة، نحو: ضرب، وعلم، ومكُث، وذلك أنَّك تقول: دخل زيد، وأدخلته، وخرج، وأخرجته، فتلحقه الهمزة إذا جعلته محمولاً على (فَعُلَ)"[٢].

ويقول ابن السراج: "وإنّما جاء هذا الفعل على "أفعل"، نحو: أحسن وأجمل؛ لأنَّ التعجب إنّما يكون مفعولاً من بنات الثلاثة فقط"[٣].

وقد ذهب أكثر النحويين إلى وجوب أنْ يكون الفعل المتعجب منه ثلاثياً، فلا يتعجب من غير الثلاثي أبداً، سواء أكان ثلاثياً مزيداً على وزن (أفعل) أم كان

---

* انظر: الكتاب ١: ٧٣، المقتضب ٤: ١٧٨، الأصول ١: ٩٩، الإيضاح ١١٥، المقتصد ١: ٣٧٩، المرتجل ١٤٩، شرح المفصل ٧: ١٤٤، شرح ابن عصفور ١: ٥٧٩، شرح التسهيل ٣: ٤٦ ، شرح الرضي ٣: ٤٤٩، ٣: ٤٥١ ، ٤: ٢٣٠ ، المساعد ٢: ١٦٣، الارتشاف ٣: ٤١، التصريح ٢: ٩١.

[١] المقتصد ١: ٣٧٩.

[٢] المقتضب ٤: ١٧٨.

[٣] الأصول ١: ٩٩.

رباعياً نحو: دحرج، أم ثلاثياً، ليس على وزن (أفعل) نحو: ضارب، واستخرج، يقول المبرد: "واعلم أنَّ بناء فعل التعجب إنَّما يكون من بنات الثلاثة"[1].

ويقول أبو علي الفارسي: "ولا يدخل في هذا الباب من الأفعال إلا ما كان على ثلاثة أحرف"[2].

ويقول الجرجاني: "فما كان من الفعل زائداً على ثلاثة أحرفٍ، نحو انطلق واستخرج، فإنَّ التعجب لا يدخل فيه"[3].

ويقول الزجاجي: "وفعل التعجب ثلاثي أبداً، مثل: "فَعُلَ وفَعِلَ وفَعَلَ" كقولك: "كَرُمَ زيدٌ" و "جَهِلَ عمرو" و "بَرَدَ الماء" "[4].

ثانياً: المزيد الذي على وزن "أفْعل":

اختلف النحويون في الفعل المزيد الذي على وزن "أفعل" اختلافاً واسعاً، فاضطربت أقوالهم، وبخاصةٍ في نسبة الآراء إلى قائليها، وسنتحدث عن هذا الفعل عند كل من النحاة التالية أسماؤهم، سيبويه والأخفش والمبرد وابن السراج والفارسي وابن يعيش وابن عصفور وابن مالك والرضي؛ وذلك لنبين رأي كلِّ عالمٍ منهم، وما نسبه إليه الشارحون.

١- سيبويه:

أجاز سيبويه بناء فعل التعجب من "أفعل" قياساً، وما قاله في "باب التعجب" يؤيد ذلك، يقول: "وبناؤه أبداً من فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ وأَفْعَلَ"[5].

وإليك ما فهمه ابن مالك والرضي من هذا النص: يقول ابن مالك: "وإنْ كان المزيد فيه على وزن أفعل، لم يقتصر في صوغ فعل التعجب منه على المسموع، بل

---

١ المقتضب ٤: ١٧٨.

٢ الإيضاح العضدي ١١٥.

٣ المقتصد ١: ٣٧٩.

٤ الجمل ١٠٠.

٥ الكتاب ١: ٧٣.

يحكم فيه بالاطراد وقياس ما لم يسمع منه على ما سمع، ما لم يمنع مانع آخر، هـذا هو مذهب سيبويه والمحققين من أصحابه"[1].

ويقول الرضي الاستراباذي: "وهو عند سيبويه قياس من باب أفعل مع كونه ذا زيادة"[2].

لكنَّ ابن يعيش نسب إلى سيبويه غير ذلك، إذْ قال إنَّ سيبويه لم يقس بناء (أفْعل) في التعجب ، وإنّما اقتصر فيه على المسموع، يقول ابن يعيش: "وقد قالوا: ما أعطاه للدراهم، وما أولاه للخير، فهذا ونحوه مقصور على السماع عند سيبويه، لا يجيز منه إلا ما تكلمت به العرب، فالتعجب من فَعَلَ قياس مطرد، ومن أفْعَل مسموع لا يجاوز ما ورد عن العرب"[3].

ونحن إلى الأخذ بما ذهب إليه ابن مالك والرضي أميل.

٢- الأخفش:

أمَّا أبو الحسن الأخفش فقد اضطربت أقوال العلماء في رأيه في هذه المسألة، حيث نسب إليه ابن يعيش والرضي الاستراباذي جواز التعجب من الفعل الذي على وزن "أفعل"، قياساً، يقول ابن يعيش: "وزعم الأخفش أنَّ ذلك في كل فعلٍ ثلاثي، دخلته زوائد، كاستفعل، وأفعل، وانفعل؛ لأنَّ أصلها ثلاثة أحرفٍ، وقاسه على ما أعطاه، وما أولاه ، كأنَّه بحذف الزوائد، ويردّه إلى الثلاثة"[4].

ويقول الرضي: "والأخفش والمبرد جوَّزا بناءه من جميع الثلاثي المزيد فيه"[5].

لكنَّ ابن عقيل وأبا حيان والشيخ خالد الأزهري نسبوا إلى الأخفش المنع في هذا الباب، يقول ابن عقيل: "وذهب المازني والمبرد وابن السراج والفارسي إلى المنع مطلقاً، وحكى عن الأخفش"[6].

---

[1] شرح التسهيل ٣: ٤٦.
[2] شرح الرضي ٣: ٤٥١.
[3] شرح المفصل ٧: ١٤٤.
[4] شرح المفصّل ٧: ١٤٤.
[5] شرح الرضي ٤: ٢٣٠.
[6] المساعد ٢: ١٦٤.

ويقول أبو حيان: "فإن كان المزيد على وزن أفعل فثلاثة مذاهب، أحدها: إنَّه لا يجوز البناء للتعجب منه مطلقاً، وهو مذهب أبي الحسن والجرمي والمازني.."[1].

ويبدو أنَّ أبا الحسن الأخفش قال بهذين الرأيين، كما هي عادته في كثير من مسائل النحو والصرف، إذ إنَّه قد يقول في المسألة رأيين يناقض أحدهما الآخر، يقول ابن جني: "وقد كان أبو الحسن ركّاباً لهذا الثبج، آخذاً به، غير محتشم منه، وأكثر كلامه في عامة كتبه عليه، وكنت إذا ألزمت عند أبي علي - رحمه الله - قولاً لأبي الحسن شيئاً لا بُدّ للنظر من إلزامه إياه يقول لي: مذاهب أبي الحسن كثيرة"[2].

وقد بحثنا فيما بين أيدينا من كتب الأخفش فلم نجد لأبي الحسن الأخفش نصّاً يبين مذهبه في هذه المسألة.

٣- أبو العباس المبرد:

ذهب أبو العباس المبرد في كتابه "المقتضب" إلى أنَّ فعل التعجب لا يصاغ إلا من الثلاثي فقط، أمَّا أفعل نحو (أعطى، أسمع..) فإنَّه لا يصاغ منه أبداً، وما جاء منه يحفظ ولا يقاس عليه، يقول: "واعلم أنَّ بناء فعل التعجب إنَّما يكون من بنات الثلاثة، نحو: ضرب، وعلم ومكث، وذلك أنَّك تقول: دخل زيد وأدخلته، وخرج وأخرجته، فتلحقه الهمزة، إذا جعلته محمولاً على فَعُل.

وكذلك تقول: حَسُنَ زيد، ثم تقول: ما أحسنه؛ لأنَّك تريد: شيء أَحْسنهُ، فإن قيل: فقد قلت: ما أعطاه للدراهم، وأولاه بالمعروف، وإنَّما هو من أعطى وأولى فهذا - وإن كان قد خرج إلى الأربعة - فإنَّما أصله الثلاثة، والهمزة في أولّه زائدة"[3].

لكنَّ ابن يعيش والرضي الاستراباذي نسبا إليه خلاف هذا القول، حيث قالا: إنَّ المبرد جوَّز بناء فعل التعجب من "أفعل"، يقول ابن يعيش: "وزعم الأخفش أنَّ

[1] الارتشاف ٣: ٤٢.

[2] الخصائص ١: ٢٠٦.

[3] المقتضب ٤: ١٧٨.

ذلك في كل فعل ثلاثي دخلته زوائد، كاستفعل، وأفعل وانفعل؛ لأنَّ أصلها ثلاثة أحرف، وقاسه على ما أعطاه، وما أولاه، كأنَّه بحذف الزوائد، ويردّه على الثلاثة، وتابعه أبو العباس المبرد على ذلك، وأجازه"[1].

ويقول الرضي الاستراباذي: "ونقل عن المبرد والأخفش جواز بناء أفعل التفضيل من جميع الثلاثي المزيد فيه كانفعل واستفعل ونحوهما قياساً"[2].

ويبدو أنَّ ابن يعيش هو أولّ من نسب إلى الأخفش والمبرد هذا القول، وقد أخذ عنه النحاة المتأخرون هذه النسبة.

وقد بحثنا فيما بين أيدينا من كتب المبرد (الكامل – الفاضل) فلم نجد فيهما أنَّه قد تحدث عن هذه المسألة.

٤- ابن السراج وأبو علي الفارسي:

ذهب ابن السراج وأبو علي الفارسي إلى أنَّ فعل التعجب لا يصاغ من (أفعل) ، وما جاء منه يقتصر فيه على السماع، يقول ابن السراج: "فعل التعجب إنَّما يكون مفعولاً من بنات الثلاثة فقط ، نحو: ضرب وعلم ومكث، لا يجوز غير ذلك"[3]، ويقول أبو علي الفارسي: "ولا يدخل في هذا الباب من الأفعال إلا ما كان على ثلاثة أحرف، فإن زاد الفعل على ثلاثة أحرفٍ في اللفظ، أو فيما كان في حكم اللفظ فإنَّه لا يدخل في هذا الباب"[4].

٥- ابن يعيش:

ذهب ابن يعيش إلى أنَّه لا يجوز أنْ يصاغ فعل التعجب من (أفعل)، وما جاء منه يُسْمَعُ ولا يقاس عليه، يقول: "وقد قالوا: ما أعطاه للدراهم، وما أولاه للخير، فهذا ونحوه مقصور على السماع عند سيبويه ، لا يجيز منه إلا ما تكلمت به العرب، فالتعجب من (فعل) قياس مطرد، ومن أفعل مسموع لا يجاوز ما ورد عن العرب،

---

[1] شرح المفصّل ٧: ١٤٤.

[2] شرح الرضي ٣: ٤٥١.

[3] الأصول ١: ٩٩.

[4] الإيضاح العضدي ١١٥.

وزعم الأخفش أنّ ذلك في كل فعلٍ ثلاثي دخلته زوائد، كاستفعل وأفعل، وانفعل؛ لأنّ أصلها ثلاثة أحرف، وقاسه على ما أعطاه، وما أولاه، كأنّه بحذف الزوائد، ويردّه إلى الثلاثة، وتابعه أبو العباس المبرّد على ذلك، وأجازه، وذلك ضعيف"[1].

٦- ابن عصفور:

أمّا ابن عصفور فإنّه يذهب إلى ما يذهب إليه أكثر النحويين من أنّ فعل التعجب لا يصاغ من "أفعل"، لكنّه أورد في "أفعل" تفصيلاً جديداً ، لم نجده عند النحاة السابقين، حيث ذكر أنّ المذاهب في أفعل تنقسم إلى ثلاثة أقسام وهي:

أولاً: إنّه لا يجوز التعجب من "أفعل" إطلاقاً.

ثانياً: إنّه يجوز التعجب من "أفعل" على الإطلاق.

ثالثاً: النظر في همزة "أفعل"، فإن كانت لغير النقل، نحو: أبطأ - أظلم، جاز التعجب، أمّا إن كانت للنقل نحو: أعطى، أسمع، فإنّه لا يجوز، يقول ابن عصفور: "فإن كان على وزن أفعل ففيه خلاف، فمنهم من منع التعجب منه في الجميع، ومنهم من أجاز التعجب منه في الجميع، ومنهم من فصّل، أمّا الذي منعه في الجميع فقاسه على غيره من المزيدات، والذي أجازه في الجميع رأى همزة أفعل التي للتعجب تعقب تلك الزيادة، والذي فصّل منع ذلك إنْ كانت الهمزة للنقل؛ لأنّها إذْ ذاك حرف معنى، وأجاز إذا كانت لغير نقل؛ لأنّها لا معنى لها، والصحيح أنّه لا يجوز التعجب منه"[2].

لكنّ ابن عصفور عدل عن هذا الرأي، حيث ذهب في كتابه "المقرب" إلى أنّ فعل التعجب يصاغ من (أفعل) إذا كانت الهمزة لغير النقل، أمّا إذا كانت للنقل فإنّه لا يجوز، يقول ابن عصفور: "وإنْ كان على وزن أفعل، ولم تكن همزته للتعدية جاز التعجب منه ، نحو قولهم: ما أخطأه... وإنْ كانت للتعدية لم يجز التعجب منه،

---

[1] شرح المفصل ٧: ١٤٤.

[2] شرح ابن عصفور ١: ٥٨٠.

إلا أن يشذّ من ذلك، فيحفظ ولا يقاس عليه، والذي شذَّ من ذلك قولهم: مـــا أعطـــاه للدنانير، وما أولاه للمعروف"[1].

٧- ابن مالك:

أمَّا ابن مالك فقد تابع سيبويه في جواز صياغة فعل التعجب مـــن (أفعـــل)، حيث جعل ذلك قياساً مطرداً، سواء كانت الهمزة للتعدية أمْ لغيرها، يقول: "وإنْ كان المزيد فيه على وزن أفعل لم يقتصر في صوغ فعل التعجب منه على المسموع ، بل يحكم فيه بالاطراد وقياس ما لم يسمع منه على ما سُمِع، ما لم يمنع مانع آخر، هـــذا هو مذهب سيبويه والمحققين من أصحابه.

ولا فرق بين ما كانت همزته للتعدية كأعطى وبين ما همزته لغـــير التعديـــة كأغفى، وشهد بأنَّ هذا مذهب سيبويه قوله في باب التعجب المترجم بهذا بـــاب مـــا يعمل عمل الفعل، ولم يجر مجرى الفعل، ولم يتمكن تمكنه، وبناؤه أبداً مـــن فَعَـــل وفَعُل وفَعِلَ وأفْعَلَ. هذا نصّه، فسوَّى بين الثلاثة في صحة بنـــاء التعجـــب منهـــا، وأطلق القول بأفعل، فعلم بأنَّه لا فرق بين ما همزته للتعدية وبين ما همزتـــه لغـــير التعدية"[2].

٨- الرضي الاسترابادي:

أمّا الرضي الاسترابادي فقد نسب إلى سيبويه جواز صياغة أفعل التعجب من (أفعل) قياساً مطّرداً، يقول: "ويُبْنَى أيضاً من باب أفعل إفعالاً قياساً عنـــد ســـيبويه، سماعاً عند غيره، نحو ما أعطاه للمعروف، وما أبغضني له"[3]، ويقول أيضاً: "وهـــو عند سيبويه قياس من باب أفعل مع كونه ذا زيادة، ويؤيده كثرة السماع كقولهم: هو أعطاهم للدنانير، وأولاهم للمعروف، وأنت أكرم لي من فلان، وهو كثير، ومجوّزه قلة التغيير"[4].

---

[1] المقرب : ابن عصفور، ت: أحمد الجواري وعبد الله الجبوري، الطبعة الأولى ١٣٩١هـ ١: ٧٣.

[2] شرح التسهيل ٣: ٤٧.

[3] شرح الرضي ٤: ٢٣٠.

[4] شرح الرضي ٣: ٤٥١.

واضح من كلامه هذا أنَّه يأخذ برأي سيبويه في جواز القياس على "أفعل".

وقد احتجَّ المجيزون لصياغةِ فعل التعجب من (أفعل) بأنَّ الهمزة ، وإنْ كانت للتعدية، فإنَّها عند التعجب تذهب، وتحلّ محلها همزة (أفعل) فلا تغيير، إذْ تخلف همزة (أفعل) همزة الفعل، يقول الرضي: "ومجوِّزة قلةُ التغيير؛ لأنَّك تحذف منه، وتردّه إلى الثلاثي، ثم تبني منه أفعل التفضيل، فتخلف همزة التفضيل همزة الافعال"[1].

ويبدو لنا أنَّ ما ذهب إليه سيبويه والرضي وابن مالك من جواز التعجب من (أفعل)، والقياس عليه يحتاج إلى مناقشةٍ من وجهين:

أولاً: إنَّ الذي بيَّن أنَّ قول العرب: ما أعطاه للدراهم، وما أولاه للمعروف، من الفعلين أعطى وأولى، هو السياق لا الصيغة (أفعل)؛ لأنَّ قولهم "للدنانير وللمعروف"، مفعولان ثانيان للفعلين "أعطى وأولى" تعدّى إليهما الفعلان بحرف الجر؛ لأنَّ فعل التعجب لا ينصب إلا مفعولاً واحداً، ولو لم تُذكر كلمتا "الدنانير، والمعروف" ما فهم المقصود.

ثانياً: إنّ جواز القياس على هذا الفعل يفوت الدلالة التي جاءت الهمزة من أجلها، فلو أردنا التعجب من الفعل "أسمع" – على سبيل المثال – لقلنا على مذهب سيبويه : ما أسمع زيداً، ويتوجه المعنى عندئذٍ إلى أنَّ التعجب مِنْ شدة سماعه لا من إسماعه، وفي هذا لبسٌ وتفويتٌ للدلالة التي جيء بالهمزة من أجلها.

والذي يراه الباحث في "أفعل" أنَّ ما ذهب إليه ابن عصفور في "المقرّب" من التفصيل هو الصحيح، فإن كانت الهمزة للنقل والتعدية منع التعجب من "أفعل"، وإنْ كانت لغير معنى جاز؛ لأنّ الهمزة لا معنى لها هنا، فوجودها كعدمها؛ لأنَّ قول العرب: عتم الليل واعتم، وعوز وأعوز، وبطؤ وأبطأ، وبؤس وأبأس، بمعنىً واحد.

---

[1] شرح الرضيّ ٣: ٤٥١.

أمَّا الفعل الرباعي نحو دحرج والفعل الزائد على ثلاثة أحرف، وليس على وزن "أفعل" نحو: ضارب واستخرج فقد منع جمهور النحويين التعجب منه، يقول سيبويه: "وبناؤه أبداً من فَعَل وفَعِل وفَعُلَ وأفعل"[١].

فلم يذكر سيبويه أنَّه يبنى من الرباعي أو من المزيد الذي ليس على وزن أفعل.

ويقول المبرد: "واعلم أنَّ ما جاوز الثلاثة بغير زيادة لم يجز أنْ يقال فيه: ما أفعله؛ وذلك لأنَّك إن بنيت هذا البناء حذفت من الأصل حرفاً، وهذا مما لا يجوز؛ لأنَّ معناه إنّما كمُلَ بحروفه، إذْ كنَّ كلهن أصولاً، وإنَّما يستعمل فيما كان من هذا القبيل ما يدلّ عليه من فعل غيره، وذلك أنَّك إذا قلت: دحرج، واحرنجم، وما أشبه ذلك من الأفعال من غير هذا الجنس قلت: ما أشدّ دحرجته، وما أشدَّ احرنجامه"[٢].

ويقول أبو علي الفارسي: "ولا يدخل في هذا الباب من الأفعال إلا ما كان على ثلاثة أحرف، فإن زاد الفعل على ثلاثة أحرف في اللفظ، أو فيما كان في حكم اللفظ فإنّه لا يدخل في هذا الباب، فما زاد على ثلاثة أحرف فلم[٣] يدخل في هذا الباب، نحو: انطلق واقتدر واستخرج ودحرج"[٤].

ويقول الرضي الاستراباذي: "لو لم يكن ثلاثياً، بل كان رباعياً، نحو: دحرج، أو لم يكن مجرداً، بل كان ذا زائدا كاستخرج لم يكن بناء أفعل منه"[٥].

ويقول الأزهري: "الشرط الثاني : أنْ يكون الفعل ثلاثياً، فلا يبنيان من رباعي مجرد ولا مزيد فيه، ولا ثلاثي مزيد حرفاً، أو حرفين أو ثلاثة، نحو: دحرج وتدحرج وضارب وانطلق واستخرج"[٦].

---

١ الكتاب ١: ٧٣.

٢ المقتضب ٤: ١٨٠.

٣ هكذا في الأصل.

٤ الإيضاح العضدي ١١٥.

٥ شرح الرضي ٣: ٤٤٩.

٦ شرح التصريح ٢: ٩١.

فجمهور النحاة إذاً يمنعون التعجب من هذه الأفعال، وبخاصةِ الرباعي، إذْ لا خلاف في عدم جواز التعجب منه أبداً، وما جاء منها يقتصر فيه على السماع.

ومن الجدير بالذكر أنَّ ابن يعيش والرضي الاستراباذي قد نسبا إلى الأخفش والمبرد الجواز في القياس على صياغة فعل التعجب من الثلاثي المزيد دون الرباعي نحو : "دحرج"، يقول ابن يعيش: "وزعم الأخفش أنَّ ذلك في كل فعل ثلاثي دخلته زوائد كاستفعل وأفعل وانفعل؛ لأنَّ أصلها ثلاثة أحرف، ...، وتابعه أبو العباس المبرد على ذلك وأجازه"[1].

ويقول الرضي: "والأخفش والمبرد جوّزا بناءه من جميع الثلاثي المزيد فيه"[2].

ومن الواضح أنَّ هذه النسبة غير صحيحة؛ لأنَّ نص المبرد واضحٌ كل الوضوح، إذ إنَّه يمنع فيه منعاً باتاً التعجبَ من غير الثلاثي، وقد ذكرنا نصه فيما مضى في أكثر من موضع، أمّا الأخفش فقد بحثنا فيما بين أيدينا مِنْ كتبه، فلم نعثر على نصّ يخص هذا الموضوع.

والذي يراه الباحث أنَّ ما قاله جمهور النحويين هو الصحيح، وما جاء من هذه الأفعال متعجبا منه يكون مقصوراً على السماع، نحو: ما أخصره من اختصر، وما أغناه من استغنى.

ولعلّ من المعلوم أنَّ اللغة العربية لا تعتمد الإلباس في أساليبها؛ لذا نراها استعانت بفعل مساعد يؤدي الغرض من التعجب دون لبس أو إبهام، فتقول في: استخرج: ما أشدَّ استخراجه، وفي ضارب: ما أشدَّ مضاربته، يقول الزجاجي: "فإن زاد الفعل على الثلاثة لم يمكن إدخال الهمزة عليه، فإن أردت التعجب من فاعل فعله زائد على ثلاثة أحرف تعجبت منه بـ "أشد" وما أشبهه، كقولك: "انطلق زيدٌ" فتقول: "ما أشدَّ انطلاقه"، وكذلك: "استخرج زيدٌ المال" ، و"دحرج" و "قرطس" وما أشبه ذلك، فتقول: "ما أحسن دحرجته"، و "ما أشدّ استخراجه"[3].

---

[1] شرح المفصل ٧: ١٤٤.
[2] شرح الرضي ٤: ٢٣٠.
[3] الجمل ١٠٠.

وقد علل جمهور النحويين المنع في عدم جواز التعجب من الفعل الرباعي بأنّ فعل التعجب ليس له إلا صيغة "أفعل"، والفعل الرباعي يكون على أربعة أحرف، فلابد عندئذ من حذف حرف من أصول الكلمة، فنقول في: "دحرج" ما أدجر، فلا يعلم عندها هل هو من دحرج أو من دجر، يقول الرضي: "أمّا إن أردت بناءه من غير حذف شيء، فواضح الاستحالة؛ لأنّ أفعل ثلاثي مزيد فيه الهمزة للتفضيل، وأمّا إنْ أردت البناء مع حذف حرف أو حرفين، فإنّه يلتبس المعنى، إذ لو قلت في دحرج أدجر، لم يعلم أنّه مركب من دحرج".[1]

وكذلك الأمر في الثلاثي المزيد، إذ لا سبيل إلى التعجب منه إلا بحذف حروف الفعل الزائدة، وإذا حذفت الحروف الزائدة فاتت الدلالة التي جاءت من أجلها، فإذا تعجبنا من: استخرج، قلنا: ما أخرجه، فلا يعلم من الصيغة هل هي من الاستخراج أم من الخروج، يقول ابن يعيش: "وأمّا غيره من الأفعال المزيد فيها، نحو: اقتطع واستقطع فلو تعجبنا بشيءٍ منها بحذف الزيادة لم يعلم أي المعاني تريد، وكذلك لو وقع التعجب من اضطرب، وقيل: ما أضربه لم يعلم أضارب هو أم مضطرب في نفسه"[2].

ويقول الشيخ خالد الأزهري: "الشرط الثاني: أنْ يكون الفعل ثلاثياً فلا يبنيان من رباعي مجرد ولا مزيد فيه ولا ثلاثي مزيد حرفاً أو حرفين أو ثلاثة، نحو: دحرج وتدحرج وضارب وانطلق واستخرج ؛ لأنّ بناءهما من ذلك يفوت الدلالة على المعنى المتعجب منه، أمّا ما أصوله أربعة؛ فلأنّه يؤدي إلى حذف بعض الأصول، ولا خفاء في إخلاله بالدلالة، وأمّا المزيد فلأنّه يؤدي إلى حذف الزيادة الدالة على معنى مقصود، ألا ترى أنَّك لو بنيت أفعل من ضارب وانطلق واستخرج، فقلت ما أضربه وأطلقه، وأخرجه لفاتت الدلالة على معنى المشاركة والمطاوعة والطلب"[3].

---

[1] شرح الرضي ٣: ٤٤٩.

[2] شرح المفصّل ٧: ١٤٤.

[3] التصريح ٢: ٩١.

جواز نعم الرجلُ رجلاً زيد[*]

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة جواز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في باب "نِعْمَ وبئس" نحو: نعم الرجل رجلاً زيد ، يقول الجرجاني : "فإن ذكرت النكرة فقلت "نعم الرجل رجلاً" كان كالتكرير الذي لا يفتقر إليه، كقولك: ضربت زيداً ضربت، ولا يكاد يوجد ذلك"[١].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب سيبويه والسيرافي وابن يعيش إلى منع الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز في باب "نعم وبئس" فلا يقال: نعم الرجل رجلاً زيد، يقول ابن يعيش: "قد اختلف الأئمة في هذه المسألة ، فمنع سيبويه من ذلك، وأنَّه لا يقال: نعم الرجل رجلاً زيد، وكذلك السيرافي"[٢].

وقد استدلوا لذلك بأنَّ التمييز إنَّما وضع لرفع الإبهام، نحو: جاء عشرون رجلاً، وامتلأ الإناء ماءً ، .. الخ. ولا إبهامَ في هذا التركيب، لأنَّ الفاعل مذكور هنا، يقول ابن مالك: "وحامل سيبويه على المنع كون التمييز في الأصل مسوقاً لرفع الإبهام، والإبهام إذا ظهر الفاعل زال فلا حاجة إلى التمييز"[٣].

وقد ردَّ هؤلاء النحاة ما جاء من الجمع بينهما في الشعر، نحو قول جرير:

* انظر: المقتضب ٢: ١٤٨، الأصول ١: ١١٧، الإيضاح ١١٣، المقتصد ٣٧٢، شرح المفصّل ٧: ١٣٢، شرح ابن عصفور ١: ٦٠٦، المقرب ١: ٦٨، شرح التسهيل ٣: ١٤، شرح الرضي ٤: ٢٤٩، شرح التصريح ٢: ٩٥، الهمع ٥: ٣٥، شرح الأشموني ٣: ٣٤.

١ المقتصد ١: ٣٧٢.

٢ شرح المفصّل ٧: ١٣٢.

٣ شرح التسهيل ٣: ١٥.

تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أبيكَ فِينا		فَنِعْمَ الزادُ زَادُ أبيكَ زادَا[1]

وقوله أيضاً:

والتغلبيونَ بِئْسَ الفحلُ فَحلُهمُ		فَحْلاً وأُمُّهُم زلاءُ مَنْطِيْقُ[2]

وقول الآخر:

نِعْمَ الفتاةُ فتاةً هندُ لو بذلتْ		ردَّ التحيةِ نُطْقاً أوْ بإيماءِ[3]

فتأولوا بيت جرير على أنّ "زاداً" مفعول للفعل "تزوّد"، و "مثل زاد أبيك" حال من مفعول تزوّد، والتقدير : تزود مثل زاد أبيك زاداً، أمَّا ابن يعيش فإنّه يرى أن بيت جرير وما شابهه من الضرائر الشعرية التي لا يقاس عليها، يقول: "وعلى تقدير أن يكون العامل فيه نِعْمَ فإنّ ذلك من ضرورة الشعر، هكذا قال أبو بكر بن السراج وما ثبت للضرورة يتقدّرُ بقدر الضرورة، ولا يجعل قياساً"[4].

أمَّا المبرد وابن السراج وأبو عليّ الفارسي فقد أجازوا الجمع بينهما، يقول المبرد: "واعلم أنَّك إذا قلت: نعم الرجل رجلاً زيد، فقولك "رجلاً" توكيد؛ لأنَّه مستغنى عنه بذكر الرجل أولاً، وإنَّما هذا بمنزلة قولك: عندي من الدراهم عشرون درهماً، إنَّما ذكرت الدرهم توكيداً، ولو لم تذكره لم تحتج إليه"[5].

ويقول ابن السراج: "وإذا قلت: نعم الرجل رجلاً زيد فقولك: "رجلاً" توكيد؛ لأنَّه مستغنى عنه بذكر الرجل أولاً، وهو بمنزلة قولك: عندي من الدراهم عشرون درهماً"[6].

ويقول أبو علي الفارسي: "وتقول: نعم الرجل رجلاً زيد، فإن لم تذكر رجلاً جاز، وإن ذكرته فتأكيد"[7].

---

١ انظر: ديوان جرير ص١٠٥، وشرح المفصّل ٧: ١٣٢.

٢ انظر: ديوان جرير ص٢٩٧، والتصريح ٢: ٩٦.

٣ انظر: التصريح ٢: ٩٥.

٤ شرح المفصّل ٧: ١٣٣.

٥ المقتضب ٢: ١٤٨.

٦ الأصول ١: ١١٧.

٧ الإيضاح العضدي ١١٣.

وقد استدلَّ هؤلاء النحاة لما ذهبوا إليه بالسماع والقياس، أمّا السماع فقد استدلوا بما تقدم من الأبيات ، وأمّا القياس فإنَّ التمييز، وإنْ كان يؤتى به أصلاً لرفع الإبهام، إلا أنَّه يكون في كثيرٍ من المواضع للتأكيد، والأمثلة على ذلك كثيرة، فمن القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿إنّ عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿واختار موسى قومه سبعين رجلاً﴾[2] ، ومن النثر قولهم: لي من الدراهم عشرون درهماً، فورود التمييز في هاتين الاثنين وهذا المثل للتوكيد ، لا لرفع الإبهام وكذلك، الأمر في هذا التركيب موضع الخلاف.

ولعلَّ من المفيد أن نبين أنَّ لابن عصفور رأياً جديداً في هذه المسألة، إذْ يرى أنَّ التمييز إذا أفاد معنىً زائداً جاز ذكره نحو : نعم الرجل فارساً زيد، أمَّا إذا لم يكن فيه زيادة في المعنى فإنَّ ذكر التمييز لا يجوز نحو: نعم الرجل رجلاً زيدٌ، يقول: "ولا يجوز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر إلا إذا أفاد التمييز معنى زائداً على الفاعل"[3].

وما قاله ابن عصفور تحكم بلا دليل؛ لأنّ فيه ردّاً لما ثبت عن العرب من الشواهد الشعرية المجيزة لهذا التركيب، يضاف إلى ذلك أنَّ في قوله هذا مخالفة لما قاله النحاة من أنَّ كل زيادةٍ في المبنى تؤدي إلى زيادة في المعنى، فليست هناك كلمة زائدة لا معنى لها، حتى إن كانت من اللفظ نفسه نحو قول العرب: جاء جاء زيد.

ويبدو لنا أنّ ما قاله المبرد وابن السراج والفارسي هو الصحيح؛ وذلك للأسباب التالية:

أولاً: ورود السماع بذلك، فقد جاء في الشعر الجمع بينهما في أكثر من شاهد، يقول جرير:

والتغلبيونَ بِئْسَ الفحلُ فَحْلُهمُ　　　فَحْلاً وأُمُّهم زلاءُ مَنْطِيْقُ

---

[1] التوبة آية ٣٦.

[2] الأعراف آية ١٥٥.

[3] المقرّب ١: ٦٨.

حيث جمع بين الفاعل (الفحل) والتمييز (فحلاً)، وفي هذا دلالة قوية على التوكيد والاهتمام بهذا اللفظ، وكذلك الأمر في بيته الآخر:

تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أبيكَ فِينَا فَنِعْمَ الزادُ زَادُ أبيكَ زادَا

حيث جمع بين الفاعل (الزاد) والتمييز (زاداً)، والغرض من هذا الدلالة على التوكيد.

ثانياً: إنّ لهذا القول وجهاً في القياس، إذ يشير اجتماعهما إلى التوكيد، وقد جاء التوكيد بالتمييز في القرآن وفي الشعر والنثر؛ لذا فلا مانع من جواز هذا التركيب.

استعمال صيغة (فَعُلَ) في التعجب*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة إجراء الفعل الذي على وزن "فَعُلَ"، نحو: كَرُم، مجرى التعجب قياساً، يقول الجرجاني: "ونحو "فَعُلَ" مطرد عند بعض النحويين في جميع ما يقصد التعجب منه، كقولك: كَتُبَ رجلاً زيد، وقالوا: قَضُو الرجل من القضاء، ورموت اليد يده، أي: قد بلغا الغاية في ما يحذق"[1].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

من المعلوم أنّ "نعم وبئس" و"التعجب" بابان مستقل كل منهما عن الآخر في علم النحو ، لكلٍّ حدوده وشروطه وخصائصه في الاستعمال لا يجوز تجاوزها[2]. وقد ورد عن العرب في سماع قليل، أنَّ "فَعُلَ" تلحق ببابي نعم وبئس والتعجب، فتجري مجرى هذين البابين في جميع الأحكام، ولم يصل ذلك إلى سيبويه، يقول ابن السراج: "وقد حكي عن الكسائي: أنَّه كان يقول في هذا: قضو الرجل، ودعو الرجل"[3].

ويقول أبو حيان: "وحكى الأخفش الاستعماليين له في الكبير عن العرب، تقول: حَسُنَ الرجل، ولحَسُنَ زيد في معنى: ما أحسنه"[4].

واعتماداً على ما حكاه الكسائي والأخفش ذهب الفارسي وكثير من النحويين إلى أنّ "فَعُل" يلحق بباب نعم وبئس فقط، فيأخذ ما لهذا الباب من أحكام، يقول أبو

---

* انظر : المقتضب ٢: ١٤٧، الأصول ١: ١١٥ المقتصد ١: ٣٧٨، شرح ابن عصفور ١: ٥٧٩، شرح المفصّل ٧: ١٢٩، شرح التسهيل ٣: ٢٠، شرح الرضي ٤: ٢٥٦، التصريح ٢: ٩٨، الهمع ٥: ٤٣.

١ المقتصد ١: ٣٧٨.

٢ انظر: في باب نعم وبئس الكتاب ٣: ٢٦٦، الإنصاف ١: ٩٧، م١٤، شرح المفصل ٧: ١٢٧. وانظر في باب التعجب الكتاب ١: ٧٢، والإنصاف ١: ١٢٦ م١٥، وشرح المفصّل ٧: ١٤٣.

٣ الأصول ١: ١١٦.

٤ الارتشاف ٣: ٢٧.

حيان: "اختلفوا في "فَعُل" المراد به المدح والذم ، فذهب الفارسي وأكثر النحويين إلى جواز إلحاقه بباب نعم وبئس فقط، فلا يكون فاعله إلا بما يكون فاعلاً لهما"[1].

أمَّا الأخفش والمبرد فقد ذهبا إلى جواز إلحاق "فَعُل" بباب نعم وبئس، إذا لم يدخله معنى التعجب، أمَّا إذا دخله معنى التعجب فإنّه يلحق بباب التعجب، فيأخذ ما له من أحكام ، يقول المبرد: "واعلم أنّه ما كان مثل : كَرُمَ زيد، وشَرُفَ عمرو، فإنَّما معناه في المدح معنى ما تعجبت منه، نحو: ما أشرفه، ونحو ذلك: أشرف به، وكذلك معنى "نِعْمَ" إذا أردت المدح ، ومعنى "بِئْس" إذا أردت الذم، ومن ذلك قوله عزَّ وجلَّ: ﴿**ساء مثلاً القوم**﴾[2]، كما تقول: نعم رجلاً أخوك، وكَرُمَ رجلاً عبد الله"[3].

ويقول أبو حيان : "وذهب الأخفش والمبرد إلى جواز إلحاقه بباب نعم وبئس، فيجعل فاعله كفاعلهما، وذلك إذا لم يدخله معنى التعجب، وإلى جواز إلحاقه بفعل التعجب، فلا يجري مجرى نعم وبئس في الفاعل، ولا في بقية أحكامهما، بل يكون فاعله ما يكون مفعولاً لفعل التعجب"[4].

وكان ابن عصفور قد نصَّ على أنَّ "فَعُل" صيغة مستقلة من صيغ التعجب، يقول: "وللتعجب ثلاثة ألفاظ: ما أفعله، وأفعلْ به، ولفَعُلَ"[5].

ويبدو أنَّ الذي جعل النحويين يهتمون بروايتي الأخفش والكسائي، فيرددون "فَعُل" بين بابي نعم وبئس والتعجب، هو أنَّهم قد وجدوا في القرآن الكريم ما يعضدها ويقويها، فقد وردت هذه الصيغة" فَعُلَ" في أكثر من آية، فوجهوها اعتماداً على ما ذكره الأخفش والكسائي على أنَّها من بابي التعجب ونعم وبئس، وهذه الآيات هي قوله تعالى: ﴿**حَسُنَ أولئك رفيقاً**﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿**كَبُرت كلمةً تخرج من**

---

[1] البحر المحيط ، طبعة دار الكتب العلمية بتحقيق عادل عبد الموجود ٣: ٣٠١.

[2] الأعراف آية ١٧٧.

[3] المقتضب ٢: ١٤٧.

[4] البحر المحيط، طبعة دار الكتب العلمية بتحقيق عادل عبد الموجود ٣: ٣٠١.

[5] شرح ابن عصفور ١: ٥٧٩.

[6] النساء آية ٦٩.

أفواههم﴾[١]، يقول الزمخشري: " ﴿وحسن أولئك رفيقا﴾[٢] فيه معنى التعجب، كأنّه قيل: وما أحسن أولئك رفيقاً، ولاستقلاله بمعنى التعجب، قرئ: وحسْن، بسكون السين، يقول المتعجب: حَسُنَ الوجهُ وجهك: وحَسْنَ الوجهُ وجهك"[٣].

ولكنّ ما ذهب إليه هؤلاء النحاة يحتاج إلى مناقشة من جانبين:

أولاً: إنّ معنى المدح والذم أو التعجب ليس مفهوماً من الصيغة(فَعُل) نفسها، بل هو مفهوم من السياق الواردة فيه، فـ "حَسُنَ" واردة في مقام المدح المتعجب منه، و "كبرت" واردة في مقام الذم المتعجب المستغرب منه.

ثانياً: إنّ الفعلين "حَسُنَ" و "كَبُرَ" واردان على أصل بنائهما ، وليسا محولين من فعل آخر لقصد المدح والذم أو التعجب ، ومن المعلوم أنّ حمل الشيء على أصله أولى من الانتحاء به نحو الفرع، فالأصل دائما قبل الفرع.

ومن المعلوم أنّ بابي نعم وبئس والتعجب من الأبواب التي تلزم طريقة واحدة، لا تنفكّ عنها، فلا تتصرف ولا تقبل أغلب خصائص الفعل، وهذا القول بدوره يؤيد ما ذهبنا إليه في مسألة "نعم وبئس"، واختلاف العلماء في فعليتها واسميتها، ويرجح ما قلناه هناك من أنّها أدوات تفيد توكيد المدح أو الذم والمبالغة فيهما، وليست بأفعال تحتاج إلى فاعل وتمييز، وليس في الجملة مبتدأ خبره متقدم عليه، أو مبتدأ خبره محذوف، أو غير ذلك ممّا قيل*.

أمّا في هذه الصيغة (فَعُلَ) فإنّ اللفظة تحمل دلالة الفعل وخصائص الفعل، ويشار بها إلى معنى التعجب والإعجاب، فالعربي حينما قال: قضو الرجل، فإنّه قد استعمل (قضو) فعلاً لا اسماً.

ولعلّ السبب الذي جعل جمهور النحويين لا يدرجون هذه الصيغة في صيغ التعجب القياسي أنّهم حصروها في صيغتين هما: ما أفعله، وأفعل به؛ لذا فلم يذكر هذه الصيغة إلا نفرٌ قليل من العلماء كما أسلفنا.

---

١ الكهف آية ٥.

٢ النساء آية ٦٩.

٣ الكشاف ١: ٥٣١.

* راجع ص ١٠٧ من هذا البحث.

والرأي فيها، كما يبدو لنا، أن يعتمد ما جاء فيها سماعاً عن العـــــرب؛ إذ إنّ القياس والسماع لا يعضدانها، لا عند القدماء مستعملي اللغة ولا عند جمهور النحـــاة الذين قعدوا لها.

معنى الواو العاطفة*

من المسائل الخلافية التي عرض لها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة الواو العاطفة ، أتفيد الترتيب أم إنّها لمطلق الجمع، فذكر أنّها لا تفيد الترتيب، وإنّما تفيد الجمع المطلق، وهذا هو رأي الجمهور، إذْ يرون أنّ الواو العاطفة تفيد مطلق الجمع، يقول: "اعلم أنّ الواو أول حروف العطف، ومعناها الجمع بين الشيئين؛ لأنّها في الاسمين المختلفين بإزاء التثنية في المتفقين، فإذا قلت: جاءني زيدٌ وعمرٌو، لم يجب أنْ يكون المبدوء به في اللفظ سابقاً، بل كان كلّ واحدٍ منهما بمنزلة صاحبه في جواز تقدمه، إذْ كان المقصود أنّهما مجتمعان في ذلك، كما أنّك إذا قلت: جاءني الزيدان، لم يكن اللفظ مقتضياً تقدم أحدهما، بل كان مقتضاه اجتماعهما في وجود الفعل فقط".[1]

وكان النحاة قد اختلفوا في معنى الواو العاطفة، فذهب جمهور النحاة إلى أنّها تفيد الاشتراك في الحدث دون إعطاء معنى محدد، فهي محتملة للمعية، وللترتيب وعكسه، وذهب بعض النحاة إلى أنّها تفيد الترتيب ليس غير، يقول المرادي: "وذهب قومٌ إلى أنّها للترتيب ، وهو منقول عن قطرب وثعلب وأبي عمرو الزاهد غلام ثعلب والربعي وهشام وأبي جعفر الدّينوري"[2].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب سيبويه وجمهور النحاة بصريين وكوفيين، ومنهم أبو علي الفارسي والشيخ عبد القاهر الجرجاني، إلى أنّ الواو العاطفة لا تفيد الترتيب، وإنّما تفيد الاشتراك في الحدث دون إعطاء معنى محدد، فهي محتملة للمعية وللترتيب وعكسه،

---

* انظر: الكتاب ج١ ص٤٢٩، ٤٣٧، المقتضب ج١ ص١٤٨، الأصول ج٢ ص٥٥، اللباب ج١ ص٤١٧، شرح المفصل ج٨ ص٩٠، شرح الرضي ج٤ ص٣٨١، الجنى الداني ص١٥٨، شرح التسهيل ج٣ ص٣٤٨، شرح ابن عصفور ج١ ص٢٢٦، مغني اللبيب ص٤٦٣، المساعد ج ص٤٤٤، شرح التصريح ج٢ ص١٣٥، الهمع ج٥ ص٢٢٣، شرح الأشموني ج٣ ص٩١، البحر المحيط للزركشي ج٢ ص٢٥٦.

[1] المقتصد ٢ : ٩٣٧.

[2] الجنى الداني ١٥٨.

يقول سيبويه: "هذا باب ما أشرك بين الاسمين في الحرف الجار، فجريا عليه كما أشرك بينهما في النعت، فجريا مجرى المنعوت، وذلك قولك: مررت برجل وحمار قبل، فالواو أشركت بينهما في الباء، فجريا عليه، ولم تجعل للرجل منزلة بتقديمك إيّاه يكون بها أولى من الحمار.

كأنّك قلت: مررت بهما، فالنفي في هذا أن تقول: ما مررت برجل وحمارٍ، أي ما مررت بهما، وليس في هذا دليل على أنّه بدأ بشيء قبل شيء، ولا بشيءٍ مع شيء؛ لأنّه يجوز أن تقول: مررت بزيد وعمرو، والمبدوء به في المرور عمرو، ويجوز أن يكون زيداً، ويجوز أنْ يكون المرور وقع عليهما في حالة واحدة[1]".

ويقول أبو علي: "وصفة حرف العطف أن يشرك الاسم أو الفعل في إعراب ما قبله ، وهي تسعة أحرف، منها الواو في قولك: رأيت زيداً وعمراً، ومعناها الجمع بين الشيئين، وقد يكون المبدوء به في اللفظ مؤخراً في المعنى، تقول: اختصم زيد وعمرو، واشترك بشر وبكر، ولا يجوز بغيرها من حروف العطف، وكذلك المال بين زيد وعمرو؛ لأنّها تدلّ على الجمع، والمعنى فيه لا يصحّ إلا بها، ولو قلته بالفاء أو بثمّ لجعلت الاختصام والاشتراك من واحدٍ.

وكذلك سيان زيد وعمرو، وسواء عبد الله وبشر، فأمّا قول الشاعر:

وكانَ سيّان أنْ لا يَسْرحُوا نَعَماً   أوْ يَسْرحوهُ بها واغْبّرتِ السّوح[2]

فإنّما آنسه بذلك أنّك تقول: جالس الحسن أو ابن سيرين، فيستقيم له أن يجالسهما معاً"[3].

ويقول ابن يعيش" "فلهذا صارت الواو أصل حروف العطف، فهي تدل على الجمع المطلق"[4].

---

[1] الكتاب ١ : ٤٣٨.

[2] انظر: الخصائص ١: ٣٤٨، ٢: ٤٦٥.

[3] الإيضاح العضدي ٢٢٣.

[4] شرح المفصّل ٨ : ٩٠.

ويقول الرضي: "قوله: "فالواو للجمع مطلقاً" معنى المطلق، أنّه يحتمل أنْ يكون حصل من كليهما في زمانٍ واحدٍ، وأنْ يكون حصل من زيدٍ أولاً، ,انْ يكون حصل من عمروٍ أولاً، فهذه ثلاثة احتمالات عقلية، لا دليل في الواو على شيء منها"[١].

ويقول المرادي: "ومذهب جمهور النحويين أنَّها للجمع المطلق ، فإذا قلت: قام زيد وعمرو، احتمل ثلاثة أوجه: الأول أنْ يكونا قاما معاً، في وقت واحد، والثاني أنْ يكون المتقدم قام أولاً، والثالث: أنْ يكون المتأخر قام أولاً، قال سيبويه: وليس في هذا دليل على أنَّه بدأ بشيءٍ قبل شيءٍ، ولا شيء بعد شيء"[٢].

وقد احتجّ جمهور النحاة لذلك بمجموعةٍ من الأدلة، وهي كالتالي:

أولاً: إنَّ الواو استعملت في مواضع لا يصحّ فيها الترتيب، كقولهم: اختصم زيدٌ وعمروٌ، فلو كانت الواو العاطفة تدلّ على الترتيب لاقتصر على الاسم الأول، وذلك لا يجوز، ومن زعم أنّها تفيد الترتيب لزمه أن يقول: اختصم زيد، يقول الجرجاني: "ويدلك على أنّ الواو لا أصل له في الترتيب، أنّهم وضعوها حيث لا يتصور الترتيب كقولهم: اشترك زيد وعمرو، واختصم بكر وخالد، وذاك أنَّ الاشتراك والاختصام مما يقتضي فاعلين، فلو قلت في قولك : اشترك زيد وعمرو: إنَّ زيداً قبل عمرو في الرتبة، كان بمنزلة أن تقول: اشترك زيدٌ، وتسكت؛ لأنّ أحدهما إذا تقدم على صاحبه لم يكن مساوياً له ومجتمعاً معه، كما أنّك إذا قلت : جاءني زيدٌ قبل عمرو لم يكن لزيد اجتماع مع عمرو في المجيء"[٣].

ثانياً: إنَّ كثيراً من النصوص ، سواء كان ذلك في القرآن أم في الشعر، جاءت فيها الواو غير مرتبة، فمن القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿**وادخلوا الباب سجداً**

---

١ شرح الرضي ٤ : ٣٨٢.

٢ الجنى الداني ١٥٨.

٣ المقتصد ٢ : ٩٣٨.

وقولوا حطة﴾[1]، وقوله في آية أخرى: ﴿وقولـــوا حطـــة وادخلـــوا البـــاب سجداً﴾[2] والقصة واحدة.

وقوله تعالى: ﴿واسجدي وأركعي مع الراكعين﴾[3]، والركوع قبـــل الســـجود. وقوله تعالى: ﴿إن هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا﴾[4]، وهذا مـــن كـــلام منكـــري البعث، فهم لا يرون البعث بعد الموت.

ومن الشعر، قول الشاعر:

حتّى إذا رجبٌ تولّى وانقَضَى ... وجُمادِيانِ وجاءَ شهــرٌ مقبلُ
شعبانُ قدّرنا لوقتِ رَحيلِــهمْ ... سَبْعاً يُعدّ لها الوفاءُ فيكمــلُ[5]

ومنه قول الفرزدق:

وما نَحْنُ إلا مثلُهم غيرَ أنَّنـــا ... بقِيْنَا قليلاً بَعْدَهُــم وتقدّمـــوا[6]

ومنه قول جرير:

رَاحَ الرفاقُ ولم يَرُح مِـــرارُ ... وأقامَ بَعْدَ الظاعنينَ وَسَـــاروْا[7]

ومنه قول أبي الصلت:

سِدتَ عثمانُ يافعـــاً ووليـــداً ... ثُمَّ سِدتَ الملوكَ قبْلَ المشيبِ[8]

ومنه قول جميل:

وإنّي لأَرْضَى مِنْ بثينةَ بالذيْ ... لو أبصرهُ الواشي لقرّتْ بلابلُهْ
بلا وبألا أستطـــيعَ وبالمنـــىَ ... وبالوعدِ حتّى يسأم الوعدَ آملُهْ

---

[1] البقرة آية ٥٨.

[2] الأعراف آية ١٦١.

[3] آل عمران آية ٤٣.

[4] المؤمنون آية ٣٧.

[5] انظر: شرح أشعار الهذليين ١: ٤٣٤، وشرح التسهيل ٣: ٣٤٩.

[6] انظر: ديوان الفرزدق ٦٣٣، وشرح التسهيل ٣: ٣٤٩.

[7] انظر: ديوان جرير ص١٦٢، وشرح التسهيل ٣: ٣٤٩.

[8] انظر: شرح التسهيل ٣: ٣٤٩.

وبالنظرةِ العجْلى وبالحولِ تنقضِي   أواخرهُ لا نلتقي وأوائلـــــــهْ[1]

فكل هذه الأبيات لا تدلّ فيها الواو العاطفة على الترتيب.

أمّا الذين ذهبوا إلى أنّ الواو العاطفة تفيد الترتيب فهم مجموعة من النحـــاة، اضطرب العلماء في ذكرهم، يقول المرادي: "وذهب قومٌ إلى أنَّها للـــترتيب، وهـو منقول عن قطرب ، وثعلب، وأبي عمرو الزاهد غلام ثعلب، والربعـــي، وهشـام، وأبي جعفر الدّينوري"[2].

ويقول الرضي: "ونقل بعضهم عن الفراء والكسائي وثعلب والربعـــي وابـن درستويه، وبه قال بعض الفقهاء، أنَّها للترتيب"[3].

ويقول ابن هشام: "...، بل قال بإفادتها إيّاه قطرب والربعي والفراء وثعلـــب وأبو عمرو الزاهد وهشام والشافعي"[4].

ويقول أبو حيّان: "وما ذكرناه عن هشام والدّينوري من أنَّ (الواو) التي ليست في معنى الاجتماع ترتب هو منقول عن قطرب وثعلب وأبي عمرو الزاهـــد غـلام ثعلب"[5].

ويقول الشيخ خالد الأزهري: "...، خلافاً للفراء وهشام وثعلب من الكوفييـــن وقطرب من البصريين في زعمهم أنَّها تفيد الترتيب"[6].

ويقول السيوطي: "وقال قطرب والربعي وهشام وثعلب وغلامه أبو عمـــرو الزاهد وأبو جعفر أحمد بن جعفر الدّينوري: هي للترتيب"[7].

---

[1] انظر: ديوان جميل، المكتبة الثقافية، بيروت ص٩٤، وشرح التسهيل ٣: ٣٤٩.

[2] الجنى الداني ١٥٨.

[3] شرح الرضي ٤ : ٣٨٢.

[4] مغني اللبيب ٤٦٤.

[5] الارتشاف ٦٣٤.

[6] شرح التصريح ٢ : ١٣٥.

[7] الهمع ٥: ٢٢٣.

وقد نسب ابن عصفور والمالقي هذا الرأي للكوفيين، يقول ابن عصفور: "وزعم بعض الكوفيين أنَّها للترتيب"[1]، ويقول المالقي: "وعند الكوفيين أنَّها تعطي الترتيب كالفاء عند البصريين"[2].

وقد احتج هؤلاء النحاة بمجموعة من الشواهد رأوا أنّ الواو فيها تدل على الترتيب وهي كما يلي:

أولاً- قال تعالى: ﴿**إذا زلزلت الأرض زلزالها وأخرجت الأرض أثقالها**﴾[3].

وقال تعالى: ﴿**يا أيّها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا واعبدوا ربكم**﴾[4]. ومن المعلوم أنّ إخراج الأثقال يكون بعد الزلزال، والسجود في الشرع لا يكون إلا بعد الركوع.

ثانياً- روى عن ابن عباس أنّه أمر بتقديم العمرة[5]، فقال الصحابة: لِمَ تأمرنا بتقديم العمرة، وقد قدم الله الحج عليها في التنزيل، يقول تعالى: ﴿**وأتموا الحج والعمرة لله**﴾[6]، فدلّ إنكارهم على ابن عباس أنَّهم فهموا الترتيب.

ثالثاً- لمّا نزل قوله تعالى: ﴿**إنَّ الصفا والمروة من شعائر الله**﴾[7] قال الصحابة: بِمَ نبدأ يا رسول الله؟، فقال: ابدؤوا بما بدأ الله بذكره[8]، فدلّ ذلك على الترتيب.

---

١ شرح الجمل لابن عصفور ١ : ٢٢٦.

٢ رصف المباني ٤٧٤.

٣ الزلزلة آية ١.

٤ الحج آية ٧٧.

٥ انظر: شرح المفصّل ٨: ٩٣.

٦ البقرة آية ١٩٦.

٧ البقرة آية ١٥٨.

٨ انظر: سنن أبي داود، دار الحديث، الطبعة الأولى ١٣٩١هـ، كتاب المناسك، باب صفة حجة النبي صلى الله عليه وسلم ٢: ٤٥٥، وانظر أيضاً: سنن أبن ماجه، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، كتاب المناسك، باب حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم ٢: ١٠٢٢.

رابعاً- روي أنّ بعض الأعراب قام خطيباً بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال في خطبته: من أطاع الله ورسوله فقد رشد، ومن عصاهما فقد غوي، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: بئس خطيب القوم أنت، هلا قلت: ومن عصا الله ورسوله[1]، قالوا: فلو كانت الواو للجمع المطلق ما افترق الحال بين ما علّمه الرسول صلى الله عليه وسلم وبين ما قال.

خامساً- وروي أنّ سحيما عبد بني الحسحاس أنشد عند عمر بن الخطاب رضي الله عنه:

عُمَيْرَةَ ودّعْ إنْ تَجهزْتَ غاديَا   كَفَى الشّيبُ والإسلامُ للمرْءِ نَاهِيَا[2]

فقال عمر : لو كنت قدمت الإسلام لأجزتك[3]، فدلّ إنكاره على أنّ التأخير في اللفظ يدل على التأخير في المرتبة.

وقد ردّ جمهور النحاة هذه الأدلة، فقالوا: إنّنا لا نمنع من أنْ تكون الواو مرتبةً، فهي تأتي في بعض النصوص للترتيب، ولكنّ ذلك لا يستفاد من الواو العاطفة نفسها وإنّما يفهم من المعنى ومن السياق، يقول المالقي: "وليس في هذا ردّ على البصريين؛ لأنّهم لا يلزمون عدم الترتيب في الواو، فيلزمهم الرد بهذا، ولكنّ الترتيب فيها يقع بحكم اللفظ من غير قصد له في المعنى، ولو كانت للترتيب موضوعةً لم تكن أبداً إلا مرتبةً ، فظهور عدم الترتيب في بعض الكلام عاطفةً يشهد أنّها ليست موضوعةً له، ولكنّ المتكلم يقدم كلامه الذي هو به أعنى وبيانه أهم، استحساناً لا إيجاباً"[4].

---

[1] انظر: صحيح مسلم بشرح النووي، طبعة دار الكتب العلمية، بدون، كتاب صلاة الجمعة ٦: ١٥٩، وانظر أيضاً سنن النسائي، دار الفكر للطباعة، الطبعة الأولى ١٣٤٨هـ كتاب النكاح، باب ما يكره من الخطبة ٦: ٩٠.

[2] انظر: ديوان سحيم عبد بني الحسحاس، ت: الميمني، دار الكتب ١٣٦٩هـ ،١٦ والكتاب ٢: ٢٦، ٤: ٢٢٥.

[3] انظر: شرح المفصّل ٨: ٩٣.

[4] رصف المباني ٤٧٥.

هذا مع أنّ كثيراً من أدلتهم لا يثبت عند النظر؛ لذا ردَّه العلماء، يقول ابن يعيش : "وما ذكروه لا دلالة فيه قاطعة، أمّا الآية[1] فنقول: إنّ إنكار الجماعة معارض بأمر ابن عباس ، فإنّه مع فضله أمر بتقديم العمرة، ولو كانت الواو ترتب لما خالف، وقوله تعالى : ﴿**إنَّ الصفا والمروة من شعائر الله**﴾[2] فإنّ النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر بتقديم الصفا؛ لأنّ اللفظ كان يقتضي ذلك، وإنّما بيّن عليه الصلاة والسلام المراد لما في الواو من الإجمال، ويدل على ذلك سؤال الجماعة بِمَ نبدأ؟ ولو كانت الواو للترتيب لفهموا ذلك من غير سؤال؛ لأنَّهم كانوا عرباً فصحاء، وبلغتهم نزل القرآن، فدلّ على أنَّها للجمع من غير ترتيب، وأمَّا رد النبي صلى الله عليه وسلم على الخطيب فما كان إلا لأنَّ فيه ترك الأدب بترك إفراد اسم الله بالذكر، وكذلك إنكار عمر رضي الله عنه لترك تقديم الإسلام في الذكر، وإن كان لا فرق بينهما"[3].

ومن الجدير بالذكر أنّنا لم نجدْ فيْما بين أيدينا من الكتب نصّاً صريحاً لهؤلاء النحاة الذين يقولون بالترتيب ينصُّ على أنَّ الواو العاطفة تفيد الترتيب، بل على العكس من ذلك وجدنا نصوصاً لكثيرٍ من العلماء الذي ينسبُ إليهم القول بالترتيب تنصّ على عكس ذلك، يقول الفراء: "فأمّا الواو فإنّك إنْ شئت جعلت الآخر هو الأول والأول الآخر، فإذا قلت: زرت عبد الله وزيداً، فأيّهما شئت كان هو المبتدأ بالزيارة، وإذا قلت: زرت عبد الله ثُمّ زيداً، أو زرتُ عبد الله فزيداً كان الأول قبل الآخر، إلا أن تريد بالآخر أن يكون مردوداً على المخبر، فتجعله أولاً"[4].

ويقول ابن الأنباري فيما رواه عنه الزركشي في كتابه البحر المحيط: "وقال ابن الأنباري في مصنفه "المفرد" في هذه المسألة: وأمّا ما نقل عن ابن درستويه والزاهد وابن جني وابن برهان والربعي من اقتضائها الترتيب فليس بصحيح، وكتبهم تنطق بضد ذلك، نعم لما ذكر على بن عيسى الربعي في "شرح كتاب الجرمي" أنَّ الواو للجمع قال: هذا مذهب النحويين والفقهاء"[5].

---

[1] الآية قوله تعالى: ﴿**وأتموا الحج والعمرة لله**﴾، البقرة آية ١٩٦.

[2] البقرة آية ١٥٨.

[3] شرح المفصّل ٨: ٩٣.

[4] معاني الفراء ١: ٣٩٦.

[5] البحر المحيط في أصول الفقه : الزركشي، ت: عبد القادر العاني وعمر سليمان الأشقر ٢: ٢٥٧.

ويقول الزركشي أيضاً نقلاً عن أبي بكر الرازي: "ففي كتاب أبي بكر الرازي: قال لي أبو عمرو غلام ثعلب: الواو عند العرب للجمع، ولا دلالة عندهم فيها على الترتيب، وأخطأ من قال: إنّها تدل على الترتيب"[1].

والذي يراه الباحث أنَّ ما ذهب إليه جمهور النحاة من أنَّ الواو تفيد الجمع المطلق هو الراجح، فقد ثبت بالسماع شعراً ونثراً أنَّ العرب لم تستعمل هذا الحرف للترتيب ، بل استخدمته للجمع المطلق، يقول الفراء: "فأمَّا الواو فإنَّك إنْ شئت جعلت الآخر هو الأول، والأول الآخر، فإذا قلت: زرتُ عبد الله وزيداً، فأيهما شئت كان المبتدأ بالزيارة"[2].

ويقول ابن يعيش: "ولا نعلم أحداً يوثق بعربيته يذهب إلى أنَّ الواو تفيد الترتيب".[3]

---

[1] البحر المحيط في أصول الفقه ٢ : ٢٥٦.

[2] معاني الفراء ١: ٣٩٦.

[3] شرح المفصّل ٨: ٩١.

جواز وقوع حتى عاطفة*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة جواز مجيء "حتى" عاطفة، يقول: "وإذا كانت عاطفة كان مجراها مجرى الجارة في تضمن معنى الغاية، تقول: ضربت القوم حتى زيداً، ومررت بالقوم حتّى زيدٍ، وجاءني القوم حتّى زيدٌ، يدلك على تضمنه معنى الغاية أنّك لو جررت كان المعنى صحيحاً، وإنّما يتغير الحكم بالعطف، وهو أنّها تتبع الثاني الأول كالواو"[1].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب سيبويه وابن السراج وأبو علي الفارسي والجرجاني إلى أنّ "حتى" يجوز أن تكون عاطفة، نحو: جاء القومُ حتّى زيدٌ، ورأيت القومَ حتّى زيداً، يقول سيبويه: "فحتّى تجري مجرى الواو وثُمَّ، وليست بمنزلة أمّا؛ لأنّها إنما تكون على الكلام الذي قبلها، ولا تبتدأ، وتقول: رأيت القوم حتى عبد الله، وتسكت، فإنّما معناه أنّك قد رأيت عبد الله مع القوم، كما كان رأيت القوم وعبد الله على ذلك"[2].

ويقول ابن السراج: "تقول: ضربت القوم حتى زيداً وأوجعت، تنصب؛ لأنّك جئت بحرف نسق على الأول، وكذلك: ضربت القومَ حتّى زيداً ثمّ أوجعت، وقال قومٌ: النصب في هذا لا غير؛ لأنّك جئت بحرف نسق على الأول، تريد: حتى ضربت زيداً"[3].

---

* انظر: الكتاب ج١ ص٩٦، الأصول ج١ ص٤٢٧، ج٢ ص٥٩، شرح المفصّل ج٨ ص٩٦، شرح الجمل لابن عصفور ج١ ص٢٢٨، الجنى الداني ص٥٤٦، البسيط ج١ ص٣٣٣، مغني اللبيب ص١٧١-١٧٣، الارتشاف ج٢ ص٦٣١، ج٢ ص٦٤٦، شرح التصريح ج٢ ص١٤١، الهمع ج٥ ص٢٥٨، شرح الأشموني ج٣ ص٩٠.

١ المقتصد ٢: ٨٤١.

٢ الكتاب ١ : ٩٦.

٣ الأصول ١ : ٤٢٧.

ويقول أبو علي الفارسي : "...، ومنها حتّى، وذلك قولك: ضربت القومَ حتى زيداً، وقد رواه سيبويه وأبو زيد وغيرهما عن العرب"[1].

وقد اشترط هؤلاء النحاة لمجيء "حتّى" عاطفة ثلاثة شروط، وهي كالتالي:

الأول: أن يكون ما بعدها من جنس ما قبلها ، نحو جاء القوم حتى زيدٌ، وقدم الحجاج حتى المشاةُ، يقول الجرجاني: "حتى تفارق سائر حروف العطف في أنَّ ما بعدها يكون مجانساً لما قبلها، فلا يجوز أن تقول : ضربت القوم حتى حماراً، كما تقول: ضربت القوم وحماراً، أو ثُمَّ حماراً، وذاك أنَّ حتى تتضمن معنى الغاية، فلا تعرى منها في العطف أيضاً"[2].

الثاني: أن يكون في العطف تعظيم أو تحقير، وذلك نحو: ماتَ الناسُ حتى الأنبياءُ، وقدم الحجاج حتى المشاةُ، يقول ابن مالك: "لا يعطف بحتى إلا بعض أو كبعض، وغاية لمعطوف عليه في زيادة أو نقص، فيدخل في الزيادة الأقوى والأعظم والأكثر، ويدخل في النقص الأضعف والأحقر والأقل، نحو: فاق عليٌّ رضي الله تعالى عنه الأبطال حتى عنترة، وعجَّز في العلم الأذكياء حتى الحكماء، وقصَّر عن جوده الغيوث حتى الدِّيم، وقهر الجبانَ الناسُ حتى النساءُ، ومن كلام العرب استنت الفصال حتى القرعى، وقد اجتمعت غايتا القوة والضعف في قول الشاعر:

قَهَرنَاكمُ حتّى الكماةَ فإنّكم　　　لتخْشَوْنَنَا حتَّى بنينا الأصَاغِرا[3] "[4]

الثالث: أن يكون ما بعدها جزءً ممّا قبلها، نحو: مات الناس حتى خيارُهم، وأكلت السمكة حتّى رأسَها، يقول ابن عصفور: "وحتَّى بمنزلة الواو في أنّها للجمع من غير ترتيب ولا مهلة ، ...، إلا أنَّها تفارق الواو في أنَّ ما بعدها لا يكون

---

١ الإيضاح ٢٢٧.

٢ المقتصد ٢: ٩٥٦.

٣ انظر: الأشموني ٣: ٩٧.

٤ شرح التسهيل ٣ : ٣٥٨.

أبداً إلا جزءً مماّ قبلها، فلو قلت: قام زيدٌ حتى عمرٌو لم يجز؛ لأنَّ عمراً ليس بعض زيدٍ"[1].

ولعلّ من الواضح أنّ القائلين بجواز مجيء "حتّى" عاطفة قد أدركوا أنَّها تختلف عن الواو العاطفة؛ لذلك اشترطوا الشروط السابق ذكرها؛ لأنَّ الواو لمجرد الاشتراك، أمَّا حتى فإنّها تشرك الثاني في حكم الأول، إلا أنَّها لا تنفك من معنى الانتهاء في الزيادة أو النقص، يقول الرضي: "والعاطفة كواو العطف في دخول ما بعدها في حكم ما قبلها، وليست بمعنى الواو، خلافاً لمن توهم ذلك؛ لأنّ "حتى" لابُدّ فيها من معنى الانتهاء، بخلاف الواو"[2].

ويقول الخبازي: "ثم قد تستعمل للعطف لما بين العطف والغاية من مناسبة بمعنى التعاقب مع قيام الغاية، تقول: جاءني القومُ حتى زيدٌ، ورأيت القوم حتى زيداً، فزيد إمّا أفضلهم أو أرذلهم ليصلح غاية"[3].

أمَّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنَّ "حتى" لا تكون عاطفة، ويعربون ما بعدها بإضمار عامل، فإن كان ما بعدها مجروراً فهو مجرور بـ "إلى" مقدرة، وإن كان ما بعدها مرفوعاً فعلى الابتداء ، والخبر محذوف، وإن كان منصوباً فعلى إضمار عامل ناصب للاسم المنصوب، يقول ابن هشام: "العطف بـ "حتّى" قليل، وأهل الكوفة ينكرونه البتة، ويحملون نحو: "جاء القوم حتى أبوك، ورأيتهم حتى أباك، ومررت بهم حتى أبيك، على أنَّ حتى فيه ابتدائية، وأنَّ ما بعدها على إضمار عامل"[4].

وما قاله الكوفيون يحتاج إلى مناقشة من حيث احتياجه إلى التقدير، ومن المعلوم أنَّ التقدير خلاف الأصل، كما يقول النحويون[5]؛ لذا فلا يلجأ إليه إلا في الضرورة.

---

١ شرح ابن عصفور ١ : ٢٢٨.

٢ شرح الرضي ٤ : ٢٧٦.

٣ المغني في أصول الفقه: الخبازي، ت: محمد مظهر بقا، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، مكة المكرمة ١٤١٣هـ، ٤٢٠.

٤ مغني اللبيب ١٧٣.

٥ انظر: شرح الرضي ١: ٣٠٣، ٥١٧.

ومن الواضح أنَّ رفض الكوفيين وبعض البصريين جواز مجيء "حتى" للعطف إنّما كان بسبب اختصاص الحرف عندهم بعملٍ محددٍ لا ينفكّ عنه ، فـ "إنَّ" وأخواتها على سبيل المثال تدخل على الجملة الاسمية، فتنصب المبتدأ، ويُسمّى اسمها، وترفع الخبر ، ويسمى خبرها، وحروف الجر تدخل على الأسماء، فتعمل فيها الجر، وكذلك الأمر في "حتّى" عند الكوفيين؛ لأنَّها حرف يفيد انتهاء الغاية، ويجب عندئذ أن يجر ما بعده، ليكون الحرف مختصاً بعملٍ واحدٍ لا ينفك عنه.

ونتيجةً لهذا أهمل النحاة جانب المعنى مراعاة لفلسفة العامل والمعمول، فقالوا: إنّ الجر هو الأصل في "حتى"، وهو أحسن من الرفع والنصب، يقول ابن يعيش: "وفي الجملة حتى غير راسخة القدم في باب العطف ولا متمكنة؛ لأنّ الغرض من العطف إدخال الثاني في حكم الأول وإشراكه في إعرابه إذا كان المعطوف غير المعطوف عليه، فأمّا إذا كان الثاني جزء من الأول فهو داخل في حكمه؛ لأنّ اللفظ يتناول الجميع من غير حرف إشراك، ألا ترى أنّك إذا قلت: ضربت القوم شمل هذا اللفظ زيداً أو غيره ممن يعقل، فلم يكن في العطف فائدة سوى إرادة تفخيم وتحقير، وذلك يحصل بالخفض على الغاية"[١].

ويقول المرادي: "حيث جاز العطف والجر فالجر أحسن"[٢].

ويقول ابن أبي الربيع: "الأكثر فيها أن تخفض بها فتقول: قام القوم حتى زيدٍ، فتكون حرف جر، فإذا قلت: مررت بالقوم حتى زيد، أمكن أن تكون حرف جر، وأمكن أن تكون حرف عطف ، والأكثر في (حتّى) أن تكون حرف جر، فينبغي فيها هنا أن تؤخذ على الأكثر"[٣].

والذي يراه الباحث أنَّ "حتى" يجوز أن تأتي عاطفة تفيد اشتراك الثاني في حكم الأول، لكنها تفيد مع الاشتراك الغاية في الزيادة أو النقص أو التعظيم أو التحقير، وهذا المعنى يختلف عن معنى انتهاء الغاية الذي تشير إليه "حتّى" الجارة

---

١ شرح المفصل ٨: ٩٧.

٢ الجنى الداني ٥٥١.

٣ البسيط ١: ٣١٣.

التي بمعنى "إلى"، نحو قوله تعالى: ﴿**سلام هي حتى مطلع الفجر**﴾[1]، وقولهم: نمـــت الليلة حتى الصباح.

---

[1] القدر آية ٥.

إمَّا حرف من حروف العطف*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة "إمَّا" الثانية في مثل قول العرب: جاء إمَّا زيدٌ وإمَّا عمرو، هل تمّ النسق بـ "إمّا" أم بالواو، فذهب بعض النحاة إلى أنَّ "إمّا" الثانية هي العاطفة، وهي بمنزلة "أوْ" في قول العرب: جاء زيدٌ أو عمرو، بينما ذهب أبو علي الفارسي والجرجاني إلى أنَّ الواو هي العاطفة، وأمَّا "إمّا" الثانية فهي بمنزلة (لا) في قولهم: لم يقم زيدٌ ولا عمرو، يقول الجرجاني: "وقد استمر النحويون على جعل "إمّا" من حروف العطف، ولم يعرف تحقيقه غير الشيخ أبي علي؛ ولهذا قال في أول الباب: إنّ حروف العطف تسعة، وهم يقولون: إنَّها عشرة؛ لعدّهم "إمّا" في جملتها، وذلك سهو ظاهر"[1].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب سيبويه وابن السراج وبعض النحويين إلى أنَّ "إمَّا" حرف عطف بمنزلة "أو" في مثل قول العرب: جاء زيدٌ أو عمرو، يقول سيبويه: "ومنه مررت برجل راكعٍ أو ساجد، فإنّما هي بمنزلة إمَّا وإمّا، إلا أنَّ إمَّا يجاء بها ليعلم أنَّه يريد أحد الأمرين"[2].

ويقول ابن السراج: "حروف العطف عشرة أحرف يتبعن ما بعدهنّ ما قبلهنّ من الأسماء والأفعال في إعرابها... الخامس: إمّا، وإمّا في الشك والخبر بمنزلة "أو" "[3].

وقد استدلّ هؤلاء النحاة لهذا الرأي بدليلين:

---

* انظر: الكتاب ١: ٤٢٩، المقتضب ٣: ٢٨، الأصول ٢: ٥٦٠، اللباب ١: ٤٢٦، شرح المفصّل ٨ : ١٠٣، شرح الرضي ٤: ٤٠٣، البسيط ١: ٣٣١، الجنى الداني ٥٢٨، مغني اللبيب ٨٤، الارتشاف ٢: ٦٢٩، شرح التصريح ٢: ١٤٦، الهمع ٥: ٢٥٢، شرح الأشموني ٣: ١٠٩، رصف المباني ١٨٣.

[1] المقتصد ٢: ٩٤٥.

[2] الكتاب ١: ٤٢٩.

[3] الأصول ٢: ٥٦٠.

الأول: إنَّ الواو لا يمكن أنْ تكون هي العاطفة؛ لأنّ للواو معنى خاصّاً، وهو الجمع المطلق بين الشيئين، وهذا المعنى مفقود في هذا التركيب، فهذا التركيب إمَّا أن يفيد التخيير أو الشك أو الإبهام، وهذه المعاني ليست من معاني الواو، يقول المالقي: "ولا يصحّ أنْ تكون الواو عاطفة للكلام؛ لأنَّه فاسدٌ؛ لأنّ الواو مشركة لفظاً ومعنى، والكلام الذي فيه "إمّا" ليس على ذلك، بل على المخالفة من جهة المعنى"[1].

الثاني: إنَّ المعنى المستفاد في الجملة ليس آتياً من"الواو"، وإنَّما هو آتٍ من "إمَّا"، ولكن لحاجة لغوية أتى العرب بالواو ، وصارت لازمة لا يجوز حذفها إلا في الضرورة، يقول الشاعر:

يا لَيْتَما أُمُّنا شَالتْ نَعامَتُها أيْما إلى جنّةٍ أَيْما إلى نارِ[2]

ومن الجدير بالذكر أنَّ النحاة جميعهم متفقون على أنّ "إمّا" الأولى ليست بعاطفة؛ وذلك لأنّه لا يوجد ما يعطف عليه في الجملة قبل "إمّا" الأولى، يقول ابن أبي الربيع: "وأمّا "إمّا" الأولى فاتفق النحويون على أنَّها ليست بحرف عطف؛ لأنّ زيداً فاعل بقام، فكيف يكون معطوفاً عليه؛ لأنَّ المسند والمسند إليه لا يصح أنْ يكون أحدهما معطوفاً على الآخر"[3].

ويقول المرادي: "وهذا الخلاف إنَّما هو في "إمَّا" الثانية، في نحو: قام إمّا زيدٌ وإمّا عمرو ، ولا خلاف في أن الأولى غير عاطفة؛ لأنَّها بين الفعل ومرفوعه، وذلك واضح"[4].

ويقول ابن هشام: "ولا خلاف أنَّ إمّا الأولى غير عاطفة؛ لاعتراضها بين العامل والمعمول في نحو: قام إمَّا زيدٌ وإمّا عمرو، وبين أحد معمولي العامل ومعموله الآخر في نحو: رأيت إمَّا زيداً وإمّا عمراً، وبين المبدل منه وبدله، نحو

---

[1] رصف المباني ١٨٤.

[2] انظر: ملحق ديوان الأحوص الأنصاري، ت: عادل سليمان جمال، الهيئة العامة للتأليف والترجمة بالقاهرة ١٩٧٠م، ص٢٢١.

[3] البسيط ١: ٣٣١.

[4] الجنى الداني ٥٣٠.

قوله تعالى: ﴿**حتى إذا رأوا ما يوعدون إمّا العذاب وإمَّا الساعة**﴾[1]، فإنّ مـا بعـد الأولى بدل مما قبلها"[2].

أمّا أبو علي الفارسي وعبد القاهر الجرجاني وابن عصفـور وابـن يعيـش والرضي فقد ذهبوا إلى أنَّ "الواو" هي العاطفة؛ لأنّها أمُّ حروف العطف، فهي للجمع المطلق، ومعنى التخيير أو الشك أو الإبهام مستفاد من "إمّا"، فهي بمنزلـة "لا" فـي قولهم: لم يقم زيد ولا عمرو، فكما لا يقول أحد إنّ "لا" حرف عطف، فكذلك الأمـر في "إمَّا"، يقول أبو علي الفارسي: "وليست "إمَّا" بحرف عطف؛ لأنّ حرف العطف لا يخلو من أن يعطف مفرداً على مفرد أو جملة على جملة، وأنت تقول: ضربت إمّـا زيداً وإمّا عمراً، فتجدُها عارية من هذين القسمين، وتقول: وإمّا عمراً، فتدخل عليه الواو، ولا يجتمع حرفان لمعنى"[3].

ويقول عبد القاهر الجرجاني: "وقد استمرّ النحويون على جعـل "إمَّـا" مـن حروف العطف، ولم يعرف تحقيقه غير الشيخ أبي علي؛ ولهذا قال في أول الباب : إنَّ حروف العطف تسعة، وهم يقولون: إنَّها عشرة؛ لعدّهم "إمّا" في جملتها، وذلـك سهوٌ ظاهر"[4].

ويقول الرضي الاستراباذي: "فالحق: أنَّ الواو هي العاطفة، و "إمَّـا" مفيـدة لأحد الشيئين غير عاطفة"[5].

وقد استدلّ هؤلاء النحاة بالأدلة التالية:

الأول: إنّ النحاة مجمعون على أنَّ "الواو" هي أمّ حروف العطف ، ولو قلنا: إنّ "إمَّا" حرف عطف لأدّى ذلك إلى دخول العاطف على العاطف، ودخول العـاطف على العاطف لا يجوز، وغير معروف في كلام العرب، يقول الجرجـاني: "والوجه الثاني: ما ذُكر من أنّك تقول: وإمَّا عمراً فتدخل الواو عليه، ولو كان

---

[1] مريم آية ٧٥.

[2] مغني اللبيب ٨٥.

[3] الإيضاح ٢٢٤.

[4] المقتصد ٢: ٩٤٥

[5] شرح الرضي ٤: ٤٠٤.

حرف العطف لم يدخل عليه حرف عطف آخر، ويوضحه أنّك لا تقول: ضربت زيداً وأوْ عمراً، فلو كان إمّا بمنزلة أوْ لامتنع من الواو، كما يمتنع أوْ، وهذا هو الدليل القاطع"[1].

ويقول ابن يعيش: "ولا تكون الثانية هي العاطفة؛ لدخول واو العطف عليها، وحرف العطف لا يدخل على مثله"[2].

ويقول الرضي الاستراباذي: "وعطف الحرف على الحرف غير موجود في كلامهم"[3].

الثاني: إنَّ "إمَّا" قد جاءت في بداية الكلام، وذلك لا يجوز في حروف العطف، يقول ابن يعيش: "والثاني من الأمرين ابتداؤك بها في نحو قوله تعالى: ﴿**إمّا أن تعذب وإمّا أن تتخذ فيهم حسنا**﴾[4]، وذلك أنَّ موضع "أنْ" في كلا الموضعين رفع بالابتداء، والتقدير: إمّا العذاب شأنك أو أمرك، وإمّا اتخاذ الحسن، وحكى سيبويه: إمّا أن يقوم وإمّا أن لا يقوم ، فموضع أن فيها رفع، ومثل ذلك إجازة سيبويه في البيت الذي أنشده، وهو:

لقَدْ كَذَبَتْكَ نفْسُكَ فاكْذِبْنَها ... فإنْ جَزَعاً وإنْ إجْمَالَ صَبْرِ[5]

قال: ولو رفعت فقلت: فإن جزعٌ وإنْ إجمالُ صبرٍ لكان جائزاً، كأنَّك قلت: فإمّا أمري جزع وإمَّا إجمال صبر، وإذا جاز الابتداء بها لم تكن عاطفةً؛ لأنَّ حروف العطف لا تخلو من أنْ تعطف مفرداً على مفرد، أو جملة على جملة، فكلا الأمرين لا يبتدأ به"[6].

---

[1] المقتصد ٢: ٩٤٥.

[2] شرح المفصّل ٨: ١٠٣.

[3] شرح الرضي ٤: ٤٠٤.

[4] الكهف آية ٨٦.

[5] انظر: الكتاب ١: ٢٦٦، ٣: ٣٣٢.

[6] شرح المفصّل ٨: ١٠٤.

ويبدو مماّ سبق أنّ النحاة المتقدمين أمثال سيبويه والمبرد وابن السراج لم يلتفتوا كثيراً لهذا الحرف؛ لأنّهم وجدوا أنّ معناه كمعنى "أو"، فقالوا: إنّه حرف عطف دون النظر إلى "إمّا" الأولى، ودخول العاطف على العاطف، يقول المرادي: "وتأول بعضهم كلام سيبويه بأنّ "إمّا" لما كانت صاحبة المعنى ومخرجة الواو عن الجمع، والتابع يليها، سمّاها عاطفة مجازاً"[1].

والذي يراه الباحث أن العطف نسق بين ركنين في التركيب، سواء أكان الركنان مفردين أم جملتين، ولكلٍّ من حروف النسق أو العطف معناه الذي سطره النحاة بالتفصيل في كتبهم، ومما قالوه في معنى الواو أنّها للجمع المطلق بين المتعاطفين واتحادهما في الحدث ، فلو قال قائل: جاء زيد وخالد، فإن الواو قد أفادت اجتماع زيد وخالد واشتراكهما في الحدث (جاء)، من غير اعتبار لكيفيةٍ ولا زمنٍ. وكذلك فإن القائل: جاء إما زيد وإما خالد، فإنه قد جمع بين الاثنين في الحدث، ولكن الجمع هنا ليس بمطلق كما كان في الجملة السابقة، وإنما المعنى آخر، فالمجيء قد حصل، ولكن القادم هو إما زيد وإما خالد، وما أفاد المعنى الجديد إلا الحرف الجديد، (إما) و (إما)، فالواو يؤدي وظيفة تركيبية هي النسق، وأخرى دلالية هي مطلق الجمع، ولمّا لم يكن المتكلم قد قصد مطلق الجمع، وأراد النسق، فقد أبقى الواو للوظيفة التركيبية (النسق)، ثم أدخل الحرف الذي يقيد الإطلاق الذي في الواو من حيث المعنى، ولا يمنعها من حيث الوظيفة التركيبية، ولكن هذا الحرف لا يأتي في كلام العرب إلا مكرراً (إما – وإما) لمثل هذه الغاية، فكانت الجملة: جاء إما زيد وإما خالد، ونقوي هذا الرأي ونسانده بما ذهب إليه كلٌّ من أبي علي الفارسي وعبد القاهر الجرجاني من أن الواو عاطفة جامعة بين الشيئين تفيد مطلق الجمع ، و(إما) جاءت لتفيد معنى التخيير أو الشك أو الإبهام، ويستند هذا الرأي إلى عدد من الأمور منها:

---

[1] الجنى الداني ٥٣٠.

أولاً: إنَّ هذا القول يجنبنا القول بدخول حروف العطف على بعضها الذي وصفه النحاة بأنَّه غير معروف في العربية، يقول ابن يعيش: "حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض"[1].

ويقول خالد الأزهري: "والعاطف لا يدخل على عاطف"[2].

ثانياً: إنّنا لو قلنا: إنَّ "إمّا" حرف عطف لوجب علينا أيضاً القول بأنَّ "إمّا" الأولى حرف عطف، ومن المعلوم أنّ النحاة كلهم مجمعون على أنَّ "إمّا" الأولى غير عاطفة ، يقول المرادي: "وهذا الخلاف إنّما هو في "إمّا" الثانية، في نحو: قام إمّا زيد وإمّا عمرو، ولا خلاف في أنّ الأولى غير عاطفة؛ لأنّها بين الفعل ومرفوعه، وذلك واضح"[3].

ويقول ابن هشام: "ولا خلاف أنَّ "إمّا" الأولى غير عاطفة؛ لاعتراضها بين العامل والمعمول في نحو: قام إمّا زيد وإما عمرو ، وبين أحد معمولي العامل ومعموله الآخر في نحو: رأيت إمّا زيداً وإمّا عمراً، وبين المبدل منه وبدله نحو قوله تعالى : ﴿**حتى إذا رأوا ما يوعدون إمّا العذاب وإمَّا الساعة**﴾[4]، فإنّ ما بعد الأولى بدل مما قبلها"[5].

ثالثاً: إن التزام الواو في هذا التركيب يدل على أنَّها حرف عطف، فهي لا تحذف إلا في الضرورة، يقول الرضي في قول الشاعر:

يا لَيْتَما أُمُّنا شَالَتْ نَعامَتُها ... أيْما إلى جنّةٍ أَيْما إلى نارِ

: "والواو في نحو قوله: إمّا إلى الجنة إما إلى النار "مقدرة"[6]

ويقول الأزهري: "وأما قوله:

---

[1] شرح المفصّل ٨: ١٠٣.

[2] التصريح ٢: ١٤٦.

[3] الجنى الداني ٥٣٠

[4] مريم آية ٧٥.

[5] مغني اللبيب ٨٥.

[6] شرح الرضي ٤: ٤٠٤.

يا لَيْتَما أُمُّنا شَالـتْ نَعامَتُهـا   أيْما إلى جنّةٍ أَيْما إلى نـارِ

فشاذ حذف الواو"[1]، ويقول الأشموني: "وأمّا قوله:

يا لَيْتَما أُمُّنا شَالتْ نَعامَتُهـا   أيْما إلى جنّةٍ أَيْما إلى نـارِ

فشاذٌ"[2].

---

١ التصريح ٢: ١٤٦.

٢ شرح الأشموني ٣: ١٠٩.

العطف على الضمير المرفوع المتصل*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد أو فاصل، فقد منع البصريون العطف من غير توكيد أو فاصل، وأجاز الكوفيون ذلك بلا شروط.

وقد تابع الشيخ عبد القاهر سيبويه والبصريين في هذه المسألة، حيث منع العطف إلا بالتوكيد أو بالفاصل، يقول: "فالمرفوع إذا أريد العطف عليه وجب الإتيان بالضمير المنفصل، نحو قولك : ضربت أنت وزيد، وضربت أنا وزيد، وفي المستكن: أذهبْ أنت وزيدٌ، كقوله تعالى: ﴿**اسكن أنت وزوجك**﴾[1]، و ﴿**إنّه يراكم هو وقبيله**﴾[2]، فإن قلت : أذهب وزيدٌ، وذهبت وزيدٌ، كان قبيحاً، وهو شيء لا يكاد في غير الشعر ، وإنما يجيء في الكلام إذا حصل فصل، كقوله عزّ وجلّ : ﴿**ما أشركنا ولا آباؤنا**﴾[3]، وذلك أنّ (لا) فصل بين حرف العطف وبين المعطوف"[4].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب سيبويه وكافة البصريين إلى منع العطف على الضمير المرفوع ظاهراً أو مستتراً من غير توكيد أو فاصل، نحو: أذهبُ وزيدٌ، وقمْتُ وزيدٌ، يقول سيبويه: "وأمَّا ما يقبح أنْ يشركه المظهر فهو المضمر في الفعل المرفوع ، وذلك قولك:

---

* انظر: الكتاب ج٢ ص٣٧٧، المقتضب ج٣ ص٢١٠، الأصول ج٢ ص٧٨، المقتصد ج٢ ص ٩٥٨ ، الإنصاف ج٢ ، ص ٤٧٤ م٦٦، اللباب ج١ ص٤٣١، شرح المفصّل ج٣ ص٧٦، شرح التسهيل ج٣ ص٣٧٣، شرح الرضي ج٢ ص٣٣٣، البسيط ج١ ص٣٤٤، الارتشاف ج٢ ص٦٥٨، المساعد ج٢ ص٤٦٩، شرح التصريح ج٢ ص١٥٠، الهمع ج٥ ص٢٦٧، شرح الأشموني ج٣ ص١١٣.

١ البقرة آية ٣٥.

٢ الأعراف آية ٢٧.

٣ الأنعام آية ١٤٨.

٤ المقتصد ٢: ٩٥٨.

فعلْتُ وعبدُ الله، وأفعلُ وعبدُ الله"[1]، ويقول أيضاً: "واعلم أنّه قبيحٌ أنْ تقول: ذهبْــتَ وعبدُ لله ، وذهبْتُ وعبدُ الله، وذهبتَ وأنا، لأنّ أنا بمنزلة المظهـــر، ألا تـــرى أنّ المظهر لا يشركه إلا أن يجيء في الشعر، قال الراعي*:

فلمّا لحقنا والجيادُ عشيــــةً دَعَوا يا لَكلبِ واعتزيْنا لِعَامِرِ [2] "[3]

ويقول ابن السراج: "واعلم أنّه لا يجوز عطف الظاهر على المكني المتصل المرفوع، حتى تؤكده، نحو: قمت أنا وزيدٌ، وقام هو وعمرو"[4].

أمّا إذا أكّد الضمير، أو كان هناك فاصل فإنّه يجوز العطف بإجماع، يقـــول سيبويه: "فإن نعته حَسُنَ أن يشركه المظهر، وذلك قولك: ذهبْتَ أنت وزيدٌ، وقال الله عزّ وجل: ﴿**اذهب أنت وربُّك**﴾[5] و ﴿**اسكن أنت وزوجك**﴾[6]"[7].

ويقول الأنباري: "وأجمعوا على أنّه إذا كان هناك توكيدٌ أو فصلٌ فإنه يجوز معه العطف من غير قبح"[8].

وقد استدل البصريون لهذا المذهب بأنَّ الضمير إمّا أنْ يكون متصلاً مثـــل، قُمْتُ، فهو والفعل بمنزلة شيء واحد، فإذا أجزنا العطف عليه فكأننا عطفنـــا علـــى الفعل، وإمّا أن يكون مستتراً، نحو: (قام) و (اذهب)، فإذا عطفنا فكأننا عطفنا علـــى فعل أيضاً، والعطف على الفعل لا يجوز، يقول الشيخ عبد القاهر الجرجاني: "وإنّما قبح العطف على المضمر المرفوع غير المنفصل، لأنّه إمّا أن يكون مســـتكناً فـــي الفعل نحو: زيدٌ ضرب، واضرب ، أو متصلاً به اتصال الجزء كالألف في قامـــا،

---

١ الكتاب ٢: ٣٧٨.

* لم أجده في ديوانه.

٢ انظر: شرح أبيات سيبويه: أبو جعفر النحاس، ص٢٨٢.

٣ الكتاب ٢: ٣٨٠.

٤ الأصول ٢: ٧٨.

٥ المائدة آية ٢٤.

٦ البقرة آية ٣٥.

٧ الكتاب ٢: ٣٧٨.

٨ الإنصاف ٢: ٤٧٤، م٦٦.

والواو في قاموا، والتاء في ضربْتُ وضربْتَ، والنون في ضربْنَ، والألف والنون في ضربْنا. فلمّا كان كذلك كان العطف عليه في الظاهر بمنزلة العطف على الفعل فلمّا لم يصح عطف الاسم على الفعل لم يجوّزوا أيضاً نحو: اذهب وزيدٌ، وذهبْتُ وزيدٌ"[١].

أمَّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنَّه يجوز العطف على الضمير المرفوع من غير توكيد أو فصلٍ نحو: اذهبْ وزيدٌ، وذهبْتُ وزيدٌ، يقول الفراء: "وقوله تعالى: ﴿**فاذهب أنت وربك فقاتلا..**﴾[٢] فقال (أنت)، ولو ألقيت (أنت) فقيل: اذهبْ وربُّك فقاتلا كان صواباً؛ لأنّه في إحدى القراءتين ﴿**إنّه يراكم وقبيله**﴾[٣]، بغير (هو) وهي بهو، و ﴿**اذهب أنت وربك**﴾، أكثر في كلام العرب، وذلك أنّ المردود على الاسم المرفوع إذا أضمر يكره، لأنّ المرفوع خفي في الفعل، وليس كالمنصوب، لأنّ المنصوب يظهر ، فتقول: ضربته وضربتك، وتقول في المرفوع: قام وقاما، فلا ترى اسماً منفصلاً في الأصل من الفعل؛ فلذلك أوثر إظهاره، وقد قال الله تبارك وتعالى: ﴿**أءذا كنا تراباً وآباؤنا**﴾[٤] ولم يقل (نحن)، وكلّ صواب"[٥].

وقد استدل الكوفيون بما يلي:

أولاً: إنَّه يجوز العطف على الضمير المنصوب، نحو: رأيتك وزيداً من غير توكيد أو فصل، فكذلك الأمر في الضمير المرفوع.

ثانياً: إنّه قد ورد عن العرب العطف على الضمير المرفوع من غير توكيد أو فصل، يقول عمر بن أبي ربيعة:

---

١ المقتصد ٢: ٩٥٨.

٢ المائدة آية ٢٤.

٣ الأعراف آية ٢٧، وقد بحثت في كتب القراءات السبع فلم أعثر على ما يشير إليها ثم فتشت في كتاب النشر لابن الجزري فوجدته لم يذكر عنها شيئاً ثم استعنت بكتب شواذ القراءات لابن جني وابن خالويه فلم أجد فيهما إشارة إلى هذه القراءة..

٤ النمل آية ٦٧.

٥ معاني الفراء ١: ٣٠٤.

قُلْتُ إذْ أقبلَتْ وزهرٌ تَهـــادَى كنِعاجِ الملا تَعسَّفْنَ رَمْـــــلا[1]

ويقول جرير:

ورجا الأخيطلُ مِنْ سفاهةِ رأيِـهِ مـــا لـــمْ يكُـــنْ وأبٌ لَـــهُ لينـــــالا[2]

ويقول الرّاعي النميري:

فلمّا لَحِقْنا والجيـــادُ عشيـــةً دَعَوا يا لَكَلبِ واعتَزيْنا لِعَامِـــر

وقد تأول البصريون ما استدل به الكوفيون، فقالوا إنّ ما أنشده الكوفيون من الشعر من قبيل الشاذ الذي لا يقاس عليه، على أنّها قد جاءت في ضرورة الشـــعر، ولا مانع من ورود ذلك في ضرورة الشعر عندنا، يقول الأنباري: "وأمّا ما أنشـــدوه من قوله:

قُلْتُ إذْ أقبلتْ وزهرٌ تَهَادَى

وقول الآخر:

مَا لمْ يكنْ وأبٌ له لِينَـــالا

فمن الشاذ الذي لا يؤخذ به، ولا يقاس عليه، على أنَّا نقول: إنَّما جاء هاهنـــا لضرورة الشعر ، والعطف على الضمير المرفوع المتصل في ضرورة الشعر عندنا جائز، فلا يكون لكم فيه حجة"[3].

ولعلّ من الواضح أنَّ النحاة قد خلطوا بين نوعين من التركيب، وهما العطف على الضمير واجب الاستتار كـــ"اسكن" والضمير البارز، نحو "قمـــت"، فـــالضمير واجب الاستتار لا يجوز العطف عليه إلا بعد توكيده، أمّا الضمير المرفوع المتصل البارز نحو "قمت" فإنّه يجوز العطف عليه من غير توكيد، فليس التوكيد هنا لازمـــاً كما زعم البصريون.

---

[1] انظر: شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الأندلـــس للطباعة والنشر، بيروت الطبعة الثانية ١٤٠٣هـــ، ص٤٩٨.

[2] انظر: ديوان جرير ص٣٤٠.

[3] الإنصاف ٢: ٤٧٧، م٦٦.

وكان ابن مالك قد اختار رأي الكوفيين في هذه المسألة، يقول: "ولا يمتنع العطف دون فصل كقول بعض العرب: مررت برجل سواءٍ والعدم، فعطف العدم دون فصْلٍ ولا ضرورة على ضمير الرفع المستتر في سواء، ومنه قول جرير:

ورَجَا الأخيطلُ من سفَاهةِ رَأيهِ ... ما لمْ يَكُنْ وأبٌ لَـــهُ لِيَنَالا

وهذا فعل مختار غير مضطر؛ لتمكن قائله من نصب (أبٌ) على أن يكون مفعولاً معه، ومثله قول عمر بن أبي ربيعة:

قُلْتُ إذْ أقبلت وزهرٌ تَهَادى ... كَنِعَاجِ المَلا تعسفْنَ رَمْلاَ

فرفع زهراً عطفاً على الضمير المستكن في أقبلت، مع تمكنه من جعله بعد نصبه مفعولاً معه"[١].

والذي يراه الباحث أنه على الرغم من أن العطف على الضمير المتصل يكثر في اللغة بعد توكيده ، إلا أن ذلك لا يحجب ورود العطف عليه في اللغة بغير توكيد، فالكثرة لا تعني رفض ما سواها، ولعل في إجازة هذا النمط من التعبير، وهو يستند إلى لغة عربية فصحى كانت في عصر الاحتجاج وعلى ألسنة بعض شعراء الاحتجاج، لعل في إجازة ذلك ما ييسر الاستعمال المعاصر للغة العربية، وتقريبها بأساليبها السليمة من مستعمليها المعاصرين، من غير إخلال بها أو بأنماط جملها.

---

[١] شرح التسهيل ٣: ٣٧٣.

العطف على الضمير المخفوض*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة جواز العطف على الضمير المخفوض، من غير إعادة الخافض، كقولنا: مررت بكَ وزيدٍ، حيث أجاز ذلك الكوفيون، ومنعه البصريون، يقول الجرجاني: "فأمّا الضميرُ المجرور فلا يجوز العطف عليه، لو قلت: مررت بك وزيدٍ، أو به وزيدٍ لم يجز، ويجب أن تعيد الجار فتقول: بك وبزيدٍ وهذا غلامك وغلامُ زيدٍ"[1].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب سيبويه وأبو علي الفارسي والجرجاني وكافة البصريين إلى منع العطف على الضمير المخفوض بدون إعادة الخافض، نحو: مررت بك وزيدٍ، يقول سيبويه: "ومما يقبح أن يشركه المظَهرُ علامةُ المضمر المجرور، وذلك قولك: مررت بك وزيدٍ، وهذا أبوك وعمروٍ، كرهوا أن يشرك المظهر مضمراً داخلاً فيما قبله؛ لأنَّ هذه العلاّمة الداخلة فيما قبلها جمعت أنَّها لا يتكلم بها إلا معتمدة على ما قبلها، وأنَّها بدل من اللفظ بالتنوين ، فصارت عندهم بمنزلة التنوين فلمّا ضعفت عندهم كرهوا أن يتبعوها الاسم"[2].

ويقول أبو علي الفارسي: "وأمّا من جرّ الأرحام[3] فإنّه عطفه على الضمير المجرور بالباء، وهذا ضعيف في القياس ، وقليل في الاستعمال ، وما كان كذلك

---

* انظر: الكتاب ج٢ ص٣٨١، المقتضب ج٤ ص١٥٢، الأصول ج٢ ص٧٩، المقتصد ج٢ ص٩٥٩، الإنصاف ج٢ ص٤٦٣، م٦٥، شرح المفصّل ج٣ ص٧٧، شرح التسهيل ج٣ ص٣٧٥، شرح الرضي ج٢ ص٣٣٤، البسيط ج١ ص٣٤٥، الارتشاف ج٢ ص٦٥٨، المساعد ج٢ ص٤٧٠، شرح التصريح ج٢ ص١٥١، الهمع ج٥ ص٢٦٨، شرح الأشموني ج٣ ص١١٤.

١ المقتصد ٢: ٩٥٩.

٢ الكتاب ٢ : ٣٨١.

٣ النساء آية ١. وهي قوله تعالى ﴿واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام﴾

فترك الأخذ به أحسن"[1].

وقد جعل البصريون ما جاء من السماع معطوفاً على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض خاصّاً بالشعر، يقول سيبويه: "وقد يجوز في الشعر:

آبك أيِّهْ بيَ أو مُصَدَّرِ من حُمُرِ الجِلّة جأبٍ حَشْوَرِ[2]

وقال الآخر:

فاليوم قرّبْتَ تهجونا وتَشْتُمنا فاذْهبْ فما بِكَ والأيام من عَجَبِ[3] "[4]

وقد استدلّ البصريون لما ذهبوا إليه بالأدلة التالية:

أولاً: إنَّ الضمير المجرور المتصل شبيه بالتنوين، فلا يجوز العطف عليه، كما أنَّه لا يجوز العطف على التنوين، يقول سيبويه: "لأنّ هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنّها لا يتكلم بها إلا معتمدة على ما قبلها، وأنّها بدل من اللفظ بالتنوين، فصارت عندهم بمنزلة التنوين، فلمّا ضعفت عندهم كرهوا أن يتبعوها الاسم، ولم يجز أيضاً أن يتبعوها إياه"[5].

ثانياً: إنّ الجار والمجرور لمّا اتصلا أصبحا بمنزلة الشيء الواحد، فإذا عطفت بدون إعادة الخافض فكأنّك عطفت الاسم على الحرف، وذلك لا يجوز، يقول العكبري: "إنّ الضمير المجرور مع الجار كشيء واحد، ولذلك لم يكن إلا متصلاً، فالعطف عليه كالعطف على بعض الكلمة"[6].

---

[1] الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد: أبو علي الفارسي، ٣: ١٢١.

[2] انظر: شرح التسهيل ٣: ٣٧٧.

[3] انظر: الكامل في اللغة والأدب ٣ : ٣٩.

[4] الكتاب ٢ : ٣٨٢.

[5] الكتاب ٢ : ٣٨١.

[6] اللباب ١ : ٤٣٢.

ثالثاً: إنَّ المعطوف والمعطوف عليه لا يجوز عطف أحدهما على الآخر إلا إذا صلحا لحلول كلّ واحدٍ منهما محلّ الآخر، فلمّا لم يجز: مررت بزيدٍ وك لم يجز: مررت بكَ وزيدٍ، يقول ابن يعيش: "لمّا صحّ مرّ زيد وأنت صحّ مررت أنت وزيدٌ، ولما صحّ كلمت زيداً وأنت صحّ كلمتك وزيداً ، ولما امتنع مررت بزيدٍ وك امتنع مررت بك وزيد؛ لأنّ المعطوف والمعطوف عليه شريكان لا يصح في أحدهما إلا ما صحّ في الآخر"[1].

أمّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض نحو: مررت بك وزيدٍ، يقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز العطف على الضمير المخفوض، وذلك نحو قولك: "مررت بك وزيدٍ" "[2].

وقد استدلّ الكوفيون بما ورد من السماع، في القرآن الكريم وكلام العرب شعراً ونثراً.

فمن القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿**واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ**﴾[3]، في قراءة حمزة الزيات بخفض "الأرحام" على الضمير المخفوض في "به"[4].

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿**وصدٌّ عن سبيل اللهِ وكُفْرٌ بهِ والمسجد الحرام**﴾[5] حيث عطف "المسجد الحرام" على الضمير المخفوض في "به".

وقوله تعالى: ﴿**وجعلنا لكم فيها معايش ومَنْ لستم له برازقين**﴾[6]، فمن في موضع خفض بالعطف على الضمير في "لكم".

---

[1] شرح المفصّل ٣ : ٧.

[2] الإنصاف ٢ : ٤٦٣ ، م٦٥.

[3] النساء آية ١.

[4] انظر: حجة القراءات : أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، ت: الأستاذ سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة ١٤١٨هـ ١٨٨ وكتاب السبعة لابن مجاهد ٢٢٦ وحجة ابن خالويه ١١٨.

[5] البقرة آية ٢١٧.

[6] الحجر آية ٢٠.

أما في كلام العرب فمن الشعر قول الشاعر:

فاليوم قرّبْتَ تهْجُونَا وتَشْتُمنـــا ... فاذْهبْ فما بكَ والأيام مِنْ عَجَبِ

حيث عطف "الأيام" على الضمير المخفوض في "بك".

وقول الآخر:

تُعَلّقُ في مِثْلِ السّوَارِيْ سُيُوفُنـا ... وما بِيْنهَا والكعْبِ غُوطٌ نَفَانِـفُ[1]

حيث عطف "الكعب" على الضمير المخفوض في "بينها" من غير إعادة الخافض.

وقول الآخر:

هَلا سألْتَ بذي الجَماجمِ عَنْهُــمُ ... وأبي نُعَيْمٍ ذيْ اللّوَاءِ الْمُحْـرِقِ[2]

ومن ذلك قول رجل من طيىء:

إذا بِنَا بِلْ أنيسانَ اتقـتْ فِئـةٌ ... ظلّـتْ مؤمنـةً مِمّنْ يُعَادِيْهـا[3]

بخفض "انيسان" بالعطف على حرف الجر في "بنا".

ومن ذلك:

إذا أوقدوا ناراً لِحرْبِ عَدوّهــم ... فَقَدْ خَابَ مَنْ يَصْلَى بِهَا وسَعِيرِها[4]

ومن ذلك:

لَوْ كانَ ليْ وزهيرٍ ثالـثٌ وَرَدَتْ ... من الحِمَامِ عِدَانا شرّ مَــوْرُوْدِ[5]

ومن ذلك:

آبَــكَ أيِّــهْ بـــيَ أو مُصَـدَّرِ ... من حُمُـرِ الجِلَّـة جـأبٍ حَشْوَرِ[6]

---

[1] انظر: معاني الفراء ١: ٢٥٣.

[2] انظر: الإنصاف ٢: ٤٦٦، م٦٥، وشرح التسهيل ٣: ٣٧٧.

[3] انظر: شرح التسهيل ٣: ٣٧٧.

[4] انظر: شرح التسهيل ٣: ٣٧٧.

[5] انظر: شرح التسهيل ٣: ٣٧٧.

[6] انظر: الكتاب ٢: ٣٨١.

أما في النثر فقد ورد عن العرب : ما فيها غيره وفرسهِ، بعطف "فرسه" على الضمير المخفوض في "غيره".

وقد تأول البصريون ما استدل به الكوفيون من القرآن والشعر على النحو التالي:

قالوا في قوله تعالى: ﴿**واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ**﴾[1]، إنَّ "الأرحامِ" ليست مجرورة بالعطف على الضمير المخفوض في "به"، وإنَّما هي مجرورة إمَّا بالقسم، أو بحرف جرٍ محذوفٍ، لدلالة الأول عليه، يقول ابن يعيش: "ويحتمل وجهين آخرين غير العطف على المكني المخفوض، أحدهما: أن تكون الواو واو القسم ، وهم يقسمون بالأرحام ويعظمونها، وجاء التنزيل على مقتضى استعمالهم، ويكون قوله تعالى: ﴿**إن الله كان عليكم رقيباً**﴾[2] جواب قسم، والوجه الثاني: أن يكون اعتقد أنَّ قبله باء ثانية، حتى كأنّه قال: وبالأرحام، ثم حذف الباء لتقدم ذكرها. كما حذفت في نحو قولك: بمن تمرر أمر، وعلى من تنزل أنزل، ولم يقل أمر به، ولا أنزل عليه؛ لأنّها مثلها في موضع نصب، وقد كثر عنهم حذف حرف الجر، وأنشد:

رَسْمِ دارٍ وَقَفْتُ فِيْ طَلَلِهْ   كدْتُ أَقْضِيَ الحياةَ مِنْ جَلَلِهْ[3] "[4]

ولم يرتضِ بعض البصريين هذا التأويل، بل طعنوا في هذه القراءة وفي صاحبها، ووصفوها بالضعف، يقول المبرد: "ومن أجازه من غيرهم فعلى قبح، كالضرورة، والقرآن إنّما يحمل على أشرف المذاهب، وقرأ حمزة ﴿**الذي تساءلون به والأرحامِ**﴾، وهذا ممّا لا يجوز عندنا إلا أن يضطر إليه الشاعر "[5]، ويقول

---

[1] النساء آية ١.

[2] النساء آية ١.

[3] انظر: ديوان جميل بثينة ٨٤ وشرح التصريح ٢: ٢٣.

[4] شرح المفصّل ٣: ٧٩.

[5] الكامل في اللغة والأدب ٣: ٣٩.

الزجاج: "القراءة الجيدة نصب "الأرحام"، المعنى: واتقوا أن تقطعوها، فأمّا الجرفي "الأرحام" فخطأ في العربية، لا يجوز إلا في اضطرار شعر"[١].

ويقول الشيخ عبد القاهر: "وأمّا قراءة حمزة ﴿**تساءلون به والأرحامِ**﴾[٢] فقد رُدّت ، وأجمعوا على أنَّها غير متوجهة، وإنَّما الصحيح النصب على حذف المضاف إليه كأنَّه: واتقوا الله الذي تساءلون به وقطع الأرحام"[٣].

ويقول الزمخشري: "وقرئ "والأرحام" بالحركات الثلاث، فالنصب على وجهين: إمّا على: واتقوا الله والأرحام، أو أن يعطف على محل الجار والمجرور، كقولك: مررت بزيدٍ وعمراً، وينصره قراءة ابن مسعود: تساءلون به وبالأرحام[٤]، والجر على عطف الظاهر على المضمر، وليس بسديد؛ لأنَّ الضمير المتصل متصل كاسمه، والجار والمجرور كشيء واحد، فكانا في قولك: مررت به وزيدٍ، وهذا غلامه وزيدٍ، شديدي الاتصال، فلمّا اشتد الاتصال لتكرره أشبه العطف على بعض الكلمة، فلم يجز، ووجب تكرير العامل، كقولك: "مررت به وبزيدٍ، وهذا غلامه وغلام زيدٍ". ألا ترى إلى صحة قولك "رأيتك وزيداً"، و "مررت بزيدٍ وعمرو" لمّا لم يقو الاتصال؛ لأنّه لم يتكرر، وقد تُمحِّلَ لصحة هذه القراءة بأنَّها على تقدير الجار، ونظيرها.

فَمَا بِكَ والأيَّامِ مِنْ عَجَبٍ "[٥]

ويقول أبو البقاء العكبري: "واحتجّ الآخرون بقوله تعالى: ﴿**واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ**﴾، على قراءة الجر، بأبيات أنشدوها، أمَّا الآية فقراءة الجر فيها ضعيفة، والقارئ بها كوفيٌّ تنبيهاً على أصولهم"[٦].

---

١ معاني الزجاج ٢: ٦.

٢ النساء آية ١

٣ المقتصد ٢: ٩٦٠.

٤ انظر: البحر المحيط ، طبعة دار الكتب العلمية بتحقيق عادل عبد الموجود ٣: ١٦٥.

٥ الكشاف ١ : ٤٦٢.

٦ اللباب ١ : ٤٣٢.

ويقول الرضي الاستراباذي: "والظاهر أنّ حمزة جوّز ذلك بناءً على مذهب الكوفيين؛ لأنّه كوفي، ولا نسلم تواتر القراءات"[1].

ويقول ابن عطية: "المضمر المخفوض لا ينفصل، فهو كحرف من الكلمة، ولا يعطف على حرف، ويرد عندي هذه القراءة من المعنى وجهان: أحدهما: إنّ ذكر الأرحام فيما يتساءل به لا معنى له في الحض على تقوى الله، ولا فائدة فيه أكثر من الإخبار بأنَّ الأرحام يتساءل بها، وهذا تفرق في معنى الكلام وغض من فصاحته، والوجه الثاني أنّ في ذكرها على ذلك تقريراً للتساؤل بها والقسم بحرمتها، والحديث الصحيح يرد ذلك في قوله عليه الصلاة والسلام (من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت)[2] "[3].

يتضح مما سبق أنّ النحاة البصريين كانوا متشددين في التمسك بالقاعدة النحوية التي تمنع عطف الاسم الظاهر على المضمر المخفوض من غير إعادة الخافض؛ لذا خطّأوا قراءة من القراءات السبعية المتواترة ووصفوا صاحبها بالضعف وبالقراءة من غير سند. يقول المبرد: "لو أني صليت خلف إمامٍ يقرؤها لقطعت صلاتي"[4].

ويقول العكبري: "واحتجّ الآخرون بقوله تعالى: **﴿واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ﴾**[5]، على قراءة الجر، وبأبيات أنشدوها، أمَّا الآية فقراءة الجر فيها ضعيفة، والقارئ بها كوفيٌّ تنبيهاً على أصولهم"[6].

---

1 شرح الرضي ٢ : ٣٣٥.

2 سنن الترمذي، ت: إبراهيم عطوة عوض، الطبعة الثانية ١٣٩٥هـ ، مطبعة البابي الحلبي، كتاب النذور والإيمان، باب ما جاء في كراهية الحلف بغير الله، ٤: ١١٠، ولفظه: (ليحلف حالفٌ بالله أو ليسكت).

3 المحرر الوجيز ٤ : ٩.

4 درة الغواص في أوهام الخواص: الحريري، ت: عبد الله البركاتي، مكتبة الفيصلية، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، ص١٠٣.

5 النساء آية ١.

6 اللباب ١: ٤٣٢.

ويقول الرضي الاستراباذي: "والظاهر أنّ حمزة جوّز ذلك بناء على مذهب الكوفيين؛ لأنّه كوفي، ولا نسلم تواتر القراءات"[1].

ومن الجدير بالذكر أنَّ القراءة سنة متبعة يأخذها الخلف عن السلف، وليس للقارئ أن يبتدع شيئاً من عنده، وإنّما يقرأ القرآن بسند متصل بالرسول صلّى الله عليه وسلم، يقول ابن الجزري: "كلّ قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصحّ سندها فهي القراءة الصحيحة، لا يجوز ردّها، ولا يحلّ إنكارها"[2].

ويقول القرطبي: "وقال القشيري: هذا قبيح، وهو محال؛ لأنّه إذا ثبتت القراءة بالتواتر عن النبي صلى الله عليه وسلّم فهو الفصيح لا القبيح"[3].

ويقول ابن يعيش: "وإذا صحت الرواية لم يكن سبيل إلى ردّها"[4].

ويقول القرطبي : "ومثل هذا الكلام مردودٌ عند أئمة الدين؛ لأنّ القراءات التي قرأ بها أئمة القراء ثبتت عن النبي صلى الله عليه وسلم تواتراً يعرفه أهل الصنعة، وإذا ثبت شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم فمن ردّ ذلك فقد ردَّ النبي صلى الله عليه وسلم، واستقبح ما قرأ به، وهذا مقام محذور، ولا يقلّد فيه أئمة اللغة والنحو؛ فإنَّ العربية تُتلقّى من النبي صلى الله عليه وسلم، ولا يشك أحد في فصاحته"[5].

وقد تصدى بعض النحويين البصريين لهذه الاتهامات التي وجهت إلى هذه القراءة وإلى صاحبها، يقول ابن يعيش: "وقد ردَّ أبو العباس محمد بن يزيد هذه القراءة، وقال: لا تحلُّ القراءة بها، وهذا القول غير مرضي من أبي العباس؛ لأنّه قد

---

١ شرح الرضي ٢: ٣٣٥.

٢ النشر في القراءات العشر، ١: ٩.

٣ الجامع لأحكام القرآن ٧: ٦١.

٤ شرح المفصّل ٣ : ٧٩.

٥ الجامع لأحكام القرآن ٥ : ٥.

رواها إمام ثقة، ولا سبيل إلى ردّ نقل الثقة، مع أنّه قد قرأتها جماعة من غير السبعة كابن مسعود وابن عباس والقاسم وإبراهيم النخعي والأعمش والحسن البصري وقتادة، وإذا صحّت الرواية لم يكن سبيل إلى ردّها"[1].

ويقول أبو حيان: "وما ذهب إليه أهل البصرة، وتبعهم فيه الزمخشري وابن عطية، من امتناع العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار، ومن اعتلالهم لذلك، غير صحيح، بل الصحيح مذهب الكوفيين في ذلك، وأنّه يجوز، وقد أطلنا الاحتجاج في ذلك عند قوله تعالى: ﴿**وكفر به والمسجد الحرام**﴾[2]، وذكرنا ثبوت ذلك في لسان العرب نثرها ونظمها، فأغنى ذلك عن إعادته هنا، وأمّا قول ابن عطية: ويردّ عندي هذه القراءة من المعنى وجهان، فجسارة قبيحة منه لا تليق بحاله، ولا بطهارة لسانه، إذْ عمد إلى قراءة متواترة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ بها سلف الأمة، واتصلت بأكابر قراء الصحابة الذين تلقوا القرآن مِنْ فيّ رسول الله صلى الله عليه وسلم بغير واسطة ، عثمان وعلي وابن مسعود وزيد بن ثابت، وأقرأ الصحابة أبيّ بن كعب، ....، وحمزة رضي الله عنه أخذ القرآن عن سليمان بن مهران الأعمش، وحمدان بن أعين، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وجعفر ابن محمد الصادق، ولم يقرأ حمزة حرفاً من كتاب الله إلا بأثرٍ، وكان حمزة صالحاً ورعاً ثقة في الحديث، وهو من الطبقة الثالثة، ولد سنة ثمانين، وأحكم القراءة، وله خمسَ عشرةَ سنةً، وأمَّ الناس سنة مائة، وعرض عليه القرآن من نظرائه جماعة، منهم سفيان الثوري، والحسن بن صالح، ومن تلاميذه جماعة، منهم إمام الكوفة في القراءة والعربية أبو الحسن الكسائي ، وقال الثوري وأبو حنيفة ويحيي بن آدم: غلب حمزة الناس على القرآن والفرائض، ....، ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون"[3].

---

١ شرح المفصّل ٣ : ٧٩.

٢ البقرة آية ٢١٧.

٣ البحر المحيط، طبعة دار الكتب العلمية بتحقيق عادل عبد الموجود ٣: ١٦٧.

أمّا الأبيات الشعرية التي أوردها الكوفيون فقد تأولوا بعضها على أنَّ الــواو فيها واو القسم، وأوّلوا بعضها الآخر على أنَّ حرف الجر حُذِف لدلالة الأول عليه.

وأمَّا إذا قال الكوفيون إنَّها من العطف دون إعادة الخافض فإنَّهم يقولون: إنَّ ذلك من الشاذ الذي لا يقاس عليه، يقول الأنباري: "وأمّا قول الشاعر:

فاذْهَبْ فما بِكَ والأيام مِنْ عجبِ

فلا حجة فيه أيضاً؛ لأنّه مجرور على القسم، لا بالعطف على الكــاف فــي "بك".

وأمّا قول الآخر:

ومَا بَيْنَها والكَعْبِ غُوطٌ نَفَانِفُ

فلا حُجّةَ فيه أيضاً؛ لأنَّه ليس مجروراً على ما ذكروا، وإنّما هو مجرورٌ على تقدير تكرير "بين" مرة أخرى، فكأنَّه قال: وما بينها وبين الكعــب، فحــذف الثانيــة لدلالة الأولى عليها، كما تقول العرب : ما كلُّ بيضاءَ شحمةً، ولا ســوداءَ تمــرةً، يريدون "ولا كل سوداء"، فيحذفون "كل" الثانية لدلالة الأولى عليها، ثم لو حمل مــا أنشدوه من الأبيات على ما ادعوه لكان من الشاذ الذي لا يقاس عليه"[1].

ويقول العكبري: "وأمّا الأبيات فمنها ما لا يثبت في الرواية، وما يثبت منهــا فهو شاذ، وبعضها يمكن إعادة الجار معه"[2].

من الواضح أنّ معيارية القاعدة النحوية عند البصريين جعلتهم يحاولون بأيّة وسيلة كانت جَعْلَ هذه الأبيات مطردة مع أقيستهم ، فهي مجرورة على أنّ الواو واو القسم، مع أنّه لا معنى للقسم أبداً في قول الشاعر:

فاذهبْ فَمَا بِكَ والأيامِ مِنْ عَجَبِ.

---

١ الإنصاف ٢ : ٤٧٤، م٦٥.

٢ اللباب ١ : ٤٣٢.

أوْ مجرورة على نية إعادة الخافض؛ ولهذا كانت كلّ محاولاتهم في ردٍّ هذه اللغة ضعيفة، يقول الرضي: "وأجيب بأنَّ الباء مقدرة، والجرّ بها، وهو ضعيف، لأنّ حرف الجر لا يعمل مقدراً في الاختيار، إلا في نحو: اللهِ لأفعلنّ، وأيضاً لو ظهر الجار فالعمل للأول"[1].

وقد اختار ابن مالك وابن عقيل وأبو حيان ما ذهب إليه الكوفيون من جواز العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض، يقول ابن مالك: "وإذا كان المعطوف عليه ضمير جر أعيد الجار، كقوله تعالى: ﴿**فقال لها وللأرض ائتيا طوعاً أو كرها**﴾[2]، ﴿**وعليها وعلى الفلك تحملون**﴾[3] و ﴿**ينجيكم منها ومن كل كرب**﴾[4] وإعادته مختارة لا واجبة، وفاقاً ليونس والأخفش والكوفيين"[5].

ويقول ابن عقيل: "والصحيح الجواز مطلقاً"[6].

ويقول أبو حيان: "والذي أختاره جواز العطف عليه مطلقاً؛ لتصرف العرب في العطف عليه، فتارةً بالواو وتارةً (بلا) وتارةً (ببل) وتارةً (بأو) وتارة (بأم)، وإن كان الأكثر أن يعاد الجار"[7].

والذي يراه الباحث أنَّ ما ذهب إليه الكوفيون واختاره ابن مالك وابن عقيل وأبو حيان هو الصحيح؛ لأنّ السماع يعضدهُ، فلا داعي إذاً لتأويل ما صحّ عن العرب شعراً ونثراً.

أمّا ما استدل به البصريون فيحتاج إلى مناقشة، فقولهم إنّ الضمير المجرور شبيه بالتنوين ليس حجة؛ لأنَّه لو كان شبيهاً بالتنوين ما جاز العطف عليه حتى مع إعادة الجار؛ لأنّ التنوين لا يعطف عليه أبداً.

---

[1] شرح الرضي ٢ : ٣٣٥.

[2] فصلّت آية ١١.

[3] المؤمنون آية ٢٢.

[4] الأنعام آية ٦٤.

[5] شرح التسهيل ٣ : ٣٧٥.

[6] المساعد ٢ : ٤٧٠.

[7] الارتشاف ٢ : ٦٥٨.

وأما قولهم: "إنّما لم يصحّ العطف؛ لأنّ من شرط صحة العطف أن يصلح كل واحد منهما للحلول محل الآخر فمردودٌ بقول العرب: رُبَّ رجل وأخيه، وكلّ شاةٍ وسخلتِها بدرهم، يقول ابن مالك: "وفي الحجتين من الضعف ما لا يخفى؛ لأنّ شبه ضمير الجر بالتنوين لو منع من العطف عليه بلا إعادة الجار لمنع منه مع الإعادة؛ لأنّ التنوين لا يعطف عليه بوجه؛ ولأنّه لو منع من العطف عليه لمنع من توكيده والإبدال منه؛ لأنَّ التنوين لا يؤكد ولا يبدل منه، وضمير الجر يؤكد ويبدل منه بإجماع، فللعطف أسوة بهما.

وأمّا الثانية فيدل على ضعفها أنَّه لو كان حلول كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه شرطاً في صحة العطف لم يجز: رُبّ رجل وأخيه، ولا: أي فتى هيجاء أنت وجارِها، ولا: كل شاةٍ وسخلتِها بدرهم، ولا: الواهب المائةِ الهجانِ وعبدِها، وأمثال ذلك كثيرة، فكما لم يمتنع فيها العطف، لا يمتنع في نحو: مررت بك وزيدٍ"[١].

ويبدو لنا أنَّ العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض عادة لهجية عند بعض قبائل العرب، كانت تستعملها في كلامها شعراً ونثراً، إلا أنها، كما هو واضحٌ، قليلة بالنسبة لإعادة الخافض، يقول ابن مالك في الألفية:

وعوْدُ خافضٍ لدى عطفٍ على ضميرِ خفضٍ، لازماً قَدْ جُعِلا
وليس عندي لازماً إذ قَدْ أتى في النظمِ والنثرِ الصحيحِ مُثْبتا[٢]

---

١ شرح التسهيل ٣ : ٣٧٦.

٢ انظر: ألفية ابن مالك.

العطف على عاملين*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة جواز العطف على معمولي عاملين مختلفين نحو، : ليس زيدٌ بخارجٍ ولا ذاهبٍ عمرٌو، ونحو: زيدٌ في الدارِ والقصرِ عمرٌو، يقول الجرجاني: "ولا يجوز أن تعطف بحرف واحد على عاملين ، ...، وقد حكي أنَّ أبا الحسن كان يجوز هذا، ثم رجع عنه ، وما ذاك إلا لضعف هذا المذهب، ولا خلاف بين جميع أصحابنا أنَّه لا يجوز البتة"[1].

وسنفصل القول في هذا المسألة على النحو التالي:

أولاً: العطف على معمولات عامل واحد ، نحو: كان زيدٌ قائماً وعمرٌو جالساً، ونحو: اعلم زيدٌ عمراً قائماً وخالدٌ سعداً جالساً.

أجمع النحويون على جواز العطف على معمولات العامل الواحد، يقول ابن هشام : "أجمعوا على جواز العطف على معمولي عامل واحد، نحو: "إنَّ زيداً ذاهب وعمراً جالسٌ" وعلى معمولات عامل، نحو: "أعلم زيدٌ عمراً بكراً جالساً وأبو بكر خالداً سعيداً منطلقاً" "[2].

ثانياً: العطف على أكثر من عاملين، نحو: إنّ زيداً ضارب أخوه لعمرٍو وأباك غلامُه بكرٍ.

ذهب جمهور النحويين إلى منع العطف بحرف واحدٍ على معمولات أكثر من عاملين، يقول ابن هشام: "أجمعوا على منع العطف على معمولي أكثر من عاملين، نحو: "إنّ زيداً ضاربٌ أبوه لعمرو وأخاك غلامُه بكرٍ"[3].

---

* انظر: الكتاب ١: ٦٦، المقتضب ٤: ١٩٥، الأصول ٢: ٦٩، المقتصد ١: ٤٣٩، شرح الرضي ٢: ٣٤٤ ، البسيط ١: ٣٥٣، مغني اللبيب ٤: ٢٩١، الارتشاف ٢: ٦٥٩، الهمع ٤: ٢٩١، شرح المفصّل ٣: ٢٦.

١ المقتصد ١: ٤٣٩.

٢ مغني اللبيب ٦٣٢.

٣ السابق ٦٣٦.

ثالثاً: العطف على معمولي عاملين، نحو: زيدٌ في الدارِ والقصرِ عمرٌو، وليس زيدٌ بخارجٍ ولا ذاهبٍ عمرٌو.

اختلف النحويون في هذا التركيب، فذهب سيبويه وأكثر النحويين إلى عدم جوازه مطلقاً، سواء أكان أحدهما مجروراً أم لم يكن، يقول المبرد: "وأمّا الخفض فيمتنع؛ لأنَّك تعطف بحرف واحد على عاملين، وهما الباء وليس، فكأنَّك قلت: زيدٌ في الدار والحجرة عمرٌو، فتعطف على (في) والمبتدأ"[1]، ويقول ابن السراج: "اعلم أنَّ العطف على عاملين لا يجوز"[2].

ويقول الرضي: "وسيبويه يمنعه مطلقاً، والفراء، كما نسب إليه ابن مالك، يوافق سيبويه، ويخالف الأخفش"[3].

وقد استدلَّ جمهور النحاة لمذهبهم بأنَّ حرف العطف إنّما وضع اختصاراً؛ لينوب مناب العامل، ويغني عن إعادته، وقد قال النحاة: إنّ العطف تبعية على نية تكرار العامل، فإذا عُطِفَ بالحرف على أكثر من عامل كان في ذلك إحالة، لأنَّه يكون عاملاً عملين مختلفين ، يقول ابن السراج: "اعلم أنَّ العطف على عاملين لا يجوز من قبل أنَّ حرف العطف إنَّما وضع لينوب عن العامل، ويغني عن إعادته، فإن قلت: قام زيدٌ وعمرٌو، فالواو أغنت عن إعادة "قام"، فقد صارت ترفع، كما يرفع قام، وكذلك إذا عطفت بها على منصوب ، نحو قولك: إنَّ زيداً منطلقٌ وعمراً، فالواو نصبت كما نصبت "إنَّ"، وكذلك في الخفض إذا قلت: مررت بزيدٍ وعمرٍو، فالواو جرت كما جرت الباء، فلو عطفت على عاملين، أحدهما يرفع، والآخر ينصب لكنت قد أحلت؛ لأنَّها تكون رافعةً ناصبةً في حال"[4].

أمَّا أبو الحسن الأخفش فقد اضطربت أقوال النحاة في رأيه، فزعم بعضهم أنَّه يجيز العطف على عاملين بدون شروط ، يقول ابن هشام: "وأمَّا معمولا عاملين، فإن لم يكن أحدهما جاراً، فقال ابن مالك: هو ممتنع إجماعاً نحو: "كان آكلاً طعامك

---

[1] المقتضب ٤: ١٩٥.

[2] الأصول ٢: ٦٩.

[3] شرح الرضي ٢: ٣٠٠.

[4] الأصول ٢: ٦٩.

عمرٌو وتمرَك بكرٌ، وليس كذلك، بل نقل الفارسيُّ الجواز مطلقاً عن جماعة، وقيل: إنّ منهم الأخفش"[1].

أمَّا ابن السراج والرضي فقد نقلا عن الأخفش أنّه يجيز العطف على عاملين مختلفين بشرطين، وهما كون أحدهما مجروراً، وألا يقع فصلٌ بين العاطف والمعطوف المجرور ، يقول ابن السراج: "قد أجمعوا على أنَّه لا يجوز أن تقول: مرّ زيدٌ بعمرٍو وبكرٌ خالدٍ، فتعطف على الفعل والباء، ولو جاز العطف على عاملين لجاز هذا، واختلفوا إذا جعلوا المخفوض يلي الواو، فأجاز الأخفش ومن ذهب مذهبه: مرّ زيد بعمرٍو وبكرٍ خالدٌ"[2].

ويقول الرضي الاستراباذي: "واعلم أنَّ الأخفش يجيز العطف على عاملين مختلفين مطلقاً، إلا إذا وقع فصل بين العاطف والمعطوف المجرور نحو: دخل زيدٌ إلى الدار وبكرٌ خالدٍ، فهذا لا يجوز إجماعاً منهم"[3].

وقد استدل الأخفش بما ورد في السماع على النحو التالي:

١- قال الشاعر:

هِّونْ عليكَ فإنَّ الأمورَ ... بكفِّ الإلهِ مقاديرُها

فليس بآتيك مَنْهيُّها ... ولا قاصرٍ عَنْكَ مأمورُها[4]

إذ عطف الشاعر بحرف العطف "الواو" على عاملين مختلفين، وهما "ليس" و "الباء".

٢- قال الشاعر:

أكلَّ امْرِيءِ تَحْسَبِينَ امرأً ... ونارٍ توقَّدُ بالليل نَاراَ[5]

حيث عطف على عاملين، وهما "امرئ" و "تحسبين".

---

[1] مغني اللبيب ٦٣٢.

[2] الأصول ٢: ٦٩.

[3] شرح الرضي ٢: ٣٤٤.

[4] انظر: الكتاب ١: ٦٤.

[5] انظر: الكتاب ١: ٦٦.

٣- قول العرب: ما كل سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شَحمةً.

موضع الشاهد عطف بيضاء على "سوداء"، على أنَّها مضافة إلى "كل"، وعطف "شحمة" على "تمرةً" التي تعرب خبراً لـ "ما" الحجازية.

وقد ردَّ جمهور النحاة ما استدل به الأخفش، فقالوا في البيتين الأولين إنَّ "مأمورها" ليس معطوفاً على "منهيُّها"، وإنّما هو فاعل لاسم الفاعل "قاصر"، يقول الجرجاني: "وليس في قولك: ليس زيد بخارجٍ، ولا ذاهبٍ أخوه عطف على عاملين؛ لأنّ أخوه يرتفع بذاهب، فلا يحتاج إلى عطفه على زيد"[١].

أمَّا البيت الثاني وقول العرب فقد قدروا مضافاً محذوفاً، والتقدير: وكل نارٍ وكل بيضاء ، فحذف المضاف، وأبقي المضاف إليه مجروراً، يقول سيبويه: "وتقول: ما كلُّ سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةٌ، وإن شئت نصبت "شحمة"، وبيضاء في موضع جر، كأنَّك أظهرت كلّ فقلت: ولا كل بيضاء، قال الشاعر أبو دواد:

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرأً ونارٍ تَوَقَّدُ بالليلِ نَاراَ

فاستغنيت عن تثنية كل؛ لذكرك إيَّاه في أول الكلام"[٢].

واضحٌ مما سبق أنّ ما استدل به الأخفش قليل بالنسبة للكثير الشائع من كلام العرب فهو لا يعدو أن يكون بعضاً من أبيات الشعر والأقوال المنقولة عن العرب التي لا يمكننا القياس عليها لقلتها، ويُضاف إلى ذلك أنَّها قد تؤولت، ومن المعلوم أنَّ ما تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال كما يقول الأصوليون.

ولعلّ من الواضح أيضاً أنَّ ما استدلَّ به الأخفشُ مأمون فيه اللبس، إذْ يستطيع المخاطب إدراك ما يريده المتكلم بوضوح، خلافاً لما صنعه النحويون المتأخرون من أمثلة، نحو قولهم: زيدٌ في الدارِ والقصرِ عمرٌو، وفي الدار زيدٌ والقصرِ عمرٌو.

والذي يراه الباحث أنَّ ما ذهب إليه سيبويه وجمهور النحويين هو الصحيح؛ وذلك للأسباب التالية:

---

١ المقتصد ١: ٤٣٩.

٢ الكتاب ١: ٦٦.

أولاً: إنَّ الكثير الشائع في كلام العرب هو تكرار العامل، إذا كان هناك أكثر من عاملين، ومن المعلوم أنَّ القياس لا يكون إلا على ما كثر وفشا في الأسماع، وأقره العلماء، وارتضوه بناءً على ما وصلوا إليه مما وصلهم.

ثانياً: إنَّ العطف على عاملين مختلفين قد يؤدي إلى اللبس على المخاطب، نحو: زيدٌ في الدارِ والقصرِ عمروٌ، وفي الدار زيدٌ والقصر عمروٌ.

ومن المعلوم أنَّ اللغة العربية تتجنب اللبس في أساليبها، لذا قَبِلَ سيبويه ما ورد عن العرب من أبيات وأقوال لعدم وجود لبس فيها، يقول عن بيت أبي دواد: "فاستغنيت عن تثنية كل لذكرك إيَّاه في أول الكلام، ولقلة التباسه على المخاطب"[١].

[١] الكتاب ١: ٦٦.

"جواز وصف المنادى المفرد"*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة جواز وصف المنادى المفرد، حيث خالف الأصمعي جمهور النحويين في منع وصف المنادى المفرد، نحو: يا زيد العاقلُ أو العاقلَ، يقول الشيخ عبد القاهر: "قال شيخنا أبو الحسين رحمه الله: والذي دعا الشيخ أبا علي إلى هذا الاحتجاج في جواز وصف المنادى المفرد ما ذكر عن الأصمعي من أنّه لم يجده في أشعار العرب"[1].

وسنفصل فيما يلي القول في هذه المسألة:

ذهب جمهور النحاة إلى جواز وصف المنادى المفرد، سواء كان الوصف على اللفظ أم على المحل، نحو: يا زيد العاقلُ أو العاقلَ، يقول سيبويه: "قلت: أرأيت قولهم: يا زيدُ الطويلَ، علام نصبوا الطويل؟، قال: نصب؛ لأنّه صفة لمنصوب. وقال: وإنْ شئت كان نصباً على أعني، فقلت: أرأيت الرفع على أيّ شيء هو إذا قال: يا زيدُ الطويلُ؟، قال: هو صفة لمرفوع "[2].

ويقول أبو العباس المبرد: "فإن نعتّ مفرداً بمفرد فأنت في النعت بالخيار: إنْ شئت رفعته، وإنْ شئت نصبته، تقول: يا زيد العاقلُ أقبل، ويا عمرو الظريفُ هلُمّ، وإنْ شئت قلت: العاقلَ والظريفَ"[3].

ويقول أبو علي الفارسي: "فإن وصفت المفرد بالمفرد كان في الوصف ضربان: الرفع والنصب، فالرفع على اللفظ، والنصب على الموضع، فمثال الرفع: يا زيد الظريفُ، ويا عمرو العاقلُ، ومثال النصب: يا عمرو العاقلَ"[4].

---

* انظر: الكتاب ٢: ١٨٣ ، المقتضب ٤: ٢٠٧، الأصول ١: ٣٧١، اللباب ١: ٣٣٣، شرح المفصّل ٢: ٢، شرح التسهيل ٣: ٣٩٣، شرح الرضي ١: ٣٦٠، المساعد ٢: ٤٩٣.

[1] المقتصد ٢: ٧٧٣.

[2] الكتاب ٢: ١٨٣.

[3] المقتضب ٤: ٢٠٧.

[4] الإيضاح العضدي ١: ١٨٨.

ويقول ابن يعيش: "وأمّا الوصف فقولك: يا زيد الطويل، لك أنْ ترفع الصفة حملاً على اللفظ، وتنصبه حملاً على الموضع"[1].

وقد استدل الجمهور لجواز وصف المنادى المفرد بالقياس والسماع.

أمّا القياس فقد استدل الجمهور بقول العرب: يا تميمُ كلُّهم، حيث عومل المنادى المفرد هنا معاملة الأسماء المظهرة الموضوعة للغيبة، يقول أبو علي الفارسي: "والدليل على جواز وصف المفرد المضموم في النداء ، وإنْ كان قد وقع موقع ما لا يوصف من حروف الخطاب، أنَّهم كما أجروه مجرى الخطاب، فقد أجروه مجرى الأسماء المظهرة الموضوعة للغيبة، وذلك في قولهم: يا تميم كلُّهم، فأضافوه إلى ضمير الغيبة، كما أضافوا إلى ضمير المخاطب في قولهم: يا تميم كلُّكم"[2].

وقد احتج الجمهور أيضاً بقول العرب: يا زيدَ بنَ عمرٍو، بفتح دال "زيد"، ولو كان "ابن عمرو" منصوباً بفعل لما كان هناك وجه لفتح دال "زيد"، يقول ابن عقيل: "واحتجّ المجوزون بقول العرب: يا زيدَ بنَ عمرو، بفتح الدال، ولو كان ابن معمول فعل مضمر لم يكن لفتحها وجه"[3].

أمّا السماع فقول الشاعر:

فما كعبُ بنُ مَامَةَ وابنُ سُعْدَى بأفضلَ منْكَ يا عُمَرُ الجوادَا[4]

وقول الآخر:

يا حكمُ الوارثُ عَنْ عَبدِ الملك[5]

---

[1] شرح المفصّل ٢: ٢.

[2] الإيضاح العضدي ١٨٩.

[3] المساعد ٢: ٤٩٣.

[4] انظر: ديوان جرير ١٠٥، والمقتضب ٤: ٢٠٨، التصريح ٢: ١٦٩.

[5] انظر: ديوان رؤبة ١١٨، وتكملته: ميراثَ أحسابٍ وجودٍ منسفكْ، وانظر: المقتضب ٤: ٢٠٨.

أمَّا الأصمعي فقد ذهب إلى أنَّ المنادى المفـرد لا يوصـف، سـواء أكـان الوصف على اللفظ أم على المحل، فإنْ جاء ذلك عن العرب فهو شاذ لا يقاس عليه، ويتأول إذا جاء مرفوعاً نحو: يا زيدُ العاقلُ على أنّه خبر مبتدأ محذوف، والتقديـر: "أنت العاقل"، أمَّا إذا جاء منصوباً نحو: يا زيدُ العاقلَ، فإنّه يعرب مفعولاً به لفعـل محذوف، والتقدير: أعني العاقلَ. يقول ابن السراج: "وقـال أبـو إسـحاق يعنـي الزيـادي: كان الأصمعي لا يجيز أنْ يوصف المنـادى بصفـةٍ البتـة مرفوعـة ومنصوبة"[1].

ويقول ابن عقيل: "وزعم الأصمعي أنَّه طالع أشعار العرب وكلامها فلم يجد منادى منعوتاً، وما وقع منه شاذّ يتأول على القطع، على أعني، أو علـى الابتـداء، نحو:

... يا عُمَرُ الجوادا

أي أعني: و

يا حكمُ الوارثُ عن عبد الملك

أي أنت الوارث. "[2]

وقد اعتمد الأصمعي في بناء هذا الرأي على المشابهة التـي بيـن المنـادى المفرد المبني والضمير، فكما أنّ الضمير لا يوصف فكذلك المنادى المفرد، يقـول ابن مالك: "ومنع الأصمعي نعت المبني للنداء؛ لأنَّه شبيه بـالمضمر، والمضمـر لا ينعت"[3].

ويقول الرضي: "وقال الأصمعي: لا يوصـف المنـادى المضمـوم لشـبهه بالمضمر الذي لا يجوز وصفه"[4].

---

1 الأصول ١: ٣٧١.

2 المساعد ٢: ٤٩٣.

3 شرح التسهيل ٣: ٣٩٣.

4 شرح الرضي ١: ٣٦٠.

ويقول ابن عقيل: "وليس المبني للنداء ممنوع النعت، خلافاً للأصمعي، وعلته شبهه بالمضمر أو بالأصوات"[1].

والذي يراه الباحث أنَّ ما ذهب إليه جمهور النحاة هو الصحيح، لأنّ السماع والقياس يقويان هذا المذهب ، فالسماع عن العرب كثير لا يمكن حصره، يقول ابن مالك: "أمّا السماع فشهرته مغنية عن الاستشهاد"[2].

وكذلك القياس؛ لأنَّ المنادى اسم مفرد يحتاج إلى وصف، ولا علاقة بينه وبين الضمير إلا من حيث لزومه حركة الرفع، يقول ابن مالك: "وأمّا القياس فلأنّ مشابهة المنادى للضمير عارضة، فمقتضى الدليل ألا تعتبر مطلقاً، كما لم تعتبر مشابهة المصدر لفعل الأمر في نحو: ضرباً زيداً، لكنَّ العرب اعتبرت مشابهة المنادى للضمير في البناء استحساناً ، فلم يزد على ذلك، كما أنّ "فَعالِ" العلم لمّا بني حملاً على فَعالِ المأمور به لم يزد على بنائه شيء من أحوال ما حمل عليه، ونظائر ذلك كثيرة"[3].

ويبدو أنَّ ما ذهب إليه الأصمعي في هذه المسألة يعود إلى محاولته تطبيق الأصول النحوية التي تنصُّ على أنَّ المنادى شبيه بالضمير، والمضمر لا يوصف أبداً؛ لأنَّه أعرف المعارف ؛ ولهذا تأول ما جاء مرفوعاً على أنَّه خبر لمبتدأ محذوف، وأمّا ما جاء منصوباً فإنَّه مفعول به لفعل محذوف وجوباً، وفي هذا نظر من وجهين:

أولاً: احتياجه إلى التقدير، والتقدير خلاف الأصل، كما يقول النحويون[4]،

ثانياً: إنَّ الأصمعي قد اهتم بجانب اللفظ مهملاً جانب المعنى تماماً؛ لذا نراه يهتم بتخريج الحركة الإعرابية في ضوء نظرية العامل، من غير الانتباه إلى أنَّ

---

[1] المساعد ٢: ٤٩٣.

[2] شرح التسهيل ٣: ٣٩٣.

[3] شرح التسهيل ٣: ٣٩٣.

[4] انظر: شرح الرضي ١: ٣٠٣، ٥٠٧.

الوصف، في قولنا: يا زيد الطويل، لا يمكن أن يكون جملة؛ لأنَّه من تمام الموصوف (زيد)، إذْ نصَّ النحاة على أنَّ الصفة والموصوف كالشيء الواحد.

ولعل من المفيد أنْ نبين قبل أنْ نختم هذه المسألة أنَّ للعرب لهجتين مشهورتين في وصف المنادى، فقد جاء مرفوعاً على اللفظ ومنصوباً على المحل، نحو: يا زيد الطويلُ – الطويلَ، يقول سيبويه: "قلت: أرأيت قولهم يا زيدُ الطويلَ علام نصبوا الطويلَ؟ قال: نُصِبَ، لأنَّه صفةٌ لمنصوب، وقال: وإنْ شئت كان نصباً على أعني ، فقلت: أرأيت الرفع على أيِّ شيء هو إذا قال: يا زيدُ الطويلُ؟، قال: هو صفة لمرفوع"[1].

---

[1] الكتاب ٢: ١٨٣.

جواز نصب صفة "أيّ" نحو: "يا أيُّها الرجلَ" في النداء*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة جواز نصب صفة "أي" في النداء، نحو: "يا أيُّها الرجلَ ويا أيُّها المسلمين"، حيث أجاز المازني ذلك، بينما ذهب جمهور النحويين إلى وجوب رفع هذه الصفة، يقول الجرجاني: "وقد جوّز أبو عثمان النصب، نحو يا أيّها الرجلَ، قياساً على يا زيدُ الظريفَ، وقد أنكره أصحابنا"[١].

وسنفصل فيما يلي القول في هذه المسألة:

ذهب جمهور النحاة إلى وجوب رفع صفة "أيّ" في النداء نحو: يا أيّها الرجلُ ويا أيُّها المسلمون، فـ "يا" حرف نداء، و "أيّ" منادى، و"ها" للتنبيه، و"الرجل" صفة لـ"أي"، يقول سيبويه: "واطرد الرفع في صفات هذه المبهمة، كاطراد الرفع في صفاتها إذا ارتفعت بفعل أو ابتداء، أو تبنى على مبتدأ"[٢].

ويقول المبرد: "فأمّا يا أيّها ذا الجمة، فلا يصلح، لأنّ "أيّا" "لا يوقف عليها فتبدل منه؛ ولذلك امتنع يا أيّها الرجلَ؛ لأنّها و"أيّ" بمنزلة الشيء الواحد"[٣].

ويقول ابن السراج: "وأمّا "أيّ" فلا يجوز في وصفها النصب؛ لأنَّها لا تستعمل مفردة"[٤].

---

* انظر: الكتاب ٢: ١٩٢، المقتضب ٤: ٢١٩، الأصول ١: ٣٣٧، معاني الزجاج ١: ٢٢٨، شرح المفصّل ٢: ٧، شرح التسهيل ٣: ٤٠٠، شرح الكافية لابن مالك ٣: ١٣١٨، شرح الرضي ١: ٣٧٥، الارتشاف ٣: ١٢٧، شرح ابن عقيل ٢: ٢٦٩، المساعد ٢: ٥٠٦، الهمع ٣ : ٥٠.

١ المقتصد ٢: ٧٧٨.

٢ الكتاب ٢: ١٩٢.

٣ المقتضب ٤: ٢١٩.

٤ الأصول ١: ٣٣٧.

ويقول أبو علي الفارسي: "وتقول: يا أيّها الرجلُ، ويا أيّها الناسُ، فلا يجوز في الناس والرجل إلا الرفع، وليس هذا بمنزلة يا زيدُ الظريفَ؛ لأنَّ الرجل هاهنا هو المقصود بالنداء"[1].

ويقول ابن عقيل: "ويقال: "يا أيّها الرجلُ"، ويا أيّهذا، ويا أيّها الذي فعل كذا" فـ"أيّ" منادى مفرد مبني على الضم، و"ها" زائدة و"الرجل" صفة لأيّ، ويجب رفعه عند الجمهور"[2].

وقد عزا الشيخ عبد القاهر وجوب الرفع إلى أمرين:

الأول: إنّ الصفة هي المقصودة بالنداء،

الثاني: إن الصفة والموصوف كالشيء الواحد.

يقول الشيخ عبد القاهر: "ووجب الرفع، فلم يجز فيه الوجهان، كما جاز في يا زيد الظريف؛ لأمرين:

أحدهما: إنّ الرجل ، وإنْ كان في اللفظ صفة لأي كما كان الظريف صفة لزيد؛ فإنّه المقصود بالنداء.

والثاني: إنَّ الصفة كالجزء من الموصوف، وإذا لزمته قَوِي الاتصال، فيجري اللام من الرجل في قولك: يا أيّها الرجلُ مجرى آخر الكلمة"[3].

أمّا أبو عثمان المازني فقد أجاز أن تكون صفة "أيّ" منصوبة، قياساً على "يا زيدُ الطويلَ"، يقول الزجاج: "وأجاز المازني أن تكون صفة "أي" نصباً، فأجاز "يا أيُّها الرجلَ أقبل"[4].

---

١ الإيضاح العضدي ١٨٩.

٢ شرح ابن عقيل ٢: ٢٦٩.

٣ المقتصد ٢: ٧٧٨.

٤ معاني القرآن للزجاج ١: ٢٢٨.

ويقول ابن يعيش: "وأجاز المازني يا أيُّها الرجلُ والرجلَ بالرفع والنصب"[١].

ويقول ابن مالك: "وأجاز المازني نصب صفة أيّ"[٢].

ويقول أبو حيان: "ولا يكون هذا التابع إلا مرفوعاً، خلافاً للمازني، إذ يجيز فيه الرفع والنصب"[٣].

وقد اعتمد أبو عثمان المازني في بناء هذا الرأي على القياس فقط، فجوّز نصب صفة "أيّ" قياساً على صفة المنادى المفرد، نحو: يا زيدُ الطويلَ، يقول الرضي: "وأما المازني والزجاج فجوّزا النصب والرفع في وصف اسم الإشارة و "أيّ" قياساً على نحو: يا زيد الظريف، ولم يثبت"[٤].

ويقول ابن عقيل: "وأجاز المازني نصبه قياساً على جواز نصب "الظريف" في قولك: "يا زيد الظريف" بالرفع والنصب"[٥]

وقد نسب بعض النحاة هذا الرأي إلى الزجاج، يقول الرضي: "وأمّا المازني والزجاج فجوّزا النصب والرفع في وصف اسم الإشارة و "أي" "[٦].

ويقول ابن مالك: "وأجاز المازني والزجاج نصب صفة "أي" قياساً على صفة غيره من المناديات المضمومة"[٧].

ولكن بالرجوع إلى كتاب الزجاج "معاني القرآن وإعرابه"، وجدنا أنّه مع جمهور النحاة، بل إنّه ردّ مذهب المازني، يقول الزجاج: "وأجاز المازني أن تكون صفة "أيّ" نصباً، فأجاز "يا أيّها الرجلَ أقبل"، وهذه الإجازة غير معروفة في كلام

---

١ شرح المفصّل ٢: ٧.

٢ شرح التسهيل ٣: ٤٠٠.

٣ الارتشاف ٣: ١٢٧.

٤ شرح الرضي ١: ٣٧٥.

٥ شرح ابن عقيل ٢: ٢٦٩.

٦ شرح الرضي ١: ٣٧٥.

٧ شرح الكافية الشافية: ابن مالك، ت: الدكتور عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ ٣: ١٣١٨.

العرب، ولم يجز أحد من النحويين هذا المذهب قبله، ولا تابعه عليه أحد بعده، فهذا مطروح مرذول لمخالفته كلام العرب والقرآن وسائر الأخبار"[1].

واضحٌ أنّ النحاة قد اضطربوا في النظر إلى هذا التركيب اللغوي، لا من حيث جواز النصب، ولكن من حيث الحكم على "أيّ" بالاسمية، فهي في قول الجمهور اسم مبني على الضم في محل نصب على النداء، موصوف باسم معرف بـ"ال" ، وما قاله الجمهور يحتاج إلى مناقشة من أوجه:

أولاً: إنّ الاقتصار على "يا أيّها" لا يعطي فائدة، ولو كان اسماً مثل: زيد وعمرو لأعطى فائدة في النداء نحو: يا زيد ويا عمرو، يقول العكبري: "لا يجوز الاقتصار على "أيّها" "[2].

ثانياً: إنّ الصفة فضلة في الكلام يمكن الاستغناء عنها، وأمّا في هذا التركيب فهي لازمة لا يستغني عنها، يقول الزجاجي: "وهو نعت لا يستغنى عنه"[3].

ثالثاً: إنّ حد الاسم وعلاماته لا تنطبق على "أيّ"؛ لأنّ الاسم كلمة تدل على معنى في نفسها، وهذه الدلالة مفقودة في "أيّ"، ويضاف إلى هذا أنّها لا تقبل علامات الأسماء، وهي التنوين وحرف التعريف والإسناد إليه والإضافة والجر وحرفه وعود الضمير عليه ومباشرة الفعل.

والذي يراه الباحث أنّ "يا أيُّها" تركيب مرتجل، أتت به العرب؛ لتتوصلَ إلى نداء ما فيه "ال"، فليست "أيّ" اسماً منادى، وليست "ها" للتنبيه، كما يرى جمهور النحاة؛ لأنّ "الرجل" هو المنادى في المعنى، وليست "أيّها" إلا وسيلة لندائه، فهي حرف لا اسم.

يقول ابن يعيش: "والأصل فيه أنّهم أرادوا نداء الرجل، وهو قريب من المنادى، وفيه الألف واللام، فلما لم يمكن نداؤه، والحالة هذه، كرهوا نزعهما وتغيير اللفظ عند النداء، إذْ الغرض إنّما هو نداء ذلك الاسم، فجاؤوا بأيّ وصلة إلى نداء

---

[1] معاني الزجاج ١: ٢٢٨.

[2] اللباب ١: ٣٣٧.

[3] الجمل ١٥٠.

الرجل"[1]، فقولنا : "يا الرجل" فيها صعوبة وعسر على المتكلم ، ولعلّ هذا هو السبب الذي جعل بعض العلماء المعاصرين يأخذون بما قال ابن يعيش، حيث عدّوا "أيها" وصلةً صوتيةً لنداء ما فيه (ال).

ويقول العكبري: "وأمّا الرجل فصفة لأي على اللفظ؛ لأنّه المنادى في المعنى؛ ولذلك لا يسوغ الاقتصار على (أيها)، وإنّما أتي بـ "أي" هنا توصلاً إلى نداء ما فيه الألف واللام"[2].

ويقول السيوطي: "المقصود بالنداء هو الرجل، وهو مفرد، وإنّما أتي بـ "أي" ليتوصل إلى ندائه"[3].

أمّا ما ذهب إليه المازني فلا يصح؛ لأنّ ما وصلنا من القرآن الكريم وأشعار العرب وكلامها بعكس ذلك؛ لأنّ العرب أجمعوا على رفع هذا الاسم في النداء، يقول الزجاج: "وأجاز المازني أن تكون صفة (أيّ) نصباً، فأجاز "يا أيّها الرجلَ أقبلْ"، وهذه الإجازة غير معروفة في كلام العرب، ولم يجز أحد من النحويين هذا المذهب قبله ولا تابعه عليه أحد بعده، فهذا مطروح مرذول، لمخالفته كلام العرب والقرآن وسائر الأخبار"[4].

فعدم وجود شواهد تدعم ما ذهب إليه المازني تضعّفُ هذا المذهب وتردُّه؛ لأنَّ النحوي لا يقيس ولا يعلل إلا لما سُمِع عن العرب في شعرها ونثرها ، وقد نصَّ الزجاج على أنَّ ذلك لم يسمع أبداً.

ويبدو أنَّ المازني قد أجاز هذا المذهب قياساً لا سماعاً، فالنحاة يرون أنَّ الأصل في النداء أن يكون منصوباً، فكأنَّه يقول: إنْ ورد عن العرب نصبُ هذا الاسم نحو: يا أيُّها المسلمين، فهو على المحل، ولكنَّه قول مرفوض – كما سبق أن أوضحنا – لعدم ورود أيِّ سماعٍ به، حتى عُدَّ مرذولاً؛ لمخالفته كل ما جاء عن العرب.

---

[1] شرح المفصّل ٢: ٧.

[2] اللباب ١: ٣٣٧.

[3] الهمع ٣: ٥٠.

[4] معاني الزجاج : ٢٢٨.

تقديم معمول اسم الفعل عليه*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجـــاني فـــي كتابــه "المقتصد" مسألة جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه، يقول: "اعلم أنَّ هذه الأســـماء فروع على الأفعال، فلا تتصرف تصريفها، ولا يجوز تقديم معمولها عليها، نحو أنْ تقول: زيداً عليك، وعمراً دونك، وأمَّا قوله تعالى: ﴿كتابَ الله عليكم﴾[1] فليس نصبه بعليكم ، ولكنَّه مصدر فعل محذوف، والأصل: كتب الله كتاباً عليكم، ثُــمَّ أضمــر الفعل لدليل ما تقدم من قوله: ﴿حُرِّمت عليكم أمهاتكم﴾[2] "[3].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب سيبويه وكافة البصريين إلى منع تقديم معمول اسم الفعل عليــه نحــو: زيداً عليك ، وعمراً دونك، يقول سيبويه: "واعلم أنَّه يقبح: زيـــداً عليــك، وزيــداً حذرك؛ لأنَّه ليس من أمثلة الفعل، فقبح أن يجري ما ليس من الأمثلة مجراها"[4].

ويقول أبو علي الفارسي: "ولا يجوز أنْ يتقدم شيء من مفعول هـــذه الكلــم عليها؛ لأنَّها ليست كالأفعال في قوتها"[5].

وقد أفرد أبو البركات الأنباري في كتابه "الإنصاف" مســـألة مسـتقلة لهـذا الخلاف بين البصريين والكوفيين، يقول: "ذهب الكوفيون إلى أنّ "عليــك، ودونــك، وعندك" في الإغراء يجوز تقديم معمولاتها عليها، نحو "زيداً عليك، وعمراً عنــدك،

---

* انظر : الكتاب ١ : ٢٥٢، معاني الفراء ١: ٢٦٠، المقتضـــب ٣: ٢٠٣، الإنصــاف ١: ٢٢٨، م٢٧ ، التبيين ٢٧٣، م٥٩، اللباب ١: ٤٦١، المقرب ١: ١٣٦، شرح المفصّل ١: ١١٧، شرح الرضي ش٣: ٨٨، البسيط ٢: ٦٢٦، البحر المحيط ٣: ٢١٤، مغني اللبيب ٧٩٤، المساعد ٢: ٦٥٧، الارتشاف ٣: ٢١٥، شرح التصريح ٢: ١٩٩، الهمع ٥: ١٢٠.

١ النساء آية ٢٤.

٢ النساء آية ٢٣

٣ المقتصد ١: ٥٧٧.

٤ الكتاب ١: ٢٥٢.

٥ الإيضاح العضدي ١٤٩.

وبكراً دونك" ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز تقديم معمولاتها عليها، وإليه ذهب الفراء من الكوفيين"[1].

ولكن من الملاحظ أنَّ الأنباري ذكر أنَّ الفراء مع البصريين، وهو من شيوخ الكوفيين، وبالرجوع إلى كتابه "معاني القرآن" وجدناه يقول: "وقوله **﴿كتاب الله عليكم﴾**[2] كقولك: كتاباً من الله عليكم، وقد قال بعض أهل النحو: معناه: عليكم كتاب الله، والأول أشبه بالصواب، وقلَّما تقول العرب: زيداً عليك، أو زيداً دونك، وهو جائز، كأنَّه منصوب بشيءٍ مضمر قبله، قال الشاعر:

يا أيُّها المائحُ دَلْوي دُونَكا   إنّي رَأَيتُ النّاسَ يَحْمَدُونَكا[3]

الدلو رفع، كقولك: زيدٌ فاضربوه، والعرب تقول: الليلُ فبادروا، والليلَ فبادروا، وتنصب الدلو بمضمر في الخلفة، كأنَّك قلت: دونك دلوي دونك"[4].

واضحٌ من هذا النص أنَّ الفراء يرى أنَّ هذا التركيب جائز في العربية، إلا أنَّه قليل الورود، فمنهجه مختلف عن سيبويه في معالجة هذا التركيب ، إذ إنَّ سيبويه يحكم عليه بالقبح ، يقول: "واعلم أنَّه يقبح: زيداً عليك، وزيداً حذرك"[5].

والقبح رديفٌ عند سيبويه – فيما يبدو – للخطأ اللغوي، والفرق بين القلة والقبح واضحٌ.

وقد تنبّه صاحب الخزانة إلى ذلك، يقول في الرد على الأنباري: "وقوله: إنَّ الفراء تبع البصريين، مخالف لنصّ كلامه، فإنّه صرّح بجواز عمله مؤخراً ومحذوفاً"[6].

---

١ الإنصاف ١: ٢٢٨، م٢٧.

٢ النساء آية ٢٤

٣ انظر: شرح المفصّل ١: ١١٧، والتصريح ٢: ٢٠٠.

٤ معاني الفراء ١: ٢٦٠.

٥ الكتاب ١: ٢٥٢.

٦ الخزانة ٦: ٢٠٢.

وقد استدلّ البصريون لما ذهبوا إليه بأنّ أسماءَ الأفعال محمولة على الأفعال في العمل، فهي فرع عليها ؛ لذا وجب ألا تتصرف تصرفها؛ وذلك لأنّ الفروع تنحطّ عن درجات الأصول، يقول سيبويه: "واعلم أنّه يقبح: زيداً عليك، وزيداً حذرك؛ لأنَّه ليس من أمثلة الفعل، فقبح أن يجري ما ليس من الأمثلة مجراها"[١].

ويقول الأنباري: "وأمّا البصريون فاحتجوا بأنْ قالوا: الدليل على أنَّه لا يجوز تقديم معمولاتها عليها أنّ هذه الألفاظ فرع على الفعل في العمل؛ لأنَّها إنَّما عملت عمله لقيامها مقامه؛ فينبغي أنْ لا تتصرف تصرفه؛ فوجب أنْ لا يجوز تقديم معمولاتها عليها، وصار هذا كما تقول في الحال إذا كان العامل فيها غير فعلٍ، فإنَّه لا يجوز تقديمها عليه لعدم تصرفه، فكذلك هاهنا، إذْ لو قلنا إنَّه يتصرف عملها، ويجوز تقديم معمولاتها عليها لأدّى ذلك إلى التسوية بين الفرع والأصل، وذلك لا يجوز؛ لأنّ الفروع أبداً تنحطّ عن درجات الأصول"[٢].

أمّا الكوفيون فقد جوّزوا تقديم معمول اسم الفعل عليه، وحجتهم في ذلك القياس والسماع.

أمَّا القياس فإنَّ هذه الألفاظ قد قامت مقام الأفعال، وهي تنصب الأسماء كما تنصبها الأفعال، فإذا قلنا: عليك زيداً، فهي في معنى الزم زيداً، وما دامت قد قامت مقام الأفعال فإنه يجوز عملها متقدمة ومتأخرة، يقول الأنباري: "وأمّا القياس فقالوا: أجمعنا على أنّ هذه الألفاظ قامت مقام الفعل ، ألا ترى أنَّك إذا قلت: عليك زيداً، أي الزم زيداً، وإذا قلت" عندك عمراً"، أي تناول عمراً، وإذا قلت "دونك بكراً"، أي خذ بكراً، ولو قلت "زيداً الزم، وعمراً تناول، وبكراً خُذْ" فقدمت المفعول لكان جائزاً، فكذلك مع ما قام مقامه"[٣].

أمّا السماع فقد ورد في كتاب الله تعالى قوله: **﴿كتاب الله عليكم﴾**[٤]، والتقدير: عليكم كتاب الله، وورد أيضاً قول الشاعر:

---

١ الكتاب ١: ٢٥٢.

٢ الإنصاف ١: ٢٢٩، م٢٧.

٣ السابق ١: ٢٢٩، م٢٧.

٤ النساء آية ٢٤.

يا أيُّها المائحُ دَلْوِي دُونَكا   إنّي رَأيتُ النّاسَ يَحْمَدُونَكا

والتقدير: دونك دلوي، فدلت الآية الكريمة وبيت الشعر على جواز ذلك، يقول أبو البركات الأنباري: "أمّا النقل فقد قال الله تعالى: ﴿كتاب الله عليكم﴾[1] والتقدير فيه: عليكم كتاب الله، أيْ الزموا كتاب الله، فنصب كتاب الله بعليكم، فدلّ على جواز تقديمه. واحتجوا أيضاً بالأبيات المشهورة : يا أيها المائح ... (البيت)، والتقدير فيه: دونك دلوي، فدلوي في موضع نصب بدونك؛ فدلَّ على جواز تقديمه"[2].

وقد تأول البصريون ما احتجّ به الكوفيون فقالوا: إنّ "كتاب الله" منصوب على أنَّه مفعول مطلق مؤكد لما سبقه حيث دلّ ما تقدمه من الآية الكريمة على أنّ ذلك مكتوب، فهو كقول الشاعر:

ما إنْ يمسُّ الأرضَ إلا منكبٌ   منْهُ، وحرفُ السّاقِ، طيَّ المحْمَلِ[3]

يقول أبو العباس المبرد: "فأمّا قوله عزّ وجلّ: ﴿كتاب الله عليكم﴾ فلم ينتصب "كتاب" بقوله "عليكم"، ولكن لمّا قال: ﴿حرّمت عليكم أمهاتكم﴾[4]، أعلم أنّ هذا مكتوب عليهم، فنصب "كتاب الله" للمصدر؛ لأنَّ هذا بدلٌ من اللفظ بالفعل، إذ كان الأول في معنى : كتب الله عليكم، وكتب عليكم"[5].

ويقول الجرجاني: "وأمّا قوله تعالى: ﴿كتاب الله عليكم﴾ فليس نصبه بعليكم، ولكنَّه مصدر فعل محذوف، والأصل: كَتَبَ اللهَ كتاباً عليكم، ثُمّ أضمر الفعل لدليل ما تقدم عليه من قوله: ﴿حُرّمت عليكم أمهاتكم﴾ ، فبقي كتاباً الله عليكم ، ثم أضيف المصدر إلى الفاعل، كما أضيف إلى المفعول في قولك : ضَرْبَ زيدٍ، وشبّهه بقوله: طيَّ المحمل من جهة أنَّه مصدر حذف فعله لدليل الكلام عليه؛ لأنّه لما قال: ما إنْ

---

[1] النساء آية ٢٤.

[2] الأنصاف ١: ٢٢٩، م٢٧.

[3] انظر: الكتاب ١: ٣٥٩، والخصائص ٢: ٣٠٩.

[4] النساء آية ٢٣.

[5] المقتضب ٣: ٢٠٣.

يمسُّ الأرضَ إلا منكبٌ منه وحرف الساق طيَّ المحمل ، علم أنَّه طيان فقال: طـــيّ المحمل، على تقدير طوي طيّ المحمل"[١].

أما بيت الشعر فقد تأوله البصريون بتأويلات ثلاثة، هي:

أولاً: إنّه مفعول به لفعل محذوف تقديره: خُذْ دلوي دونكا.

ثانياً: إنّه خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير فيه: هذا دلوي دونكا.

ثالثاً: إنّه مبتدأ و"دونكا" الخبر.

يقول الأنباري: "وأمّا البيت الذي أنشدوه:

يا أيُّها المائح دلوي دونكا،

فلا حجة لهم فيه من وجهين؛ أحدهما: إنَّ قوله "دلويْ" ليس هو في موضـــع نصب، وإنّما هو في موضع رفع؛ لأنَّه خبر مبتدأ مقدّر، والتقدير فيه: هـــذا دلـــوي دونكا ، والثاني: إنَّا نسلم أنّه في موضع نصب، ولكنّه لا يكون منصوبـــاً بدونـــك، وإنَّما هو منصوب بتقدير فعل، كأنّه قال: خذ دلوي دونكا، ودونك مفسر لذلك الفعل المقدر"[٢].

ويقول أبو البقاء العكبري: "وأمّا البيت فـ "دلوي" مرفوعٌ بـــالابتداء، ومـــا بعـــده الخبر"[٣].

وما قاله البصريون في هذه الآية يحتاج إلى مناقشة من عدة أوجه:

أولاً: إنَّ القول بأنَّ "كتابَ الله" منصوب بما قبله ؛ لأنَّ معناه الكتابة غير جائز، لأنّ المعاني لا تعمل في النحو، يقول ابن يعيش: "والمعاني لا تعمل"[٤].

---

١ المقتصد ١: ٥٧٧.

٢ الإنصاف ١: ٢٣٥، م ٢٧.

٣ اللباب ٢: ٧١.

٤ شرح المفصّل ٢: ٧١.

ثانياً: إنّ معنى الآية يتوجه إلى الإغراء، وقد أدرك ذلك بعض النحويين، لكنّهم قدروا له عاملاً محذوفاً ، وجعلوا "عليكم" مفسراً له، يقول الفراء: "وقلّما تقول العرب: زيداً عليك أو زيداً دونك، وهو جائز، كأنّه منصوب بشيء مضمر قبله"[١].

ويقول الزجاج: "وقد يجوز أن يكون منصوباً على جهة الأمر، ويكون (عليكم) مفسراً له، فيكون المعنى الزموا كتاب الله عليكم، ولا يجوز أن يكون منصوباً بعليكم؛ لأنَّ قولك: عليك زيداً، ليس له ناصبٌ متصرف، فيجوز تقديم منصوبه"[٢]

ويقول مكي بن أبي طالب: "قوله: ﴿**كتاب الله عليكم**﴾[٣] نصب على المصدر على قول سيبويه؛ لأنّه لما قال: ﴿**حُرِّمت عليكم أمهاتكم**﴾[٤]، علم أنَّ ذلك مكتوب، فكأنّه قال: كتب الله عليكم كتاباً، وقال الكوفيون: هو منصوب على الإغراء بعليكم، وهو بعيد؛ لأنَّ ما انتصب بالإغراء لا يتقدم على ما قام مقام الفعل ، وهو عليكم، وقد تقدّم في الموضع، ولو كان النص عليكم كتاب الله، لكان نصبه على الإغراء أحسن من المصدر"[٥].

فقول الفراء: وهو جائز، كأنّه منصوب بشيء مضمر قبله، وقول الزجاج: وقد يجوز أن يكون منصوباً على جهة الأمر، ويكون (عليكم) مفسّراً له، فيكون المعنى الزموا كتاب الله عليكم ، وقول مكي: ولو كان النص عليكم كتاب الله لكان نصبه على الإغراء أحسن من المصدر، فيه إدراك كبير لجانب المعنى.

ثالثاً: إنَّ المفعول المطلق ينقسم إلى ثلاثة أنواع، وهي توكيد الفعل نحو: ضربت ضرباً، أو بيان نوعه نحو: ضربت ضرباً شديداً، أو بيان عدده نحو: ضربت ضربتين. يقول ابن مالك:

---

١ معاني الفراء ١: ٢٦٠.
٢ معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢: ٣٦.
٣ النساء آية ٢٤.
٤ النساء آية ٢٣.
٥ مشكل إعراب القرآن ١: ١٩٤.

توكيداً أو نَوْعَاً يبينُ أو عَــدَدْ كسِرْتُ سيرتينِ سَيْرَ ذِيْ رشَدْ[1]

و "كتاب الله" ليس من هذه الأنواع.

أمَّا ما قاله البصريون عن بيت الشعر فيحتاج إلى مناقشة من ثلاثة جوانب:

أولاً: إنّ قولهم أنّ (دلوي) خبر لمبتدأ محذوف فيه تقدير مبتدأ، والتقديـــر خــلاف الأصل.

ثانياً: إنَّ السياق الذي جاء فيه "دلوي دونك" لا يحتمل الخبرية؛ لأنَّه مبدوء بالتنبيه والنداء، فكأنَّ فيه طلباً وحثاً على فعل شيء، وهذا يجعله أقرب إلى الإغراء.

ثالثاً: إنَّ تقديرهم الفعل "خذ" لا يحتاجه المعنى ؛ لأنَّ "دلوي دونك" جملة تامة حدث فيها تغير في الحركة الإعرابية من حالة الرفع إلى حالة النصب، ولكنَّها لـــم تظهر على كلمة "دلوي"؛ لأنّه فيها تقديريٌّ لا يظهر.

ولعلّ من المفيد أن نبين أنَّ للباحثين المعاصرين آراء فـــي ماهيـــة أســـماء الأفعال، وسنعرض لما قاله الدكتور تمام حسّان والدكتور خليل عمايره.

أمَّا الدكتور تمام حسّان فقد جعل لها قسماً أسماه خالفة، والخوالف عنده قســمٌ من سبعة أقسام وضع الكلم فيها، وسمّى هذه خالفة الإخالة، يقول: "الخوالف كلمـــات تستعمل في أساليب إفصاحية، أي في الأساليب التي تستعمل للكشف عـــن موقـــف انفعالي ما والإفصاح عنه، فهي... خالفة الإخالة، ويســـميها النحـــاة اسـم الفعـل، ويقسمونها اعتباطاً دون سند من المبنى أو المعنى إلى اسم فعل ماض كـــ"هيهـــات"، واسم فعل مضارع كـــ"ويْ"، واسم فعل أمر كـــ"صهْ" "[2].

أمّا الدكتور خليل عمايره فيرى أنَّ أسماء الأفعال تنقسم إلى قسمين، وهمـــا: المرتجل، وهو ما يمثل جملة مفيدة يحسن السكوت عليها، فنحو قولنا "صــهْ" جملـــة مفيدة يحسن السكوت عليها، كما يرى، يقول: "فنرى أنَّ الجملة ما كان من الألفـــاظ

---

[1] انظر: ألفية ابن مالك.

[2] اللغة العربية معناها ومبناها ١١٣.

قائماً برأسه مفيداً لمعنى يحسن السكوت عليه، فقام زيدٌ جملة، وزيدٌ مجتهد جملـــة، وصه جملة"[1].

أمَّا القسم الثاني فيخالف فيه النحويين جميعاً، حيث ينصّ على أنّ مـــا يـــراهُ النحاة اسم فعل منقول عن الجار والمجرور أو الظرف رأي مستبعد، لا يقوم علـــى دليل، والرأي عنده أنّ الذي حدث في الجملة إنَّما هو التغير في الحركة الإعرابيـــة بتحويلها من حركة الرفع إلى حركة النصب لتعطي بعداً دلالياً جديداً يختلـــف عـــن حركة الرفع، فنحو: الكتابُ إليك جملة اسمية إخبارية لا تحمل بعداً دلاليـــاً ســـوى الإخبار، أمَّا إذا تحولت إلى: إليك الكتابَ، فقد انتقلت إلى معنى دلالي جديد بســـبب التغير في الحركة الإعرابية (النصب) مع الترتيب، يقول الدكتور خليـــل عمـــايره: "ونقول أ : إليك الكتابَ، و ب: أمامك الفضيلةَ، فالجملة (أ) مكونة من حرف الجر + الضمير + الاسم المعرف بأل التعريف، ويمكن أن يأخذ الاسم الضمة، فتكون الجملة خبرية: الكتابُ إليك، ولكنّ لما كان المتكلم لا يريد الإخبار ، بل أراد معنى آخر، هو القوة في الحث على أمر معين، ليس من اليسير التعبير عنها بغير مثل هذه الجمـــل، فإنّه يغير حركة المسند إليه "الكتاب" من الضمة إلى الفتحة؛ ليعبر عن هذا المعنـــى، فالفتحة تعبر هنا عن المعنى، وليست أثراً لعامل محذوف سدت مسدّه "إليـــك" التـــي بمعناه، وهو "خذْ" ، وهكذا الحال بالنسبة للجملة "ب" التي يرى النحاة أنّها اسم فعـــلٍ منقول عن الظرفية ، وما نراه أنّ الجار والمجرور، وكذلك الظرف، قد بقـــي كـــل منهما على ما هو عليه في الأصل"[2].

ويبدو أنَّ تقديم معمول اسم الفعل عليه نحو : الكتابَ إليك، قـــد كـــان عـــادة لهجية عند بعض قبائل العرب، لم يحدد النحاة اسمها، وقد جـــاءت الآيـــة الكريمـــة **﴿كتاب اللـــه عليكم﴾**[3] ممثلة لهذه اللهجة العربية.

ومن المعلوم أنّ القرآن الكريم قد نزل بأكثر من لهجة، ولمّا كـــان العربـــيّ الفصيح – أيّاً كانت قبيلته – ينطق على مقتضى سجيته التي فطر عليها ، فيدرك أن

---

[1] في نحو اللغة وتراكيبها ٧٧.

[2] في نحو اللغة وتراكيبها ١٦٦.

[3] النساء آية ٢٤.

للتغير في الحركة الإعرابية بعداً دلالياً جديداً فقد جاءت هذه الآية الكريمة على مقتضى عادة لغوية عند قبيلة عربية فصيحة، لم تحددها كتب التراث.

فقد أراد الله سبحانه في هذه الآية الكريمة معنى الإغراء والحث عليه، فجاءت الآية توافق أسلوباً من أساليب العرب، كما يقول الفراء: "وقلّما تقول العرب: زيداً عليك، أو زيداً دونك"[1] ويمكن أن يحمل كلام الفراء على أنّ هذه لهجة قبيلة عربية، كما أوضحنا سابقاً.

ولعلّ من المعلوم أنّ هناك كثيراً من اللهجات العربية قد جاءت في القرآن الكريم، ولم تكن على القياس النحوي؛ لأنّ القرآن في الأصل كتاب تشريع وحكم، ولكن هذا لا يخرجها عن كونها فصيحة في الاستعمال؛ لأنّ القرآن الكريم قد نزل على سبعة أحرف ، يقول البخاري ومسلم في صحيحهما عن ابن عباس رضي الله عنهما أنّه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أقرأني جبريل على حروف فراجعته، فلم أزلْ استزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف"[2].

وروي عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمر أنّ رجلاً قرأ آية من القرآن، فقال له عمرو، إنما هيّ كذا وكذا، فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال: "إنَّ هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، بأيِّ ذلك قرأتم أصبتم، فلا تُماروا"[3].

وقد تعددت أقوال العلماء في المقصود بالأحرف السبعة، ولكن القول الراجح عند جمهورهم أن المقصود بالأحرف السبعة هو الاختلافات اللهجية بين القبائل

---

١ معاني الفراء ١: ٢٦٠.

٢ صحيح مسلم بشرح النووي ، دار الكتب العلمية – كتاب صلاة المسافرين وقصرها – باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف وبيان معناه، ٦ : ١٠١.
وانظر: فتح الباري، ت: الشيخ عبد العزيز بن باز، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ – كتاب فضائل القرآن – باب أنزل القرآن على سبعة أحرف، ٩ : ٢٧.

٣ انظر: فتح الباري ت: الشيخ عبد العزيز بن باز، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ – كتاب فضائل القرآن – باب أُنزل القرآن على سبعة أحرف، ٩ : ٢٨٠.
وانظر: صحيح مسلم بشرح النووي، دار الكتب العلمية، في كتاب صلاة المسافرين وقصرها – باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف وبيان معناه، ٦: ٩٨.

العربية في وجوه الإعراب وتصريف الأفعال والإبدال والتقديم والتأخير، يقول الزرقاني: "والذي نختاره - بنور الله وتوفيقه - من بين تلك المذاهب والآراء هو ما ذهب إليه أبو الفضل الرازي في اللوائح إذ يقول: الكلام لا يخرج عن سبعة أحرف في الاختلاف:

الأول: اختلاف الأسماء من إفراد، وتثنية، وجمع، وتذكير، وتأنيث.

الثاني: اختلاف تصريف الأفعال من ماض ومضارع وأمر.

الثالث: اختلاف وجوه الإعراب.

الرابع: الاختلاف بالنقص والزيادة.

الخامس: الاختلاف بالتقديم والتأخير.

السادس: الاختلاف بالإبدال.

السابع: اختلاف اللغات، "يريد اللهجات" كالفتح والإمالة والترقيق والتفخيم والإظهار والإدغام"[1].

ومن الجدير بالذكر هنا أن نبين أنّ القاعدة النحوية لا تبنى إلا على ما كَثُر وفشا في الاستعمال، يقول أبو بكر الزبيدي: "قال ابن نوفل: سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء: أخبرني عمّا وضعت مما سميته عربية، أيدخل فيها كلام العرب كلّه؛ فقال: لا، فقلت: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب، وهم حجةٌ؟ قال: أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات"[2].

فـ "كتابَ الله" فصيح في الاستعمال شاذ في القياس، والقرآن الكريم - كما هو معلوم - أفصح الكلام وأبلغه، يقول الفراء: "والكتاب أعرب وأقوى في الحجة

---

[1] مناهل العرفان: محمد الزرقاني، دار الفكر، بيروت، طبعة ١٤٠٨هـ ، ١: ١٥٥.

[2] طبقات النحويين واللغويين : الزبيدي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة الثانية، ٣٩.

من الشعر"[1]. ويقول ابن جني : "غرضنا أن نرى وجه قوة ما يسمى الآن شاذاً، وأنّه ضارب في صحة الرواية بجرانه، آخذ من سمت العربية مهلة ميدانه"[2].

ويقول البغدادي: "كلامه – عز اسـمه – أفصـح كـلام وأبلغـه، ويجـوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه"[3]. وقضية الاستشهاد به قضية كبيرة تعددت آراء العلماء فيها منذ سيبويه إلى الآن، ولسنا بصدد تفصيل القول فيها، ولا يحتاجها البحث.

---

١ معاني الفراء ١: ١٤.

٢ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: ابن جني، ت: علـي النجـدي ناصف وزميلاه، دار سزكين للطباعة والنشر، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ ١: ٣٢.

٣ خزانة الأدب ١: ٤.

توكيد فعل الاثنين وجماعة النسوة بالنون الخفيفة*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة جواز توكيد فعل الاثنين وجماعة النسوة بنون التوكيد الخفيفة، يقول الجرجاني : "والثالث: أن تقرّ النون الساكنة مع الألف، فتقول: تفعلانْ يا هذان، وهذا لا يجوز عند أكثرهم؛ لأجل أنَّهم لا يجمعون بين ساكنين مظهرين في الإدراج، وإنما يكون ذلك إذا كان الثاني منهما مدغماً، نحو: دابّة وأصيّم ومديّق، وقد أجازه يونس"[١].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى عدم جواز دخول نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النسوة، نحو: أتفعلانْ وأتفعلنانْ، يقول سيبويه: "وأما يونس وناسٌ من النحويين فيقولون: اضربانْ وأضربنانْ زيداً، فهذا لم تقله العرب، وليس له نظير في كلامها"[٢].

ويقول الأنباري: "وذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز إدخالها في هذين الموضعين"[٣].

وقد استدل البصريون لما ذهبوا إليه بما يلي:

أولاً: إن توكيد هذين الفعلين بالنون الخفيفة يؤدي إلى عدة احتمالات، وكلّها محظورة، وهي كالتالي:

---

* انظر: الكتاب ٣: ٥٢٧، المقتضب ٣: ٢٤، الأصول ٢: ٢٠٣، المقتصد ٢: ١١٣٤، الإنصاف ٢: ٦٥٠، م٩٤، اللباب ٢: ٦٨، شرح المفصّل ٩ : ٣٨، شرح الرضي ٤: ٤٩٢، المساعد ٢: ٦٧٣، التصريح ٢: ٢٠٧، الهمع ٤: ٤٠٣.

١ المقتصد ٢: ١١٣٤.

٢ الكتاب ٣: ٥٢٧.

٣ الإنصاف ٢: ٦٥٠، م ٩٤.

الأول: إذا أردت توكيد فعل الاثنين بالنون سقطت النون الإعرابية، وبقيت ألف الاثنين التي لا يجوز حذفها؛ لأنّها ضمير، وعندما تدخل الخفيفة فإنَّ الأمر لا يخلو من ثلاثة احتمالات مرفوضة، وهي كالتالي:

أحدها: كسر النون لالتقاء الساكنين، وذلك لا يجوز؛ لئلا تلتبس بنون الإعراب التي تكون مكسورة دائماً.

الثاني: حذف الألف؛ لالتقاء الساكنين، وذلك لا يجوز؛ لكيلا يلتبس فعل الاثنين بفعل الواحد.

الثالث: أنْ تقرّ ساكنةً مع الألف، نحو: يفعلانْ، افعلانْ، وذلك لا يجوز؛ لاجتماع الساكنين.

الثاني: أمَّا إذا أردت توكيد فعل جماعة النسوة فإنَّ ذلك يؤدّي إلى احتمالات لا تجوز، وهي كالتالي:

الأول: إثبات النونين، نحو: هل تضربنْنْ، وهذا لا يجوز؛ لاجتماع المثلين.

الثاني: أنْ تدغم إحداها في الأخرى، وذلك لا يجوز، لأنّ كلتا النونين ساكنتان، ولا بد من تحريك لام الفعل عند الإدغام، وإذا تحركت لام الفعل بالفتح التبس بفعل الواحد، نحو: تضربَنَّ، وإذا تحركت اللام بالكسر التبستْ بفعل المخاطبة، نحو: تضربِنَّ، وإذا تحركت بالضم التبستْ بفعل الجماعة، نحو: تضربُنَّ.

الثالث: تركها على السكون نحو: تضربنانْ، اضربنانْ، وهذا لا يجوز؛ لأنَّه يؤدي إلى التقاء ساكنين.

الرابع: أنْ تُلْحق الألف، فيقال: هل تفعلنانِ، فتكسر النون لالتقاء الساكنين، وذلك لا يجوز؛ لأنَّها تجري مجرى نون الإعراب، وذلك لا يجوز[1].

ثانياً: أما الدليل الثاني من أدلة البصريين فهو أنَّ المسموع من كلام العرب هو توكيد هذين الفعلين بالنون الثقيلة لا بالخفيفة؛ إذْ لا سماع يشهد بذلك، يقول

---

[1] انظر: الإنصاف ٢: ٦٥٢، م٩٤.

سيبويه : "وأمّا يونس وناس من النحويين فيقولون: اضْرِبانْ زيداً، واضربنانْ زيداً، فهذا لم تقله العرب، وليس له نظير في كلامها"[١].

ويقول العكبري: "وحجة الأولين من وجهين، أحدهما: إنَّ السماع لا يشهد به"[٢].

أمَّا يونس والكوفيون فقد ذهبوا إلى جواز دخول نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النسوة، يقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنَّه يجوز إدخال نون التوكيد على فعل الاثنين وجماعة النسوة، نحو: افعلانْ وافعلنانْ بالنون الخفيفة، وإليه ذهب يونس بن حبيب البصري"[٣].

وقد استدلّ الكوفيون بالأدلة التالية:

أولاً: إنَّ الألف فيها مدّ يشبه الحركة، فيجوز وقوع الساكن بعدها.

ثانياً: السماع، فقد قرأ ابن عامر بإثبات النون الخفيفة في فعل الاثنين، يقول ابن أبي زرعة: "قرأ ابن عامر ﴿**ولا تتبعانْ**﴾ بتخفيف النون"[٤].

ومما يؤيد اجتماع الساكنين في كلام العرب قراءة نافع: ﴿**إنَّ صلاتي ونسكي ومحيايْ**﴾[٥] بسكون الياء من "محيايْ" فجمع بين الساكنين، وكذلك قول بعض العرب: "التقت حلقتا البطان، وله ثلثا المال" بإثبات الألف، فجمع بين الساكنين[٦].

وكان البصريون قد تأولوا هذه القراءة القرآنية بما يتفق ورأيهم في هذه المسألة، يقول الأنباري: "وأمَّا قراءة ابن عامر: ﴿**ولا تتبعانْ**﴾ بالنون الخفيفة فهي قراءة تفرد بها ، وباقي القراء على خلافها، والنون فيها للإعراب علامة الرفع؛ لأنَّ

---

١ الكتاب ٣: ٥٢٧.

٢ اللباب ٢: ٦٨.

٣ الإنصاف ٢: ٦٥٠، م٩٤.

٤ حجة القراءات لابن أبي زرعة ٣٣٦، يونس آية ٨٩.

٥ انظر: حجة القراءات لابن أبي زرعة ٢٧٩، الأنعام آية ١٦٢.

٦ انظر: الإنصاف ٢: ٦٥٠، م٩٤.

"لا" محمول على النفي، لا على النهي، والواو في "ولا" واو الحال، والتقدير: فاستقيما غير متبعين"[1].

وما قاله الأنباري يحتاج إلى نظر، إذْ إنّ معنى الآية على النهي لا النفي، ولعلّ الذي حمله على هذا التأويل المتعسف هو محاولة المحافظة على القاعدة.

ومن الجدير بالذكر أنَّه لا يُلْجأ إلى التأويل مع إمكان حمل النص على ظاهره، يقول أبو حيان: "لا نصير إلى التأويل مع إمكان حمل الشيء على ظاهره"[2].

واضحٌ مما سبق أنّ ما قاله يونس يعتمد على نقل قد وصل إليه، ولكنَّه لم يصل سيبويه، إذ إنَّه نقل القليل بالنسبة للكثير الشائع من كلام العرب، يقول الجرجاني: "والقول عندي أنَّ هذا لا يقبح كُلَّ القبح؛ لأجل أنَّ في الألف فرط مدّ، والمدّ يقوم مقام الحركة، وإذا حَسُن اللفظ جاز اجتماع الساكنين، وإنَّما امتنع منه النحويون لقلته في كلامهم"[3].

ولعلّ ما ذهب إليه يونس بن حبيب والكوفيون يعود إلى عادة لهجية عند بعض قبائل العرب، يؤيد ذلك قراءة ابن عامر السبعية.

والذي يراه الباحث أنّ ما ذهب إليه سيبويه هو الراجح؛ لاعتماده على الغالب الكثير من كلام العرب، ولكنّ هذا لا يمنع من أن يكون قول يونس صحيحاً، إذ إنَّه اعتمد على لهجة عربية فصيحة قرأ بها أحد القراء السبعة الموثوق بهم والمنقولة قراءته عن الرسول صلى الله عليه وسلم.

---

[1] الإنصاف ٢: ٦٦٧، ٩٤.

[2] البحر المحيط، طبعة دار إحياء التراث، الطبعة الثانية ١٤١١هـ، ١: ٣٠٨.

[3] المقتصد ٢: ١١٣٤.

إذا الفجائية وفاء جواب الشرط*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة (إذا) الفجائية في نحو قوله تعالى: ﴿**وإن تصبهم سيئة بما قدّمت أيديهم إذا هم يقنطون**﴾[1]، هل هي سادّة مسدّ الفاء في الربط بين الشرط وجوابه أم إنَّ هناك فاء محذوفة تكون هي الرابطة بين الشرط وجوابه، يقول الشيخ عبد القاهر: "الضرب الثالث: مما يُجَابُ به الشرط إذا في نحو قوله عزَّ وجلَّ: ﴿**وإن تصبهم سيئة بما قدّمت أيديهم إذا هم يقنطون**﴾...، ومن قال: إنَّ قوله عزَّ وجلَّ ﴿**إذا هم يقنطون**﴾ في تقدير الفاء دخل عليه أن يقول ذلك في الفعل المجزوم، نحو: إنْ تضرب اضرب، وذلك أنَّ إذا بمنزلة الفاء في تضمن معنى التعقيب والإتباع"[2].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب جمهور النحويين إلى أنَّ "إذا" الفجائية تكون رابطة بين الشرط وجوابه بمنزلة الفاء، كقوله تعالى: ﴿**وإنْ لم يُعطوا منها إذا هم يسخطون**﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿**وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون**﴾، فـ"إذا" هي الرابطة بين الشرط وجوابه، فهي بمنزلة الفاء، يقول سيبويه: "وسألت الخليل عن قوله جلَّ وعزَّ: ﴿**وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون**﴾، فقال: هذا كلام معلَّق بالكلام الأول، كما كانت الفاء مُعلَّقة بالكلام الأول، وهذا هاهنا في موضع قنطوا، كما كان الجواب بالفاء في موضع الفعل، قال: ونظير ذلك قوله: ﴿**سواءٌ عليكم أدعوتموهم**

---

* انظر: الكتاب ٣:٦٤، معاني الأخفش ٢: ٤٣٨، المقتضب ٢: ٥٦، ٣: ١٧٨، مشكل إعراب القرآن ٢: ٥٦٢، التبيان ٢: ١٠٤١، شرح التسهيل ٤: ٨٥، الارتشاف ٢: ٥٥٣، الجنى الداني ٣٧٦، البحر المحيط ٧: ١٦٩، الهمع ٤: ٣٢٩.

[1] الروم آية ٣٦.

[2] المقتصد ٢: ١١٠١.

[3] التوبة آية ٥٨.

أم أنتم صامتون﴾[1] بمنزلة أم صمتم، ومما يجعلها بمنزلة الفاء أنَّها لا تجيء مبتدأة، كما أنَّ الفاء لا تجيء مبتدأة"[2].

ويقول المبرد: "فأمَّا (إذا) التي للمفاجأة فهي التي تسدَّ مسدَّ الخبر، والاسم بعدها مبتدأ، وذلك قولك: جئتك فإذا زيد، وكلمتك فإذا أخوك، وتأويل هذه جئت ففاجأني زيدٌ، وكلّمتُكَ ففاجأني أخوك، وهذه تغني عن الفاء، وتكون جواباً للجزاء، نحو: إنْ تأتني إذا أنا أفرحُ، على حدّ قولك: فأنا أفرح، قال الله عزّ وجلّ **﴿وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون﴾**[3]، فقوله (إذا هم يقنطون) في موضع يقنطوا"[4].

ويقول مكي بن أبي طالب: "قوله: **﴿وإن تصبهم سيئة بما قدمت ﴾**، شرطٌ وجوابه **﴿إذا هم يقنطون﴾**، فإذا جواب بمنزلة الفاء؛ لأنَّها لا يبتدأ بها، كما لا يبتدأ للمفاجأة، والتي للشرط يبتدأ بها، ولا تكون جواباً للشرط، وإذا التي للمفاجأة بالفاء، وإنّما يبتدأ بها؛ لأنَّها التي للمفاجأة ، فإذا التي فيها معنى الشرط غير التي لا يبتدأ بها، فأشبهت الفاء، فوقعت موقعها، وصارت جواباً للشرط"[5].

ويقول السيوطي: "وينوب عنها في الأصحّ إذا الفجائية في جملة اسمية غير طلبية ولا منفية"[6].

وقد استدلّ الجمهور لما ذهبوا إليه بالأدلة التالية:

أولاً: إنَّ السماع قد ورد بذلك، كقوله تعالى: **﴿وإن لم يعطوا منها إذا هم يسخطون﴾**[7]، وقوله تعالى: **﴿وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون﴾**.

---

١ الأعراف آية ١٩٣.

٢ الكتاب ٣: ٦٤.

٣ الروم آية ٣٦

٤ المقتضب ٣: ١٧٨.

٥ مشكل مكي ٢: ٥٦٢.

٦ الهمع ٤: ٣٢٨.

٧ التوبة آية ٥٨.

ثانياً: إنَّ حذف الفاء من جواب الشرط إذا كانت جملة اسمية لا يجوز، وقد خصَّه سيبويه بالشعر في حال الضرورة، يقول: "وسألته عن قوله: إنْ تأتني أنا كريمٌ، فقال: لا يكون هذا إلا أن يضطر شاعرٌ من قبل أنَّ أنا كريمٌ يكون كلاماً مبتدأ، والفاء وإذا لا يكونان إلا معلقتين بما قبلهما، فكرهوا أن يكون هذا جواباً، حيث لم يشبه الفاء، وقد قاله الشاعر مضطراً، يُشبِّهه بما يتكلم به من الفعل. قال حسان بن ثابت*:

مَنْ يَفْعلِ الحسناتِ اللهُ يشْكرُها والشرُّ بالشرِّ عِندَ اللهِ مثلانِ[1]

وقال الأسدي:

بَنيْ ثُعَلٍ لا تَنْكِعُوا العَنْزَ شِربَها بني ثُعَلٍ مَنْ ينكعِ العنزَ ظَالِمُ[2] "[3]

أمَّا أبو الحسن الأخفش ومحمد بن مسعود فقد ذهبا إلى أنَّ "إذا" لا يجوز أن تكون رابطة بين الشرط وجوابه ؛ لأنَّ الربط لا يكون إلا بالفاء، فهي مقدرة محذوفة، والتقدير في الآيتين الكريمتين: "فإذا هم يسخطون، فإذا هم يقنطون"، يقول أبو حيان: "وذهب محمد بن مسعود إلى أنّه لا يربط إلا بإذا، وأنَّ ما ورد من ذلك إنَّما هو على حذف الفاء، أي فإذا هم يقنطون.

وكون (إذا) تربط جملة الجواب بجملة الشرط هو مذهب الخليل وسيبويه، وزعم الأخفش أنَّ ذلك هو على حذف الفاء، والفاء هي التي تربط"[4].

ويقول السيوطي: "ومقابل الأصحّ في المتن قول الأخفش: لا أرى إذا بمنزلة الفاء إلا رديّاً، لا تقول: إنْ تأتني إذا أكرمك، كما تقول: فأنا أكرمك، ولكن أرى الآية على حذف الفاء، أيْ: "فإذا هم يقنطون" "[5].

---

* لم أجده في ديوانه.

1 انظر: شرح التسهيل ٤: ٧٦.

2 انظر: شرح أبيات سيبويه ٣٠٣.

3 الكتاب ٣: ٦٥.

4 الارتشاف ٢: ٥٥٣.

5 الهمع ٤: ٣٢٩.

وقد كان الشيخ عبد القاهر يقصد أبا الحسن الأخفش حينما قال: "ومن قال: إنَّ قوله عزَّ وجلَّ: ﴿**إذا هم يقنطون**﴾[1]، في تقدير الفاء دخل عليه أن يقول ذلك في الفعل المجزوم"[2].

لكن بالرجوع إلى كتابه "معاني القرآن" وجدناه يذهب إلى ما يذهب إليه الجمهور، يقول: "وقال: ﴿**وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون**﴾. فقوله : ﴿**إذا هم يقنطون**﴾، هو الجواب؛ لأنَّ "إذا" معلقة بالكلام الأول بمنزلة الفاء"[3].

ولعلّ ذلك رأي له، فقد عرف عن الأخفش تعدد الآراء في المسألة الواحدة.

ولعلَّ من المفيد أنْ نبين أنَّ النحاة قد اختلفوا في جواز دخول الفاء على إذا الفجائية إذا كانت جواباً للشرط كقوله تعالى : ﴿**حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج وهم من كل حدب ينسلون ، واقترب الوعد الحق فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا يا ويلنا قد كنّا في غفلة من هذا بل كنا ظالمين**﴾[4]. فذهب بعضهم إلى أنَّ ذلك لا يجوز، يقول سيبويه: "وزعم الخليل أنَّ إدخال الفاء على إذا قبيحٌ، ولو كان إدخال الفاء على إذا حسناً، لكان الكلام بغير الفاء قبيحاً، فهذا قد استغنى عن الفاء كما استغنت الفاء عن غيرها، فصارت إذا هاهنا جواباً كما صارت الفاء جواباً"[5].

فسيبويه والخليل يصرحان بعدم جواز دخول الفاء على إذا، وقد تبعهم في هذا كثيرٌ من النحويين، حيث منعوا دخول الفاء، وجعلوا جواب الشرط قوله تعالى: ﴿**يا ويلنا**﴾. وذلك على تقدير قول محذوف، يقول الزجاج: "والجواب عند البصريين قوله: ﴿**يا ويلنا قد كنّا في غفلةٍ من هذا**﴾، وهاهنا قولٌ محذوف، المعنى حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج، واقترب الوعد الحق قالوا: "يا ويلنا قد كنا في غفلةٍ من هذا بل كنا ظالمين" "[6].

---

١ الروم آية ٣٦.

٢ المقتصد ٢: ١١٠١

٣ معاني الأخفش ٢: ٤٣٨.

٤ الأنبياء آية ٩٧.

٥ الكتاب ٣: ٦٤.

٦ معاني الزجاج ٣: ٤٠٥.

ويقول النحاس: "والمعنى قالوا يا ويلتنا، ثم حذف قالوا، وهـذا قـول أبـي إسحاق، وهو قولٌ حسن"[١].

وقد ذهب الكوفيون إلى ما ذهب إليه البصريون في عدم جواز دخول الفـاء على (إذا)، لكنَّهم تأولوا الآية بتأويلٍ آخر، حيث زعموا أنَّ الجواب هو قوله تعالى: ﴿واقترب الوعد الحق﴾[٢]، والواو زائدة، يقـول الأنبـاري: "والثـالث: أنْ يكـون الجـواب قوله: واقترب الوعد الحق، والواو زائدة، وهذا مذهب الكوفيين"[٣].

وكان الذي دعا هؤلاء النحاة إلى القول بهذا الرأي أنَّهم يرون أنَّ "إذا" نائبـة عن الفاء في الربط؛ لذا فهما لا يجتمعان؛ لأنَّه لا يجوز اجتماع المعوض والمعوض عنه، يقول السيوطي: "ومن ثمَّ، أيْ من هنا، وهو أنَّ "إذا" نائبة عن الفاء، أي: مـن أجل ذلك لا يجتمعان ؛ لأنَّ المعوّض لا يجتمع مع العوض، فلا يقال: إنْ يقم زيـدٌ فإذا عمرو قائم"[٤].

أمَّا مكي بن أبي طالب والزمخشري وابن عطية والفخر الرازي والأزهـري فقد ذهبوا إلى جواز دخول الفاء على "إذا" إذا وقعت رابطة بين الشـرط وجوابـه، يقول مكي: "وقد تدخل على إذا التي للمفاجأة الفاء في جواب الشرط؛ وذلك للتأكيد، فاعلمه"[٥].

ويقول الزمخشري: "و (إذا) هي إذا المفاجأة، وهي تقع في المجـازاة سـادّة مسدَّ الفاء، كقوله تعالى: ﴿إذا هم يقنطون﴾[٦]، فإذا جاءت الفاء معها تعاونتـا علـى وصل الجزاء بالشرط فيتأكد، ولو قيل: إذا هي شاخصة، أو فهـي شـاخصة كـان سديداً"[٧].

---

١ إعراب النحاس ٣: ٨١.

٢ الأنبياء آية ٩٧.

٣ البيان ٢: ١٦٦.

٤ الهمع ٤: ٣٢٩.

٥ مشكل مكي ٢: ٥٦٢.

٦ الروم آية ٣٦.

٧ الكشاف ٣: ١٣٥.

ويقول ابن عطية: "والذي أقول إنّ الجواب في قوله فإذا هي شاخصة"[1].

ويقول الفخر الرازي: "أمّا قوله (فإذا هي) فاعلم أنّ إذا هاهنا للمفاجأة، فسمي الموعد وعداً تجوزاً، وهي تقع في المجازاة سادة مسدّ الفاء كقوله (إذا هم يقنطون) فإذا جاءت الفاء معها تعاونتا على وصل الجزاء بالشرط فيتأكد، ولو قيل (إذا هـــي شاخصة)، أو فهي شاخصة كان سديداً"[2].

ويقول الشيخ خالد الأزهري : "وقد يجمع بين الفاء وإذا الفجائية تأكيداً، خلافاً لمن منع ذلك قال الله تعالى: ﴿**فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا**﴾[3]"[4].

والذي يراه الباحث أنّه يجوز دخول الفاء على ""إذا"؛ لأنّ الاستعمال قد ورد بالفاء وبدونها، فمن ورودها بالفاء قوله تعالى: ﴿**حتى إذا فرحوا بما أوتوا أخذناهم بغتةً فإذا هم مبلسون**﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿**حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج وهم مـــن كل حدب ينسلون واقترب الوعد الحق فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا**﴾.

ومن ورودها بغير الفاء: ﴿**حتـــى إذا أخذنـــا مـــترفيهم بـــالعذاب إذا هـــم يجأرون**﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿**ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتـــم تخرجـــون**﴾[7]، فالآيتان السابقتان تدلان على أنّ الجواب هو "فإذا"، وليس هو "قالوا يا ويلتنا، أو أنّ الواو زائدة، كما زعم بعض النحويين الذين يمنعون اجتمـــاع الفـــاء و"إذا"، يقـــول العكبري: "وجواب إذا: "فإذا هي" وقيل: جوابها قالوا يا ويلتنـــا، وقيـــل: واقـــترب، والواو زائدة"[8].

---

[1] المحرر الوجيز ١١: ١٦٥.

[2] تفسير الفخر الرازي ٢٢: ٢٢٢.

[3] الأنبياء آية ٩٧.

[4] التصريح ٢: ٢٥١.

[5] الأنعام آية ٤٤.

[6] المؤمنون آية ٦٤.

[7] الروم آية ٢٥.

[8] التبيان ٢: ٩٢٧.

والذي يراه الباحث أنَّ ما ذهب إليه جمهور النحويين هو الصحيح؛ وذلك للأسباب التالية:

أولاً: إنَّ في قول الأخفش تقديراً، والقول الذي بلا تقدير أولى من القول الذي فيه تقدير، يقول الرضي الاستراباذي: "الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه"[1].

ثانياً: إنَّ حذف الفاء لا يجوزُ في سعة الكلام ، وهو مخصوص بالشعر عند سيبويه في حال الضرورة، يقول: "وسألته عن قوله: إنْ تأتني أنا كريمٌ، فقال: لا يكون هذا إلا أنْ يضطر شاعرٌ من قِبَل أنَّ أنا كريمٌ يكون كلاماً مبتدأ ، والفاء وإذا لا يكونان إلا معلقتين بما قبلها، فكرهوا أن يكون هذا جواباً، حيث لم يشبه الفاء، وقد قاله الشاعر مضطراً ، يشبهه بما يتكلم به من الفعل، قال حسان بن ثابت:

مَنْ يفعلِ الحسناتِ اللهُ يشكرُها والشرُّ بالشرِّ عند اللهِ مِثلانِ

وقال الأسدي:

بَني ثُعَلٍ لا تَنْكِعُوا العنزَ شِربْها بني ثُعَلٍ مَنْ ينكعِ العنْزَ ظالمُ"[2]

ثالثاً: إنَّ المعنى يكتمل في هذا التركيب، سواء أجاءت الفاء أم لم تأتِ، وهذا يؤيد ما ذهب إليه الزمخشري والرازي وابن عطية وغيرهم من أنَّ الفاء يجوز دخولها وحذفها مع (إذا) إذا وقعت جواباً.

---

[1] شرح الرضي ١: ٣٠٣.

[2] الكتاب ٣: ٦٥.

تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة جواز تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط، نحو: زيداً إن تضرب أضرب، يقول الجرجاني: "اعلم أنَّ ما يعمل فيه فعل الشرط كائن من جملته، فلا يجوز تقديمه على حرف الشرط، كما لا يجوز تقديم ما بعد الاستفهام عليه،...، وإذا لم يجز تقديم ما ينتصب بفعل الشرط عليه كان تقديم ما ينتصب بفعل الجزاء أبعد"[1].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب الكوفيون إلى جواز تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط، نحو: زيداً إنْ تضربْ أضربْ، يقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنَّه يجوز تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط، نحو: زيداً إنْ تضربْ أضربْ"[2].

وقد استدلّ الكوفيون لهذا المذهب بأنَّ الأصل في الجواب أنْ يكون مقدّماً على الشرط، فالأصل في إنْ تضربْ أضربْ: أضربُ إنْ تضربْ، ولمّا كان الأصل في الجواب التقديم جاز تقديم معموله، يقول الأنباري: "أمَّا الكوفيون فاحتجوا بأنْ قالوا: إنَّما قلنا إنَّه يجوز تقديم المنصوب بالجزاء على حرف الشرط؛ لأنَّ الأصل في الجزاء أنْ يكون مقدّماً على "إنْ" كقولك: أضربُ إنْ تضربْ، ....، وإذا ثبت هذا؛ وأنَّه في تقدير التقديم؛ فوجب جواز تقديم معموله على حرف الشرط؛ لأنَّ المعمول قد وقع في موقع العامل"[3].

أما تقديم معمول فعل الشرط فقد اختلفوا فيه، فأجاز الكسائي تقديمه، ومنعه الفراء[4].

---

* انظر: الكتاب ١: ١٣٢، المقتصد ٢: ١١٢٠، الإنصاف ٢: ٦٢٣، م٨٧، شرح التسهيل ٤: ٨٦، شرح الرضي ٤: ٩٥، الارتشاف ٢: ٥٥٧، الهمع ٤: ٣٣٢.

[1] المقتصد ٢: ١١٢٠.

[2] الإنصاف ٢: ٦٢٣، م٨٧.

[3] الإنصاف ٢: ٦٢٧، م٨٧.

[4] الإنصاف ٢: ٦٢٣، م٨٧.

وما قاله الكوفيون يحتاج إلى مناقشة، لأنَّه يفتقر إلى السماع؛ فلم يذكروا من ضمن أدلتهم أنَّ ذلك قد سُمِعَ عن العرب، سواء في شعرهم أم في نثرهم.

أمَّا البصريون فقد ذهبوا إلى منع تقديم المفعول، سواء أكان العامل فيه الشرط أمْ الجواب، يقول سيبويه: "وممّا لا يكون في الاستفهام إلا رفعاً قولك: أعبدُ الله إنْ تره تضربه، وكذلك إنْ طرحت الهاء مع قبحه، فقلت: أعبدُ الله إن ترَ تضربْ، فليس للآخر سبيل على الاسم؛ لأنَّه مجزوم، وهو جواب الفعل الأول، وليس للفعل الأول سبيل"[١].

ويقول الأنباري: "وذهب البصريون إلى أنَّه لا يجوز أن ينصب بالشرط ولا بالجزاء"[٢].

وقد استدلّ البصريون لما ذهبوا إليه بأنَّ الشرط له صدر الكلام؛ لذلك لا يعمل ما بعده فيما قبله ، يقول الأنباري: "وأمَّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنَّما قلنا إنَّه لا يجوز تقديم معمول الشرط والجزاء على حرف الشرط؛ لأنَّ الشرط بمنزلة الاستفهام، والاستفهام له صدر الكلام، فكما لا يجوز أنْ يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله، فكذلك الشرط، ألا ترى أنَّه لا يجوز أن يقال: "زيداً أضربت"؟، فكذلك لا يجوز أن يقال: "زيداً إن تضرب أضرب" "[٣].

والذي يراه الباحث أنَّ ما قاله البصريون هو الصحيح، إذْ لم يثبتْ الكوفيون سماعاً عن العرب ، سواء أكان شعراً أم نثراً، وقد تنبه أبو حيان لهذا، فقال إنَّ إثبات ما زعمه الكوفيون يحتاج إلى سماع ، يقول السيوطي: "قال أبو حيان: وتحتاج إجازة هذا التركيب إلى سماع من العرب"[٤].

ولو ثبت ورود هذا التركيب لكان مقبولاً؛ لأنَّ العرب تجيز تقدم المفعول به على الفعل لغرض العناية والتوكيد، نحو: زيداً ضربت، يقول سيبويه: "وإن قدمت الاسم فهو عربيٌّ جيد، كما كان ذلك عربياً جيداً، وذلك قولك: زيداً ضربتُ،

---

١ الكتاب ١: ١٣٢.

٢ الإنصاف ٢: ٦٢٣، م٨٧.

٣ الإنصاف ٢: ٦٢٧، م٨٧.

٤ الهمع ٤: ٣٣٢.

والاهتمام والعناية هنا في التقديم والتأخير سواء، مثله في ضربَ زيدٌ عمرا، وضَرَبَ عمراً زيدٌ"[١].

[١] الكتاب ١: ٨١.

الفصل الثالث

الخلاف في الأعاريب

مسائل الخلاف في الأعاريب

١- الخلاف في إعراب كلمة "آية" في قراءة ابن عامر في قوله تعالى: ﴿**أو لم يكن لهم آيةٌ أن يعلمه علماء بني إسرائيل**﴾ الشعراء ١٩٧.

٢- إعراب الاسم المنصوب في باب "كان".

٣- أن ومعمولها بعد عسى.

٤- كأنّ وإعراب الجملة بعدها.

٥- أنَّ ومعمولاها بعد ظنَّ وأخواتها.

٦- الجملة بعد الفعل المتعدي "سَمِعَ".

٧- الاسم الثاني المنصوب بعد استغفر، ومسألة نزع الخافض.

٨- تعريف العلم في النداء.

٩- علة إعراب الفعل المضارع.

خلاف في إعراب آية في قراءة ابن عامر*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة الخلاف في إعراب كلمة (آية) في قوله تعالى: ﴿**أو لم تكن لهم آيةٌ أن يعلمه علماء بني إسرائيل**﴾[١]، يقول الجرجاني: "وإنّما أكدَّ الشيخ أبو علي القول في هذه الآية ردّاً على أبي إسحاق الزجاج ؛ لأنَّه قال: إنَّ "آية" اسم كان، وذلك سهوٌ منه بلا شبهة"[٢].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

قرئت هذه الكلمة بالنصب والرفع، ولا خلاف بين النحاة في إعرابها إذا كانت منصوبة، إذ هي خبر مقدم للفعل "يكن"، يقول أبو حيان: "وقرأ الجمهور ﴿**أو لم يكن**﴾ بالياء من تحت، آيةً، بالنصب، وهي قراءة واضحة الإعراب توسط خبر (يكن)، و (أنْ يعلمه) هو الاسم"[٣].

أمّا الرفع فهي قراءة ابن عامر، يقول ابن مجاهد: "قوله: ﴿**أو لم يكن لهم آيةً**﴾ ، كلهم قرأ: ﴿**أو لم يكن لهم**﴾ بالياء (آيةً) نصباً، غير ابن عامر فإنَّه قرأ (أو لم تكن لهم) بالتاء (آيةٌ) رفعاً[٤]".

ويقول ابن أبي زرعة: " (أو لم يكن لهم آيةً أنْ يعلمه..) قرأ ابن عامر (أو لم تكن "بالتاء، " لهم آيةٌ" بالرفع"[٥].

---

* انظر: الكتاب ١: ٤٨، شرح أبيات سيبويه ٥٦، الإيضاح ١١٩، المقتصد ١: ٤٢٣، معاني الزجاج ٤: ١٠١، إعراب النحاس ٣: ١٩٢، الكشاف ٣: ٢٣٥، شرح المفصل ٣: ١١٦، اللباب ١: ١٢٥، الهمع ٢: ٩٦، البحر المحيط ٧: ٣٩، مغني اللبيب ٥٩١.

١ الشعراء ١٩٧.

٢ المقتصد ١: ٤٢٣.

٣ البحر المحيط، طبعة دار الكتب العلمية بتحقيق عادل عبد الموجود ٧: ٣٩.

٤ السبعة ٤٧٣.

٥ حجة القراءات ٥٢١.

وقد اختلف النحاة والمعربون في توجيه هذه القراءة، فذهب الزجاج إلى أنّ "تكن" فعل ناقص، اسمه "آيةٌ"، وخبره "أنْ يعلمه" ، يقول: "ومن قرأ "أو لم تكن لهم آيةٌ" بالتاء جعل "آيةٌ" هي الاسم و "أنْ يعلمه" خبر يكن"[1].

وحجة الزجاج فيما ذهب إليه السماعُ، حيث ورد عن العرب في بعض أشعارهم رفع النكرة ونصب المعرفة نحو: كان زيداً قائم وكان قائمٌ زيداً، يقول الفرزدق:

أسكرانُ كانَ ابنَ المراغةِ إذْ هَجَا تميماً بأرضِ الشامِ أمْ متساكرُ[2]

ويقول حسان بن ثابت:

كأنَّ مُدَامَةً من بيتِ رأسٍ يكونُ مزاجَها عسلٌ وماءُ[3]

وما قاله الزجاج يحتاج إلى مناقشة؛ إذْ إنَّ الأصل في المبتدأ التعريف وفي الخبر التنكير، وقوله هذا يؤدي إلى مخالفة هذا الأصل، يقول العكبري: "وقد قال النحويون: المبتدأ معتمد البيان ، والخبر معتمد الفائدة، ومن ههنا شُرِط في المبتدأ أن يكون معرفة أو قريباً منها؛ ليفيد الإخبار عنه"[4].

أمَّا أبو علي الفارسي فقد ذهب إلى أنَّ "يكن" فعل ناقص، و "آية أنْ يعلمه علماء بني إسرائيل" جملة اسمية ، قدم فيها الخبر على المبتدأ، وهي بكمالها في محل نصب خبر "يكن"، أمَّا اسمها فهو ضمير شأنٍ محذوف ، يقول الفارسي: "وعلى هذا قول من قرأ: **﴿أو لم تكن لهم آيةٌ أن يعلمه علماء بني إسرائيل﴾**[5]، ففي تكن ضمير القصة، وآية خبر ابتداء مقدم، والجملة في محل نصب"[6].

وما ذهب إليه الفارسي يحتاج إلى مناقشة من وجهين:

---

١ معاني الزجاج ٤: ١٠٢.

٢ انظر: الكتاب ١: ٤٩، وديوان الفرزدق، مفردات الأبيات ٣٧٩.

٣ انظر: ديوان حسان بن ثابت، شرح محمد العناني ص١٠، والكتاب ١: ٤٩.

٤ اللباب ١: ١٢٥.

٥ الشعراء ١٩٧

٦ الإيضاح العضدي ١٢٠.

أولاً: إنَّ ضمير الشأن يكون مظهراً، نحو: هو زيد منطلق، وغرض المتكلم منه الاهتمام والتوكيد، وهذا ليس متحققاً في هذه الآية.

ثانياً: إنَّ في هذا القول تقديراً، والتقدير خلاف الأصل[1].

وقد ذهب بعض النحويين[2] إلى أنَّ "يكن" فعل تام، فاعله "آية"، ولكنهم اختلفوا في موضع "أن يعلمه"، فقال بعضهم: إنَّه بدل من آية، وقال آخرون: إنَّه خبر مبتدأ محذوف، يقول العكبري: "قوله تعالى: ﴿**أو لم يكن لهم آية**﴾[3]، وفيها وجهان:

أحدها: هي التامة، والفاعل (آية)، و (أن يعلمه) بدل أو خبر مبتدأ محذوف، أيْ أو لم تحصل لهم آية"[4].

وما ذهب إليه هؤلاء النحويون يحتاج إلى مناقشة من وجوه:

أولاً: إنَّ قولهم إنّ "تكن" فعل تام، فاعله آية لا يتفق ومعنى الآية ، إذ إنّ معنى الآية هو الإخبار بعلم بني إسرائيل بنبوة محمد صلى الله عليه وسلم ، فعلمهم كان آية ومعجزة. ومن المعلوم أنّ "كان" لا تكون تامة إلا بشرط الإفادة، ولا فائدة هنا بحصول أو بوجود آية.

ثانياً: إنَّ قولهم إنّ "أنْ يعلمه" بدل من "آيةٌ" مردودٌ بأنَّ البدل يأتي للتوضيح والتبيين، نحو: جاء أخوك زيد، فهو ليس بلازم في الجملة، إذ يمكن حذفه، وتبقى الجملة مع ذلك مستقيمة، وهذا غير متعين في "أن يعلمه"، إذ لا يجوز حذفها؛ لأنّ المعنى لا يتم إلا بها يقول ابن يعيش: "والغرض من ذلك البيان، وذلك بأن يكون للشخص اسمان، أو أسماء، ويشتهر ببعضها عند قوم، وببعضها عند آخرين فإذا ذكرت أحد الاسمين خاف أن لا يكون ذلك الاسم مشتهراً عند المخاطب، ويذكر ذلك الاسم الآخر على سبيل بدل أحدهما من الآخر؛ للبيان وإزالة ذلك التوهم"[5].

---

١ انظر: شرح الرضي ١: ٣٠٣، ٥١٧.

٢ هكذا ورد، ولم نعثر على من ينسب إليه هذا الرأي.

٣ الشعراء ١٩٧

٤ التبيان ٢: ١٠٠١.

٥ شرح المفصّل ٣: ٦٤.

ثالثاً: إنَّ قول بعضهم إنّ "أن يعلمه" خبر مبتدأ محذوف مردود من حيث إنّه قول يحتاج إلى تقدير، والتقدير خلاف الأصل.

وقد ذهب بعض من النحويين إلى أنَّ "تكن" فعل ناقص، اسمه "آية" وخبره "لهم"، يقول العكبري: "والثاني: اسمها آية، وفي الخبر وجهان:

أحدهما: لهم. "[1]

وما قاله هؤلاء النحاة مردود من حيث إنَّ المعنى لا يكتمل بـ "لهم" و "آية" فقط، بل لابُدَّ لاكتمال المعنى من ذكر "أنْ" المصدرية وما دخلت عليه؛ لأنَّ المقصود الإخبار بأنَّ علم بني إسرائيل بنبوة محمد صلى الله عليه وسلم آية ومعجزة تدل على صدق هذا النبي صلى الله عليه وسلم.

ولعلّ من الواضح أنَّ ارتباط اسم كان بالرفع وخبرها بالنصب عند النحويين جميعاً قد وجَّه المسألة توجيهاتٍ بعيدة، اعتمد فيها النحويون على مراعاة الحركة الإعرابية دون النظر إلى المعنى؛ لأنّ الاسم لابُدّ أن يكون مرفوعاً والخبر منصوباً، ونتيجة لهذا جاءت هذه التأويلات التي لا تتفق ومعنى الآية.

ولعلَّ من المفيد أنْ نبين أنَّ سيبويه قد تعرض لهذا التركيب دون ذكر لقراءة ابن عامر، حيث خصَّ هذا الاستعمال بضرورة الشعر، وفي ضعف الكلام، يقول: "وقد يجوز في الشعر وفي ضعف من الكلام، حملهم على ذلك أنّه فعل بمنزلة ضَرَبَ، وأنَّه قد يعلم إذا ذكرت زيداً، وجعلته خبراً أنَّه صاحب الصفة على ضعف من الكلام، وذلك قول خداش بن زهير:

فإنَّك لا تُبَالِيْ بَعْدَ حَــولٍ   أظبيٌ كان أمَّك أم حمــارُ[2]

وقال حسان بن ثابت:

كأنَّ سبيئةً من بَيْــتِ رأسٍ   يكونُ مزاجَها عسلٌ وماءُ[3]

---

[1] التبيان ٢: ١٠٠١.

[2] انظر: شرح أبيات سيبويه ٥٦.

[3] انظر: شرح أبيات سيبويه ٥٧.

وقال أبو قيس بن الأسلت الأنصاري:

ألا من مُبلِغٌ حسّـــــانَ عَنِّـيْ   أسحرٌ كانَ طبُّك أم جنُـــونُ[١]

وقال الفرزدق:

أسكْرانُ كان ابنَ المراغةِ إذْ هَجَا   تميماً بجوفِ الشامِ أمْ مُتَسَاكِرُ[٢]

فهذا إنشاد بعضهم، وأكثرهم ينصب السكران، ويرفع الآخـــر علـــى قطـــع وابتداء"[٣].

وما قاله سيبويه في حديثه عن هذا التركيب يشير إلى وجــوده فـــي الشـــعر والنثر، وإنْ كان في الشعر خاصّاً بالضرورة، وفي إنشاد بعض الرواة، أمَّا في النثر فإنَّه مستعمل في لهجة ضعيفة، لم يحدد الناطقين بها.

ومن الجدير بالذكر أنَّ أبا جعفر النحاس قد نسب هذه اللهجة إلـــى القبـــائل التـــي كانت تنطق بها، يقول: "قال الفرزدق:

أسكرانُ كان ابنَ المراغة إذْ هجا   تميماً بأرضِ الشّامِ أمْ مُتَسَاكِرُ

بعض العرب، وهم بنو دارم وبنو نهشل يقولون: قائمٌ كان عبدَ الله، وكـــان قائمٌ عبدَ الله، يجعلون النكرة اسماً والمعرفة خبراً"[٤] ثم أورد بقيـــة الأبيـــات التـــي أوردها سيبويه.

وما قاله أبو جعفر النحاس فيه نظر؛ لأنَّ حسان بن ثابت وأبا قيس الأنصاري ليسا من بني دارم أو بني نهشل، وقد نطقوا مع ذلك بهذه اللهجة، فتحديد النسبة فيه كثير من التجوز وعدم الدقة.

---

١ انظر: شرح أبيات سيبويه ٥٧.

٢ انظر: ديوان الفرزدق، مفردات الأبيات ٣٧٩، وشرح أبيات سيبويه ٥٦.

٣ الكتاب ١: ٤٩.

٤ شرح أبيات سيبويه ٥٦.

والذي يراه الباحث أنَّ "آية" خبر مقدم لـــ "يكن"، و :"أن يعلمه" اسم مؤخـــر، وقد جاء الخبر مرفوعاً وفقاً لهذه العادة اللهجية عند بعض القبـــائل العربيـــة غـــير المعروفة، حيث كانت هذه القبائل ترفع الخبر، وتنصب الاسم فتقول: كان عبدَ اللــــه قائمٌ، وقد جاءت قراءة ابن عامر ممثلة لهذه اللهجة العربية الفصيحة التي لم يهتـــم بها النحاة؛ لكونها قليلةَ الاستعمال في كلام العرب؛ ولمخالفتها ما وضعه النحاة مـــن قواعد وأصول. ولكنَّ ورودها وقبولها لا يعني القياس عليها ، لأنّ من المعلـــوم أنّ القياس لا يكون إلا على ما كَثُرَ وفشا في كلام العرب، وفقاً لمعايير حددها العلماء، وساروا عليها منذ القرن الثاني من الهجرة.

إعراب الاسم المنصوب في باب "كان"*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة المنصوب في باب كان، هل هو خبر مشبه بالمفعول على رأي البصريين، أم حال على رأي الكوفيين، وقد اختار الشيخ عبد القاهر رأي سيبويه وأبي علي الفارسي في أنَّ المنصوب خبر لا حال ، يقول: "ويدلك على قصده الردّ بما ذكرنا من أنَّ الحال لو كان لها أصل في أن تقع معرفة لوجب أن يقع المضمر فيها، أنَّه أخذ يردُّ على من يزعم أنَّ خبر كان حالٌ في قولك: كان زيدٌ قائماً، بأنَّهم يقولون: كنته، فيكون المضمر خبر كان، ولو كان حالاً لامتنع كما امتنع أن تقول: جئتنيه، وجاء زيدٌ إيّاي، وذهبته، وكذا المفعول الثاني في باب ظننت، نحو ظننت زيداً قائماً، لو كان حالاً لم يقع موقعه المضمر نحو: ظننت زيداً إياه"[1].

ومن المعلوم أنَّ البصريين والكوفيين على اختلاف في المنصوب في باب كان، هل هو خبر أم حال ، فذهب البصريون، وتابعهم الفارسي والجرجاني، إلى أنَّه خبر لكان مشبه بالمفعول، أمَّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنَّه منصوب على الحالية.

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

يرى البصريون، كما ذكرنا سابقاً، أنّ المنصوب في باب كان خبر؛ لأنَّ "كان" تدخل على الجملة الاسمية فترفع المبتدأ، ويسمى اسمها، وتنصب الخبر ويسمى خبرها ، يقول ابن السراج: "فأدخلوها على المبتدأ وخبره، فرفعوا بها ما كان مبتدأً تشبيهاً بالفاعل، ونصبوا بها الخبر تشبيها بالمفعول، فقالوا: كان عبد الله أخاك"[2].

---

* انظر الكتاب ج١ ص٢٣، ج١ ص٤٥، المقتضب ج٤ ص٨٦، ج٣ ص٩٧، الأصول ج١ ص٨٢، الإيضاح ص١٧٢، المقتصد ج١ ص٦٨٠، الإنصاف ج٢ ص٨٢١ م١١٩، شرح المفصل ج٧ ص٩٠، التبيين ص٢٩٥ م٤٤، شرح التصريح ج١ ص١٨٤، الهمع ج٢ ص٦٣.

[1] المقتصد ١ : ٦٨٠.

[2] الأصول ١ : ٨٢.

واضحٌ أنَّ البصريين يرون أنَّ اسم كان شبيه بالفاعل، وخبر كان شبيه بالمفعول على سبيل المجاز لا الحقيقة، يقول الشيخ خالد الأزهري: "فترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل، ويسمى اسمها حقيقة، وفاعلها مجازاً، وتنصب خبره تشبيهاً بالمفعول، ويسمى خبرها حقيقة، ومفعولها مجازاً"[١].

وكان سيبويه أول من أطلق على اسمها فاعلاً، وعلى خبرها مفعولاً، فتأثر به النحاة من بعده ، يقول سيبويه : "هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد"[٢].

ويقول المبرد: "هذا باب الفعل الذي يتعدّى إلى مفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيءٍ واحد"[٣].

وقد تابع أبو علي الفارسي سيبويه والبصريين، حيث رأى أنَّ المنصوب في باب "كان" خبر لا حال، يقول: "ويدلك على صحة ذلك أنّ المضمر لم يقع أحوالاً في شيء ؛ لأنّه لا دلالة فيه على لفظ الفعل، كما في ألفاظ المصادر دلالة عليه، ألا ترى أنَّهم لم يجيزوا: مروري بزيد حَسَنٌ، وهو بعمرو قبيحٌ، وإن كان هو ضمير مروري؛ لأنَّ هو لا دلالة على لفظ الفعل فيه، كما في لفظ المصدر دلالة على لفظه، وإذا كان الأمر على هذا فقول من ذهب إلى أنَّ خبر كان والمفعول الثاني من ظننت أحوال فاسدٌ؛ لأنَّه قد يقع مضمراً في نحو كنته، وظننته إيّاه"[٤].

وقد استدل البصريون على أنّ المنصوب في باب "كان" خبر لا حال بالأدلة التالية:

الأول: إنَّ المرفوع والمنصوب بعد "كان" أصلهما المبتدأ والخبر ، وإنمَّا دخلت "كان" لتشير إلى أنَّ ذلك في الزمن الماضي، يقول سيبويه: "وممّا يكون بمنزلة الابتداء قولك: كان عبد الله منطلقاً، وليْتَ زيداً منطلق؛ لأنَّ هذا يحتاج إلى ما

١ شرح التصريح ١ : ١٨٤.

٢ الكتاب ١ : ٤٥.

٣ المقتضب ٤ : ٨٦.

٤ الإيضاح العضدي ص١٧٢.

بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده"[١]، ويقول أيضاً: "وهذا باب الفعل الذي يتعدّى اسم الفاعل إلى اسم المفعول ، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد، فمن ثم ذكر على حدته، ولم يذكر مع الأول، ولا يجوز فيه الاقتصار على الفاعل، كما لم يجز في ظننت الاقتصار على المفعول الأول؛ لأنَّ حالك في الاحتياج إلى الآخر هاهنا كحالك في الاحتياج إليه ثمّة، وسنبين لك إنّ شاء الله ، وذلك قولك: كان ويكون وصار ومادام وليس وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر، تقول : كان عبد الله أخاك، فإنَّما أردت أنْ تخبر عن الأخوة، وأدخلت كان؛ لتجعل ذلك فيما مضى"[٢].

والفرق واضح بين الخبر والحال؛ لأنّ الخبر عمدة في الكلام، لا يجوز حذفه إلا إذا دلَّ عليه دليل، أمّا الحال ففضلة، يمكن الاستغناء عنه، يقول ابن مالك:

الحال وصفٌ فضلةٌ منتصبُ ... مفهم في حال كفرداً أذهبُ[٣]

الثاني: إنّ خبر "كان" يرد ضميراً ، والضمير لا يكون حالاً أبداً، يقول الأنباري: "أمّا البصريون فاحتجوا بأنْ قالوا: إنَّما قلنا إنَّ نصبهما نصبُ المفعول، لا على الحال؛ لأنهما يقعان ضميراً في نحو قولهم "كنّاهم، وإذا لم نكنهم فمن ذا يكونهم؟" قال الشاعر:

دعِ الخمرَ يَشْرَبْها الغواةُ؛ فإنني ... رَأَيْتُ أخاها مُغْنياً بِمَكانِها

فإنْ لا يَكُنْها أو تَكُنْـه فإنّه ... أخوْها غَذَتْهُ أمُّه بِلبانِها[٤]

وقال الآخر:

---

١ الكتاب ١ : ٢٣.

٢ الكتاب ١ : ٤٥.

٣ ألفية ابن مالك.

٤ انظر: ديوان أبي الأسود الدؤلي، ت: محمد حسين آل ياسين، مكتبة النهضة، بغداد، الطبعة الثانية ١٩٦٥م ص٨٢، والكتاب ١: ٤٦.

تتفــــكُ تسمـــعُ ما حيــــــــــتَ بهالكِ حتّـــى تكونـــه[1]

وكذلك قالوا أيضاً "ظننته إيّاه"، والضمائر لا تقع أحوالاً بحالٍ، فَعُدِمَ شـــروط الحال فيهما"[2].

الثالث: إنَّ خبر كان يرد في كثيرٍ من الأحيان اســـماً جـــامداً أو معرّفـــاً بــــ "أل"، والأصل في الحال أن تكون مشتقة، وما ورد منها غير مشتق فهـــو مـــؤول بالمشتق، يقول أبو البقاء: "الحال صفة في الأصل، ومن حكم الصفة أن تكون مشتقة، ولا يشترط ذلك في المنصوب بكان ، ألا ترى أنَّك تقول كـــان زيـــدٌ أباك، وكانت أمُّك هنداً، وليس هذا من المشتق في شيء"[3].

أمّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنَّ المنصوب في باب "كان" حال لا خبر، وقـــد استدلوا بالأدلة التالية:

الأول: إنَّ "كان" فعل غير متعد، والفعل إذا كان متعدياً يصحّ أن يقع من الاثنين على الواحد والجماعة، فتقول: ضربا زيداً، وضربوا زيداً، ولا يجوز كانا قائمـــاً وكانوا قائماً، فدلّ ذلك على أنّه حال وليس مفعولاً.

الثاني: إنَّه يجوز أن تكنّي عن الفعل في "ضربت زيداً" ، فتقول: فعلت به، ولا يجوز أن تقول في "كان زيدٌ قائماً" فعلت بزيد.

الثالث: إنّه يجوز أن يقال في "كان زيدٌ قائماً" كان زيد في حالة كذا وكـــذا، وكذلـــك يحسن في ظننت، فدلّ ذلك على أنّه منصوب على الحال.

الرابع: إنّه قد ورد عن العرب مجيء الحال جامداً غير مشتق ومعرفاً، سواء كـــان التعريف بـــ "أل" أم بالإضافة.

قالوا: جاء سعياً، أرسلها العراك، وفعلته جهدي، وحضر وحده.

وقد ردّ البصريون جميع هذه الأدلة:

---

[1] انظر: شرح المفصّل ٧: ١٠٩.

[2] الإنصاف ٢: ٨٢٥ م١١٩.

[3] التبيين ٢٩٦ م ٤٤.

أولاً: إنَّ قولهم إنَّه فعلٌ غير واقع ، ولا يقع الاثنان على الواحد والجماعة، مردود بأنَّ الأصل في المرفوع والمنصوب بعد كان المبتدأ والخبر، والمطابقة واجبة فيهما، يقول الأنباري: "إنّما لم يجز في "كان" كما جاز في ضرب؛ لأنَّ المفعول في "كان" هو الفاعل في المعنى، ولا يكون الاثنان واحداً ولا جماعة، وإنمَّا كان المفعول في "كان" هو الفاعل في المعنى؛ لأنَّها تدخل على المبتدأ والخبر، فيصير المبتدأ بمنزلة الفاعل، والخبر بمنزلة المفعول"[1].

ثانياً: إنَّ قولهم إنّه لا يصحّ أنْ تكنّي عنه، فلا تقول في "كان زيدٌ قائماً" فعلت به، مردود بأنَّ كان ليس فعلاً حقيقياً؛ لأنّه يدل على زمان فقط، ولا يشير إلى حدث؛ لذا فقد عدّ بعض النحويين "كان" حرفاً لا فعلاً، يقول الأنباري: "وأمّا "كان" فليس فعلاً حقيقياً، بل يدل على الزمان المجرد عن الحدث، ولهذا يسمى فعل العبارة، فالمرفوع به مشبه بالفاعل، والمنصوب به مشبه بالمفعول؛ فلهذا سمي المرفوع اسماً، والمنصوب خبراً؛ ولهذا المعنى من الفرق لما كان ضرب فعلاً حقيقياً جاز إذا كنّي عنه – نحو "ضربت زيداً" – أن يقال: فعلت بزيد، ولما كانت "كان" فعلاً غير حقيقي، بل في فعليتها خلاف، لم يجز إذا كنّي عنها، نحو "كنت أخاك" أن يقال: فعلت بأخيك"[2].

ثالثاً: أمّا قولهم أنه يحسن أن يقال كان زيد في حالة كذا، وظننت زيداً في حالة كذا، فردّه البصريون عليهم، لأنّ شروط الحال غير متوفرة، فالحال فضلة يمكن الاستغناء عنها، أمّا الخبر فلا يجوز الاستغناء عنه وحذفه، إلا إذا دلّ عليه دليل ، يقول الأنباري: "وأمّا قولهم "إنّه يحسن أن يقال: كان زيدٌ في حالة كذا، فدلّ على أنّ نصبها نصب الحال" قلنا: هذا إنّما يدل على الحال مع وجود شروط الحال بأسرها، ولم يوجد ذلك؛ لأنّه من شروط الحال أن تأتي بعد تمام الكلام"[3].

رابعاً: وأمَّا قولهم إنَّ الحال وردت جامدة ومعرفة، فأجاب عنه البصريون بأنَّه من قبيل الشاذ الذي يحفظ، ولا يقاس عليه، يقول ابن يعيش: "قال لبيد:

---

[1] الإنصاف ٢ : ٨٢٦ م١١٩.

[2] الإنصاف ٢ : ٨٢٦ م١١٩.

[3] الإنصاف ٢ : ٨٢٦ م١١٩.

فأرْسَلَها العِرَاكَ ولَـــم يَذُدْهـــا   ولمْ يُشْفِقْ على نَغَـصِ الدِّخَـالِ[1]

فنصب العراك على الحال، وهو مصدر عارك يعارك معاركـــة وعراكـــاً، وجعل العراك في موضع الحال ، وهو معرفة، إذ كان في تأويل معتركة، وذلك شاذٌّ لا يقاس عليه"[2].

ويبدو لنا أنّ الحركة الإعرابية هي التي جعلت الكوفييـــن يحكمـون علـى المنصوب بأنّه حال؛ لأنّهم شبهوا جملة "كان زيدٌ قائماً" بجملة "جاء زيدٌ ضاحكاً"، مع أنَّ الفرق بين الجملتين واضح، فالأولى أصلها مبتدأ وخبر، وهي اسـمية، والثانيـة فعلية؛ لأنّها تحتوي على فعل متصرف جاء في صدر الجملة.

وممّا يزيد قول الكوفيين ضعفاً الإلغاء في قولهم: زيدٌ منطلقٌ ظننـتُ وزيـدٌ ظننت منطلقٌ، وقول الشاعر:

إذا متُّ كانَ الناسُ صِنْفَانِ شامتٌ   وآخرُ مثنٍ بالذيْ كنتُ أصـنعُ[3]

لأنَّهم لا يرون الإضمار قبل الذكر، كما يراه البصريون في هذا البيـت، ولا يسلمون بأنَّ خبر "كان" قد يأتي مرفوعاً؛ لأنَّه حال، والحال دائما منصوب.

ومما يجبُ أن نلفت الانتباه إليه أنَّ النحويين بصريين وكوفييـن يـرون أنَّ الجملة الاسمية التي تتكون من مبتدأ وخبر تتحول إلى جملة فعلية بدخـول "كـان" عليها، يقول ابن هشام: "والفعلية هي التي صدرها فعل، كقام زيدٌ، وضُرِب اللـصّ، وكان زيدٌ قائماً، وظننته قائماً، ويقوم زيد، وقم"[4].

ولكنَّ ما ذهبوا إليه يحتاج إلى مناقشة من حيث إنَّ (كان) تفتقد أهم عنصـر من عناصر الفعل، وهو الدلالة على الحدث؛ لذا نرجح أنَّها أداةٌ تدخل على الجملـة الاسمية ؛ لتفيد الزمن الماضي ، فالجملة مع كان جملة اسمية مكونة من مبتدأ وخبر، فدخلت "كان"، لتفيد الزمن الماضي ليس غير، وقد صرح بذلك بعـض النحويين،

---

[1] انظر: ديوان لبيد ص٩٤، والكتاب ١: ٣٧٢.

[2] شرح المفصل ٢ : ٦٢.

[3] انظر: الكتاب ١: ٧١.

[4] مغني اللبيب ٤٩٢.

يقول ابن السراج : "فهي تدل على زمان فقط، فأدخلوها على المبتدأ وخبره، فرفعوا بها ما كان مبتدأ تشبيهاً بالفاعل، ونصبوا بها الخبر تشبيهاً بالمفعول، فقالوا: كان عبد الله أخاك، كما قالوا: ضرب عبد الله أخاك، إلا أنّ المفعول في كان لا بُدّ من أن يكون هو الفاعل؛ لأنّ أصله المبتدأ وخبره، كما كان خبر المبتدأ لا بد له من أن يكون هو المبتدأ، فإذا قالوا "كان زيد قائماً" فإنّما معناه زيد قائم فيما مضى من الزمان"[1].

ويقول المبرد: "و (كان) بهذه المنزلة، إنّما دخلت على قولك: زيد منطلق؛ لتوجب أنّ هذا فيما مضى، والأصل الابتداء والخبر، ثم تلحقها معان بهذه الحروف"[2].

ويقول ابن يعيش: "إلا أنّها لما دخلت على المبتدأ والخبر، وأفادت الزمان في الخبر صار الخبر كالعوض من الحدث؛ فلذلك لا تتم الفائدة بمرفوعها، حتى تأتي بالمنصوب، ... والذي يدل على أنَّ أصلها المبتدأ والخبر أنّك لو أسقطت هذه الأفعال عاد الكلام إلى المبتدأ والخبر، نحو قولك في كان زيد قائماً إذا أسقطت كان: "زيد قائم"[3].

وقد ذهب إلى هذا الرأي الدكتور خليل عمايره أحد الباحثين المعاصرين، فبيّن أنَّ "كان" عنصر يشير إلى الزمان الماضي، ولا علاقة له بالفعلية، يقول: "وإذا ما دخلت عليها كان أو إحدى أخواتها، وهنَّ عناصر زمن لا غير، ...، فإنَّها تصبح مثلاً:

(ب) كان، أصبح، أمسى، مازال، علي مجتهدا

فيكون تحليل الجملة (ب) كما يلي:

كان: عنصر الإشارة إلى الزمن الماضي.

علي: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ....(أو مسند إليه مرفوع...)

---

١ الأصول ١ : ٨٢.

٢ المقتضب ٤ : ٨٦.

٣ شرح المفصل ٧ : ٩٠.

مجتهداً:   خبر أخذ الفتحة اقتضاء لكان"[1].

ويبدو أنَّ القول بأنَّ "كان" عنصرٌ يشير إلى الزمن الماضي يخـــدم المعنـــى كثيراً، فقد ثبت أنَّ "كان" تفتقر إلى أهم عنصر في الفعل، وهو الدلالة على الحدث، فهي تدخل على الجملة؛ لتفيد أنَّ مضمونها قد كان فيما مضى ، فجملة مثـــل: زيـــدٌ قائم، تفيد ثبوت القيام لزيد دون التعرض للزمن، ولكن حينما تدخل "كـــان" نحـــو: كـــان زيد قائماً فإنَّها تفيد أنَّ قيام زيدٍ كان فيما مضى ، فهي عنصـــر يشـــير إلـــى الزمن الماضي ليس غير، فـــ "زيد" مبتدأ، و "قائماً" خبر، والحركة التي عليه هـــي حركة اقتضاء لـــ "كان"، ولا دور لها أبداً في المعنى ، بدليل أنَّ من العـــرب مـــن يرفع خبر "كان"، ويبقى المعنى صحيحاً، يقول الشاعر:

إذا متُّ كانَ النَّاسُ صِنْفانِ شامتٌ   وآخرُ مثنٍ بالذيْ كنـــتُ أصنـــعُ

---

[1] في نحو اللغة وتراكيبها ١٠٢.

أنْ ومعمولها بعد عسى*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه " المقتصد" مسألة إعراب "أنْ والفعل" في قول العرب: "عسى زيدٌ أن يقوم"، فقد ذهب البصريون إلى أنّ "أنْ والفعل" في تأويل مصدر، يكون خبراً لـ "عسى" ، فهي مشبهة بـ "كان" يقول سيبويه: "فالفعل هاهنا بمنزلة الفعل في كان إذا قلت: كان يقول ، وهو في موضع اسمٍ منصوب، كما أنَّ هذا في موضع اسمٍ منصوب، وهو ثَمَّ خبر، كما أنّه هاهنا خبر"[1].

ويقول ابن هشام: "وتستعمل على أوجه:

أحدها: أنْ يقال "عسى زيدٌ أن يقوم، واخْتُلف في إعرابه على أقوال:

أحدها: وهو قول الجمهور أنَّه مثل: كان زيدٌ يقوم"[2].

وذهب الكوفيون إلى أنّ "أنْ والفعل" بدل من الاسم المرفوع بعد "عسى"، يقول السيوطي: "أمّا المقرون بها فزعم الكوفيون أنّه بدل من الأول بدل المصدر ، فالمعنى في كاد أو عسى زيد أنْ يقوم قَرُبَ قيامُ زيدٍ، فقدم الاسم، وأخّر المصدر"[3].

وقد كان الشيخ عبد القاهر الجرجاني بصرياً في هذه المسألة، حيث ناصرَ البصريين، وردّ على الكوفيين، يقول في الردّ على الكوفيين وإنْ لم يصرح بذكرهم: "ولا يجوز أن تقول: إنَّ عسى لا يكون له منصوب، وتدعي أنَّ قولك: عسى زيدٌ أنْ يخرج بمنزلة عسى أنْ يخرج زيدٌ، على أن تجعل أن يخرج، بدلاً من زيد؛ وتزعم أنّه في موضع رفع بأنّه فاعل، كقول الشاعر:

---

* انظر: الكتاب ٣: ١٥٧، ٣: ١٦٠، المقتضب ٣: ٦٨، المقتصد ١: ٣٥٩، اللباب ١: ١٩٢، المغني ٢٠١، ابن عصفور ٢: ١٧٨، الارتشاف ٢: ١١٩، الهمع ٢: ١٣٨.

[1] الكتاب ٣: ١٦٠.

[2] مغني اللبيب ٢٠١.

[3] الهمع ٢: ١٣٨.

وما كانَ قيْسٌ هُلْكُهُ هُلْكَ واحـــدٍ ولكنّهُ بنيانُ قـــومٍ تهدّمـــا[1] "[2]

وإليك تفصيل القول في المسألة على النحو التالي:

ذهب جمهور البصريين إلى أنّ "عسى" فعل يفيد الرجاء والإشـــفاق، يعمـــل عمل "كان"، فيأخذ اسماً مرفوعاً على أنّه اسم لـــ "عسى"، أمّا خبره فإنّه يكون فعـــلاً مضارعاً مقروناً بـــ "أنْ"، يقول ابن هشام: "وتستعمل على أوجهٍ:

أحدها: أن يقال "عسى زيد أن يقوم"، واختلف في إعرابه على أقوال:

أحدها: وهو قول الجمهور، أنّه مثل كان زيدٌ يقوم.."[3].

ويقول أبو علي الفارسي: "فأمّا عسى فإنَّ فاعله على ضربين: أحدهمـــا، أن يكون اسماً كزيد وعمرو، فإذا أسندت إلى أحد هذه الأسماء لزم خبرهـــا أن، وذلك قولك: عسى زيد أن يخرج، وعسى عبد الله أن يفهم. وقال الله عـــزّ وجلّ ﴿**فعسى الله أن يأتي بالفتح**﴾[4] فموضع أن مع صلتها نصبٌ، والدليـــل على ذلك: عسى الغوير أبؤساً[5] "[6].

وقد استدل البصريون لما ذهبوا إليه بما ورد في المثل من قول الزباء: عسى الغوير أبؤساً ، وبقول الشاعر:

أكثرت في اللوم ملحّاً دائمـــا لا تُلْحِنيْ إني عسيتُ صائمـــا[7]

---

1 انظر: شرح الحماسة للمرزوقي ٣: ٧٩٢، والكتاب ١: ١٥٦.

2 المقتصد ١: ٣٥٩.

3 مغني اللبيب ص٢٠١.

4 المائدة آية ٥٢.

5 جمهرة الأمثال ٢: ٥٠.

6 الإيضاح العضدي ١٠٨.

7 انظر: ديوان رؤبة ١٨٥، والخصائص ١: ٩٨.

حيث دلّ المثل وبيت الشعر على أنّ موضع "أنْ والفعل" نصب، فهي مثل "كان"، يقول أبو علي الفارسي: "فموضع أنْ مع صلتها نصب، والدليل على ذلك: عسى الغوير أبؤساً"[1].

ويقول ابن عصفور: "والصحيح أنّ الفعل الذي بعد (عسى) في موضع الخبر، والدليل على ذلك أنَّهم لما ردّوه إلى الأصل نطقوا باسم الفاعل، ولم ينطقوا بالمصدر في نحو قوله:

أكثرْتَ في اللّوم مِلحّاً دائماً لا تُلْحِنيْ إنِيْ عَسَيْتُ صائِماً"[2]

لكنّ ما ذهب إليه البصريون يحتاج إلى مناقشة من وجهين:

أولهما: إنّ قولهم: إنّ "أنْ والفعل" في تأويل مصدر يؤدي إلى الإخبار عن الجثة بالمصدر، وذلك لا يجوز، يقول المرادي: "المصدر لا يكون خبراً عن الجثة"[3].

وقد أجاب البصريون عن هذا، فقالوا: إنّ هناك مضافاً محذوفاً يكون قبل الاسم أو الخبر، والتقدير: عسى زيدٌ صاحبَ قيامٍ، أو عسى أمرُ زيدٍ القيام، وقال بعضهم: إنّ "أنْ" هنا زائدة، وليست مصدرية، ولا معنى لها[4].

ثانيهما: إنَّهم استدلوا لقولهم إنَّ الأصل في "عسى زيدٌ أن يقوم": "عسى زيدٌ قائماً" بقول الزباء "عسى الغوير أبؤساً" وبقول الشاعر:

أكثرْتَ في اللّوم مِلحّاً دائماً لا تُلْحِنيْ إنِيْ عَسَيْتُ صائِماً

وهما شاذان نادران، لا يمكن الاستشهاد بهما، بل من الراجح أنَّهما مصنوعان، يقول الرضي: "وأمّا: عسيْتُ صائماً، وعسى الغوير أبؤساً فشاذان"[5].

---

١ الإيضاح ١٠٨

٢ شرح ابن عصفور ٢: ١٧٨.

٣ الجنى الداني ٤٦٤.

٤ انظر: مغني اللبيب ٢٠٢.

٥ شرح الرضي ٤: ٢١٦.

ويقول المرادي: "وقد ندر وقوع خبرها مفرداً، في قول الزباء: عسى الغوير أبؤساً" وقول الشاعر:

أكثرْتَ في العذلِ ملحّاً دائِمَا   لا تُكثِرَنْ إنّي عسيتُ صائِما "[1]

أمّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنّ "عسى" فعل تام، يأخذ اسماً مرفوعاً على أنّه فاعل، وتكون "أنْ" وما بعدها من الفعل في تأويل مصدر بدل من الفاعل، يقول العكبري: "وقال الكوفيون: موضعه رفعٌ على أنّه بدل مما قبله"[2]، ويقول ابن هشام: "والثالث: أنَّها فعل قاصر بمنزلة قَرُب، وأنْ والفعل بدل اشتمال من فاعلها، وهو مذهب الكوفيين"[3]، ويقول أبو حيان: "وذهب الكوفيون إلى أنّ الفعل بدل من الاسم بدل المصدر، وكأنَّهم بنوا هذا على أنَّ هذه الأفعال ليست ناقصة، فالمعنى عندهم قَرُبَ قيام زيد ، وكَرُبَ خروج عمرو، ثم قدمت الاسم، وأخرت المصدر، فقلت قَرُبَ زيد قيامه، ثم جعلته بالفعل"[4].

وما ذهب إليه الكوفيون يحتاج إلى مناقشة من وجهين:

أولهما: إنَّ البدل فضلة في الكلام ، لا يلزم ذكره، و "أنْ" وما بعدها في قول العرب: عسى زيد أنْ يقوم، لا يجوز حذفها؛ لأنَّ فائدة الكلام تتوقف عليها، يقول العكبري: "البدل لا يلزم ذكره، وهذا يلزم ذكره"[5]،ويقول ابن هشام: "ويردّه أنّه حينئذ يكون بدلاً تتوقف عليه فائدة الكلام، وليس هذا من شأن البدل"[6].

ثانيهما: إنّ "أنْ" قد حُذِفَتْ من الجملة فقالوا: "عسى زيدٌ يقوم"، يقول الشاعر:

عسى الكربُ الذي أمْسَيت فيه   يكونُ وراءَه فرجٌ قريبُ[7]

---

[1] الجنى الداني ٤٦٣.

[2] اللباب ١: ١٩٢.

[3] مغني اللبيب ٢٠٢.

[4] الارتشاف ٢: ١١٩.

[5] اللباب ١: ١٩٣.

[6] مغني اللبيب ٢٠٢.

[7] انظر: الكتاب ٣: ١٥٩، والمقتضب ٣: ٧٠.

فحذف منه "أن"، وإبدال الفعل من الاسم غير جائز.

واضحٌ مما سبق أنَّ النحاة البصريين والكوفيين قد اختلفوا في تحليل هذه الجملة، فوجهوها توجيهات لا تخدم المعنى، وقد لاحظ ابن أبي الربيع ضعف هذه التوجيهات، يقول السيوطي: "قال في (البسيط): وهذه التأويلات تخرج الألفاظ عن مقتضاها بلا ضرورة، مع أنّها لا تسوغ في جميعها"[1].

ويبدو لنا مما سبق أنَّ الذي جعل النحاة البصريين والكوفيين يضطربون في تحليلهم هذه الجملة هو حكمهم على "عسى" بالفعلية، مع أنّها لا تحمل إلا خاصية واحدة من خصائص الأفعال، وهي اتصال ضمائر الرفع بها في قولهم: عسيت وعسوا وعسيتما، أمّا بقية خصائص الفعل وعلاماته فلا تنطبق عليها، فحدّ الفعل لا ينطبق عليها؛ لأنَّ "الفعل ما دلّ على اقتران حدث بزمنٍ، كما يقول الزمخشري"[2]، وهي لا تدل على ذلك.

ويضاف إلى ذلك افتقارها إلى التصرف، فـ "عسى" لا تتصرف أبداً، وإنّما تلزم صورة واحدة لا تنفكُّ عنها، وهذه من خواص الحروف لا الأفعال، يقول النحاس: "الفعل ما دلَّ على المصدر، وحَسُنَ فيه الجزم والتصرف، مثل قام يقوم، وقعد يقعد ، وما أشبه ذلك"[3]. أما بقية خصائص الفعل، وهي صحة دخول قد وحرفي الاستقبال والجوازم واتصالها بـ "يا" افعلي ونون اقبلنّ، فإنّها لا تتحقق فيها، يقول الزمخشري: "الفعل ما دلَّ على اقترانِ حدثٍ بزمان، ومن خصائصه صحة دخول قد وحرفي الاستقبال والجوازم"[4]، ويقول ابن مالك في الألفية:

بتا فعلتَ وأتتْ، ويا افعلي ونُونِ اقبلنّ – فعلٌ ينجلي

وقد أدرك بعض النحاة ذلك، فلما رأوا أنَّها تفتقر إلى خصائص الأفعال، حكموا بحرفيتها، يقول الأنباري: "وقد حكي عن ابن السراج أنّه (عسى) حرف"[5]،

---

١ الهمع ٢: ١٣٨.

٢ المفصَّل ٢٤٣.

٣ التفاحة ١٤.

٤ المفصَّل ٢٤٣.

٥ أسرار العربية: أبو البركات الأنباري، ت: محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي بدمشق ١٣٧٧هـ ١٢٦.

ويقول الرضي : "وزعم الزجاج أنّ عسى حرف، لما رأى من عدم تصرفه، وكونه بمعنى لعلّ"[1].

ويقول ابن أبي الربيع: "وكذلك (عسى) إذا قلت: عسى زيدٌ أن يقوم، فليس فيه أيضاً دلالة على الزمان، وإنّما هي دلالة على أنّك راجٍ، ألا ترى أنّها بمنزلة (لعلّ) في المعنى، ولا يفهم منها إلا ما يفهم من (لعلّ)، ولا خلاف في "لعلّ" أنها حرف. قال سيبويه: "عسى ولعل" طمع وإشفاق فانظر كيف سوّى بينهما"[2].

ويقول المرادي: "ذهب بعض النحويين إلى أنّه حرف، ونقله بعضهم عن ابن السراج، وحكاه أبو عمر الزاهد عن ثعلب"[3].

ويقول السيوطي: "وذهب ابن السراج إلى حرفية (عسى) و (ليس) مستنداً إلى عدم تصرفهما، ووافقه في الأولى ثعلب، وفي الثانية الفارسيُّ وابن شقير"[4].

والذي يراه الباحث أنَّ جملة "عسى زيدٌ أن يقوم" جملة فعلية، لا بُدّ في فعلها أن يكون فعلاً مضارعاً، وتتصدر هذه الجملة "عسى" التي نرى أنّها حرف يفيد الرجاء والإشفاق، ولا صلة لهُ بالفعلية، و "أن" حرف يفيد التراخي، وليس مصدرياً كما زعم بعض النحاة، يقول ابن عصفور: "أن هنا لا تتقدرُ بالمصدر؛ لأنّها إنّما أتي بها؛ لتدلَّ على أنَّ في الفعل ترجياً"[5]، ويقول السيوطي: " "أن" هنا لا تؤول بالمصدر، وإنّما جيء بها لتدل على أنّ في الفعل تراخياً"[6].

و "يقوم" فعل مضارع، و "زيد" فاعل، وقد يتغير نظام الجملة، فيتقدم الفاعل على الفعل؛ فتصبح الجملة على هذه الصورة: "عسى زيدٌ أن يقوم".

فـ "عسى" حرف يفيد الرجاء والإشفاق، وقد تقدم فاعل الفعل المضارع عليه للاهتمام به والعناية ، كما ينص النحاة على أن العرب إن أرادت العناية

---

١ شرح الرضي ٤: ٢١٤.

٢ البسيط ١: ٥٨٠.

٣ الجنى الداني ٤٦١.

٤ الهمع ١: ٢٨.

٥ شرح ابن عصفور ٢: ١٧٨.

٦ الهمع ٢: ١٣٨.

بشيء قدمته، ويقتضي التغيير في تركيب الجملة وإدخال عسى عليها أن تدخل أن على المضارع، لتفيد معنى التراخي كما نصَّ على ذلك ابن عصفور.

وقد تحذف "أن" من الجملة، فيقال: "عسى زيدٌ يقوم"، فيكون تركيب الجملة بتقديم فاعل الفعل فيها على فعله؛ ليكون موضع الاهتمام في الرجاء والإشفاق الذي أفادته الأداة (عسى).

وقد يقال: "عسى يقوم زيد" فيكون تركيب الجملة على أنّ "عسى" حرف للرجاء و "يقوم" فعل مضارع، فاعله زيد.

وليس الأمر في هذه الجملة كما يرى النحاة، حيث رأى بعضهم أنَّ هذه الجملة لا تصحّ إلا إذا كانت من باب التنازع، فيكون في "عسى" ضمير على رأي البصريين؛ لأنّهم يختارون إعمال الثاني، أمَّا الكوفيون فيرون إعمال الأول، فيكون "زيدٌ" فاعلاً لـ "عسى" ، وفي يقوم ضمير مستتر على الفاعلية، يقول الأنباري: "فإن قيل: فهل يجوز أن تحذف "أنْ" إذا كانت مع صلتها في موضع رفع؟ قيل: لا يجوز ذلك؛ لأنّ من شرط الفاعل أن يكون اسماً لفظاً ومعنى، وإذا قلت: "عسى يخرج زيدٌ" فقد جعلت الفعل فاعلاً ، والفعل لا يكون فاعلاً؛ لأنّ الفاعل مخبر عنه، والإخبار إنَّما يكون عن الاسم لا عن الفعل، بلى إنْ جعل زيد في نحو: "عسى يخرج زيدٌ" فاعل عسى، وجعل يخرج في موضع النصب جازت المسألة"[1].

فالجملة عند الأنباري خاطئة، لا تصح إلا إذا كانت من باب التنازع؛ وذلك راجعٌ إلى أنّه عدّ "عسى" فعلاً، والفعل لا يدخل على الفعل عند النحاة.

---

[1] أسرار العربية ١٣٠.

كأنَّ وإعراب الجملة بعدها*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة "كأنَّ" التي للتشبيه ، هل هي مركبة أم بسيطة وإعراب الجملة بعدها، فقد اختلف النحويون فيها، فذهب أكثرهم إلى أنَّها مركبة، بينما ذهب بعض المتأخرين إلى أنها بسيطة، يقول الجرجاني: "اعلم أنَّ الكاف في كأنَّ كاف التشبيه، ركب مع أنّ، كما ركب لو مع لا، ....، ألا ترى أنَّك تقول: كأنَّ زيداً الأسد، فتشبهه بالأسد، فالأصل: إنَّ زيداً كالأسد ، ثُم نقل الكاف إلى صدر الكلام، ومزج بأنّ، وفُتِحَ كما يفتح إذا دخل عليه حرف الجر في الكلام، نحو قولك: أخُبرتُ بأنَّ زيداً منطلق"[1].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب أكثر النحويين إلى أنَّ "كأنَّ" حرف مركبٌ من "إنَّ" التي للتوكيد والكاف التي للتشبيه، فجملةٌ مثل: كأنَّ زيداً الأسدُ، كان أصلها: إنَّ زيداً كالأسد، ثُمَّ أراد العرب مزيداً من الاهتمام بالتشبيه ، فنقلوا الكاف إلى أول الجملة، فدخلت على "إنَّ"، فَفُتحَتْ ، وأصبحت الجملة: كأنَّ زيداً الأسدُ، يقول سيبويه: "وسألت الخليل عن "كَأنَّ"، فزعم أنَّها إنَّ لحقتها الكاف للتشبيه"[2].

ويقول ابن السراج: "وكأنَّ معناها التشبيه، وإنَّما هي الكاف التي تكون للتشبيه دخلت على "أنَّ"[3].

ويقول السيوطي: "وقال بالثاني الخليل وسيبويه والأخفش وجمهور البصريين والفراء، وأنّها مركبة من "أنَّ" و "كاف" التشبيه، وأصل كأنَّ زيداً أسدٌ: إنّ زيداً

---

* انظر: الكتاب ٣: ١٥١، ٣: ١٦٤، ٣: ٣٣٢، الأصول ١: ٢٣٠، الخصائص ١: ٣١٧، سرّ صناعة الإعراب ١: ٣٠٥، المقتصد ١: ٤٤٥، شرح المفصّل ٨ :٨١، الجنى الداني ٥٦٨، شرح الرضي ٤: ٣٦٩، رصف المباني ٢٨٤، البسيط ٢: ٧٦٢، مغني اللبيب ٢٥٣ ، الهمع ٢: ١٥٢.

[1] المقتصد ١: ٤٤٥.

[2] الكتاب ٣: ١٥١.

[3] الأصول ١: ٢٣٠.

كأسد، فالكاف للتشبيه، وإنَّ مؤكدة له ، ثُمَّ أرادوا الاهتمام بالتشبيه الذي عقدوا له الجملةَ، فأزالوا الكاف من وسط الجملة، وقدموها إلى أولها؛ لإفراط عنايتهم بالتشبيه، فلمّا دخلت الكاف على "إنَّ" وجب فتحها؛ لأنَّ "إنَّ" المكسورة لا تقع بعد حرف الجر"[1].

ومن الجدير بالذكر أنَّ ابن جني يعدّ من أوائل النحاة الذين قالوا بأنَّ "كأنَّ" تفيد التشبيه المؤكد، يقول: "ومن إصلاح اللفظ قولهم: كأنَّ زيداً عمرو. اعلم أنَّ أصل هذا الكلام: زيدٌ كعمروٍ، ثُمَّ أرادوا توكيد الخبر، فزادوا فيه "إنَّ"، فقالوا: إنَّ زيداً كعمرو، ثم إنَّهم بالغوا في توكيد التشبيه، فقدموا حرفه إلى أول الكلام عنايةً به، وإعلاماً أنَّ عقد الكلام عليه، فلمّا تقدمت الكاف، وهي جارة لم يجز أنْ تباشر "إنَّ"؛ لأنَّها ينقطع عنها ما قبلها من العوامل، فوجب لذلك فتحها، فقالوا: كأنَّ زيداً عمرو"[2]

فابن جني يتفق مع الخليل وسيبويه وابن السراج وغيرهم في أنَّها مركبة، ولكنَّه زاد في ذلك كونها للتشبيه المؤكد، وقد تابعه ابن مالك في هذا الرأي، يقول: "وكأنَّ للتشبيه المؤكد، نحو: كأنَّ زيداً أسدٌ، فإنّ أصله: إنَّ زيداً كالأسد، فقدمت الكاف، وفتحت الهمزة، وصار الحرفان حرفاً واحداً مدلولاً به على التشبيه والتوكيد"[3].

ولعلّ من المفيد أن نبين أيضاً أنَّ النحاة القائلين بالتركيب قد اختلفوا فيما بينهم على النحو التالي:

ذهب الخليل وسيبويه والجرجاني والمرادي وغيرهم إلى أنَّ "الكاف" و "إنّ" بعد أنْ ركبتا مع بعضهما أصبحتا كالكلمة الواحدة التي تفيد معنى واحداً وهو التشبيه، وليست "أنَّ" وما دخلت عليه في محل جر بالكاف كما ادعى ابن جني

---

[1] الهمع ٢: ١٥٢.

[2] الخصائص ١: ٣١٧.

[3] شرح التسهيل ٢: ٦.

والزجاج، يقول سيبويه: "وسألت الخليل عن كأنَّ، فزعم أنَّهـــا إنَّ لحقتهـا الكـــاف للتشبيه، ولكنَّها صارت مع إنَّ بمنزلة كلمة واحدة"[1].

ويقول الجرجاني: "ولو قُلْت في قولك: كأنَّ زيداً منطلق: إنَّ أنَّ في موضـــع جر، لوجب أنْ تقول: كانطلاق زيدٍ بمعناه، وهذا محالٌ؛ لأنَّ قولكَ: كانطلاق زيـــد، ليس بكلام تام، فقد علمت أنَّ هذا بمنزلة قولك : إنَّ زيداً منطلق ، وأنَّ الكاف مُنِحَ[2] بأنَّ للتشبيه فقط، وقد ذهب بعضهم إلى أنَّ قولك: أنَّ زيداً منطلق في قولـــك: كـــأنَّ زيداً منطلق في موضع جر بالكاف، وذلك من الغلط الواضح"[3].

ويقول المرادي: "الصحيح أنَّ الكاف لا تتعلق بشيء، وأنَّ ما بعدها ليس في موضع جرٍ بها؛ لأنَّ التركيب صيَّر "أنَّ" والكاف حرفاً واحداً"[4].

ويقول ابن هشام: "وقال الأكثرون: لا موضع لأنَّ وما بعدها؛ لأنَّ الكاف وأنَّ صارا بالتركيب كلمةً واحدة"[5].

أمّا ابن جني والزجاج فقد ذهبا إلى أنَّ الكاف حرفُ جرٍ عامل فيما بعده، فـ "أنَّ" وما دخلت عليه في محلّ جرٍ بالكاف ، يقول ابن جني: "وقد بقي النظر في "أنَّ" التي دخلت عليها ، هل هي مجرورة بها، أو غير مجرورة، فأقوى الأمرين عنـــدي أن تكون "أنَّ" في قولك: كأنَّك زيد مجرورة بالكاف"[6].

ويقول ابن هشام: ".. ، ثم قال الزجاج وابن جني: ما بعد الكاف جرٌّ بها"[7].

لكنَّهما اختلفا في تعلق الكاف، فقال ابن جني: إنّها لا تتعلـــق بشـــيء، فهـــي كالحرف الشبيه بالزائد، لها معنى التشبيه، ولا متعلق لها، يقـــول: "فـــإنْ قلـــت: إنَّ

---

[1] الكتاب ٣: ١٥١.

[2] هكذا في الأصل، ولعلها "مُزِجَ".

[3] المقتصد ١: ٤٤٦.

[4] الجنى الداني ٥٦٨.

[5] المغني ٢٥٣.

[6] سر صناعة الإعراب ١: ٣٠٥.

[7] المغني ٢٥٢ ملاحظة: لم نجد هذا الرأي للزجاج فيما بين أيدينا من كتبه.

الكاف الآن ليست متعلقةً بفعل، فلِمَ يجر به؟ قيل له الكاف، وإنْ لم تكن متعلقةً بفعل، فليس ذلك بمانعٍ من الجرّ بها"[1].

أمّا الزجاج فقد قال إنَّ الكاف اسم مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ ، و"أنَّ" وما بعدها في محلّ جرٍ بالكاف ، والخبر محذوف، والتقدير في " كأنَّني أخوك:" كأخوتي إياك موجودٌ، يقول المرادي: "وقال الزجاج: الكاف في موضع رفع، فإذا قلت: "كأني أخوك ، ففي الكلام عنده حذف، تقديره: كأخوتي إياك موجودٌ؛ لأنَّ "أنَّ" وما عملت فيه بتقدير مصدر"[2].

وما ذهب إليه هؤلاء النحاة جميعاً في دعوى التركيب يحتاج إلى مناقشة:

أولاً: إنَّ قول هؤلاء النحاة إنَّ التقدير في "كأنَّ زيداً الأسد": إنَّ زيداً كالأسد لا ينطبق على كثير من الجمل، مثل: "كأنَّ زيداً قام أو يقوم أو سيقوم"، إذ لا يمكننا أن نقول: إنَّ زيداً كقام، أو كيقوم أو كسيقوم، يقول المالقي: "ومنها: أنَّه لا تتقدّر بالتقديم والتأخير في بعض المواضع، فتقول: كأنَّ زيداً قام، وكأنَّ زيداً في الدار، وكأنَّ زيداً عندك، وكأنَّ زيداً أبوه قائمٌ. ولو كان على التقديم والتأخير لكنت تقول: إنَّ أصل ذلك: إنَّ زيداً كقام، وإنَّ زيداً كفي الدار، وإنَّ زيداً كعندك، وإنَّ زيداً كأبوه قائم، وذلك لا يجوز"[3].

ولعلّ من المعلوم أنَّ الطرد شرط في العلة عند أكثر النحويين، يقول الأنباري في فصل بعنوان "كون الطرد شرطاً في العلة": "اعلم أنَّ العلماء اختلفوا في ذلك، فذهب الأكثرون إلى أنّه شرط في العلة، وذلك أن يوجد الحكم عند وجودها في كلّ موضع، كرفع كل ما أسند إليه الفعل في كل موضع لوجود علة الإسناد، ونصب كل مفعول وقع فضلة لوجود علة وقوع الفعل عليه، وجر كل ما دخل عليه حرف الجر لوجود عامله، وكذلك وجود الجزم في كل ما دخل عليه حرف الجزم لوجود عامله ، وإنَّما وجب أن يكون الطرد شرطاً في العلة هاهنا ؛ لأنَّ العلة النحوية كالعلة العقلية ،

---

١ سر صناعة الإعراب ١: ٣٠٥.

٢ الجنى الداني ٥٦٨.

٣ رصف المباني ٢٨٥.

ولا خـــلاف أنَّ العلة العقلية لا تكون إلا مطـــردةً، ولا يجـــوز أن يدخلهـــا التخصيص، فكذلك العلة النحوية"[1].

ثانياً: إنَّ الكاف في قول العرب: إنَّ زيداً كالأسد تتعلق بمحذوف، يقدّر بكـــائن أو مستقر. أمّا قولهم إنّ الكاف في قول العرب: كأنَّ زيداً الأسد غـــير متعلقـــة بشيء، فمردودٌ، لأنّه يؤدي إلى نقض أصل من أصولهم، وهو عـــدم تعلـــق حرف الجر الأصلي، يقول المالقي: "ومنها – وهو الأقوى – أنَّه لـــو كـــان مركباً لكانت الكاف حرف جرٍ، فيلزمها: بِمَ تتعلق قبلها"[2].

ثالثاً: إنَّ ما قاله ابن جني وابن مالك وغيرهما من أنَّ "كأنَّ" تفيد التشـــبيه المؤكـــد غير مسلّم، إذْ لم ينص عالم من علماء البلاغة على أنَّ "كأنَّ" تفيـــد التشـــبيه المؤكد.

أمَّا ما قاله ابن جني والزجاج فيحتاج إلى مناقشةٍ من وجهين:

أولاً: إنَّ قول العرب : كأنَّ زيداً قائمٌ، تامٌ بالإجماع، وغير محتاجٍ إلى تقدير، ولكنَّه يحتاجُ على رأيهما إلى تقدير؛ لأنَّ المصدر اسم واحد لا يتم به الكلام، يقول المالقي: "ومنها أنَّ الكاف إذا كانت داخلة على "أنَّ" لزم أن تكون وما عملت فيه في موضع مصدر مخفوض بالكاف، فترجع الجملة التامة جـــزء جملـــة، فيكون التقدير في: كأنَّ زيداً قائمٌ: كقيام زيد، فيحتاج إلى مـــا يتـــمّ الجملـــة، و"كأنَّ زيداً قائمٌ". كلامٌ قائمٌ بنفسه لا محالة"[3].

ثانياً: إنَّ الخبر الذي قدّره الزجاج في: كأنَّ زيداً أخوك – وهو كأخوة زيـــدٍ إيـــاك موجود، أو مثل أخوه زيد إياك موجودٌ – لم يظهر قطّ في كـــلام العـــرب، وليس الكلام في حاجةٍ إليه، يقول ابن هشام: "ولما رأى الزجـــاج أنَّ الجـــار غير الزائد حقه التعلقَ قدّر الكاف هنا اسماً بمنزلة مثل، فلزمه أن يقدّر لـــه

[1] لمع الأدلة ١١٢.
[2] رصف المباني ٢٨٥.
[3] رصف المباني ٢٨٥.

موضعاً، فقدره مبتدأ، فاضطر إلى أن قدّر له خبراً لم ينطق بـــه قـــطّ، ولا المعنى مفتقر إليه، فقال: معنى "كأنَّ زيداً أخوك" مثل أخوة زيد إياك كائن"[1].

واضح مما سبق أنَّ النحاة القائلين بالتركيب قد وقعوا في إشـــكالات كثـــيرة كـــان بإمكانهم التخلص منها لو قالوا ببساطتها" يقول ابن هشام: "والمخلص عندي من الإشكال أن يدعى أنَّها بسيطة، وهو قول بعضهم"[2].

لكنَّ تمسك هؤلاء النحاة بالصناعة النحوية وفلسفة العامل والمعمول أوقعهـــم فيما وقعوا فيه من اختلاف ، فجملة مثل: كأنَّ زيداً الأسد، واضحة كـــل الوضـــوح تامة غير محتاجة إلى تقدير أو تأويل.

لكنَّ التمسك بالصناعة النحوية والأصول التي تمليها نظرية العامل أجـــبرت هؤلاء النحاة على قول ما قالوه، فالكاف حرف جر، وحروف الجـــر مـــن عوامـــل الأسماء ، وعوامل الأسماء أقوى العوامل على الإطلاق، فـــلا بُـــدَّ أنْ تعمـــلَ، ولا معمول لها إلا "أنَّ" وما دخلت عليه، وأنَّ وما دخلت عليه مصدر، والمصـــدر اســـم واحد لا يتم به الكلام، فلا بُدَّ من تقدير خبرٍ محذوف.

أمّا المالقي وأبو حيان وابن هشام فقد ذهبوا إلى أنَّ "كأنَّ" حرف بسيط يفيـــد التشبيه، وليس مركباً من "إنَّ" التي للتوكيد، والكاف التي للتشبيه، يقول المالقي: "...، ولكن هنا يعضد في البساطة مذهب الأكثرين"[3].

ويقول السيوطي : "واختلف في كأنَّ أبسيطة أم مركبة؟ فقال بالأول شرذمة، واختاره أبو حيان"[4].

---

١ المغني ٢٥٢.

٢ مغني اللبيب ٢٥٣.

٣ رصف المباني ٢٨٤.

٤ الهمع ٢: ١٥١ ملاحظة: لم نجد هذا الرأي في كتب أبي حيان التي بين أيدينـــا(البحـــر، الارتشاف، تذكرة النحاة).

ويقول ابن هشام: "والمخلص عندي من الإشكال أن يُدّعى أنَّها بسيطة، وهو قول بعضهم"[1].

واضحٌ من نصّ السيوطي وابن هشام أنَّ القائلين ببساطتها قليلون، وليس كما ادّعى المالقي من أنَّ الأكثرين يذهبون إلى بساطتها.

وقد استدلّ هؤلاء النحاة بالأدلة التالية:

أولاً: إنَّ هذا القول يجنبنا ما وقع فيه القائلون بالتركيب من إشكالات كثيرة، وهي تعلّق حرف الجر، وموقع المصدر، وتقدير الخبر ، يقول ابن هشام: "والمخلص عندي من الإشكال أنْ يدعى أنَّها بسيطة"[2].

ثانياً: إنَّ الأصل في الحروف أن تكون بسيطة، ولا ضرورة ملجئة هنا للقول بتركيب هذا الحرف، يقول المالقي: "الألفاظ في الأصل بسيطة، والتركيب طارئ، فالالتفات إلى الأصل أحسن؛ إذ لا ضرورة توجب التركيب، ولا قطع بموجبه"[3].

ويقول السيوطي: "واختلف في كأنَّ أبسيطة أم مركبة؟ فقال بالأول شرذمة، واختاره أبو حيان؛ لأنَّ التركيب خلاف الأصل"[4].

والذي يراه الباحث أنَّ ما ذهب إليه المالقي وأبو حيان وابن هشام هو الصحيح، وذلك للأسباب التالية:

أولاً: إنَّ الأصل في الحروف أن تكون بسيطة؛ لأنَّ القول بتركيب الحروف يوقع في كثير من الإشكالات التي لا داعي لها، ومن المعلوم أنّ من الواجب على دارس اللغة أن يدرس اللغة كما هي عليه دون محاولة فرض الآراء والقطع بها من غير دليل، يقول المالقي: "والألفاظ في الأصل بسيطة، والتركيب

---

١ مغني اللبيب ٢٥٣.

٢ مغني اللبيب ٢٥٣.

٣ رصف المباني ٢٨٥.

٤ الهمع ٢: ١٥١.

طارئ، فالالتفات إلى الأصل أحسن؛ إذْ لا ضرورة توجب التركيب، ولا قطع بموجبه"[1].

ثانياً: إنّ هذا القول يجنبنا الوقوع فيما وقع فيه القائلون بالتركيب من إشكالات كثيرة، سبق أن عرضنا لها.

ثالثاً: إنَّ هذا الرأي يتوافق والمنهج الوصفي القائم على وصف النظام اللغوي كما هو عليه، دون محاولة البحث في آراء لا دليل عليها، بل إنَّ محاولة البحث فيها ضرب من العبث، فليس قول العرب: إنَّ زيد كالأسد"، دليلاً تاريخياً على تركيب "كأنَّ"؛ لأنَّ هذا التركيب - فيما نرى - تركيب مختلف تمام الاختلاف عن "كأنّ زيداً الأسد"؛ لأنَّ أداة التشبيه في التركيب الأول هي "الكاف"، وقد كان التركيب قبل دخول: "إنَّ" "زيدٌ كالأسد، ثم دخلت "إنَّ" التي تفيد التوكيد، فصارت الجملة: إنَّ زيداً كالأسد، أمّا "كأنَّ" فهي حرف بسيط يفيد التشبيه، ولم يقل عالمٌ من علماء البلاغة إنّها تفيد التشبيه المؤكد.

فهذه الجمل (كأنَّ زيداً الأسد، زيدٌ كالأسد، إنَّ زيداً كالأسد) تختلف عن بعضها من حيث المعنى، فالجملة الأولى تفيد التشبيه فقط، بدون أيٍّ درجة من درجات التوكيد، وكذلك الجملة الثانية، إذْ تؤدي ما تؤديه الجملة الأولى، ولا اختلاف بينهما إلا في أداة التشبيه، حيث جاءت في الجملة الأولى في بداية الكلام، وجاءت في الجملة الثانية متأخرة. أما الجملة الثالثة فإنَّ التشبيه فيها مؤكد، حيث أراد المتكلم توكيد شبه زيدٍ بالأسد، فأدخل التوكيد على المشبه؛ ليؤكد قوة الشبه.

---

[1] رصف المباني ٢٨٥.

أنّ ومعمولاها بعد ظن وأخواتها*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة "أنّ ومعموليها" إذا جاءت بعد "ظنّ وأخواتها"، نحو ظننت أنّ زيداً قائم، هل هي سادّة مسدّ المفعولين دون تقدير، أم هل هي في تأويل مصدر يكون المفعول الأول، ويكون المفعول الثاني محذوفاً، والتقدير: ظننت قيام زيداً واقعاً أو كائناً، يقول الجرجاني: "ومثله أنَّك تقول: علمت أنَّك منطلق، وظننت أنَّك خارجٌ"، فيكون التقدير: ظننت أنَّك خارجٌ واقعاً، كقولك: ظننت خروجك واقعاً، إلا أنَّ المفعول الثاني يترك مع "أنَّ" لطول الكلام بأنَّ وصلته"[1].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب سيبويه وجمهور النحويين إلى أنَّ "أنَّ ومعموليها" تسدّ مسدّ المفعولين، إذا جاءت بعد "ظنَّ وأخواتها"، نحو: ظننت أنَّ زيداً قائم؛ لأنّ المعنى قد تمَّ بذكر المسند والمسند إليه ، ولا ضرورة إلى التقدير، يقول سيبويه: "فأمَّا ظننت أنَّه منطلق فاستغني بخبر أنَّ، تقول: أظنُّ أنَّه فاعل كذا وكذا، فتستغني، وإنَّما يقتصر على هذا إذا عُلِمَ أنَّه مستغنٍ بخبر أنَّ"[2].

ويقول المبرد: "فإذا قلت: ظننت أنَّ زيداً منطلق، لم تحتج إلى مفعول ثان؛ لأنَّك قد أتيت بذكر زيد في الصلة؛ لأنَّ المعنى: ظننت انطلاقاً من زيدٍ؛ فلذلك استغنيت"[3].

---

* انظر: الكتاب ١: ١٢٦، المقتضب ٢: ٣٣٩، المسائل البصريات ١: ٤٨٢، المقتصد ١: ٤٧٨، شرح ابن عصفور ١: ٣٠٧، التبيان في إعراب القرآن ١: ٥٩، شرح الرضي ٤: ١٧١، الارتشاف ٣: ٧٦، البحر المحيط ١: ٣٤٢، الهمع ٢: ٢٢٣.

[1] المقتصد ١: ٤٧٨.

[2] الكتاب ١: ١٢٦.

[3] المقتضب ٢: ٣٣٩.

ويقول أبو علي الفارسي: "ونظيره قولهم: علمت أنَّ زيداً قائمٌ، وظننت أن يقوم زيدٌ، فالفاعل وخبر "إنَّ" هاهنا قد سدّا مسدّ المفعول الثاني"[١].

وقد استدلّ جمهور النحاة لهذا الرأي، بأنَّ المعنى المقصود واضحٌ من الجملة؛ لأنَّ ما دخلت عليه "أنَّ" مسند ومسند إليه يكتمل بهما معنى العلم أو الظن، عندما نقول: علمت أنَّ زيداً ناجحٌ، وظننت أنَّ زيداً قائم، يقول السيوطي: "تسدّ عن المفعولين في هذا الباب: أنَّ المشددة ومعمولاها، نحو: ظننت أنَّ زيداً قائم. ﴿**أعلم أنَّ الله على كل شيء قدير**﴾[٢] وإنْ كانت بتقدير اسم مفرد للطول، ولجريان الخبر والمخبر عنه بالذكر في الصلة"[٣].

ويقول العكبري في قوله تعالى: ﴿**الذين يظنون أنَّهم ملاقوا ربّهم وأنّهم إليه راجعون**﴾[٤]: "(أنَّهم): أنَّ واسمها وخبرها ساد مسدّ المفعولين؛ لتضمنه ما يتعلق به الظنّ، وهو اللقاء وذكر من أسند إليه اللقاء"[٥].

أمّا أبو الحسن الأخفش والجرجاني فقد ذهبا إلى أنَّ "أنَّ ومعموليها" في تأويل مصدر يكون مفعولاً أولا، وأمّا المفعول الثاني فهو محذوف، تقديره: واقع أو حادث، يقول الجرجاني: "ومثله أنَّك تقول: علمت أنَّك منطلق، وظننت أنَّك خارجٌ، فيكون التقدير: ظننت أنَّك خارجٌ واقعاً، كقولك: ظننت خروجك واقعاً، إلا أنَّ المفعول الثاني يترك مع أنَّ؛ لطول الكلام بأنَّ وصلته"[٦].

ويقول أبو حيان: "وذهب أبو الحسن والمبرد إلى أنَّ المفعول الثاني محذوف، تقديره مستقراً"[٧]. ويقول أيضاً: "ومذهب أبي الحسن وأبي العباس أنّ أنَّ وما عملت

---

١ المسائل البصريات ١: ٤٨٢.

٢ البقرة آية ٢٥٩

٣ الهمع ٢: ٢٢٣.

٤ البقرة آية ٤٦

٥ التبيان ١: ٥٩

٦ المقتصد ١: ٤٧٨.

٧ الارتشاف ٣: ٧٦.

فيه في موضع مفعول واحد أول، والثاني مقدر، فإذا قلت: ظننت أنَّ زيداً قائم، فتقديره: ظننت قيام زيد كائناً أو واقعاً"[1].

ويقول السيوطي: "وذهب الأخفش والمبرد إلى أنَّ الخبر محذوف، والتقدير: أظنُّ أنَّ زيداً قائم ثابت أو مستقر"[2].

ولعلّ من المفيد أن نبين أنّ أبا حيان قد نسب إلى أبي العباس المبرد حذف المفعول الثاني في هذه المسألة. وقد بحثنا فيما بين أيدينا من كتبه "المقتضب – الكامل – الفاضل" فوجدنا أنَّه مع الجمهور فيما قالوه من أنَّ أنَّ ومعموليها سدّت مسدَّ المفعولين، وقد أوردنا نصه سابقاً.

وقد استدلّ الأخفش والجرجاني لما ذهبا إليه بأنّ "أنَّ ومعموليها" في تأويل اسمٍ واحدٍ، يكون مصدراً، وظنّ وأخواتها – كما هو معلوم – تطلب مفعولين؛ لذا وجب تقدير اسم محذوف يكون مفعولاً ثانياً.

من الواضح أنَّ في هذا القول تمسكاً شديداً بالصناعة النحوية على حساب المعنى، فهؤلاء النحاة يدركون أنَّ المعنى ليس بحاجةٍ إلى هذا المقدّر المحذوف الذي لم يظهر قطّ، ومن الواضح أيضاً أنَّ التركيب الجملي يحتاج إلى تقدير وتأويل عند الأخذ بهذا الرأي كما سنبين بعد قليلٍ.

والذي يراه الباحث أنَّ ما ذهب إليه جمهور النحاة من أنَّ "أنَّ ومعموليها" تسد مسدّ المفعولين هو الصحيح، وهو أقوى لمن أخذ به؛ وذلك للأسباب التالية:

أولاً: إنَّ هذا القول يجنب الجملة الإضمار، والقول الذي بغير إضمار أولى من القول الذي بإضمار، يقول أبو حيان: "وكلام بغير إضمار أحسن من كلام بإضمار"[3].

---

1 البحر المحيط، طبعة دار الكتب العلمية بتحقيق عادل عبد الموجود ١: ٣٤٢.

2 الهمع ٢: ٢٢٣.

3 البحر المحيط، طبعة إحياء التراث، الطبعة الثانية ١٤١١هـ ١: ٢٢٨.

ثانياً: إنّ قول الأخفش والجرجاني يلجئنا إلى التقدير، والأصل عدم التقدير، يقول الرضي الاستراباذي: "الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه"[1].

ثالثاً: إنَّ هذا الخبر لم يظهر في كلام العرب أبداً، ولو كان مضمراً لجاز إظهاره في كلامهم، وما دام أنَّه لم يظهر قط فلا حاجة إلى تقديره، يقول الرضي: "والأخفش يجعل أنَّ مع جزأيها في مقام المفعول الأول، ويقدر الثاني، أي: علمت أنَّ زيداً قائم حاصلاً ، أي: قيام زيد حاصلاً، ولا حاجة إلى ذلك – كما بينا– ولو كان مقدّراً لجاز إظهاره، إذْ لم يسدّ مسدّه شيء، حتى يكون واجب الإضمار"[2].

رابعاً: إنَّ هذه الجملة كانت قبل دخول "أنَّ" ظننت زيداً قائماً، فـ "زيداً" مفعول أول، و"قائماً" مفعول ثانٍ، ثمّ دخلت "إنَّ" للتوكيد، ونصبت الاسم الأول على أنَّه اسمها، ورفعت الثاني على أنَّه خبرها، كما ورد عن العرب، وبقي المعنى كما هو عليه من إسناد القيام إلى زيد، وقد نصَّ النحاة على ذلك، فقالوا إنَّ "إنَّ" لا تغير معنى الجملة وإنّما تؤكدها. يقول ابن يعيش في "إنَّ" : "...؛ لأنَّها، وإن كانت عاملةً، فإنَّها غير مغيرة معنى الابتداء والخبر"[3].

---

[1] شرح الرضي ١: ٣٠٣.

[2] شرح الرضي ٤: ١٧١.

[3] شرح المفصّل ١: ١٠١.

الجملة بعد الفعل المتعدي "سمع"*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة موقع الجملة بعد الفعل (سمع) في قول العرب: سمعت زيداً يتحدث، هل هي حال أم مفعول ثان؟، يقول الجرجاني: "واعلم أنَّ قول الشيخ أبي عليّ في سمعت أنَّ الثاني ينبغي أن يكون مما يسمع ؛ كقولك: سمعت زيداً يقول ذاك، يقتضي ظاهره أنَّ "يقول"هو المفعول الثاني، ويقول جملة من فعل وفاعل، والجملة لا تقع مفعولةً، إلا في باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر كظننت وعلمت"[1].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب جمهور النحويين إلى أنَّ الفعل "سمع" يتعدى إلى مفعول واحد، سواء أكان المفعول مسموعاً، نحو : سمعت شعراً، أم كان غير مسموع، نحو: سمعت زيداً يتكلم أو يتحدث، لكن يلزم حينما يكون المفعول غير مسموع أن يؤتى بعده بجملة تشتمل على مسموع، نحو: يتحدث – يتكلم – ينشد ...الخ، وتكون هذه الجملة حالاً إنْ كان ما قبلها معرفة، أو صفةً إنْ كان ما قبلها نكرة، يقول السيوطي: "والجمهور أنكروا ذلك، وقالوا: "لا تتعدى: "سمعت" إلا إلى مفعول واحد، فإن كان مما يسمع فهو ذاك، وإن كان عيناً فهو المفعول، والفعل بعده في موضع نصب على الحال"[2].

وقد استدلّ الجمهور بالأدلة التالية:

أولاً: إنَّ الفعل "سمع" من أفعال الحواس، وهذه الأفعال لا تتعدى إلى أكثر من مفعول ، تقول: ذقت طعاماً، وأبصرت عمراً، وشممت عطراً...الخ، يقول ابن عصفور: "وهذا المذهب أولى؛ لأنَّ سمع من أفعال الحواس، وهي كلها

* انظر: الإيضاح ١٥٣، المقتصد ١: ٥٩٨، شرح ابن عصفور ١: ٣٠٣، البسيط ١: ٤٣٣، الارتشاف ٣: ٦٢، الهمع ٢: ٢١٩، الكشاف ٣: ١٢٤.

[1] المقتصد ١: ٥٩٨.

[2] الهمع ٢: ٢١٩.

متعدية إلى مفعول واحد، تقول: ذقت طعاماً، وشممت طيباً، ولمست حريراً، وأبصرت زيداً، فينبغي أن تكون "سمعت" مثلها"[1].

ويقول السيوطي: "واحتجَّ ابن السيد لقولهم: بأنَّها من أفعال الحواس، وأفعال الحواس كلها تتعدى إلى واحدٍ"[2].

ثانياً: إنَّ هذا الفعل لو كان في موضع المفعول الثاني، فإنَّه لا يخلو أنْ يكون من باب "أعطيت" أو "ظننت"، ولا يجوز أن يكون من باب "أعطيت"، لأنَّ الفعل في هذا الباب يتعدى إلى مفعولين، ليس أصلهما المبتدأ والخبر، ويكون المفعول الثاني اسماً صريحاً، نحو: أعطيت زيداً قلماً، وهذا لا يجوز في "سمع"؛ لأنّه لا تكون بعد مفعوله إلا جملة، نحو: سمعت زيداً يتحدثُ، ولا يجوز أن تقول: سمعت زيداً متحدثاً.

وكان ابن أبي الربيع قد ذهب إلى أنَّ "سمع" فعل يتعدى إلى مفعولين، يكون ثانيهما اسماً صريحاً، نحو: سمعت زيداً قائماً، وسمعت زيداً متحدثاً، يقول: "لا يرتبط بعدد، وإنَّما يرتبط بأن تقول: كلُّ فعلٍ أخذ فاعله، وطلب بعد فاعله مسنداً ومسنداً إليه، ألا ترى أنَّ أبا علي لما ذكرها لم يذكر منه (سمعت) ولا (خلْت)، ثم جاء في باب المفعول به فذكر أنَّ (سمعت) إذا لم تدخل على ما لم يسمع كانت من أخوات (ظننت)، فتقول: سمعت زيداً قائماً، وسمعت زيداً متكلماً"[3].

وما قاله غير صحيح؛ لأنَّ العرب لم تأتِ بالاسم الصريح في هذا الباب، فلم يقولوا: سمعت زيداً متكلماً، وإنَّما قالوا: سمعت زيداً يتكلم، يقول السيوطي: "واحتجَّ ابن السيد لقولهم: بأنَّها من أفعال الحواس، وأفعال الحواس كلّها تتعدى إلى واحد، وأنَّها لو تعدت لاثنين لكانت إمّا من باب أعطى، أو من باب ظنَّ، ويبطل الأول: كون الثاني فعلاً، والفعل لا يكون في موضع الثاني من باب أعطى"[4]

---

[1] شرح ابن عصفور ١: ٣٠٣.

[2] الهمع ٢: ٢١٩.

[3] البسيط ١: ٤٣٣.

[4] الهمع ٢: ٢٢٠.

فابن السيد يصرح بأنّ الاسم الصريح لا يأتي مع الفعل "سمع"، وإنّما يأتي معه الفعل المضارع المشتمل على مسموع، نحو: يتحدث – ينشد – يقول.

ويبدو أنّ ابن أبي الربيع لمّا رأى أبا عليّ الفارسي قد قال بتعدّي "سمع" إلى مفعولين ظنّ أنّ الأمر على إطلاقه.

ولا يجوز أيضاً أن يكون من باب "ظننت"؛ لأنّ باب "ظننت" يجوز فيه الإلغاء، ولا يجوز ذلك في "سمع" ، يقول ابن عصفور: "وباطل أنْ يكون من باب ظننت؛ لأنّ ظننت وأخواتها يجوز إلغاؤها، ولا يجوز إلغاء سمعت"[1].

لكنّ ما ذهب إليه جمهور النحويين يحتاج إلى مناقشة من حيث إنّ الحال والصفة فضلتان يجوز الاستغناء عنهما؛ لأنّهما لا يأتيان إلا بعد تمام الكلام.

والحال والصفة هنا لازمتان،لا يجوز الاستغناء عنهما، أو لا بُدَّ من أحدهما، كما يقول الزمخشري، يقول: "فإن قلت: ما حكم الفعلين بعد ﴿**سمعنا فتى**﴾[2]، أي فرق بينهما؟ قلت: هما صفتان لفتى، إلا أن الأول،وهو (يذكرهم) لا بُدَّ منه لسمع"[3].

أمَّا أبو الحسن الأخفش وأبو علي الفارسي فقد ذهبا إلى أنَّ الفعل "سمع" فعل يتعدى إلى مفعولين، إذا كان المفعول غير مسموع، نحو: سمعت زيداً يتحدث، أمّا إذا كان مسموعاً نحو: قصيدة – خطبة – قصة ، فإنَّه يتعدى إلى مفعول واحد، نحو: سمعت قصيدة، يقول أبو حيان: "وأمَّا (سمع) فإن دخلت على مسموع تعدت إلى واحد، نحو: سمعت كلام زيدٍ، وإن دخلت على غير مسموع فمذهب الجمهور أنّها تتعدى إلى واحدٍ، ويكون ما بعده حالاً، نحو: سمعت زيداً يتكلم، أي في حال تكلم، وهو على حذف مضاف، أي صوت زيد في حال تكلمه، وذهب الأخفش والفارسي إلى أنَّ الثاني في موضع المفعول الثاني"[4].

---

[1] شرح ابن عصفور ١: ٣٠٣

[2] الأنبياء آية ٦٠.

[3] الكشاف ٣: ١٢٤.

[4] الارتشاف ٣: ٦٢.

ويقول أبو علي الفارسي: "وأفعال الحواسّ الخمس كلها متعدية، نحو: رأيته وشممته، وذقته، ولمسته، وسمعته، إلا أنَّ سمعت يتعدى إلى مفعولين، ولابُدَّ من أن يكون الثاني ممَّا يُسمع، كقولك: سمعت زيداً يقول ذاك"[1].

وقد استدلَّ أبو الحسن الأخفش وأبو علي الفارسي بأنَّ "سمع" لمّا دخلت على غير مسموع، نحو: زيد، عمرو، جيء لها بفعل مسموع نحو: (يتحدث – ينشد – يقول) يكون في موضع المفعول الثاني، نحو : سمعت زيداً يتكلم، يقول ابن عصفور: "وحجته أنَّ سمعت لما دخلت على ما لا يسمع أتيت لها بمفعول ثانٍ يعطي معنى المسموع، كما أنَّ ظننت لمّا دخلت على زيد، وهو غير مظنون في المعنى أتيت بعد ذلك بمفعول ثانٍ يعطي معنى المظنون، فقلت: ظننت زيداً منطلقاً"[2].

ويقول السيوطي: "واحتجوا بأنَّها لما دخلت على غير مسموع أتي لها بمفعول ثانٍ يدل على المسموع، كما أنَّ ظنَّ لما دخلت على غير مظنون أُتِي بعد ذلك بمفعول ثانٍ يدل على المظنون"[3].

لكنَّ ما ذهب إليه الأخفش وأبو علي الفارسي يحتاج إلى مناقشةٍ من حيث إنّ الفعل (ظنَّ) له أكثر من معنى، فقد يكون بمعنى التهمة، نحو: ظننت زيداً ، أي اتهمته ، وبمعنى الشك، فيدخل على الجملة الاسمية المكونة من مبتدأ وخبر، وينصب جزأيها نحو: ظننت زيداً قائماً.

أمّا الفعل (سمع) فليس له إلا معنى واحد، وهو السماع، سواء أكان المفعول مسموعاً، نحو: سمعت قصيدة، أم لم يكن، نحو: سمعت زيداً يتكلم.

والذي يراه الباحث أنّ هذا الفعل لا يتعدى إلا إلى مفعول واحد، سواء أكان مسموعاً أم غير مسموع ، نحو: سمعت زيداً، وسمعت خطبة، لكنّ العرب قد تأتي للاسم غير المسموع بجملة بعده، تكون حالاً، إذا كان ما قبلها معرفة ، وصفةً إنْ كان نكرة، تحقيقا لقولهم: الجمل بعد المعارف أحوال، وبعد النكرات صفات نحو: سمعت زيداً يتحدث، وسمعت رجلاً يتكلم؛ وذلك لأنَّ العرب أرادوا أن يثبتوا

---

[1] الإيضاح العضدي ١٥٣.

[2] شرح ابن عصفور ١: ٣٠٢.

[3] الهمع ٢: ٢١٩.

سماعهم زيداً والرجلَ، وهو في حال التكلم أو الحديث، كما تقـول: جـاء الرجـل يسرع، فهذه الجملة فيها إخبار لمجيء الرجل في حال الإسراع في إثبات واحد، كما أنَّ الجملة السابقة فيها إخبار لسماع زيدٍ ، وهو في حال الحديث، يقول الجرجـاني: "اعلم أنَّ كل جملة وقعت حالاً ، ثم امتنعت من الواو؛ فذاك لأجل أنَّك عمدت إلـى الفعل الواقع في صدرها فضممته إلى الفعل الأول في إثبات واحد"[١].

وقد ورد في القرآن الكريم تعدي الفعل (سمع) إلى غير مسموع، قال تعالى: ﴿**هل يسمعونكم إذ تدعون**﴾[٢]، ولكن النحاة أوّلوه على حذف المضاف ، والتقديـر: هل يسمعون دعاءكم، يقول أبو علي الفارسي: "إنْ قلت: فقد جاء في التنزيل: ﴿**هـل يسمعونكم إذ تدعون**﴾ ، فاقتصر على مفعول واحد، وليس ممّا يسـمع، فـالقول إنَّ المعنى هل يسمعون دعاءكم، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه"[٣].

ويقول الزمخشري في هذه الآية: "لابُدَّ في (يسمعونكم) مـن تقديـر حـذف المضاف، معناه: هل يسمعون دعاءكم"[٤].

والذي دعاهم إلى هذا التأويل أنّهم يرون أنَّ الفعل "سمع" إذا دخل على غـير مسموع فلابُدَّ له من جملة، يكون فعلها مضارعاً مسموعاً، نحو: ينشـد - يقـول - يذكر - يتحدث.. الخ.

وما قالوه لا يستقيم؛ لأنَّه ورد عن العرب دخول الفعل (سمع) علـى غـير المسموع من غير الإتيان بفعل يشتمل على مسموع، وقد صرّح بذلك ابن عصفور، يقول: "وباطلٌ أن يكون من باب ظننت؛ لأنَّ ظننت وأخواتهـا يجـوز إلغاؤهـا ولا يجوز إلغاء سمعت، وأيضاً تقول: سمعت زيداً، ولا يجوز ذلك في باب ظننت"[٥].

---

١ دلائل الإعجاز ٢١٣.

٢ الشعراء آية ٧٢.

٣ الإيضاح العضدي ١٥٣.

٤ الكشاف ٣: ٣١٨.

٥ شرح بن عصفور ١: ٣٠٣.

ويقوي هذا عندنا أن المعنى الذي تفيده الجملة بعد الفعل سمع يحقـــق دلالـــة تزيد على دلالة المفعولية، ويكون ارتباط الجملة اللاحقة بالفعل سمع ليـــس ارتبـــاط الحاجة إلى ما به يتم المعنى على سبيل المفعولية، فإن قال قائل سمعت زيداً، فـــإن السامع ينصرف ذهنه إلى كيف؟ وليس إلى ماذا؟، فتكون: يتحدث، حالاً يبين كيفيـــة في زيد، وليس ماذا سمعت.

الاسم الثاني المنصوب بعد استغفر ونزع الخافض*

من المسائل التي تعرض لها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه " المقتصد" مسألة إعراب الاسم الثاني المنصوب بعد استغفر ، نحو: استغفرت الله ذنباً، هل هو منصوب على نزع الخافض، أم أنَّه منصوب على أنَّه مفعول به ثـان، دون تقدير حرف الجر "مِنْ" ، يقول الجرجاني: "وأمَّا استغفرت الله فإنَّه يتعدى بالجار أيضاً في قولك: استغفرت من ذنبٍ، كما تقول: تبْتُ من ذنب، ويحذف حرف الجـر، فيقـال: استغفرته ذنباً، أنشد:

استَغفرُ اللهَ ذنباً لستُ مَحْصيَـــهُ   ربَّ العبادِ إليهِ الوجهُ والعمـلُ[1]

وهذا هو قول صاحب الكتاب وجميع العلماء بعده في استغفرت"[2].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب جمهور النحويين إلى أنَّ الاسم الثاني المنصوب بعد الفعل "اســتغفر"، نحو: استغفرتُ اللهَ ذنباً منصوب على نزع الخافض؛ لأنَّ الأصل: استغفرتُ اللــه من ذنبٍ ، فَحُذِفَ حرف الجر "مِنْ"، فانتصب الاسم بالفعل، يقــول سـيبويه: "...، ومنه قول الشاعر، (وأورد البيت السابق)

وقال عمرو بن معد يكرب الزبيدي:

أمرتُك الخيرَ فافعلْ ما أُمِرْتَ به   فَقَدْ تركتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَــبِ[3]

---

* انظر: الكتاب ١: ٣٧، المقتضب ٢: ٣٢٠، الأصول ١: ١٧٧ ، المقتصد ١: ٦١٥، نتائج الفكر ٣٣٢، شرح المفصّل ٧: ٦٣، ٨: ٥١، مغني اللبيب ٦٧٩، شـذور الذهـب ٣٧١، البحر المحيط ٢: ١١٠، الهمع ٥: ١٧، الخزانة ٣: ١١١.

[1] انظر: الكتاب ١: ٣٧.

[2] المقتصد ١: ٦١٤.

[3] انظر: ديوان عمرو بن معد يكرب ٦٣، وشرح أبيات سيبويه ٦٢.

وإنَّما فصل هذا أنَّها أفعال توصل بحروف الإضافة، فتقول: اخترت فلاناً من الرجال، وسميته بفلانٍ: كما تقول: عرفته بهذه العلامة وأوضحته بها، واستغفر الله من ذلك، فلما حذفوا حرف الجر عَمِل الفعل"[1].

ويقول المبرد: "وكذلك كل خافضٍ في موضع نصب إذا حذفته وصل الفعل، فعمل فيما بعده، كما قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿**واختار موسى قومه سبعين رجلاً**﴾[2] أي من قومه، وقال الشاعر:

استغفر اللهَ ذنباً لست محصيَهُ ... ربَّ العباد إليهِ الوجهُ والعملُ

أي من ذنبٍ"[3]

ويقول ابن السراج: "واعلم أنَّ من الأفعال ما يتعدى إلى مفعولين، وحقه أن يتعدى إلى الثاني بحرف الجر، إلاَّ أنَّهم استعملوا حذف حرف الجر فيه، فيجوز فيه الوجهان في الكلام، ...، ومن ذلك قول الشاعر: (وأورد البيت السابق).

أراد: استغفر الله من ذنبٍ"[4]

وقد احتجَّ جمهور النحويين لما ذهبوا إليه بأنَّ من العرب من يقول: استغفرت الله من ذنبٍ، فيظهر حرف الجر "من"، وظهوره يدلُّ على أنَّ الأصل فيه أن يذكر، يقول الشاعر:

استغفرُ اللهَ مِنْ عَمْدِي ومِنْ خَطَئِيْ ... ذَنْبِيْ، وكلُّ أمْرِئٍ لا شك مُؤْتزرُ[5]

حيث جاء حرف الجر "من" في هذا البيت مثبتاً بخلاف البيت السابق، وهذا يدل على أنَّ الاسم بعد أن حذف الجار انتصب بالفعل، فهو منصوب على نزع

---

[1] الكتاب ١: ٣٧.
[2] الأعراف آية ١٥٥.
[3] المقتضب ٢: ٣٢٠.
[4] الأصول ١: ١٧٧.
[5] انظر: شرح شذور الذهب ٣٧٠.

الخافض، يقول ابن يعيش: "إلا أنَّهم قد يحذفون هذه الحروف في بعض الاستعمال تخفيفاً في بعض كلامهم، فيصل الفعل بنفسه فيعمل".[1]

ومن الجدير بالذكر أنَّ حذف الجار عند النحويين مقصور على السماع في أفعال معينة، لا يجوز القياس عليها ، فلا يقال: عجبت زيداً، والمراد: عجبت من زيد، وأكثر هذه الأفعال شيوعاً هي: اختار ، استغفر، سمّى، كنّى، أمر، يقول ابن السراج: "واعلم أنّه ليس كل فعل يتعدى بحرف الجر لك أن تحذف حرف الجرَّ منه، وتعدي الفعل، إنَّما هذا يجوز فيما استعملوه، وأخذ سماعاً عنهم"[2].

لكنَّ ما قاله جمهور النحويين يحتاج إلى مناقشة من ثلاثة أوجه:

أولاً: إنَّ "مِنْ" من عوامل الأسماء، وعوامل الأسماء – كما يقول النحويون – أقوى من عوامل الأفعال، فلماذا لم يعمل حرف الجر محذوفاً؟، ولا سيما أنَّه من العوامل القوية.

ثانياً: إنَّ الفعل المجرد "غفر" كان قبل زيادة الألف والسين والتاء متعدياً إلى مفعول واحد، نحو: غفر الله ذنبه؛ لذا فمن الأولى أن يتعدى بعد الزيادة إلى أكثر من مفعول دون تقدير حرف الجر.

ثالثاً: إنَّ الجمهور قد ساووا في المعنى بين قول العرب: استغفرت الله ذنباً، واستغفرت الله من ذنب"، وهذا غير مسلم لهم؛ لأنَّ بعض العلماء قد فرّق بينهما في المعنى، وسنبين ذلك فيما بعد.

أمَّا الجرجاني وابن الطراوة وابن هشام فقد ذهبوا إلى أنَّ "استغفر" فعل يتعدى إلى مفعولين من غير تقدير حرف جرّ في المفعول الثاني، يقول الجرجاني: "إذا تأمّلْنَا ما عليه الكلام وجدنا استغفرت على غير ما أصّلوه، وذاك أنَّ استغفرت بمعنى سألت الله أنْ يغفر، والسين والتاء إذا كانا بمعنى الطلب والسؤال كان مجراهما مجرى همزة النقل في إفادة الفعل مفعولاً، تقول: نطق زيدٌ، فتراه غير متعدٍ، فإذا قلت: استنطقت زيداً، حَصَل مفعولٌ، كما يحصل إذا قلت: أنطقت زيداً،

[1] شرح المفصّل ٨: ٥٠.

[2] الأصول ١: ١٧٨.

وكذا نقول: كتبت الكتاب، واستكتبت زيداً الكتاب، فيتعدى إلى مفعولين، بعد أن كان متعدياً إلى واحد، وغفر فعلٌ يتعدى إلى مفعول واحد كالذنب بغير حرف جر، تقول: غفر الله ذنبه، واللهم اغفر ذنبي"[١].

ويبدو أنَّ الشيخ عبد القاهر الجرجاني هو أول من التفت إلى هذه المسألة، فقد وجدنا أنَّ النحويين مجمعون على أنَّ "ذنباً" منصوب على نزع الخافض، ولم يخالفهم في ذلك إلا الجرجاني، وتبعه في ذلك ابن الطراوة والسهيلي وابن هشام.

يقول أبو حيان: "وذهب أبو الحسن بن الطراوة إلى أنَّ "استغفر" يتعدى بنفسه إلى مفعولين صريحين"[٢].

ويقول السهيلي: "وأمّا هذه فالأصل فيها سقوط حرف الجر، وأن يكون "الذنب" مفعولاً بالغفران الذي لا يتعدّى بحرف ؛ لأنَّه من "غفرت الشيء" "إذا غطيته وسترته" "[٣].

ويقول ابن هشام: "وقد ينقل ذو المفعول الواحد إلى اثنين، نحو :استكتبته الكتاب"، و "استغفرت الله الذنب"، وإنَّما جاز "استغفرت الله من الذنب"؛ لتضمنه معنى استتبت، ولو استعمل على أصله لم يجز فيه ذلك"[٤].

وقد استدلَّ هؤلاء النحاة بالأدلة التالية:

أولاً: إنَّ الفعل "غفر" كان متعدياً لمفعولٍ واحدٍ قبل الزيادة، فإن زيدت عليه السين والتاء تعدى إلى مفعولين، ولاسيما أنَّها منَ معديات الفعل، يقول الجرجاني: "والسين والتاء إذا كانا بمعنى الطلب والسؤال كان مجراهما مجرى همزة النقل في إفادة الفعل مفعولاً، تقول: نطق زيدٌ، فتراه غير متعدٍ، فإذا قلت: استنطقت زيداً، حصل مفعول، كما يحصل إذا قلت: أنطقت زيداً"[٥].

---

١ المقتصد ١: ٦١٥.

٢ البحر المحيط ، طبعة دار الكتب العلمية بتحقيق عادل عبد الموجود ٢: ١١٠.

٣ نتائج الفكر ٣٣٢.

٤ مغني اللبيب ٦٧٩.

٥ المقتصد ١: ٦١٥.

ويقول ابن هشام: "الأمور التي يتعدى بها الفعل القاصر: وهي سبعة: الرابع: صوغه على استفعل للطلب أو النسبة إلى الشيء، كـ "استخرجت المال، واستحسنت زيداً، واستقبحت الظلم"، وقد ينقل ذو المفعول الواحد إلى اثنين، نحو "استكتبته الكتاب، واستغفرتُ الله الذنب" "[1].

ثانياً: إنَّ ما قاله جمهور النحويين من أنَّ معنى "استغفرت الله من ذنب"، و "استغفرتُ الله ذنباً" واحد، غيرُ مسلمٍ؛ لأنَّ معنى الجملة الأولى هو تبت، وأنبت إلى الله من ذنبي، فالفعل "استغفر" مضمن معنى حرف الجر "من"؛ لذلك تعدى به، يقول الجرجاني: "وإذا كان الأمر على هذه الجملة كان تعدية استغفرت بمن فرعاً، وكائناً من باب الحمل على المعنى والنظير، كقوله تعالى: ﴿فليحذر الذين يخالفون عن أمره﴾[2]، الأصل يخالفون أمره ، لكن لمّا كان فيه معنى يعدلون وينحرفون عُدّي بِمنْ، فكذلك استغفرت لمَّا كان فيه معنى تُبتُ وأَنَبْتُ عُدّي بِمِنْ"[3].

ويقول ابن هشام: "وإنَّما جاز "استغفرت الله من الذنب"؛ لتضمنه معنى استتبت، ولو استعمل على أصله لم يجز فيه ذلك، وهذا قول ابن الطراوة وابن عصفور، وأمَّا قول أكثرهم إنَّ استغفر من باب اختار فمردود"[4].

أمَّا الجملة الثانية فهي جارية على الأصل، وهو أنَّ المقصود طلب غفران الذنب من الله تعالى.

والذي يراه الباحث أنَّ ما ذهب إليه الشيخ عبد القاهر الجرجاني وتبعه فيه ابن الطراوة والسهيلي وابن هشام هو الصحيح؛ وذلك للأسباب التالية:

أولاً: إنَّ الصوغ على "استفعل" مما يعدي الفعل، كما ذكر ابن هشام سابقاً.

---

[1] مغني اللبيب ٦٧٩.

[2] النور آية ٦٣.

[3] المقتصد ١: ٦١٥.

[4] مغني اللبيب ٦٧٩.

ثانياً: إنَّ الفرق بين الجملتين قد ثبت، ومادام أنَّ لكلّ جملةٍ معنى معيناً فلا داعي للقول بأنَّ "ذنباً" منصوب على نزع الخافض.

ثالثاً: إنَّ النصب بعدَ حذف الخافض لا يكون إلا بوجود الفعل المتعدي إلى هذا الاسم، لينصبه ، ولو انعدم هذا الفعل لم ينصب، نحو: كفى الشيبُ ناهيا، وحسبك زيدٌ، فقد كان "الشيب وزيد" مجرورين، ولمّا حُذِف الخافض ارتفعا، فدلَّ ذلك على أنَّ النصب على نزع الخافض ليس أمراً مطرداً.

يقول الزجاجي: "

وقال في قوله:

استغفر الله ذنباً لَسْتُ محصيَهُ رَبّ العباد إليه الوجهُ والعملُ

قال بعضهم: نصب ذنباً بفقدان الخافض، وهذا خطأ؛ لأنَّه لو كان فقدان الخافض ينصب كان ينصب في كل حالٍ، وليس نجد ذلك، كقولك: حسبك بزيدٍ، ثُمَّ تقول : حسبك زيدٌ، فلو كان فقدان الخافض ينصب ما ارتفع زيد، وإنَّما ينتصب؛ لأنَّه لما ذهب حرف الجر تعدى الفعل فعمل فيه"[1].

---

1 الإيضاح في علل النحو ١٣٩.

تعريف العلم في النداء*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة "زيد" في النداء في نحو: يا زيدُ، هل هو باقٍ على تعريفه بالعلمية، كما كان قبل النداء، أم أنَّ تعريف العلمية سُلِب منه، ودخل عليه تعريف النداء والمخاطبة ، يقول الشيخ عبد القاهر: "إنَّ الأعلام تنكر، ثُمَّ تُعَرَّفُ بالنداء والبناء على الضم مذهب أبي العباس وكثير من أصحابنا، وليس لصاحب الكتاب نصٌّ في ذلك، وقد خالف أبو بكر أبا العباس"[١].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب أبو العباس المبرد إلى أنَّ "زيد" في النداء معرَّف بالنداء لا بالعلمية، يقول: " و "زيد" وما أشبهه في حال النداء معرفة بالإشارة، فتنقل عنه ما كان قبل ذلك فيه من التعريف"[٢].

وقد استدلّ المبرد لما ذهب إليه بأنَّا لو قلنا إنَّ تعريف العلمية باق على ما كان عليه لدخل على المنادى تعريفان، تعريف العلمية وتعريف النداء، وذلك لا يجوز؛ لأنَّ التعريفين لا يجتمعان على الاسم الواحد، يقول ابن عصفور: "واستدل على صحة مذهبه بأنَّ النداء قد عرف المنادى الذي هو النكرة المقبل عليها ، فمحال أن يدخل على المعرفة، وهي باقية على تعريفها؛ لئلا يجتمع على الاسم تعريفان"[٣]. ويقول ابن مالك: "وادّعى المبرد أنَّ تعريف: يا زيدُ متجدد بالنداء بعد إزالة تعريف العلمية؛ لئلا يَجْمَعَ بين تعريفين"[٤].

وما ذهب إليه المبرد يحتاج إلى مناقشة من وجهين:

---

* انظر: المقتضب ٤: ٢٠٥، الأصول ١: ٣٣٠، المقتصد ٢: ٦٧٠، اللباب ١: ٣٣٨، شرح المفصّل ١: ١٢٩، شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٨٩، شرح التسهيل ٣: ٣٩٢، شرح الرضي ١: ٣٧٤.

١ المقتصد ٢: ٧٦٠.

٢ المقتضب ٤: ٢٠٥.

٣ شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٨٩.

٤ شرح التسهيل ٣: ٣٩٢.

أولاً: إنَّ النداء قد يدخل على المنادى من غير أنْ يحدث فيه تعريفاً، فـ "رجلاً وغافلاً" في نحو: يا رجلاً، ويا غافلاً، باقيان على تنكيرهما السابق، فدخل النداء عليهما، ولم يتعرفا، يقول العكبري: "إنَّ (يا) تدخل على النكرة غير المقصودة، نحو: (يا رجلاً)، ولو كانت (يا) تحدث التعريف لحدث لها هنا"[1].

ثانياً: إنَّ هناك أسماء لا يشاركها غيرها، نحو "اللـه" و" الفرزدق"، فلا يقدر تنكيرها؛ لأنَّه لا نظائر لها، يقول ابن السراج: "ويُحيِلُ قول من قال: إنَّه معرفة بالنداء فقط، أنَّك قد تنادي باسمه، ولا تعلم له فيه شريكاً ، كما تقول: يا فرزدق أقبل"[2]، وكذلك اسم الله فلا سبيل لأن يكون في وضع هو فيه نكرة بحال من الأحوال.

أمَّا أبو بكر بن السراج وابن مالك فقد ذهبا إلى أنّ "زيد" ونحوه في النداء باق على تعريفه ، كما كان قبل دخول النداء عليه، يقول ابن السراج: "فأمّا: يا زيدُ، فزيد وما أشبهه من المعارف معارف قبل النداء ، وهو في النداء معرفة كما كان"[3]، ويقول ابن مالك: "والصحيح أنَّ تعريف العلمية مستدام كاستدامة تعريف الضمير واسم الإشارة والموصول في: يا إياك، ويا هذا، ويا من حضر"[4].

وقد احتج ابن السراج وابن مالك لما ذهبا إليه بما يلي:

أولاً: إنَّ النداء قد يتوجه إلى من لا يشاركه غيره في اسمه، نحو "الله" عزّ وجلّ والفرزدق ، فهذه الأسماء لا تتنكر؛ لأنَّه لا نظائر لها، يقول العكبري: "وحجة الأولين من وجهين:

أحدهما: إنَّك تنادي من لا يشاركه غيره في اسمه، كقولك: (يا اللـه) و (يا فرزدق)، ولو تنكر لصار له نظائر فيتعين بالقصد"[5].

---

١ اللباب ١: ٣٣٩.

٢ الأصول ١: ٣٣٠.

٣ السابق ١: ٣٣٠.

٤ شرح التسهيل ٣: ٣٩٢.

٥ اللباب ١: ٣٣٨.

ثانياً: إنّ حرف النداء قد يدخل على الضمير والاسم الموصول واسم الإشارة، ويبقى التعريف في هذه الكلمات كما كان عليه سابقاً، يقول ابن مالك: "والصحيح أنَّ تعريف العلمية مستدام كاستدامة تعريف الضمير واسم الإشارة والموصول في: يا إيّاك، ويا هذا، ويا من حضر"[1].

ثالثاً: إنَّ النداء يدخل على النكرة غير المقصودة، نحو: يا رجلاً ، ولا يُحدِثُ فيها تعريفاً، ولو كان النداء ممّا يعرف الاسم لتعرفت النكرة غير المقصودة ، يقول العكبري: "إنَّ (يا) تدخل على النكرة غير المقصودة، نحو: (يا رجلاً)، ولو كانت (يا) تحدث التعريف لحدث بها هنا"[2].

والذي يراه الباحث أنَّ ما ذهب إليه ابن السراج وابن مالك هو الصحيح، وذلك للأسباب التالية:

أولاً: إنّ النداء ليس من الأمور التي يتعرف بها الاسم، فقد يدخل على الأسماء غير المعارف من غير أنْ يكسبها تعريفاً.

ثانياً: إنَّ الاسم المنادى المعرّف بالعلمية، نحو (يا زيدُ) لم يجتمع فيه إلا تعريف واحد ، وهو تعريف العلمية، أمّا نداؤه ومخاطبته فليس تعريفاً؛ لأنَّنا نقول: أنت رجلٌ، ولا أحد يقول: إنَّ "رجل" معرفة لمخاطبتنا إيّاه ، يقول ابن عصفور: "النداء لا ينبغي أن يعرف من حيث هو خطاب، ألا ترى أنَّك إذا قلت: أنت رجل قائم ، فخاطبته، فإنّ الرجل لا يتعرف بخطابك إياه، بل بقي على تنكيره"[3].

ثالثاً: إنَّنا حتّى لو سلمنا بأنَّ الخطاب تعريف، فلا مانع من وجود التعريفين، إذْ يراهما ابن مالك تأكيداً، يقول: "على أنَّه لو علم اجتماع تعريفين لجعل أحدهما

---

١ شرح التسهيل ٣: ٣٩٢.

٢ اللباب ١: ٣٣٨.

٣ شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٨٩.

مؤكداً للآخر، ومسوقاً لزيادة الوضوح، كما تساق الصفـــة لذلــك، ويكــون نظيـــر اجتماع دليلي المبالغة في: علامة ودوّاريّ"[1].

وإلى هذا ذهب الرضي الاستراباذي ، حيث أجاز اجتماع التعريفيـــن علـــى الاسم الواحد، يقول: "لا منع من كون الشـــيء المعيـــن مواجهـــاً مقصـــوداً بالنـــداء، وأيّ محذور من اجتماع مثل هذين التعريفين"[2].

---

[1] شرح التسهيل ٣: ٣٩٢.

[2] شرح الرضي ١: ٣٧٤.

علة إعراب الفعل المضارع*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة العلة في إعراب الفعل المضارع، حيث ذهب البصريون إلى أنّ العلة في إعراب الفعل المضارع هي مشابهته الأسماء، أمّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنّ السبب هو دخول المعاني عليه، يقول الشيخ عبد القاهر: "اعلم أنّ الأفعال المضارعة هي المشابهة للأسماء ، والمضارعة مشتقة من الضرعين، كأنّ المعنى أنّ الشيئين إذا تشابها فكأنّهما قد رضعا من ضرع واحد"[1].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب البصريون إلى أنّ الفعل المضارع إنّما أعرب لمضارعته الأسماء، يقول سيبويه: "وإنّما ضارعت أسماء الفاعلين أنّك تقول: إنّ عبد الله لَيفْعلُ، فيوافق قولك: لفاعل"[2].

ويقول أبو بكر بن السراج: "واعلم أنّ الفعل إنّما أعرب ما أعرب منه لمشابهته الأسماء"[3].

وقد حصر البصريون هذه المشابهة في الأوجه التالية:

أولاً: إنّ الفعل المضارع يكون شائعاً، فيتخصص، نحو: محمد يأكل، فيحتمل أن يكون للحال أو الاستقبال، فإذا دخلت سوف خلصته للاستقبال، وهذا حاصل في الاسم، فـ "رجل" شائع ، لكن حينما تدخل عليه السلام يتخصص بعد شيوعه، يقول الأنباري: "الوجه الأول: أن يكون شائعاً فيتخصص، كما أنّ الاسم يكون شائعاً فيتخصص، ألا ترى أنّك تقول: "يقوم" فيصلح للحال

---

* انظر: الكتاب ١:١٤، المقتضب ٢: ١، الأصول ٢: ١٤٦، الإنصاف م٧٣ ٢: ٥٤٩، الأسرار ٢٦، المقتصد ١: ١١٨، اللباب ٢: ٢١، شرح المفصل ٧: ٦، شرح الرضي ٤: ١٧، ١٨، الهمع ١: ٥٤.

[1] المقتصد ١: ١١٨.

[2] الكتاب ١: ١٤.

[3] الأصول ٢: ١٤٦.

والاستقبال، فإذا أدخلت عليه السين أو سوف اختص بالاستقبال، كما أنَّك تقول "رجل" فيصلح لجميع الرجال، فإذا ادخلت عليه الألف واللام اختص برجل بعينه، فلمّا اختص هذا الفعل بعد شياعه، كما أنَّ الاسم اختص بعد شياعه، فقد شابهه من هذه الوجه"[1].

ثانياً: إنَّ لام الابتداء تدخل عليه، فتقول: إنَّ زيداً ليقوم ، كما تقول: إنَّ زيداً لقائم، فلمّا دخلت اللام على الفعل دلَّ ذلك على حصول المشابهة ، يقول الجرجاني: "والوجه الثاني من المشابهة أنَّك تقول: إنَّ زيداً ليخرج، فتدخل لام الابتداء على يفعل، وهو مما يختصّ بالأسماء ، ألا ترى أنَّ الابتداء لا يكون في الفعل، كيف والفعل لا يخبر عنه ، وكل مبتدأ مخبر عنه، فلمّا أدخلوا هذه اللام الموضوعة للأسماء على هذا القبيل، فقالوا: إنَّ زيداً ليفعل، بدل قولك: إنَّ زيداً لفاعلٌ، كان ذلك مشابهة بينه وبين الاسم"[2].

ثالثاً: إنَّ الفعل المضارع يشبه اسم الفاعل في حركاته وسكناته، كما في يضرب وضارب، يقول الأنباري: "والوجه الثالث: إنّه يجري على اسم الفاعل في حركته وسكونه، ألا ترى أنَّ قولك "يضرب" على وزن ضارب في حركته وسكونه، فلمّا أشبه هذا الفعل الاسم من هذه الأوجه وجب أنْ يكون معرباً"[3].

فالبصريون يرون أنَّ الفعل المضارع إنَّما أعرب استحساناً، لمضارعته الأسماء، لا لأجل تغير المعاني التي تعتوره، يقول الأنباري: "وكذلك أيضاً كان اللبس يقع في نحو (ما أحسنَ زيداً!) إذا كنت متعجباً ، و (ما أحسنُ زيدٍ؟) إذا كنت مستفهماً و(ما أحسنَ زيدٌ) إذا كنت نافياً ، فإنَّك لو لم تعرب في هذه المواضع لالتبس التعجب بالاستفهام، والاستفهام بالنفي، فأعربوا لإزالة اللبس، وليس هذا المعنى موجوداً في الفعل المضارع"[4].

لكنَّ ما قاله البصريون يحتاج إلى مناقشة من وجهين:

---

١ أسرار العربية ٢٦.

٢ المقتصد ١: ١١٩.

٣ الإنصاف ٢: ٥٤٩، م٧٣.

٤ لمع الأدلة ١٠٩.

أولاً: إنَّ البصريين قاسوا الفعل المضارع على الاسم، وهذا القياس لا يصح؛ لأنَّ لكلٍّ خصائصه ومدلوله.

ثانياً: إنَّ قولهم إنّ الفعل المضارع لا تعتوره المعاني مردود ، فقد ثبت في أكثر من موضع أنّ المضارع إنَّما يبينُ معناه الإعراب، وذلك كما في المنصوب بعد واو المعية في نحو: لا تأكل سمكاً وتشربَ لبناً، وفي المنصوب بعد فاء السبب، كما في نحو: ما تأتيني فتحدثَني، فإنَّه لولا الإعراب لما اتضح المقصود من الكلام، يقول الرضي الاستراباذي: "ونحو قولك: لا تأكل السمك وتشربَ اللبنَ، نصب "تشربَ" دليلٌ على كون الواو للصرف، وجزمه دليل على كونها للعطف.

ونحو قولك: ما بالله حاجة فيظلمَك، نصب "يظلم" دليل على كون الفاء للسببية، ورفعه على كونها للعطف"[1].

ويبدو أنّ الذي دعا البصريين للقول بما قالوا هو أنَّهم يرون أنَّ الأصل في الأسماء الإعراب، وفي الأفعال البناء؛ لذا فإنَّ إعراب الفعل خروج عن الأصل، ولابُدَّ أنْ يكون هذا الخروج لشبه بالاسم، لا لعلة في الفعل نفسه.

أمّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنَّ الفعل المضارع إنّما أعرب لدخول المعاني والأوقات الطويلة عليه، وذلك كما في: لا تأكل سمكاً وتشرب لبناً، وما تأتيني فتحدثني، إذْ إنَّ الحركة الإعرابية تؤدي دوراً في المعنى، فنصب الفعل وجزمه ليسا في معنى واحد في المثال الأول، كما أنَّ رفع الفعل ونصبه ليسا سواء ، فدلَّ هذا على أنَّ الإعراب إنَّما دخل الفعل لتغير المعاني، يقول الأنباري : "ذهب الكوفيون إلى أنَّها إنَّما أعربت؛ لأنَّه دخلها المعاني المختلفة والأوقات الطويلة"[2].

ويقول الرضي الاستراباذي: "وقال الكوفيون: أعرب الفعل المضارع بالأصالة، لا للمشابهة؛ وذلك لأنَّه قد تتوارد عليه أيضاً المعاني المختلفة بسبب

---

[1] شرح الرضي ٤: ١٨.

[2] الإنصاف ٢: ٥٤٩ م٧٣.

اشتراك الحروف الداخلة عليه، فيحتاج إلى إعرابه؛ ليتبين ذلك الحرف المشترك، فيعين المضارع تبعاً لتعينه"[1].

وقد ردَّ الأنباري ما استدل به الكوفيون من دخول المعاني على الأفعال بأنَّ حروف المعاني نحو: "مِنْ، ألا" وغيرها قد تدخل عليها المعاني، فتكون "من" للتبعيض أو للتوكيد أو ... الخ ومع ذلك فلا تعرب، يقول: "قولكم يدخلها المعاني المختلفة يبطل بالحروف، فإنَّها تدخلها المعاني المختلفة، ألا ترى أنَّ "ألا" تصلح للاستفهام والعرض والتمني ، و "مِنْ" تجيء لمعانٍ مختلفةٍ من ابتداء الغاية والتبعيض والتبيين والزيادة للتوكيد، إلى غير ذلك من الحروف، ولا خلاف بين النحويين أنَّه لا يعرب شيء منها"[2].

وما قاله الأنباري يحتاج إلى نظر؛ إذْ لا مشابهة بين الفعل المضارع وحروف المعاني من أيِّ وجه ، فالمعاني التي تكون لها هذه الحروف تُفْهم من سياق الكلام لا منها نفسها، أمَّا الفعل المضارع فإنّ المعنى يتطلب إعرابه؛ ليتضح المقصود من الكلام، كما في المنصوب بعد واو المعية وفاء السبب.

والذي يراه الباحث أنَّ ما ذهب إليه الكوفيون من أنَّ الإعراب إنَّما دخل الفعل المضارع لدخول المعاني عليه هو الصحيح، إذْ ثبت في أكثر من موضع أنَّ الإعراب هو الذي يفرق بين المعاني، ولولاه لبقي المعنى غامضاً، يقول الرضي الاستراباذي: "وقال الكوفيون: أعرب الفعل المضارع بالأصالة، لا للمشابهة؛ وذلك لأنَّه قد تتوارد عليه أيضاً المعاني المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه فيحتاج إلى إعراب؛ ليتبين ذلك الحرف المشترك، فيعيّن المضارع تبعاً لتعينه، وذلك، نحو قولك : لا تضرب، رفعه مخلص لكون (لا) للنفي دون النهي، وجزمه دليل على كونها للنهي، ونحو قولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، نصب (تشرب) دليل على كون الواو للصرف، وجزمه دليل على كونها للعطف.

---

[1] شرح الرضي ٤: ١٧.

[2] الإنصاف ٢: ٥٥٠ ، م٧٣.

ونحو قولك: ما بالله حاجة فيظلمك، نصب "يظلم" دليل على كون الفاء للسببية، ورفعه على كونها للعطف"[1].

ولعّل من المفيد أن نبين أنَّ الحركة الإعرابية في اللغة العربية تنقسم إلى قسمين، أولهما: ما له دور في المعنى ، بحيث يتوقف فهم معنى الكلام على الحركة، كما في هذا الباب، وباب التحذير والإغراء، والاختصاص، ...الخ، وثانيهما: قسم لا أثر له في المعنى، فلا يتوقف معنى الكلام على الحركة الإعرابية، بل يفهم بدونها، كما في: أكل الخبزَ زيدٌ، وكان زيد قائماً، ويشربُ زيد، ولن يشربَ، ولم يشربْ، لكن مما يجب أن نلفت الانتباه إليه أنَّ الحركة الإعرابية لازمة في تركيب الجملة العربية، سواء أكان لها دور في المعنى أم لم يكن؛ لأنَّها تحقق خط سلامة المبنى، ومما يؤيد ما نذهب إليه أنّ بعض القبائل العربية تنصب بـ "لم"، وتجزم بـ "لن"، وهذا يشير إلى أنّ فهم المعنى ليس متوقفاً على الحركة.

يقول السيوطي: "وحكى اللحياني: الجزم بلن لغة، وأنشد عليه:

لن يخبِ الآن من رَجائِكَ مَنْ ... حرّك من دُونِ بابِكَ الْحَلَقَةْ[2] "[3]

ويقول أيضاً: "والنصب بها لغة، حكاها اللحياني، وقُرِئ ﴿ألم نشرحَ﴾[4] "[5]

وقد أدرك الرضي الاستراباذي ذلك، يقول: "ثم طرد الحكم فيما لا يلتبس به معنى نحو: يضرب زيد، ولن يضرب زيد، ولم يضرب زيد، كما طرد الإعراب في الاسم فيما لم يلتبس فيه الفاعل بالمفعول، نحو: أكل الخبزَ زيدٌ"[6].

---

[1] شرح الرضي ٤: ١٨.

[2] انظر: الأشموني ٣: ٢٧٨.

[3] الهمع ٤: ٩٧.

[4] انظر: البحر المحيط، طبعة دار الكتب العلمية بتحقيق عادل عبد الموجود ٨: ٤٨٣، سورة الشرح آية ١.

[5] الهمع ٤: ٣١٣.

[6] شرح الرضي ٤: ١٨.

الفصل الرابع

الخلاف في العوامل

"مسائل الخلاف في العوامل"

١- رافع المبتدأ والخبر.
٢- العامل في المبتدأ إذا كان الخبر شبه جملة.
٣- رافع الاسم بعد لولا.
٤- العامل في خبر إنَّ.
٥- رافع الفاعل.
٦- رافع الاسم بعد "إنْ" الشرطية.
٧- ناصب المشغول عنه.
٨- ناصب المفعول به.
٩- العامل في المصدر إذا لم يكن جارياً على حروف الفعل.
١٠- العامل في الخبر ظرفاً أو جاراً أو مجروراً.
١١- ناصب المفعول معه.
١٢- العامل في المستثنى.
١٣- العامل في الاسم بعد واو "رُبَّ".
١٤- إعمال صيغة فاعل.
١٥- جواز إعمال اسم الفاعل النصب إذا كان بمعنى الماضي.
١٦- العامل في النعت.
١٧- رافع الفعل المضارع.
١٨- ناصب المضارع بعد "حتَّى".
١٩- ناصب المضارع بعد فاء السبب.
٢٠- ناصب المضارع بعد واو المعية.
٢١- عامل الجزم في جواب الشرط.
٢٢- العامل في جواب الطلب.

رافع المبتدأ والخبر*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة رافع المبتدأ والخبر، يقول: "والثاني: ما يعمل الرفع في الاسم المبتدأ، وهو تعريه من العوامل الظاهرة، وما يجري مجراها، وذلك قولك: زيدٌ منطلق، فإنَّما عمل الرفع في زيد تعريه من العوامل اللفظية، ...، فلمّا كان التعري من العوامل لا يحصل إلا مع إسناد الخبر ذكرهما جميعاً، فلا يجبُ أن يُظنَّ أنَّ الخبر يعملُ الرفع في المبتدأ، كما قال البغداديون، فإنّهم زعموا أنَّهما يترافعان، أيْ يعمل كلّ واحدٍ منهما الرفع في الآخر"[1].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب البصريون إلى أنَّ المبتدأ مرفوع بالابتداء، يقول الأنباري: "وذهب البصريون إلى أنَّ المبتدأ يرتفع بالابتداء"[2]، أمَّا الخبر فاختلفوا في رافعه، فذهب سيبويه إلى أنَّ رافعه المبتدأ، يقول: "كما أنّك إذا قلت: عبد الله أخوك، فالآخر قد رفعه الأول، وعمل فيه، وبه استغنى الكلام"[3].

وذهب بعض البصريين إلى أنَّه مرفوع بالابتداء والمبتدأ معاً، يقول المبرد: "والابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر"[4]، ويقول الأنباري: "وذهب آخرون إلى أنّه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً"[5].

---

* انظر الكتاب ١: ٤٠٦، المقتضب ٤: ١٢٦، الأصول ١: ٥٨، المقتصد ١: ٢١٤، الإنصاف ١: ٤٤، م٥، التبيين ٢٢٤، م٢٧، شرح المفصل ١: ٨٤، شرح التسهيل ١: ٢٧٠، شرح الرضي ١: ٢٢٧، الارتشاف ٢: ٢٨، شرح الأشموني ١: ١٩٣، الهمع ٢: ٨.

[1] المقتصد ١: ٢١٤.

[2] الإنصاف ١: ٤٤، م٥.

[3] الكتاب ١: ٤٠٦.

[4] المقتضب ٤: ١٢٦.

[5] الإنصاف ١: ٤٤، م٥.

وذهب فريق آخر إلى أنَّه مرفوع بالابتداء فقط، يقول الأنباري: "ذهب قوم إلى أنَّه يرتفع بالابتداء وحده"[1].

ويقول السيوطي: "وقيل: العامل في الخبر هو الابتداء أيضاً؛ لأنَّه طالبٌ لهما، فعمل فيهما، وعليه الأخفش وابن السراج والرمّاني"[2].

وقد استدلَّ البصريون لما ذهبوا إليه بأنْ قالوا: إنّما قلنا: إنَّ العامل هو الابتداء، وإن كان الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية؛ لأنَّ العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنار ، والإغراق للماء، والقطع للسيف، وإنَّما هي أمارات ودلالات، وإذا كانت العوامل في محل الإجماع إنَّما هي أمارات ودلالات، فالأمارة والدلالة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء"[3].

وما قاله البصريون يحتاج إلى مناقشة من وجوه:

أولاً: إنَّ الابتداء شيء عدمي، والعدم لا يؤثر ولا يحدث أثراً، يقول الأنباري: "عدم العوامل لا يكون عاملاً"[4].

ومن الجدير بالذكر أنَّ البصريين قد ردّوا على الكوفيين عندما زعموا أنّ رافع الفعل المضارع هو التجرد من العوامل[5]، مستدلين بأنَّ العدم لا يعمل؛ ولذلك فإنَّ المدرستين قد تبادلتا المسربين، فأخذ به الكوفيون في رافع المضارع، وأخذ به البصريون في رافع المبتدأ، وقد صرّح الأنباري بذلك عندما ردّ الكوفيون على كون الابتداء عبارة عن عدم العوامل ، يقول: "قولهم "فإذا كان معنى الابتداء هو التعري عن العوامل اللفظية، فهو إذاً عبارة عن عدم العوامل، وعدم العوامل لا يكون عاملاً"، قلنا: قد بينا وجه كونه عاملاً في دليلنا بما يغني عن الإعادة هاهنا، على أنَّ هذا يلزمكم في الفعل المضارع، فإنكم تقولون : يرتفع بتعريه من العوامل الناصبة والجازمة " وإذا

---

[1] الإنصاف ١: ٤٤، م٥.

[2] الهمع ٢: ٨.

[3] الإنصاف ١: ٤٦، م٥.

[4] الإنصاف ١: ٤٦، م٥.

[5] انظر الإنصاف ٢: ٥٥٠، م٧٤، وانظر الإنصاف ١: ٤٩، م٥.

جاز لكم أن تجعلوا التعري عاملاً في الفعل المضارع، جاز لنا أيضاً أنْ نجعل التعري عاملاً في الاسم المبتدأ"[1].

ولعلَّ من المفيد أن نبين أنّ البصريين قد اختلفوا في تحديد معنى الابتداء، حيث جعله بعضهم كونه أوّلاً ليخبر عنه، بينما ذهب آخرون إلى أنّه عبارة عن تجرده من العوامل، يقول السيوطي: "اختلف في الابتداء، فالأصح أنَّه جعل الاسم أولاً ليخبر عنه، وقيل: تجرده من العوامل اللفظية"[2].

ثانياً: إنَّ قول سيبويه وبعض البصريين إنَّ العامل في الخبر هو المبتدأ فيه نظر من وجهين:

الأول: إنّ المبتدأ اسم، والأصل في الأسماء ألاَّ تعمل كما يقول الأنباري[3].

الثاني: إنَّ المبتدأ قد يكون اسماً مشتقاً عاملاً، نحو: القائم أخوه زيد، فيعمل حينئذٍ عملين، وهما الرفع، وذلك غير معهود، يقول السيوطي: "وضعف بأنَّ المبتدأ قد يرفع فاعلا ً، نحو: القائم أبوه ضاحك، فلو كان رافعاً للخبر لأدّى إلى إعمال واحد رفعين، ولا نظير له"[4].

ثالثاً: إنَّ قول من قال إنَّ الخبر مرتفع بالابتداء وحده مردودٌ بأنَّ العوامل اللفظية، وهي أقوى العوامل، لا تعمل رفعين، فكيف يعمل الابتداء، وهو عامل معنوي، رفعين، يقول ابن مالك: "إنّ الأفعال أقوى العوامل، وليس فيها ما يعمل رفعين دون إتباع ، فالمعنى إذا جعل عاملاً كان أضعف العوامل، وكان أحق بألا يعمل رفعين دون إتباع"[5].

رابعاً: إنَّ قول من قال إنَّ الخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ ضعيف، من حيث إنَّ العامل المعنويّ لا يتقوّى باللفظي، وإنمَّا يتقوّى اللفظي باللفظي، يقول ابن

---

١ الإنصاف ١: ٤٩، م٥.

٢ الهمع ٢: ٩.

٣ الإنصاف ١: ٤٧، م٥.

٤ الهمع ٢: ٨.

٥ شرح التسهيل ١: ٢٧٠.

مالك: "والمعروف كون العامل لفظاً متقوياً بلفظ، كتقوّي الفعل بواو المصاحبة، أو كون العامل لفظاً متقوياً بمعنى ، كتقوي المضاف بمعنى اللام، أو بمعنى من، فالقول بأنَّ الابتداء عامل مقوى بالمبتدأ لا نظير له، فوجب ردّه"[1].

هذا بالإضافة إلى أنَّ المبتدأ اسمٌ، والأصل في الأسماء ألا تعمل؛ لذا فلا تأثير لها، وإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له، كما يقول الأنباري[2].

أمَّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنَّ المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما مترافعان، يقول الفراء: "وقوله تعالى ﴿**نزّاعة للشوى**﴾[3] مرفوع على قولك: إنّها لظى، إنّها نزّاعة للشوى، وإن شئت جعلت الهاء عماداً، فرفعت لظى بنزّاعة، ونزاعة بلظى"[4].

ويقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنَّ المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان"[5].

وقد استدلّ الكوفيون لهذا بأنّ المبتدأ لابُدّ له من الخبر، والخبر لابُدّ له من المبتدأ ، فلا يستقيم الكلام إلاَّ بهما، فلمّا كان كل واحدٍ منهما لا ينفكّ عن الآخر عمل كلٌّ واحدٍ منهما في الآخر، فترافعا؛ ولهذا في اللغة نظائر، قال تعالى: ﴿**أيّا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى**﴾[6] حيث نصب (أيا ما) بتدعوا ، وجزم تدعوا بأيّا ما، ومثل هذه الآية قوله تعالى: ﴿**أينما تكونوا يدرككم الموت**﴾[7] وقوله: ﴿**فأينما تولوا فثمَّ وجه الله**﴾[8].

---

[1] شرح التسهيل ١: ٢٧١.

[2] الإنصاف ١: ٤٦، م٥.

[3] المعارج آية ١٦.

[4] معاني الفراء ٣: ١٨٥.

[5] الإنصاف ١: ٤٤، م٥.

[6] الإسراء آية ١١٠.

[7] النساء آية ٧٨.

[8] البقرة آية ١١٥.

وقد ردَّ البصريون هذا القول بما يلي:

أولاً: إنَّ رتبة العامل قبل رتبة المعمول، والقول بأنَّهما مترافعان يؤدي إلى أنْ يكون كلّ واحدٍ منهما قبل الآخر، وهذا لا يجوز، يقول الأنباري: "العامل سبيله أن يقدر قبل المعمول، وإذا قلنا إنَّهما يترافعان وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر، وذلك محال، وما يؤدي إلى المحال محال"[1].

ثانياً: إنَّ العوامل المختلفة مثل "كان" و "إنَّ" تدخل على المبتدأ والخبر، ولو كانا عاملين في بعضهما لما دخلت عليهما العوامل الأخرى؛ لأنَّ العوامل لا تدخل على بعضها، يقول الأنباري: "إنَّ العامل في الشيء مادام موجوداً لا يدخل عليه عامل غيره؛ لأنّ عاملاً لا يدخل على عامل، فلمّا جاز أنْ يقال: "كان زيدٌ أخاك، وإنّ زيداً أخوك، وظننت زيداً أخاك" بطل أنْ يكون أحدهما عاملاً في الآخر"[2].

أمّا ما استدلوا به من آيات فقد ردّه البصريون من ثلاثة أوجه:

أولاً: إنَّ الفعل بعد (أيا ما) و (أينما) ليس مجزوماً بهما، وإنّما هو مجزوم بإنْ، وأيّاما وأينما نابا عن إنْ لفظاً، ولم يعملا شيئاً.

ثانياً: إنَّ الفعل وحرف الشرط إنّما عملا في بعضهما؛ لأنَّهما عاملان يستحقان العمل، أمَّا المبتدأ والخبر فهما اسمان، والأصل في الأسماء ألا تعمل.

ثالثاً: إنّ حرف الشرط والفعل إنّما عملا في بعضهما؛ لاختلاف عملهما، فهما لم يعملا من وجهٍ واحدٍ، بخلاف المبتدأ والخبر.

واضحٌ مما سبق أنَّ الاختلاف في هذه المسألة يرجع إلى محاولة تبرير الحركة الإعرابية "الرفع" على كلا الاسمين، والتي ليس في الجملة عاملٌ ظاهر يبررها؛ لذا قال البصريون بالابتداء، مع أنَّه عامل عدمي، وقال الكوفيون بترافع المبتدأ والخبر مع أنَّهما اسمان، والأصل في الأسماء ألا تعمل.

---

[1] الإنصاف ١: ٤٨، م٥.

[2] الإنصاف ١: ٤٨، م٥.

ولعلَّ من المفيد أنْ نبين أنَّ أبا إسحاق الزجاج من البصريين قد ذهب إلى أنّ العامل في المبتدأ هو ما في نفس المتكلم من إرادة الإخبار عنه، يقول ابن يعيش: "وكان أبو إسحاق يجعل العامل في المبتدأ ما في نفس المتكلم، يعني من الإخبار عنه"[١].

وهذا هو ما نميل إليه في عامل الرفع في المبتدأ، إذْ إنّ المتكلم العربي في عصر السليقة اللغوية نطق على سجيته، وكانت الحركة الإعرابية أداةً طيعة على لسانه، تعينه على إيصال ما في نفسه إلى سامعه، فإذا أراد الإخبار عن اسمٍ ما في جملة اسمية، فإنَّه يبتدئ الكلام بهذا الاسم مرفوعاً؛ ليعلم السامع، ويلفت انتباهه إلى أنَّه يريد إسناد خبرٍ ما إلى هذا الاسم المرفوع ، ثمّ يأتي بعد ذلك بالخبر، وهو الركن الآخر في الجملة، مرفوعاً لتتم به الجملة، ويكون للكلام معنى مستفاد، فالمتكلم العربي قد نطق على مقتضى فطرته اللغوية ، فارتبط المبتدأ والخبر في ذهنه بحركة الرفع، فإذا ما ابتدأ كلامه باسم يريد التحدث عنه، وإسناد خبر إليه، جاء به مرفوعاً، ثم تلاه بالخبر الموافق له في الحركة، فالكلام لا يتم إلا بهذين المرفوعين.

ولعلَّ من الواضح أنَّ الاختلاف بين المدرستين هنا يرجع إلى أمر شكلي، إذْ تحاول كل مدرسة البحث عن سبب لوجود حركة الرفع التي لا تكون إلاَّ بأثر من عامل، ومن المعلوم أنَّ الفرق واضحٌ وجليّ بين النحو التعليمي ووصف الظاهرة اللغوية، كما هي عليه دون لجوء إلى تعليل أو تأويل.

---

١ شرح المفصّل ١: ٨٥.

العامل في المبتدأ إذا كان الخبر شبه جملة*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور في نحو: في الدار زيدٌ، وعندك عمرٌو. هل هو مرفوع بالابتداء، أم على الفاعلية، يقول الشيخ عبد القاهر: "وتقول: عندي مالٌ، فيكون مالٌ مبتدأ مع كونه نكرة، ....، وأبو الحسن يجوّز في قولك: عندي مالٌ، أنْ يكون مرفوعاً بالفعل المقدر؛ لأنَّه إذا قال: في الدار زيدٌ، جوّز أنْ ترفع زيداً باستقرّ، ولا تجعله مبتدأ"[1].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب البصريون إلى أنَّ الظرف والجار والمجرور لا يعملان في الأسماء التي بعدها، وبخاصةٍ إذا لم يعتمدا على نفي أو استفهام أو، كانا حالاً أو صفة، نحو: في الدار زيدٌ، وعندكَ عمرٌو، فالأسماء المرفوعة بعد الظرف والجار والمجرور مرفوعةٌ عند البصريين بالابتداء، كما هو رأيهم في العامل في المبتدأ، يقول الأنباري: "وذهب البصريون إلى أنَّ الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه، وإنَّما يرتفع بالابتداء"[2]، فهي مقدّمة من تأخير، إذْ إنَّ الأصل: زيدٌ في الدار، وعمرٌو عندك.

وقد استدلَّ البصريون بالأدلة التالية:

أولاً: إنَّ الأصل في الظروف ألا تعمل ، يقول الأنباري: "إنَّ الأصل في الظرف ألا يعمل"[3].

ثانياً: إنَّ الظرف والجار لو كانا عاملين ما دخل عليهما عاملٌ آخر ، وتخطّاهما في العمل، نحو: إنَّ في الدار زيداً، وإنَّ عندك عمراً، يقول العكبري: "والثاني:

---

* انظر: المقتصد ١: ٣٠٩، الإنصاف ١: ٥١، م٦، اللباب ١: ١٤٣، التبيين ٢٣٣، م٢٩، شرح ابن عصفور ١: ١٥٨، شرح الرضي ١: ٢٤٨، مغني اللبيب ٤٩٢.

[1] المقتصد ١: ٣٠٩.

[2] الإنصاف ١: ٥١، م٦.

[3] الإنصاف ١: ٥٢، م٦.

إنَّه لو كان عاملاً عمل الفعل لما عمل فيه عاملٌ آخر ، وتخطَّاه إلى الاســم، وأنت تقول: إنَّ خلفك زيداً، وكان خلفك زيدٌ، ورأيت خلفك زيــداً، فيعمــل الفعل في الاسم، ولا يعمل الظرف، ولو جرى الظرف مجرى الفعــل لمــا دخلت عليه هذه العوامل؛ لأنَّ من حكمها ألا تدخل على الفعل"[١].

أمّا الكوفيون وأبو الحسن الأخفش فقد ذهبوا إلى أنَّ الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور في نحو: في الدار زيدٌ، وعندك عمروٌ، مرفوع علــى الفاعليــة بالظرف أو الجار نفسيهما، يقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنَّ الظــرف يرفــع الاسم إذا تقدم عليه، ويسمون الظرف المحلَّ، ومنهم من يسميه الصفة، وذلك نحــو قولك: أمامك زيدٌ، وفي الدار عمروٌ وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش في أحد قوليه"[٢].

وقد استدلّ الكوفيون بالأدلة التالية:

أولاً: إنَّ الأصل في قولهم: في الدار زيدٌ ، وعندك عمروٌ، حلّ في الدار زيدٌ، وحلَّ عندك عمروٌ، فحُذِفَ الفعل، وقام الظرف والجار مقامه، فرفعا مــا بعدهمــا على الفاعلية ، يقول الأنباري: "أمَّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنَّمــا قلنــا ذلك؛ لأنَّ الأصل في قولك "أمامك زيدٌ" و"في الدار عمرو": حلّ أمامك زيدٌ، وحلَّ في الدار عمروٌ، فحُذِفَ الفعل ، واكتفي بالظرف منــــه، وهــو غــير مطلوب، فارتفع الاسم به، كما يرتفع بالفعل"[٣].

ثانياً: إنَّ القول بأنَّ الاسم الواقع بعد الظرف أو الجار مرفوع على الابتداء، يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر؛ لأنَّ في الظرف والجار ضميراً مستتراً، وذلــك لا يجوز؛ لأنَّ الإضمار قبل الذكر من الأصول المرفوضــة، يقــول الرضــي الاستراباذي: "وإنَّما قال الكوفيون ذلك؛ لاعتقادهم أنَّ الخبر لا يتقــدم علــى المبتدأ، مفرداً كان أو جملة، فيوجبون ارتفاع زيد في نحو: في الدار زيــدٌ، وقائم زيدٌ، على الفاعلية؛ لئلا يتقدّم الضمير على مفسره"[٤].

---

١ التبيين ٢٣٤، م٢٩.

٢ الإنصاف ١: ٥١، م٦.

٣ الإنصاف ١: ٥٢، م٦.

٤ شرح الرضي ١: ٢٤٨.

ثالثاً: إنّ الظرف والجار يعملان إذا كانا معتمدين على نفي أو استفهام، أو كانا واقعين خبراً أو حالاً أو صفة، نحو: أعندك زيد، وما لديك مالٌ...

وإذا ثبت ذلك عُلِمَ أنَّ الظرف والجار يعملان؛ لأنَّ العمل غير منسوب إلى ما اعتُمد عليه، وإنّما إليه نفسه، يقول العكبري: "إنَّ الظرف إذا اعتمد على شيء قبله كالمبتدأ، وذي الحال وغيرهما يعمل، ومن المعلوم البين أنَّ العمل غير مضاف إلى ما اعتمد عليه، فوجب أن يكون منسوباً إليه"[1].

لكنَّ ما استدلّ به الكوفيون يحتاج إلى مناقشةٍ من وجهين:

أولاً: إنَّ في قولهم هذا تقديراً للفعل، والأصل عدم التقدير، وبخاصةٍ أنّهم يدركون أنَّ المعنى مستغنٍ عنه عندما قالوا: وهو غير مطلوب، يقول الرضي الاستراباذي: "الأصل عدم التقدير، بلا ضرورة ملجئة إليه"[2].

ثانياً: إنَّ قولهم إنَّ الإضمار قبل الذكر من الأصول المرفوضة مردودٌ بالاستعمال اللغوي ، حيث ورد الإضمار قبل الذكر في القرآن الكريم، وفي كلام العرب، شعراً ونثراً، فمن القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿**فأوجس في نفسه خيفةً موسى**﴾[3] وقوله تعالى: ﴿**ولا يسأل عن ذنوبهم المجرمون**﴾[4]، ومن الشعر قول زهير:

مَنْ يَلْقَ يوماً على علاته هَرِمَاً   يَلْقَ السّماحةَ منه والنّدى خُلُقَا[5]

وقول الأعشى:

أَصابَ الملوكَ، فأفْنَاهُــم   وَأُخرجَ مِنْ بَيْتِهِ ذَا جَـدِنْ[6]

---

[1] التبيين ٢٣٥، م٢٩.

[2] شرح الرضي ١: ٣٠٣.

[3] طه آية ٦٧.

[4] القصص آية ٧٨.

[5] انظر: ديوان زهير بن أبي سلمى ٧٦.

[6] انظر: ديوان الأعشى الكبير، شرح وتقديم مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ص١٩١.

ومن النثر قول العرب: في أكفانه لفّ الميت، وفي بيته يؤتى الحكم[1].

والذي يراه الباحث أنَّ الظرف والجار لا يرفعان فاعلاً، سواء أكانا معتمدين أم غير معتمدين؛ وذلك للأسباب التالية:

أولاً: إنَّ حدَّ الفعل وعلاماته وخصائصه لا تنطبق عليهما أبداً، فالفعل كما يقول الزمخشري: " ما دلّ على اقترانِ حدث بزمان"[2]، وهذا غير منطبق على الظرف والجارّ أبداً.

أمّا علاماته وخصائصه التي جمعها الزمخشري في قوله: "ومن خصائصه صحة دخول قد وحرفي الاستقبال والجوازم ولحوق المتصل البارز من الضمائر وتاء التأنيث ساكنة، نحو قولك: قد فعل، وقد يفعل، وسيفعل، وسوف يفعل، ولم يفعل، وفعلت، ويفعلن، وافعلي، وفعلت"[3] فلا يقبل الظرف والجار أيّ خاصية من هذه الخصائص.

أمّا ما قاله الكوفيون والبصريون من أنَّ الظرف والجار يتحملان ضميراً، فلا يثبت ؛ لأنَّ الظرف والجار لا يشبهان الفعل أو الاسم المشتق العامل أيَّ شبه، سواء في اللفظ أم في المعنى؛ لذا فإنّ القول بتحملهما الضمير بعيدٌ.

ثانياً: إنَّ هذه الجملة تدلّ على الثبوت والاستقرار، وهذا من خصائص الجملة الاسمية، ولو كانت هذه جملة فعلية لدلت على الحدوث، وهذا مفقودٌ في الظرف والجار، يقول أبو حيان: "لأنَّ الفعلية تدلّ على التجدد والحدوث، والاسمية تدلّ على الثبوت"[4].

ثالثاً: إنَّ ممّا يدلُّ على أنَّ هذه جملة اسمية، الاسم فيها مرفوع على أنّه مبتدأ، دخول "إنَّ" التي تدخل على الجملة الاسمية للتوكيد، ولو كانت الجملة فعلية ما ساغ دخول "إنَّ" على الظرف والجار، يقول ابن عصفور: "ولا يجوز عندنا

---

١ المستقصى في أمثال العرب ٢: ١٨٣.

٢ المفصّل ٢٤٣.

٣ المفصّل ٢٤٣.

٤ البحر المحيط، طبعة دار الكتب العلمية بتحقيق عادل عبد الموجود ١: ١٧٦.

أن يكون فاعلاً، وإنَّما هو مرفوع بالابتداء خاصة، بدليل تأثير إنَّ وأخواتها فيه، في مثل: إنَّ في الدار زيداً، وإنّ عندك عمراً؛ لأنّها لا تعمل إلا في المبتدأ خاصة"[1]، لذا نرى بأنَّ الظرف والجار والمجرور باقيان على ما هما عليه من الدلالة على الظرفية المكانية، ولا صلة لهما بالفعل والعمل في الأسماء، كما ذهب الكوفيون.

---

[1] شرح ابن عصفور ١: ١٥٨.

رافع الاسم بعد لولا*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة رافع الاسم بعد "لولا" في نحو: لولا زيدٌ لأكرمتك، يقول الجرجاني: "اعلم أنَّ لولا على ضربين: أحدهما أنْ يكون معناها امتناع الشيء لوجود غيره، كقولك: لولا زيدٌ لكان كذا وكذا ، وهذه يقع بعدها الاسم المبتدأ، نحو زيد والقتال، وما أشبه ذلك مما يخبر عنه. فإذا قلت: لولا زيدٌ، كان زيدٌ مرفوعاً بالابتداء، وخبره محذوف، والتقدير: لولا زيدٌ موجودٌ"[1].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب البصريون إلى أنَّ الاسم المرفوع بعد "لولا" مرفوع بالابتداء، فهو مبتدأ محذوف الخبر، والتقدير: لولا زيدٌ موجود أو كائن، يقول سيبويه: "هذا بابٌ من الابتداء يضمر فيه ما يبنى على الابتداء، وذلك قولك: لولا عبدُ الله لكان كذا وكذا، أمَّا لكان كذا وكذا فحديث معلّق بحديث لولا: وأمَّا عبدُ الله فإنَّه من حديث لولا، وارتفع بالابتداء، كما يرتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام كقولك: أزيدٌ أخوك"[2].

ويقول الأنباري: "وذهب البصريون إلى أنَّه يرتفع بالابتداء"[3].

وقد استدلَّ البصريون لهذا المذهب بالأدلة التالية:

أولاً: إنَّ "لولا" حرف غير مختص؛ لذا فلا معمول له؛ لأنَّ من شروط العمل الاختصاص، وممّا يدلّ على ذلك قول الشاعر:

لا درَّ درُّكِ إنّي قَدْ رَمَيْتُهمُ ... لولا حُدِدتُ ولا عُذْرَى لمحدُودِ[4]

---

* انظر : الكتاب ٢: ١٢٩، المقتضب ٣: ٧٦، المقتصد ١: ٢١٨، الإنصاف ١: ٧٠، م١٠، التبيين ٢٣٩، م٣١، اللباب ١ :١٣١، شرح المفصل ١: ٩٥، الجنى الداني ٦٠١، مغني اللبيب ٣٥٩، شرح الرضي ١: ٢٧٤، الارتشاف ٢: ٥٧٦، الهمع ٢: ٤٣.

١ المقتصد ١: ٢١٨.

٢ الكتاب ٢: ١٢٩.

٣ الإنصاف ١: ٧٠، م١٠.

٤ انظر: المقتصد ١: ٢١٩.

حيث أدخل "لولا" على الفعل، ولو كان حرفاً عاملاً لاختص بأحد القبيليـــن، يقول العكبري : "والثاني أنَّ "لولا" لا تختص بالأسماء، بل تدخل عليها وعلى الأفعال، بدليل قول الهذلي:

أَلا زَعمتْ أسماءُ أنْ لا أحبُّها فقلْتُ: بلى لولا يُنازِعُني شُغْلِي[1]

وقال جرير:

أَنْتَ المباركُ والميمونُ سيرتُهُ لولا تقوِّم دَرْءُ النّاسِ لاختلفـــوا[2]

وقال آخر:

قالَتْ أميْمةُ لمّا جِئْتُ زائرَهــا هلاّ رَميْتَ بِبعْضِ الأسْهُمِ السّوْدِ

لا درّ درّك إنّي قَدْ رَميْتُهـــم لَوْلاَ حُدِدتُ ولا عُذْرى لمحْدُوْدِ"[3]

ثانياً: إنَّ "لولا" هذه تقتضي اسمين، أولهما مبتدأ، والثاني خبر محـــذوف، يجـوز ظهوره إذا لم يدل عليه دليل، نحو قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "لولا قومك حديثو عهد..."[4]، يقول العكبري: "والدليل على أنّه مبتدأ من وجهين:

أحدهما: إنَّ "لولا" هذه تقتضي اسمين، والثاني منهما خـــبر، بدليـــل جـواز ظهوره في اللفظ"[5] .

وما قاله البصريون يحتاج إلى مناقشة من وجهين:

---

[1] انظر: شرح أشعار الهذليين، تحقيق عبد الستار فراج، مطبعة المدني، القاهرة ١٩٦٥م، ١: ٨٨.

[2] انظر: ديوان جرير، شرح وتقديم: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بـــيروت ١٤٠٦هـــ، ٢٩٣.

[3] اللباب ١: ١٣١.

[4] انظر: صحيح البخاري: البخاري، المكتبة الإسلامية، استانبول، تركيـــا، كتاب الحـــج ٢: ١٥٦.

[5] اللباب ١: ١٣١.

أولاً: إنَّهم يدرجون "لولا" في حروف الشرط، ومن المعلوم أنَّ الشـــرط يقتضـــي الأفعال لا الأسماء، فلا يقال: إنْ زيدٌ قائم أكرمتك.

ثانياً: إنّ البصريين قد خلطوا بين "لولا" التي تدخل على الجملة الاســـمية؛ لتفيـد الامتناع للوجود، وبين "لولا" التي تدخل على الأفعال؛ لتفيد التحضيـــض أو التوبيخ بحسب السياق.

أمَّا الكوفيون فقد تباينت آراؤهم في هذه المسألة، فذهب الكسائي إلى أنَّ رافع الاسم بعد "لولا" فعل محذوف، تقديره "وجد"، يقول المرادي: "قال الكسائي: مرفوع بفعل مقدر تقديره: لولا وُجِد زيدٌ"[1].

وما ذهب إليه الكسائي يحتاج إلى نظر من وجهين:

أولاً: إنَّ الفعل لا يحذف من الكلام إلا إذا كان هناك فعلٌ يفسره، نحو قوله تعالى: ﴿**إذا السماء انشــقت**﴾[2]، يقول العكبري: "إنّ الفعل لا يحذف عن الفاعل، إلا إذا كان هناك فعل يفسر المحذوف، وليس ذلك هاهنا"[3].

ثانياً: إنّ في قوله هذا تقديراً، والتقدير خلاف الأصل، كما يقول النحاة.[4]

أمَّا الفراء وأكثر الكوفيين فقد ذهبوا إلى أنَّ هذا الاسم مرفــوع بـــ "لـــولا" نفسها، يقول الفراء : "وقوله تعالى: ﴿**ولولا رجال مؤمنـــون ونســـاء مؤمنـــات**﴾[5] رفعهم بـــ "لولا""[6].

ويقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنَّ "لولا" ترفع الاسم بعدها، نحو: لولا زيدٌ لأكرمتك"[7].

---

١ الجنى الداني ٦٠١.

٢ الانشقاق آية ١.

٣ اللباب ١: ١٣٤.

٤ انظر: شرح الرضي ١: ٥١٧.

٥ الفتح آية ٢٥.

٦ معاني الفراء ١: ٤٠٤.

٧ الإنصاف ١: ٧٠، م١٠.

وقد استدلّ الفراء وأكثر الكوفيين بالأدلة التالية:

أولاً: إنّ "لولا" نابتْ مناب الفعل الذي تقديره في "لولا زيدٌ لأتيتك": لو لمْ يمنعني، فعملت عمله، وهو الرفع، يقول الأنباري: "أمَّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا إنَّها ترفع الاسم بعدها؛ لأنَّها نائبة عن الفعل الذي لو ظهر لرفع الاسم؛ لأنَّ التقدير في قولك "لولا زيدٌ لأكرمتك": لو لم يمنعني زيدٌ من إكرامك لأكرمتك"[1].

ثانياً: إنّ "أنَّ" عندما تأتي بعد "لولا" تكون مفتوحة، نحو: "لولا أنَّ زيداً عندك لأكرمتك"، ولو كانت في وضع الابتداء لكسرت، وهذا يدل على أنَّها مرتفعة بـ "لولا"، يقول الأنباري: "والذي يدلّ على أنَّ الاسم يرتفع بها دون الابتداء، أنَّ "إنَّ" إذا وقعت بعدها كانت مفتوحة، نحو قولك: "لولا أنَّ زيداً ذاهب لأكرمتك"، ولو كانت في موضع الابتداء لوجب أن تكون مكسورة، فلمّا وجب الفتح، دلَّ على صحة ما ذهبنا إليه"[2].

وما ذهب إليه الفراء والكوفيون يحتاج إلى مناقشة:

أولاً: إنَّ "لولا" حرف، والحرف يفتقر إلى أهم عنصرين في الفعل، وهما الدلالة على الحدث والزمن، يقول الزمخشري: "الفعل ما دلَّ على اقتران حدث بزمان"[3]، ويضاف إلى ذلك أنَّه لا يقبل أيَّ خاصية من خصائص الفعل التي جمعها الزمخشري في قوله: "ومن خصائصه صحة دخول قد وحرفي الاستقبال والجوازم ولحوق المتصل البارز من الضمائر وتاء التأنيث ساكنة، نحو قولك: قد فعل، وقد يفعل، وسيفعل وسوف يفعل، ولم يفعل، وفعلت، ويفعلن، وافعلي، وفعلت"[4].

وكان الدكتور خليل عمايره أحد الباحثين المعاصرين قد ردَّ على الفراء رأيه هذا، يقول: "فلست أدري كيف حكم الفراء، وهو، فيما أرى، أقرب النحاة

---

١ الإنصاف ١: ٧١، م١٠.

٢ الإنصاف ١: ٧٣، م١٠.

٣ المفصّل ٢٤٣.

٤ السابق ٢٤٤.

محاولة إنصاف المعنى في تخريجاته النحوية، كيف حكم بأنَّ الاسم بعد "لولا" مرفوع بها، كارتفاع الفاعل بفعله، فما الميزان الذي وزن به الفعليـــة هنـــا، وأين الحدث والزمن في لولا؟ بل ما العلامات التي يمكن أن تقبلها لولا، حتى تلحق بالأفعال ، فتحتاج إلى فاعل"[١].

أمّا إن كان ما قصده الفراء هو إعمال الفعل الذي تضمنه معنى الأداة (لولا) فهو مردود من وجهين:

الأول: إنّ التضمين مردود إعماله عنـــد جـــلّ النحـــاة، يقـــول الســـيوطي: "والتضمين لا ينقاس، ولا ينبغي أن يجعل أصلاً، حتى يكثر، ولا يثبت ذلك ببيت نادر محتمل للتضمين"[٢].

الثاني: إنّ المعنى لا يعمل عند النحاة، يقول ابن يعيش: "والمعاني لا تعمل"[٣]

ثانياً: إنّ الخبر قد يظهر بعد "لولا"، وحينئذٍ يصعب توجيهه على رأي الكوفيـــــين، يقول ابن مالك في جواز ظهور الخبرِ إذا لم يدل على كون عام: "ولو أريـــد كون مقيدٌ، لا دليل عليه، لم يجز الحذف، نحو: لولا زيد سالمنا ما سلم، ولولا عمرٌو عندنا لهلك، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: "لـــولا قومـــك حديـــثٌ عهدهم بكفر لأسست البيت على قواعد إبراهيم".

وهذا الذي ذهبتُ إليه هو مذهب الرماني والشجري والشلوبين، وغفل عنه أكثر الناس"[٤].

والذي يراه الباحث أنَّ "لولا" حرف يفيد نقض حكم ما بعدها، فـــالفعل فـــي قولنا: لولا زيدٌ لأكرمتك، كان سيحدث لولا وجود وتحقق ما بعد "لولا" التي تنقـــض الحكم، وتربط بين الجملتين الاسمية والفعلية، يقول ابن هشام: "لولا على أربعة أوجه

---

١ المعنى في ظاهرة تعدد وجوه الإعراب، خليل عمايره، طبعة ١٩٩١م، ص٧٧.

٢ الهمع ٢: ٢١٤.

٣ شرح المفصّل ٢: ٧١.

٤ شرح التسهيل ١: ٢٧٦.

أحدها: أن تدخل على جملتين اسمية ففعلية ، لربط امتناع الثانية بوجـــود الأولـــى، نحو: "لولا زيدٌ لأكرمتك، أي لولا زيدٌ موجود"[1].

فالجملة الاسمية مكونة من اسم مرفوع بعد "لولا"، يعرب مبتـــدأ، محـــذوف الخبر ، إذا دلَّ الخبر على كون عامٍ، أمَّا إذا دلَّ على كون مقيّد، فإنّه يظهر، كما قال ابن مالك، يقول: "ولو أريد كون مقيد لا دليل عليه لم يجز الحذف، نحو: لولا زيـــدٌ سالمنا ما سلم ، ولولا عمروٌ عندنا لهلك، ومنه قوله صلى الله عليه وســـلم: "لـــولا قومك حديث عهدهم بكفر لأسست البيت على قواعد إبراهيم".

وهذا الذي ذهبت إليه هو مذهب الرماني والشجري والشلوبين، وغفل عنـــه أكثر الناس، ومن ذكر الخبر بعد لولا قول أبي العطاء السندي:

لولا أبوكَ، ولولا قبله عُمَــرُ ... أَلْقَتْ إليْكَ معدٌّ بالمقَاليـــــــــدِ[2]

"[3]

وورود هذه الشواهد التي جاء فيها الخبر، يدلّ دلالة قوية على أنَّ مـــا بعـــد "لولا" جملة اسمية، حذف فيها الخبر حذفاً واجباً؛ لأنَّه دلَّ على كون عام.

أمَّا دخول "لولا" على الفعل في قول الشاعر:

لا دَرَّ درّكِ إنّي قد رَمَيْتُهُـــمُ ... لولا حَددْتُ ولا عُذْرَى لمحْدودِ

فإنَّها ليست "لولا" التي تدخل على الأسماء، فالتي تدخل على الأســـماء تفيـــد امتناع الثاني لوجود الأول، أمَّا التي تدخل على الأفعال فإنها إمّا أن تفيد التحضيض، وإمَّا أن تفيد التوبيخ، يقول ابن هشام: "الثاني: أن تكـــون للتحضيـــض والعـــرض، فتختص بالمضارع، أو ما في تأويله، نحو ﴿**لولا تستغفرون الله**﴾[4]، ونحو ﴿**لـــولا**

---

[1] مغني اللبيب ٣٥٩.

[2] انظر: شرح ابن عقيل ١: ٢٤٨.

[3] شرح التسهيل ١: ٢٧٧.

[4] النمل آية ٤٦.

أخرتني إلى أجل قريب﴾[1]، والفرقُ بينهما أنَّ التحضيض طلـــب بحـــث وإزعـــاج، والعرض طلب بلين وتأدب.

والثالث: أنْ تكون للتوبيخ والتنديم، فتختص بالماضي، نحو: **﴿لـــولا جـــاؤو عليه بأربعة شهداء﴾**[2]، **﴿فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قرباناً آلهـــةً﴾**[3] "[4].

---

[1] المنافقون آية ١٠.

[2] النور آية ١٣.

[3] الأحقاف آية ٢٨.

[4] مغني اللبيب ٣٦١.

العامل في خبر "إنَّ"*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة العامل في خبر "إنَّ" في قولهم: إنَّ زيداً قائمٌ، حيث ذهب البصريون إلى أنَّ "إنَّ" هي العاملة في الخبر، بينما ذهب الكوفيون إلى أنَّه باقٍ على رفعه بالمبتدأ ، كما كان قبل دخول "إنَّ"، يقول الشيخ عبد القاهر: "وبعدُ، فإذا قلت: إنَّ زيداً منطلق، كان زيدٌ منصوباً بإنَّ، وكان في الأصل مبتدأ، ومنطلق مرفوعاً بإنَّ، وكان مرفوعاً بأنَّه خبر المبتدأ، وقال الكوفيون: إنَّه باقٍ على رفعه"[1].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب البصريون إلى أنَّ "إنَّ" هي العاملةُ في الخبر، يقول سيبويه: "وزعم الخليل أنَّها عملت عملين: الرفع والنصب، كما عملت كان الرفع والنصب حين قلت: كان أخاك زيدٌ"[2].

ويقول ابن السراج: "فهذه الأحرف الخمسة تدخل على المبتدأ والخبر، فتنصب ما كان مبتدأ، وترفع الخبر"[3].

ويقول الأنباري: "وذهب البصريون إلى أنّها ترفع الخبر"[4].

وقد استدلَّ البصريون بالأدلة التالية:

أولاً: إنَّ "إنَّ وأخواتها" أشبهت الأفعال مشابهة قوية، من عدة أوجه، وهي أنَّها على وزن الفعل، ومفتوحة الآخر، كالفعل الماضي، وأنّها تقتضي الأسماء، وتدخل

---

* انظر: الكتاب ٢: ١٣١، ٢: ١٤٨، المقتضب ٢: ٣٣٩ ، الأصول ١: ٢٣٠، المقتصد ١: ٤٤٥ ، الإنصاف ١: ١٧٦، م٢٢، أسرار العربية ١٥٠، شرح المفصل ١: ١٠٢، التبيين ٣٣٣، م٥١، اللباب ١: ٢١٠، شرح الرضي ١: ٢٨٨، الجنى الداني ٣٩٣، شرح التصريح ١: ٢١٠، الهمع ٢: ١٥٥.

[1] المقتصد ١: ٤٤٥.

[2] الكتاب ٢: ١٣٢.

[3] الأصول ١: ٢٣٠.

[4] الإنصاف ١: ١٧٦، م٢٢.

عليها نون الوقاية، بالإضافة إلى تضمنها معنى الفعل، وعندما أشبهت "إنَّ وأخواتها" الفعل من هذه الأوجه وجب أن تعمل الرفع في الخبر، يقول العكبري: "وهذه عملت، بشبهها بالفعل، وشبهها به من أوجه، أحدها: أنَّها اختصت بالاسم، كما اختصّ الفعل به، وأنَّها مبنية على الفتح، كما أنَّ الفعل الماضي كذلك، وأنَّ نون الوقاية تدخل عليها، نحو: إنّني، كما تقول: ضربني، وأنَّها تخفف بحذف إحدى النونين، نحو: "إنْ"، كما يجوز ذلك في: لمْ يكُ، وأنَّ معانيها معاني الأفعال، فـ "إنَّ" بمعنى أؤكد، وكأنَّ أشبه، وإذا ثبت شبهها بالفعل من هذه الوجوه عملت عمله"[1].

ثانياً: إنَّ "إنَّ وأخواتها" تقتضي اسمين، أصلهما المبتدأ والخبر؛ لذا وجب أن تعمل فيهما سوياً، مثل "كان"، و "ظننت"، يقول الرضي الاستراباذي: "ومذهب البصريين أولى؛ لأنَّ اقتضاءها للجزأين على السواء، فالأولى أن تعمل فيهما، ولاسيما مع مشابهةٍ قويةٍ بالفعل المتعدي"[2].

ثالثاً: إنَّ قول الكوفيين يؤدّي إلى القول بوجود عامل يعمل النصب، ولا يعمل الرفع، وهذا يؤدي إلى ترك القياس، ومخالفة الأصول، يقول الشيخ عبد القاهر: "وليس في كلام العرب شيء يعمل النصب في الأسماء، ولا يعمل الرفع، ومن المحال ترك القياس ومخالفة الأصول بغير فائدة"[3].

لكنَّ ما قاله البصريون من أنَّ هناك مشابهةً بين "إنَّ" والفعل غير مسلّم؛ لأنَّ حدّ الفعل وعلاماته لا تنطبق على "إنَّ"، وهي حرف بإجماع، ولا التفات لما أورده النحويون من وجوه الشبه اللفظي بين "إنَّ" والفعل؛ لأنَّ "ما" النافية لم تشابه الفعل في أيِّ وجهٍ من هذه الوجوه، ومع ذلك عملت النصب في الخبر، عند الحجازيين، فعدَّ النحاة ذلك خلافاً للقياس ، يقول العكبري: "القياس ألا تعمل (ما)؛ لأنَّها غير

---

1 التبيين ٣٣٤، م٥١.

2 شرح الرضي ١: ٢٨٨.

3 المقتصد ١: ٤٤٥.

مختصة، فهي كحرف الاستفهام والعطف وغيرهما؛ ولهذا لم يعملها بنو تميم، وإنَّما أعملها أهل الحجاز"[1].

ومن الجدير بالذكر أنَّ البصريين لما رأوا أنَّ "إنَّ" فرعٌ على الفعل في العمل، والفرع لابُدَّ أن ينحط عن الأصل، قالوا: إنَّ "إنَّ" فرعٌ على الفعل في العمل، ولكنَّ أثر هذه الفرعية لم يظهر في العمل، وإنَّما ظهر في تقدم المنصوب على المرفوع، فقالوا: إنَّ زيداً قائمٌ، ومن المعلوم أنّ تقديم المنصوب على المرفوع فرع، نحو: ضرب زيداً عمروٌ، وقد أُعطي الفرع للفرع؛ لئلا يؤدي إلى التسوية بين الفرع والأصل، يقول الأنباري: "والفعل يكون له مرفوع ومنصوب: فكذلك هذه الأحرف ينبغي أنْ يكون لها مرفوع ومنصوب؛ ليكون المرفوع مشبهاً بالفاعل، والمنصوب مشبهاً بالمفعول، إلا أنّ المنصوبَ هاهنا قُدِّم على المرفوع؛ لأنَّ عمل "إنَّ" فرعٌ، وتقديم المنصوب على المرفوع فرعٌ، فالزموا الفرع الفرع؛ أو لأنَّ هذه الحروف لما أشبهت الفعل لفظاً ومعنى ألزموا فيها تقديم المنصوب على المرفوع؛ ليعلم أنَّها حروف أشبهت الأفعال، وليست أفعالاً"[2].

أمّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنَّ الخبر باقٍ على رفعه بالابتداء، كما كان قبل دخول "إنَّ" ، يقول الشيخ عبد القاهر: "وقال الكوفيون: إنّه باق على رفعه"[3].

ويقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنَّ "إنَّ وأخواتها" لا ترفع الخبر، نحو: إنَّ زيداً قائم، وما أشبه ذلك"[4].

وقد استدلّ الكوفيون بأنَّ النحويين قد أجمعوا على أنَّ "إنَّ وأخواتها" فرعٌ على الفعل في العمل، والفرع لابُدّ أن ينحطَّ عن الأصل، ولو قلنا بما قاله البصريون، لأدّى ذلك إلى التسويةِ بين الفرع والأصل، وذلك لا يجوز، يقول الأنباري: "أمّا الكوفيون فاحتجوا بأنْ قالوا: أجمعنا على أنَّ الأصل في هذه الأحرف أن لا تنصب الاسم ، وإنّما نصبته؛ لأنَّها أشبهت الفعل؛ فإذا كانت إنّما عملت؛ لأنّها أشبهت الفعل،

---

[1] اللباب ١: ١٧٥.

[2] الإنصاف ١: ١٧٨، م٢٢.

[3] المقتصد ١: ٤٤٥.

[4] الإنصاف ١: ١٧٦، م٢٢.

فهي فرعٌ عليه، وإذا كانت فرعاً عليه، فهي أضعف منه؛ لأنّ الفـــرع أبـداً يكـــون أضعف من الأصل، فينبغي أن لا يعمل في الخبر، جرياً على القياس في حطِّ الفروع عن الأصول؛ لأنَّا لو أعملناه عمله لأدى ذلك إلى التسوية بينهما، وذلك لا يجـــوز؛ فوجب أنْ يكون باقياً على رفعه قبل دخولها"[1].

وممّا يدل على ضعف "إنَّ" أمران:

أحدهما: قول العرب: "إنَّ بك زيدٌ مأخوذٌ" و "إنَّ بك يكفل زيدٌ" حيث لم تعمل في المثال الأول، بينما دخلت على الفعل في المثال الثاني.

ثانيهما: قول الشاعر:

لا تَتْرُكَنّي فِيْهِـمْ شَطِيْـــرَا   إنّيْ إذَنْ أهلِـكَ أوْ أَطِيْـرَا[2]

حيث نُصِبَ الفعل المضارع الذي هو "أهلك" بعد "إذن" الـــذي هـــو حـــرف جواب، مع أنَّه غير واقع في صدر الكلام ؛ لأنّه سُبق بـــ "إنَّ"، وهـــذا يـــدلّ علـــى ضعف "إنَّ" في العمل، إذْ إنّه يدخل على الخبر ما يدخل على الفعل لو ابتدئ به.

وقد أجاب البصريون عمَّا استدلَّ به الكوفيون بما يلي:

أولاً: إنَّ ما قاله الكوفيون من أنَّ "إنَّ" فرعٌ على الفعل في العمل، ولابُدّ للفـــرع أن يكون منحطاً عن الأصل، صحيحٌ، ولكنَّ أثر الفرعية لم يظهر فـــي العمـــل، وإنّما ظهر ذلك في تقديم المنصوب على المرفوع؛ وهو فـــرع، كمـــا فـــي: ضرب زيداً عمرٌو، وفي عدم جواز التقديم والتأخير كما في الفعـــل، يقـــول العكبري: "أمّا كونها فرعاً في العمل فمسلّمٌ، ولكن لا نسلّم أنَّ أثـــر الفرعيـــة أبطل عملها في الخبر، وذلك أنَّ عملها مبني على الاقتضاء، وقـــد بينـــا أنَّ الاقتضاء تامٌ، فأمّا أثر الضعف فيظهر في أشياء، منها تقديم المنصوب على المرفوع إيجاباً، وذلك أثر الضعف، وكذلك في أحكام أخر"[3].

---

[1] الإنصاف ١: ١٧٦، م٢٢.

[2] انظر: معاني القرآن للفراء ١: ٢٧٤، ٢: ٣٣٨.

[3] التبيين ٣٣٧، م٥١.

ثانياً: أمَّا بيت الشعر الذي استدلَّ به الكوفيون فجوابه من ثلاثة أوجه، كما يقول الأنباري: "أحدها: إنَّ هذا شاذ؛ فلا يكون فيه حجة، والثاني: إنَّ الخبر هاهنا محذوف، كأنَّه قال: لا تتركني فيهم غريباً بعيداً، إنّي أذِلُّ، إذن أهلك أو أطيرا، وحذف الفعل الذي هو الخبر؛ لأنَّ في الثاني دلالة على الأول المحذوف ، فإذن ما دخلت على الخبر، والثالث: أنْ يكون جعل "إذنْ أهلكَ أو أطيرا" في موضع الخبر، كقولك "إنّي لن أذهب" فشّبه إذنْ بِلَنْ"[1].

أمَّا ما ذكروه من قول العرب: "إنَّ بك زيدٌ مأخوذٌ" و "إنَّ بك يكفل زيدٌ، فإنَّ اسمها محذوف، والتقدير إنّه بك زيدٌ مأخوذٌ، وإنَّه بك يكفل زيدٌ، يقول الأنباري: "وأمَّا قولهم: "إنّ بك يكفل زيدٌ، وإن بك زيدٌ مأخوذ" فالتقدير فيه: إنّه بك يكفل زيدٌ، وإنّه بك زيد مأخوذٌ"[2].

ولكنا نعارض ما ذهب إليه الأنباري في مثل هذه الأقوال، ونرى أنَّ ذلك عادة لهجية عند بعض قبائل العرب، فمنهم من لم يكن يعملها، كما كان منهم من لم يعمل "كان، كما في قول الشاعر:

إذا متُّ كانَ الناسُ صِنْفَانِ شامتٌ وآخرُ مثنٍ بالذيْ كنتُ أصنعُ[3]

وهذا أولى من تقدير ضمير شأنٍ محذوف، ومن المعلوم أنَّ الأخذ بما لا تقدير فيه أولى مما فيه تقدير، كما يقول الأصوليون، ولاشك أنّ العرب كانت لهم عادات لهجية متعددة، فكان منهم من ينصبون جزأي "إنَّ"، فيقولون: إنَّ زيداً قائماً، يقول السيوطي: "وسُمع من العرب نصب الجزأين بعدها. فقيل: هو مؤول، وعليه الجمهور. وقيل: سائغٌ في الجميع، وأنّه لغة. وعليه أبو عبيد القاسم بن سلام وابن السيد، وقيل: خاص بليت، وعليه الفراء، ومن الوارد في ذلك قوله:

---

١ الإنصاف ١: ١٧٩، م٢٢.

٢ الإنصاف ١: ١٧٩، م٢٢.

٣ انظر: الكتاب ١: ٧١.

إنَّ حُرّاسَنا أُسْدَا[1]

وقوله: إنَّ العجوز خَبةً جَرُوزَا[2]

وقوله:

كـــأنَّ أذنيـــه إذا تشوّفـــا   قادمـــةً، أو قَلَمَـــاً مُحرّفـــا[3]

وقوله: ألا يا ليتني حجراً بوادٍ[4]

وقوله: يا ليت أيام الصّبا رواجعا[5]

وسُمع: "لعلَّ زيداً أخانا" "[6]

واضحٌ أنَّ نظرية العامل والمعمول قد أثّرت في هذه المسألة تــأثيراً كبــيراً، ويظهر هذا التأثير في عبارات كالفرع والأصل، والقوة والضعف، فالفريقـــان قــد أجمعا على أنَّ "إنَّ" فرعٌ ، وقد ظهر أثر هذه الفرعية عند الكوفيين في عدم عملهـــا الرفعَ في الخبر، بينما ظهر عند البصريين في تقديم المنصوب على المرفوع، فهـــو فرع كما في: ضرب زيداً عمرٌو.

ثالثاً: إنّ ما قاله الكوفيون من أنَّ العامل في خبر "إنَّ" وأخواتها هـــو المبتـــدأ؛ لأنّ معنى الابتداء لا زال موجوداً حتى بعد هذه الحروف، قد يسلم لهم فـــي "إنَّ" أمَّا مع بقية أخواتها "لعلّ، كأنّ، ليت، لكنّ"، فلا يسلم أبداً؛ لتغير معنى الجملة،

---

[1] الشاهد لعمر بن أبي ربيعة، وتكملته:

إذا التفَّ جنحُ الليل فلتأتِ ولتكن   خطاك خفافاً إنّ حُرّاسَنا أُسْدا

انظر: الخزانة ٤: ١٦٤.

[2] انظر: نوادر أبي زيدٍ ٤٧٤، وعجزه: تأكلُ في مقعدِها قفيزا

[3] انظر: الخصائص ٢: ٤٣٠.

[4] انظر: الدرر اللوامع على همع الهوامع: أحمد بن الأمية الشنقيطي – نشر الخانجي، مطبعة الجمالية بالقاهرة ١: ١١٢، وعجزه: أقام وليت أمّي لم تلدني

[5] انظر: الكتاب ٢: ١٤٢، وليس له تتمة.

[6] الهمع ٢: ١٥٧.

يقول العكبري: "إنّ معنى الابتداء قد زال في كأنّ وليت ولعلّ، وإذا زال المعنى لم يبق للرفع عامل"[1].

ومن المعلوم أن العرب قد نطقت على سجيتها، وقد قامت علل النطق وكيفياته ومعانيه في أذهانهم، فكانوا يدركون المعنى وتغيره وفقا لما يترتب على تغير حركة المنطوق ، وما كان تسويغ الحركة الإعرابية، فيما بعد، إلا للتعليم بعد أن فسدت ألسنة الناطقين بالعربية، والذي عليه اللغة العربية السليمة، ويقرّه النحويون كلهم أن الاسمين بعد "إنَّ" تكون حركتهما في اللهجة المعتمدة في تقعيد العربية النصب لِمَا كان مبتدأ، والرفع لما كان خبراً، وهذا ما يجب أن يحافظ عليه المتكلم بالعربية في تتابع الحقب والعصور، وهو الأصل في ما نأخذ به ونركن إليه.

وعلى الرغم من وجاهة رأي أهل البصرة في أن الحرف قد عمل في (الخبر) الرفع، إلا أن حجة أهل الكوفة في أن الاسم الثاني باق على ما كان عليه؛ لعدم تأثره بأي شيء تبدو أكثر وجاهة، وأكثر اتساقاً مع وصف الظاهرة اللغوية كما هي، فالاسم الأول، وقد كان مبتدأ، قد تغيرت حركته اقتضاء لوجود "إنَّ"، أما الثاني فإنه قد بقي كما كان عليه، وقد يقول قائل بأن الحركة التي عليه ليست الحركة التي كانت له قبل دخول "إنَّ"، وهذا قول مردود، وإن كان يصلح في الأسماء المبنية كما في: إنّ هذا حق، فإنه لا يصلح في ما هو معرب، ولعل مثل هذه الاختلافات هي التي دفعت ابن مضاء القرطبي لنقد البناء النحوي في مثل هذه النقطة ، يقول: "ومما يجب أن يسقط من النحو الاختلاف فيما لا يفيد نطقاً، كاختلافهم في علة رفع الفاعل، ونصب المفعول ، وسائر ما اختلفوا فيه من العلل الثواني وغيرها، ممّا لا يفيد نطقا، كاختلافهم في رافع المبتدأ، وناصب المفعول"[2].

---

[1] التبيين ٣٣٦، م٥١.

[2] الردّ على النحاة ١٤١.

رافع الفاعل*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة رافع الفاعل، يقول الجرجاني: "وينبغي أنْ تعلم أنَّ وصف الفاعل عند النحويين أنَّ يسند الفعل إليه مقدّماً عليه، نحو: خرج زيد، وطاب الخبر، وليس الشريطة أن يكون أحدث شيئاً"[1]، ويقول أيضاً: "اعلم أنَّ الأفعال متساوية المراتب في رفع الاسم، إذا أسندت إليه مقدّمةً عليه، فالماضي نحو: قام زيدٌ، والمستقبل، نحو: يقوم زيدٌ"[2].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب جمهور النحويين البصريين والكوفيين إلى أنَّ رافع الفاعل هو الفعل، يقول سيبويه: "هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول، وذلك قولك: ضرب عبدُ الله زيداً، فعبد الله ارتفع هاهنا كما ارتفع في ذهب، وشغلت ضرب به كما شغلت به ذهب"[3].

ويقول السيوطي: "في رافع الفاعل أقوال:

أحدها: وعليه الجمهور: إنَّه العامل المسند من فعل أو ما ضمّن معناه، كما فُهم من الحدّ؛ لأنَّه طالب له"[4].

وقد استدلّ الجمهور لهذا المذهب بأنَّ الفعل عامل قويّ، ولابُدَّ للعامل إذا كان فعلاً من معمولٍ على الفاعلية، إذْ يستحيل وجود فعلٍ من غير فاعل.

---

* انظر: الكتاب ١: ٣٤، الأصول ١: ٧٥، الإيضاح ١٠١، المقتصد ١: ٣٢٧، الإنصاف ١: ٧٨، م١١، شرح المفصل ١: ٧٤ ، شرح التسهيل ٢: ١٠٧، شرح الرضي ١: ١٨٧، البسيط ١: ٢٦١، التصريح ١: ٢٦٩، الهمع ٢: ٢٥٤.

١ المقتصد ١: ٣٢٧.

٢ السابق ١: ٣٣٠.

٣ الكتاب ١: ٣٤.

٤ الهمع ٢: ٢٥٤.

وقد ذهب بعض النحويين إلى أنَّ شبه الفاعل بالمبتدأ هو الذي عمل فيه الرفع، يقول السيوطي: "الثالث: شبهه بالمبتدأ، من حيث إنَّه يخبر عنه بفعله، كما يُخْبرُ عن المبتدأ بالخبر"[١].

وما ذهب إليه أصحاب هذا المذهب يحتاج إلى مناقشة من حيث إنَّ قياسهم الفاعل على المبتدأ لا يستقيم ؛ لأنَّه قياس للجملة الفعلية على الجملة الاسمية، وهذا لا يجوز؛ لأنَّ بينهما فرقاً كبيراً في اللفظ والمعنى.

أمَّا خلف الأحمر فقد خالف الجمهور في هذه المسألة، فنقل عنه الأنباري والسيوطي أنَّ رافع الفاعل هو معنى الفاعلية، يقول الأنباري: "وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أنَّ العامل في المفعول معنى المفعولية، والعامل في الفاعل معنى الفاعلية"[٢].

ويقول السيوطي: "الرابع: كونه فاعلاً في المعنى، وعليه خلف"[٣].

أمَّا ابن مالك والرضي الاستراباذي وخالد الأزهري فقد نقلوا عنه أنَّ الإسناد هو الذي رفع الفاعل ، يقول ابن مالك: "ثم تبينت أنَّ رافع الفاعل هو ما أسند إليه من فعلٍ أو مضمن معناه ، لا الإسناد كما يقول خلف"[٤].

ويقول الرضي: "والعامل في الفاعل المسند، خلافاً لخلف، فإنَّه قال هو الإسناد"[٥] .

ويقول الأزهري: "ورافعه المسند وفاقاً لسيبويه، لا الإسناد، خلافاً لخلف الأحمر"[٦].

---

١ الهمع ٢: ٢٥٤.

٢ الإنصاف ١: ٧٩، م١١.

٣ الهمع ٢: ٢٥٤.

٤ شرح التسهيل ٢: ١٠٧.

٥ شرح الرضي ١: ١٨٧.

٦ شرح التصريح ١: ٢٦٩.

ويبدو أنَّ ابن مالك والرضي والأزهري قد خلطوا بين الإسناد ومعنى الفاعلية، فنسبوا إلى خلف أنَّ الرافع هو الإسناد ، ظناً منهم أنَّهما بمعنى واحد، ولكنَّ الفرق بينهما واضحٌ، فالإسناد في عرف النحاة كما يقول الجرجاني: "عبارة عن ضمِّ إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامة، أي: على وجه يحسن السكوت عليه"[١].

أمَّا الفاعلية فهي قيام الفاعل بإحداث الفعل، أو الاتصال به بسبب، كما في: جاء عمرٌو، وانطلق زيدٌ، فرافع عمرو وزيد هو إحداثهما الفعل، فالفاعلية إذاً إحداث الفعل، والإسناد ضمٌّ كلمتين على وجه الإفادة.

وكان بعض من الكوفيين قد ذهبوا إلى ما ذهب إليه خلف الأحمر، يقول ابن أبي الربيع "وذهب الكوفيون إلى أنَّ الذي رفع هذا الاسم كونه فاعلاً"[٢].

ويقول السيوطي: "ذهب بعضٌ من الكوفيين إلى أنَّه يرتفع بإحداثه الفعل"[٣].

وقد ردَّ جمهور النحاة ما ذهب إليه خلف الأحمر من وجهين:

أولاً: إنَّ نائب الفاعل في نحو: ضُرِب زيدٌ، جاء مرفوعاً عن العرب ، وهو مفعول في المعنى، ولو كان المعنى هو العامل لما ارتفع، وكذلك الأمر في قولهم: مات زيدٌ، يقول الأنباري: "وأمّا ما ذهب إليه الأحمر من إعمال معنى المفعولية والفاعلية فظاهر الفساد؛ لأنَّه لو كان الأمر كما زعموا لوجب أن لا يرتفع ما لم يسمّ فاعله، نحو "ضُرِب زيدٌ"، لعدم معنى الفاعلية، وأنْ ينصب الاسم في نحو: "مات زيدٌ" لوجود معنى المفعولية، فلمّا ارتفع ما لم يسمّ فاعله مع وجود معنى المفعولية ، وارتفع الاسم في نحو: "مات زيدٌ"، مع عدم معنى الفاعلية؛ دلَّ على فساد ما ذهب إليه"[٤].

---

١ التعريفات: الشريف علي الجرجاني، بدون تحقيق، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ، ٢٣.

٢ البسيط ١: ٢٦١.

٣ الهمع ٢: ٢٥٤.

٤ الإنصاف ١: ٨١، م١١.

ثانياً: إنَّ العرب ترفع الفاعل، سواء أحدث الفعل أم لم يحدث ، نحو: ما قام زيـــد، ولم يقم عمرو، يقول أبو علي الفارسي: "اعلم أنَّ الفاعل رفـــعٌ، وصفتـــه أن يسند الفعل إليه مقدماً عليه، ومثاله: جرى الفرس، وغنم الجيـــش، ويطيـــب الخبر، ويخرج عبدُ الله، وبهذا المعنى الذي ذكرت ارتفع الفـــاعل، لا بأنَّـــه أحدث شيئاً على الحقيقة؛ ولهذا يرتفع في النفي إذا قلت: لم يخرج زيدٌ، كمـــا يرتفع في الإيجاب، وكذلك أيقومُ زيدٌ"[١].

وما قاله الأنباري وأبو علي الفارسي في الردِّ على خلف الأحمر يحتاج إلـــى مناقشة من حيث إنَّ الباب النحوي في اللغة العربية قد ارتبط بحركة معينة، فلابُـــدَّ للممثل الصرفي أنْ يأخذ حركة الباب النحوي الذي جاء ممثلاً له، سواء أحدث الفعل أم لم يحدث، وسواء أكان فاعلاً أم مفعولاً في نحو: قام زيد، ومات عمرو.

وقد أشار الدكتور خليل عمايره إلى هذا القول، يقول: "...، فيـــأخذ الممثـــل الصرفي من الباب النحوي الذي يمثله الحركة التي تعبر عن الحالة التي هو فيهـــا، وهنا ينتهي دور المستوى التركيبي؛ ليبدأ دور المستوى الدلالي، فيتحدد معنى الممثل الصرفي في إطار علاقة الباب النحوي ببؤرة الجملة، ونضرب هنا مثلين لتوضيـــح ما نرمي إليه:



فتأخذ كلمة "الرجل" في الجملة الأولى علامة الرفـــع، الضمـــة؛ لأنَّ البـــاب النحوي الذي جاءت تمثله هو نائب الفاعل، ونائب الفاعل مـــن المرفوعـــات فـــي الاستقراء والتقعيد، والممثل الصرفي هنا مفرد، فالحركة الضمة، وكذا الحـــال فـــي الجملة الثانية، إلا أنَّ الممثل الصرفي جاء يمثـــل بـــاب الفـــاعل، والفـــاعل مـــن المرفوعات"[٢].

---

١ الإيضاح العضدي ١٠١.

٢ العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ٩٨.

وعلى الرغم ممّا وجه إلى رأي خلف الأحمر من انتقاد، إلا أنّنا نـــرى أنّـــه يحمل وجهة نظر جيدة في معالجة الحركة الإعرابية في ضوء المعنـــى، فـــالعربي الفصيح في عصر السليقة اللغوية قد نطق على سجيته، فاتّخذ من هذه الحركات على أواخر الكلم أداةً معينةً له على إيصال ما في نفسه إلى من حولـــه، وبخاصـــةٍ فـــي المواضع الملبسة التي تحتاج إلى الحركة الإعرابية؛ ليتضح المعنى، كما في: ضرب زيدٌ عمراً، وضرب عمراً زيدٌ؛ لذا فلا نبعدُ أنْ يكون عامل الرفع في الفـــاعل هـــو معنى الفاعلية، يقول الزجاجي: "إنَّ الأسماء لمّا كانت تعتورها المعاني، فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافاً إليها، ولم تكن في صورتها وأبنيتهـــا أدلّـــة علـــى هـــذه المعاني، بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هـــذه المعـــاني، فقالوا: ضرب زيدٌ عمراً ، فدلّوا برفع زيد على أنَّ الفعل له، وبنصب عمرو علـــى أنَّ الفعل واقع به. وقالوا: ضُرِب زيدٌ، فدلّوا بتغيير أول الفعل، ورفع زيد علـــى أنَّ الفعل ما لم يسمّ فاعله، وأنّ المفعول قد ناب منابه، وقالوا: هذا غلامُ زيـــدٍ، فدلـــوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه ، وكذلك سائر المعاني جعلوا هـــذه الحركـــات دلائل عليها؛ ليتسعوا في كلامهم، ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك، أو المفعول عنـــد الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالّة على المعاني"[١] .

---

[١] الإيضاح في علل النحو ٧٠.

رافع الاسم بعد "إنْ" الشرطية*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة العامل في الاسم المرفوع بعد "إنْ" الشرطية في نحو: إنْ زيدٌ قامَ قمت، يقول الجرجاني: "فإن وقع بعده الاسم كان محمولاً على فعل مضمر، فإذا قلت: إنْ اللهُ أمكنني من فلان، فإنّ التقدير: إنْ أمكنني الله أمكنني من فلان، ثمّ ترك الأول لدليل الثاني عليه"[١].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب البصريون إلى أنَّ العامل في الاسم المرفوع بعد "إنْ" الشرطية في قول العرب: إنْ زيدٌ قام قمت، فعل محذوف يفسره الفعل المذكور، والتقدير: إنْ قام زيدٌ قام قمت ، يقول سيبويه: "واعلم أنَّ قولهم في الشعر: إنْ زيدٌ يأتِك يكن كذا إنّما ارتفع على فعلٍ هذا تفسيره، كما كان ذلك في قولك: إنْ زيداً رأيته يكن كذا"[٢].

ويقول الأنباري: "وذهب البصريون إلى أنَّه يرتفع بتقدير فعل ، والتقدير فيه: إنْ أتاني زيد، والفعل المظهر تفسير لذلك الفعل المقدر"[٣].

وقد استدلَّ البصريون لما ذهبوا إليه بالأدلة التالية:

أولاً: إنَّ هذا الاسم مرفوع، ولابُدَّ له من رافع ، ولا يصحّ أنْ يكون رافعه الابتداء؛ لأنَّ الابتداء منتفٍ بالشرط ، ولا يصحّ رفعه بالفعل على الفاعلية؛ لأنَّ الفاعل لا يتقدم على فعله؛ لذا فلا رافع له إلا فعل مقدّر ، يقول ابن أبي الربيع: "...، فتقول: إنْ زيدٌ قامَ قام عمرو، فزيد مرفوع بفعل مضمر يفسره هذا الظاهر، ولا يجوز أن يكون مرفوعاً بالابتداء؛ لأنَّ "إنْ" طالبة بالفعل، ...،

---

* انظر: الكتاب ١: ١٣٤، ٣: ١١٣، المقتضب ٢: ٦٧، معاني الفراء ١: ٤٢٢، اللباب ٢: ٥٧، شرح المفصل ١: ٨١، شرح ابن عصفور ٢: ١٩٩، شرح التسهيل ٤: ٧٥، شرح الرضي ٤: ٩٢، الهمع ٤: ٣٢٤.

١ المقتصد ١: ٢٢٤.

٢ الكتاب ٣: ١١٣.

٣ الإنصاف ٢: ٦١٥، م٨٥.

قال تعالى: ﴿**وإن أحدٌ من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله**﴾[1] فأحد فاعل بفعل مضمر، تقديره: وإن استجارك أحدٌ، ولا يكون مرفوعاً بالابتداء، لما ذكرته، ولا يكون فاعلاً مقدماً؛ لأنَّ الفاعل لا يتقدم"[2].

ثانياً: إنَّ "إنْ" حرف مختصّ بالفعل، والقول بأنَّ "زيد" فاعل للفعل المذكور يؤدّي إلى إبطال الاختصاص، وذلك للفصل بين العامل والمعمول، ومن المعلوم أنَّ من شرط العامل لكي يعمل الاختصاص بأحد القبيلين.

وما ذهب إليه البصريون يحتاج إلى مناقشةٍ من وجهين:

أولاً: إنَّ قولهم هذا يؤدي إلى التقدير والإضمار، وهما خلاف الأصل كما يقول الرضي[3].

ثانياً: إنَّ هذا القول يجعل الجملة مؤكدّة توكيداً لفظياً؛ لأنَّ التقدير: إنْ قام زيدٌ قام، ومن الواضح أنَّ ظاهر الجملة لا يحتمل ذلك.

ثالثاً: إنهم درسوا الظاهرة اللغوية على ضوء منهجهم في عدم جواز تقديم الفاعل على فعله، وفي هذا قسرية واضحة، واستعمال لقانون في غير موضعه.

أمّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنَّ هذا الاسم مرتفع بالعائد الذي يعود عليه من الضمير المستتر في الفعل، يقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنَّه إذا تقدّم الاسم المرفوع بعد "إنْ" الشرطية، نحو قولك: إنْ زيدٌ أتاني آتِه فإنَّما يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعلٍ"[4].

وقد استدلّ الكوفيون لمذهبهم بأنَّ الضمير المرفوع في الفعل هو الاسم المرفوع في المعنى؛ لذا وجب أن يكون مرفوعاً به، يقول الأنباري: "وقلنا إنَّه يرتفع

---

[1] التوبة آية ٦.

[2] البسيط ٢ :٦٤١.

[3] انظر: شرح الرضي ١: ٣٠٣، ٥١٧.

[4] الإنصاف ٢: ٦١٥، م٨٥.

بالعائد؛ لأنَّ المكنّي المرفوع في الفعل هو الاسم الأول، فينبغي أن يكون مرفوعاً به، كما قالوا: جاءني الظريف زيدٌ"، وإذا كان مرفوعاً به لم يفتقر إلى تقدير فعلٍ"[١].

وما ذهب إليه الكوفيون يحتاج إلى مناقشةٍ من وجهين:

أولاً: إنّ الضمير اسم، والأصل في الأسماء ألا تعمل، إلا إذا شابهت الأفعال.

ثانياً: إنّ القول بعمل العائد قول تنقصهُ الدقة في تحديد المقصود به ؛ لأن القول بما عاد عليه من الفعل من غير تقدير فعل، لا يبين ما إن كان رافعه الفعل الموجود، أم هو تأثيره المعنوي. وليس المقصود بقوله "عاد عليه من الفعل" بواضح، بل نرى أنه تعبير عن إدراك دقيق إلى أن تقدير فعل يسبق الاسم ليس بجائز.

ولعلَّ من المفيد أنْ نبين أنَّ للكوفيين رأياً يجيزون فيه تقدّم الفاعل على فعله، فالعامل في (زيد) في قولنا: زيدٌ قام، هو الفعل، بناءً على مذهبهم في جواز تقديم الفاعل على فعله. يقول ابن هشام في قوله تعالى: ﴿**إذا السماء انشقت**﴾[٢]: "وأجاز الكوفيون وجها ثالثاً، وهو أن يكون فاعلاً بالفعل المذكور على التقديم والتأخير"[٣].

ويبدو أنَّ الذي دعاهم للعدول عنه في هذا التركيب، هو المحافظة على اختصاص حرف الشرط "إنْ" بالفعل؛ لأنَّهم لو قالوا بفاعلية "زيد" لأدّى ذلك إلى دخول "إنْ" على الاسم مباشرة، وهذا مخالف للأصول النحوية التي تنصّ على وجوب اختصاص الحرف بأحد القبيلين.

أمَّا أبو الحسن الأخفش فقد ذهب إلى أنَّ هذا الاسم مرفوع بالابتداء، يقول الأنباري: "وحكي عن أبي الحسن الأخفش أنَّه يرتفع بالابتداء"[٤].

وما ذهب إليه الأخفش يحتاج إلى مناقشة من وجهين:

---

١ الإنصاف ٢: ٦١٦، م٨٥.

٢ الإنشقاق آية ١

٣ مغني اللبيب ٧٥٧.

٤ الإنصاف ٢: ٦١٥، م٨٥.

أولاً: إنّ هذه الأداة مختصة بالدخول على الأفعال، والقول بأنَّ هذا الاسم مرفوع على الابتداء يبطل اختصاصها.

ثانياً: إنّ القول بأنَّ هذا الاسم مرفوع بالابتداء يؤدّي إلى أنْ تكون هذه جملة اسمية، والجمل الاسمية لا يُجازى بها، فلا يُقال: إنْ زيدٌ كريمٌ أتيتك.

واضحٌ ممّا سبق أنَّ الأصول النحوية التي وضعها النحاة في كل مدرسة قد تحكمت تحكماً واسعاً في النظر إلى هذا التركيب، فالنحاة البصريون يريدون المحافظة على أصولهم التي تنصّ على وجوب اختصاص الحرف، وعدم جواز تقديم الفاعل؛ لذا قدّروا فعلاً بعد الأداة؛ لتسلم لها هذه الأصول، أمّا الكوفيون فقد حافظوا على اختصاص الحرف بتركهم رأيهم الذي ينصّ على جواز تقديم الفاعل، وذلك بابتداع عامل جديدٍ يُسمّى العائد.

والذي يراه الباحث أنَّ هذا الاسم مرتفع على أنَّه فاعل مقدّم للفعل المذكور نفسه، قدّمه المتكلم للعناية والاهتمام، والعرب إنْ أرادت العناية بشيءٍ قدّمته.

ولعلَّ من المعلوم أنَّ المتكلم العربي في عصر السليقة اللغوية لم يكن يعلم، وهو ينطق بهذه الجمل، أنَّ فيها عاملاً ومعمولاً، أو أنَّ هناك اختصاصاً تختصه الأداة لكي تعمل، لكنَّه كان يدرك كلَّ الإدراك المعنى الدلالي المترتب على تقديم الاسم في الشرط على فعله، فليست هاتان الجملتان: إنْ قام زيدٌ قمت، إنْ زيدٌ قام قمت عنده في المعنى سواء.

واتباعاً لمقتضيات المنهج الوصفي في دراسة اللغة فإننا نرى أنّ الجملة في هذا التركيب فعلية، تقدم فاعلها على الفعل، وبهذا يبقى الحرف على اختصاصه بالأفعال، فالحرف مختص، والجملة فعلية، والاسم فاعل مقدّم، خلافاً لما ذهب إليه الكوفيون والأخفش في قولهم بالعائد والابتداء ، وهذا يقودنا إلى الأخذ برأي الكوفيين الذي رواه عنهم ابن هشام كما ذكرنا سابقاً.

ناصب المشغول عنه*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة العامل في الاسم المشغول عنه في نحو: زيداً ضربته، يقول الجرجاني: "ومنهم من ينصب، فيقول: عبدَ الله ضربته ، على إضمار فعل يفسره هذا الثاني، كأنَّه قال: ضربتُ عبد الله ضربته، ثمَّ ترك الأول لدليل هذا عليه، وكونه مفسراً له"[1].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب البصريون إلى أنَّ العامل في الاسم المشغول عنه في نحو: زيداً ضربته، فعل محذوف حذفاً واجباً، يفسره الفعل الذي بعده، والتقدير: ضربت زيداً ضربته، يقول سيبويه: "وإنْ شئت قلت: زيداً ضربته، وإنّما نصبه على إضمار فعل، هذا يفسره ، كأنَّك قلت: ضربت زيداً ضربته"[2].

ويقول الأنباري: "وذهب البصريون إلى أنَّه منصوبٌ بفعل مقدّرٍ، والتقدير فيه: ضربتُ زيداً ضربته"[3].

وقد استدلَّ البصريون لما ذهبوا إليه بأنَّ هذا الاسم منصوب، ولا يجوز أن يكون ناصبه الفعل الظاهر، لاشتغاله بالضمير؛ لذا وجب أن يكون عاملاً مقدراً من جنس الفعل الظاهر؛ لكيلا يبقى المعمول بلا عامل[4].

وما ذهب إليه البصريون يحتاج إلى مناقشة من ثلاثة أوجه:

---

* انظر: الكتاب ١: ٨١، المقتضب ٢: ٧٤، المقتصد ١: ٢٢٩، التبصرة والتذكرة ١: ٣٢٦، الإنصاف ١: ٨٢، م١٢ ، التبيين ٢٦٦ م ، شرح المفصّل ٢: ٣٠، البسيط ٢: ٦١٦، شرح الرضي ١: ٤٣٨، شرح التصريح ١: ٢٩٧، شرح ابن عقيل ١: ٥١٨، الهمع ٥ : ١٥٨.

١ المقتصد ١: ٢٢٩.

٢ الكتاب ١: ٨١.

٣ الإنصاف ١: ٨٢، م١٢.

٤ انظر: شرح المفصّل ٢: ٣٠.

أولاً: إنّ قولهم هذا يحتاج إلى تقدير، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى ممّـــــا يحتـــاج إليـــه، كما يقول الأنباري.[1]

ثانياً: إنّ هذا القول يؤدي إلى أن تكون هناك جملتان فعليتان، الأولى فيها مؤكـــــدة بالثانية توكيداً لفظياً، وظاهر الجملة لا يشير إلى ذلك.

ثالثاً: إنّ القول بأنَّ في الجملة فعلاً محذوفاً، يفسره ما بعده مخـــالف للقيـــاس؛ لأنَّ الفعل لا يحذف، إلا إذا تقدم ما يشير إلى حذفه، ولم يتقدم شيء يشـــير إلـــى هذا، يقول ابن أبي الربيع: "اعلم أنَّ نصبَ هذا الاسم بإضمار فعلٍ يفسره ما بعده خارجٌ عن القياس؛ لأنَّه لا يحذف الشيء حتى يتقدم من اللفـــظ أو مـــن قرائن الحال ما يدلُّ على الفعل، وأمَّا أنْ يحذف الفعل على شريطة التفســـير فخارجٌ عن القياس"[2].

أمَّا الفراء والكوفيون فقد ذهبوا إلى أنَّ ناصب الاسم المشغول عنه هو الفعل الظاهر نفسُه ، إذْ عمل في الضمير والاسم المشغول عنه معاً، يقول الفراء: "وقـــد قال بعض النحويين: زيداً ضربته، فنصبه بالفعل، كما تنصبه إذا كان قبله كلامٌ، ولا يجوز ذلك إلا أن تنوي التكرير، كأنَّه نوى أنْ يوقع الضرب على زيد قبل أن يقـــع على الهاء، فلمّا تأخر الفعل أدخل الهاء على التكرير"[3].

ويقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنّ قولهم: "زيـــداً ضربتـــه" منصـــوب بالفعل الواقع على الهاء"[4].

وقد استدلّ الكوفيون لما ذهبوا إليه بأنَّ الهاء هي الاسم المشغول عنـــه فـــي المعنى؛ لذا وجب أن يكون منصوباً بالعامل نفسه، كما في: ضربت أخـــاك زيـــداً، يقول العكبري: "واحتجَّ الآخرون بأنّ الهاء هي زيد في المعنى، وإنَّما ذكرت للبيان، وإلا فهو في المعنى كقولك: "زيداً ضربت"، ولو قال ذلك لم يكـــن فيـــه خـــلاف أنَّ النصب بضربت، فكذلك إذا أتي بالهاء على جهة البيان والتوكيد، ويدلّ علـــى مـــا

---

[1] انظر: الإنصاف ١: ٢٤٩، م٣٠.

[2] البسيط ٢: ٦١٦.

[3] معاني الفراء ١: ٢٥٥.

[4] الإنصاف ١: ٨٢، م١٢.

ذكرنا أنَّ النصب في قولك: "ضربت أباك زيداً، هو بضربت لما كان زيد هو الأب في المعنى"[1].

وما قاله الكوفيون يتفق كثيراً مع المعنى ومع ما أجمع عليه النحاة "الإعراب فرع المعنى"، إذْ إنَّهم بيَّنوا القيمة الدلالية لهذا التركيب، وقد نصَّ النحاة على ذلك، يقول ابن يعيش عن قولهم: "وهو قول فاسدٌ؛ لأنَّ ما ذكروه، وإن كان من جهة المعنى صحيحاً، فإنَّه فاسدٌ من جهة اللفظ"[2].

ولكنهم، كما قال ابن يعيش، لم يراعوا جانب اللفظ والصنعة النحوية، فلم يبينوا موقع الضمير ، هل هو بدل من الاسم الظاهر أو توكيد... الخ؛ لذا قُوبل رأيهم هذا بالرفض، مع أنَّه رأيٌ جديرٌ بالاهتمام.

أما الكسائي فقد ذهب إلى أنَّ هذا الاسم المشغول عنه منصوب بالفعل الظاهر نفسه، بناءً على إلغاء عمله في الضمير، يقول خالد الأزهري: "وزعم الكسائي أنَّ نصب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر، وألغي الضمير"[3].

وقد رُدَّ هذا المذهب بأنَّ الضمير اسم، والأسماء لا تُلْغى بعد اتصالها بالعوامل[4].

واضحٌ مما سبق أنَّ البصريين والكسائي لم يلتفتوا إلى جانب المعنى، بل كان همهم منصبّاً على تفسير الحركة الإعرابية على الاسم المنصوب، فقدّره البصريون فعلاً محذوفاً، لا يجوز إظهاره أبداً، بينما قال الكسائي بالإلغاء؛ وذلك ليتخلصوا من هذا المشكل الحاصل من وجود معمول من غير عاملٍ.

ولعلَّ من المفيد أنْ نبينَ أنَّهم اختاروا الرفع على النصب، وقالوا بأولويته؛ وذلك لعدم احتياجه إلى التقدير، نحو: زيدٌ ضربته، يقول الصيمري: "اعلم أنَّك إذا ابتدأت باسم، وشغلت الفعل عنه بضمير اختير في الاسم الرفع بالابتداء، وما بعده

---

[1] التبيين ٢٦٦، م٣٧.

[2] شرح المفصّل ٢: ٣٠.

[3] التصريح ١: ٢٩٧.

[4] انظر: شرح ابن عقيل ١: ٥١٩.

خبر،...، وإنَّما كان الرفع أجود؛ لأنَّك في الرفع لا تحتاج إلى إضمار شيء، وفي النصب لابُدّ من إضمار فعل"[1].

واضح أنَّ الاختلاف في النصب والرفع في نحو: زيدٌ أو زيداً ضربته، يعود إلى اختلاف اللهجات القبلية عند قبائل العرب ، يقول سيبويه: "فالنصب عربيٌّ كثير، والرفع أجود"[2]، ولكن المعنى فيهما واحدٌ، سواء جاء الاسم مرفوعاً أم منصوباً، يقول الصيمري: "المعنى في المنصوب والمرفوع سواء"[3].

ولما كان هذا الأسلوب من أكثر الأساليب التي تناولها العلماء القدماء والمحدثون، فإننا نرى أن نلتفت إلى ما ذهب إليه العلماء المعاصرون، ولعل أقربها إلى تحقيق المعنى هو ما يذهب إليه الدكتور خليل عمايره، إذ إنَّه تعرض لهذا الأسلوب، وفصّل القول فيه، فبين نظرة النحاة السابقين المعتمدة على نظرية العامل والمعمول التي تهتم بجانب اللفظ، وتهمل جانب المعنى، يقول: "وأنت ترى أنَّ هذا الباب يقوم أصلاً على فكرة العامل، ...، وهذا القول بتقدير عامل" حتماً موافق لما قد ظهرا" نابعٌ من نظرية العامل، وإغفال المعنى الذي هو الغاية بين المتكلم والسامع"[4].

وقد نظر الدكتور خليل عمايره إلى هذا التركيب نظرة وصفية بيَّن فيها أنَّ قيمته الدلاليةَ هي التوكيد، فالجملة: زيداً ضربته، كانت في الأصل: ضربت زيداً، ثمّ أُريدَ الاهتمامُ بالمفعول به فتقدم، والعرب إنْ أرادت العناية بشيء قدمته، فصارت الجملة: زيداً ضربت، ثم أريد لهذا الاسم مزيدٌ من التوكيد، فأكّد بضمير الغيبة، فأصبحت الجملة: زيداً ضربته[5].

وإليك هذا الرسم البياني لتوضيح ما يذهب إليه:

---

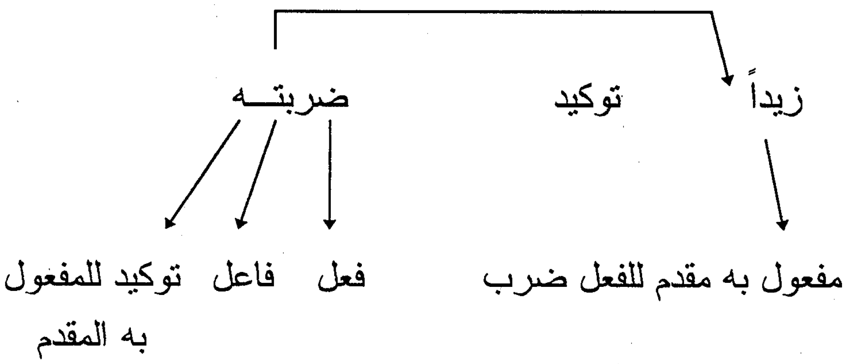
[1] التبصرة والتذكرة ١: ٣٢٦.

[2] الكتاب ١: ٨٢.

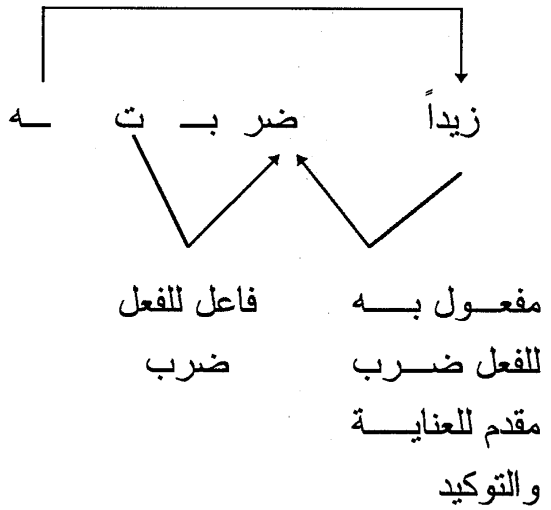
[3] التبصرة والتذكرة ١: ٣٢٦.

[4] في التحليل اللغوي، منهج وصفي تحليلي: الدكتور خليل أحمد عمايره، مكتبة المنار، الأردن، الزرقاء، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ٢٦١.

[5] انظر السابق ص٢٦٢.



توكيد للمتقدم



(حيث يشير رأس السهم إلى ما تعود إليه الكلمة)

ويبدو لنا أنَّ ما ذهب إليه الدكتور خليل عمايره يتوافق مع مبنى ومعنى هـــذا التركيب، فمن حيث المبنى وضّح أنَّ هذه جملة فعلية واحدة مرتبطة ببعضها ارتباطاً شديداً، وليست كلمة "زيداً" أثراً لعامل آخر، أمَّا الضمير فإنّه توكيد للاسم الظاهر"[1].

---

[1] انظر: رأي الدكتور خليل في تأكيد الظاهر بمضمر في كتابه "آراء في الضمير العائد ولغة أكلوني البراغيث" ص ٣٣ حيث خالف جمهور النحاة، وبين أنَّ ذاك جائز، ويخدم المعنى.

أمَّا من حيث المعنى فقد بيّن أنّ الغرض من هذا الأسلوب هو تأكيد المفعول به بمؤكدين، وهما التقديم والزيادة.

ناصب المفعول به*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة ناصب المفعول به، يقول الشيخ عبد القاهر الجرجاني: "ولو جاز ذلك لجاز أن تقول: إنَّ زيداً، في قولك: ضربت زيداً لم ينتصب بالفعل، وإنّما عمل النصبَ فيه كونُه مفعولاً، وذلك غير سديد؛ لأنَّ كونه مفعولاً أوجب أن يكون ضربت عاملاً فيه"[1].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب البصريون إلى أنَّ العامل في المفعول به النصبَ هو الفعل وحده، يقول سيبويه: "...، ضرب هذا زيداً، فزيداً ينتصب بضربَ، وهذا ارتفع بضربَ"[2].

ويقول الأنباري: "وذهب البصريون إلى أنَّ الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعاً"[3].

وقد استدلَّ البصريون لما ذهبوا إليه بأنَّ الفعل أقوى العوامل المؤثرة، فهو الذي يعمل فيما بعده من الأسماء على اختلافها، وإضافة الفاعل إليه في العمل لا تجوز، لأنَّ الفاعل اسمٌ، والاسمُ لا يعمل، يقول الأنباري: "وأمَّا البصريون فاحتجوا بأنْ قالوا: إنَّما قلنا إنَّ الناصب للمفعول هو الفعل دون الفاعل؛ وذلك لأنّا أجمعنا على أنَّ الفعل له تأثير في العمل، أمَّا الفاعل فلا تأثير له في العمل؛ لأنَّه اسمٌ، والأصل في الأسماء ألا تعمل ، وهو باقٍ على أصله في الاسمية؛ فوجب أنْ لا يكون له تأثير في العمل، وإضافة ما لا تأثير له في العمل إلى ما له تأثير ينبغي أن يكون لا تأثير له"[4].

---

* انظر: الكتاب ٢: ١٤٨، المقتصد ٢: ١٠٧٥، الإنصاف ١: ٧٨، م١١، التبيين ٢٦٣، م٣٦، شرح المفصّل ١: ٧٥، شرح الرضي ١: ٣٣٥، المساعد ١: ٤٢٦، الهمع ٣: ٧، الأشباه والنظائر ١: ٢٩٢.

[1] المقتصد ٢: ١٠٧٥.

[2] الكتاب ٢: ١٤٨.

[3] الإنصاف ١: ٧٨، م١١.

[4] الإنصاف ١: ٨٠، م١١.

أمّا الكوفيون فقد تعددت مذاهبهم في هذه المسألة، فذهب أكثرهم إلى أنّ العامل في المفعول الفعلُ والفاعلُ معاً، يقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنّ العامل في المفعول النصب الفعل والفاعل جميعاً، نحو: "ضرب زيدٌ عمراً" "[1].

وقد استدلّ الكوفيون لما ذهبوا إليه بدليلين:

الأول: إنّ الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد، وذلك من سبعة أوجه، وهي:

أولاً: إنّ إعراب الأفعال الخمسة يقع بعد الفاعل ، ولولا أنّ الفاعل جزء من الفعل ما جاز أن يقع الإعراب بعده.

ثانياً: إنّ لام الفعل تُسكّن للفاعل إذا كان ضمير رفع متصل ، نحو: ضربْت، فدلّ هذا على أنّ ضمير الفاعل بمنزلة حرفٍ من الفعل، وإلا لما سكنت لام الفعل لأجله.

ثالثاً: إنّه يلحق الفعل علامة التأنيث نحو : قامت هند، والفعل لا يؤنّث، وإنّما يؤنث الاسم، ولكن لكونه يتنزّل منزلة بعضه ألحقت به علامة التأنيث.

رابعاً: إنّهم قالوا "حبّذا" فركبوا (حبّ) ، وهو فعل، مع (ذا)، وهو اسم، فصار بمنزلة شيءٍ واحدٍ، وحكم على موضعه بالرفع على الابتداء.

خامساً: إنّهم قالوا في النسب إلى كُنْتُ "كُنْتِيٌّ"، فأثبتوا التاء ، ولو لم يتنزل ضمير الفاعل منزلة حرف من نفس الفعل ما جاز إثباتها.

سادساً: إنّهم قالوا "زيدٌ ظننت منطلقٌ" ولولا أنّ الجملة من الفعل والفاعل بمنزلة المفرد ما جاز إلغاؤها.

سابعاً: إنّهم قالوا للواحد "قفا" على التثنية؛ لأنّ المعنى: قف قف، قال الله تعالى: ﴿**القيا في جهنّم كُلَّ كفار عنيد**﴾[2]. فثني، وإن كان الخطاب لملكٍ واحدٍ؛ لأنّ المراد به القِ القِ، والتثنية ليست للأفعال، وإنّما هي للأسماء، فلو لم يتنزل الاسم منزلة بعض الفعل ما جازت تثنيته.

---

[1] الإنصاف ١: ٧٩، م١١.

[2] ق آية ٢٤.

الثاني: إن الفعل لو كان ناصباً للمفعول وحده ، لكان يجب أنْ يليه دائماً، ولا ينفصل عنه، ولمّا جاز أنْ يفصل عنه دلّ ذلك على أنَّه ليس هو العامل الوحيد فيه وحده، يقول الأنباري: "والذي يدلّ على أنَّه لا يجوز أن يكون الناصب للمفعول هو الفعل وحده، أنَّه لو كان هو الناصب للمفعول لكان يجب أن يليه، ولا يجوز أن يفصل بينه وبينه، فلمّا جاز الفصل بينهما دلّ على أنَّه ليس هو العامل فيه وحده، وإنَّما العامل فيه الفعل والفاعل"[1].

وقد ردَّ البصريون ما ذهب إليه الكوفيون بأنَّ الفاعل اسمٌ، والاسم لا يعمل، إلا إذا شبه بالفعل، ولهذا فلا تأثير له في هذا الموضع، يقول الأنباري: "وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيين : أمّا قولهم "إنَّ الناصب للمفعول الفعل والفاعل؛ لأنه لا يكون إلا بعدهما – إلى آخر ما قرروا" قلنا : هذا لا يدلّ على أنَّهما العاملان فيه؛ لما بينا أنّ الفاعل اسم، والأصل في الأسماء أن لا تعمل"[2].

وقد ذهب بعض الكوفيين إلى أنّ الفاعل هو الذي نصب المفعول به، يقول الأنباري: "وذهب بعضهم إلى أنّ العامل هو الفاعل"[3].

وفي هذا القول من الضعف ما في القول الأول؛ لأنَّ الأصل في الأسماء ألا تعمل، وبخاصة إذا لم تكن مشتقة، يقول الأنباري: "والأصل في الأسماء ألا تعمل"[4].

أمَّا خلفٌ الأحمر فقد ذهب إلى أنَّ العامل في المفعول النصب هو معنى المفعولية، يقول الأنباري: "وذهب خلفٌ الأحمر من الكوفيين إلى أنَّ العامل في المفعول معنى المفعولية"[5].

وقد ردّ الأنباري قوله هذا بأنَّ "زيدٌ" في قولهم: مات زيدٌ، وضُرِبَ زيدٌ، مفعول في المعنى، ومع ذلك لم ينتصب، يقول: "وأمَّا ما ذهب إليه الأحمر من إعمال معنى المفعولية والفاعلية فظاهر الفساد؛ لأنَّه لو كان الأمر كما زعم لوجب أنْ لا

[1] الإنصاف ١: ٨٠، م١١.

[2] السابق ١: ٨٠، م١١.

[3] الإنصاف ١: ٧٨، م١١.

[4] السابق ١: ٨٠، م١١.

[5] السابق ١: ٧٩، م١١.

يرتفع ما لم يُسمّ فاعله، نحو "ضُرِبَ زيدٌ"؛ لعدم معنى الفاعلية، وأن يُنْصَبَ الاسم في نحو: "مات زيدٌ"؛ لوجود معنى المفعولية، فلمّا ارتفع ما لم يُسمَّ فاعله مع وجود معنى المفعولية، وارتفع الاسم في نحو "مات زيدٌ"، مع عدم معنى الفاعلية؛ دلَّ على فساد ما ذهب إليه"[1].

ويبدو لنا أنَّ ما ذهب إليه خلف الأحمر هو الصحيح؛ وذلك لأنَّ في رأيه إدراكاً كبيراً لجانب المعنى، فالعربي الفصيح في عصر السليقة اللغوية لم يكن يعرف العامل والمعمول، ولم يدر بخلده أنَّ الفعل أقوى العوامل، وأنَّ الاسم أضعفها، لكنّه كان يدرك تماماً أنَّ للحركة الإعرابية في كثير من المواضع دوراً كبيراً في المعنى، فقد كانت الحركة الإعرابية أداة طيعة في لسان العربي الفصيح يستخدمها للتفريق بين المعاني المختلفة، وقد ارتبط المفعول به في ذهن العربي الفصيح بالنصب، سواء أكان الموضع الذي جاء فيه ملبساً أم لم يكن، نحو: ضَرَبَ زيداً عمرٌو، وأكل الخبزَ زيدٌ.

وقد نصَّ النحاة على دور الحركة الإعرابية في المعنى، يقول الزجاجي: "إنَّ الأسماء لمّا كانت تعتورها المعاني، فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافاً إليها، ولم تكن في صورتها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني، فقالوا ضَرَبَ زيدٌ عمراً، فدلوا برفع زيد على أنَّ الفعل له، وبنصب عمرو على أنَّ الفعل واقعٌ به. وقالوا ضُرِبَ زيدٌ، فدلوا بتغيير أول الفعل ورفع زيد على أنَّ الفعل ما لم يُسمّ فاعله، وأنَّ المفعول قد ناب منابه، وقالوا: هذا غلامُ زيدٍ، فدلوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه، وكذلك سائر المعاني، جعلوا هذه الحركاتَ دلائل عليها؛ ليتسعوا في كلامهم، ويقدموا الفاعل، إن أرادوا ذلك، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني"[2].

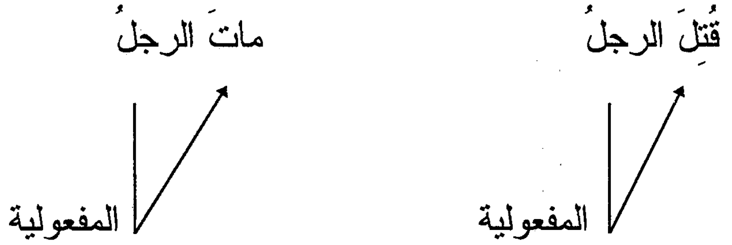
ولعل من المفيد أن نذكر أنَّ العلماء المعاصرين ينظرون إلى أن الجملة بناء تنتظم الكلمات فيه، وفقاً لقواعد وقوانين، تجب مراعاتها بدقة؛ لتحقيق خط سلامة المبنى؛ للوصول إلى الغاية التي يتم بناء الجملة لتحقيقها، وهي المعنى، فيرون أن

---

[1] الإنصاف ١: ٨١، م١١.

[2] الإيضاح في علل النحو ٧٠.

الكلمة تأخذ حركتها الإعرابية في الجملة على أنها ممثل صرفي لباب نحوي، وكل باب نحوي له حركة إعرابية – الأصلِ أن تكون ظاهرة – فيأخذ الممثل الصرفي الحركة الإعرابية المخصصة لحالة الباب الذي يمثله في الجملة، وليس بواجب أن يشير الممثل الصرفي إلى المعنى الدلالي لاسم الباب النحوي، بل إن الذي يحقق المعنى هو الارتباط بين الممثل الصرفي والكلمة الرئيسة في الجملة، وهي المبتدأ في الجملة الاسمية، والفعل في الجملة الفعلية، فإذا قال قائل: ماتَ الرجلُ، أو قُطِعَتْ الشجرةُ، فإن (الرجل) جاءت لتجسد باب الفاعل تركيبياً، ولذا فإنها تأخذ حركة حالته، وهي الضمة هنا، وأما من حيث الدلالة فارتباطها بالفعل ارتباط المفعول به، يقول الدكتور خليل عمايره: "... فيأخذ الممثل الصرفي من الباب النحوي الذي يمثله الحركة التي تعبر عن الحالة التي هو فيها، وهنا ينتهي دور المستوى التركيبي؛ ليبدأ دور المستوى الدلالي، فيتحدد معنى الممثل الصرفي في إطار علاقة الباب النحوي ببؤرة الجملة، ونضرب هنا مثلين لتوضيح ما نرمي إليه:



فتأخذ كلمة (الرجل) في الجملة الأولى علامة حالة الرفع، الضمة؛ لأنَّ الباب النحوي الذي جاءت تمثلُه هو باب نائب الفاعل، ونائب الفاعل من المرفوعات في الاستقراء والتقعيد، والممثل الصرفي هنا مفرد، فالحركة الضمة، وكذا الحال في الجملة الثانية، إلا أنَّ الممثل الصرفي جاء يمثل باب الفاعل، والفاعل من المرفوعات، فللمثل الضمة؛ لأنَّه مفرد، وهذا غاية ما يُطلب من المستوى التركيبي فيما يسمى بخط سلامة المبنى"[1].

---

[1] العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي: الدكتور خليل أحمد عمايره، دار الفكر الإسلامي، عمّان ٩٨.

العامل في المصدر إذا لم يكن جارياً على حروف الفعل*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة الناصب للمصدر إذا كان جارياً على غير الفعل المذكور، نحو قوله تعالى: ﴿**والله أنبتكم من الأرض نباتاً**﴾[1] يقول الجرجاني: "وأمّا أنبتكم فلم يتعدّ إلى مصدر نفسه الذي هو إنباتاً، فيجوز أنْ يقع نبات موقع مصدره، حتى كأنّه قيل: أنبتكم إنباتاً، على أنّه كما عرفتك يتأول على إضمار الفعل أيضاً، نحو: أنبتكم فنبتم نباتاً"[2].

وقد اختلف النحاة في الناصب لهذا المصدر اختلافاً واسعاً، فذهب بعضهم إلى أنَّه منصوب بالفعل المذكور نفسه، بينما ذهب آخرون إلى أنّه منصوب بفعل مقدّر، يكون المصدر جارياً عليه في الحروف، وذهب فريق آخر إلى أنّه منصوب بالفعل نفسه، ولكن على حذف الزوائد من المصدر، وفصّل بعضهم، فقال إن كان المعنى واحداً فالناصب له هو الفعل المذكور، أمّا إذا اختلف المعنى فالناصب له فعل محذوف.

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

أولاً:

ذهب سيبويه والمازني إلى أنَّ المصدر الذي ليس جارياً على لفظ الفعل، نحو قوله تعالى: ﴿**وتبتل إليه تبتيلاً**﴾[3]، وقوله أيضاً: ﴿**والله أنبتكم من الأرض نباتا**﴾ منصوب بالفعل المذكور نفسه، ولا ناصب له غيره؛ لأنَّ المعنى واحد، يقول سيبويه: "هذا باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل؛ لأنَّ المعنى واحد، وذلك قولك: اجتوروا تجاوراً، وتجاوروا اجتواراً؛ لأنَّ معنى اجتوروا وتجاوروا واحد،

---

* انظر: الكتاب ٤ :٨١، المقتضب ١: ٢١١ ، ٣: ٢٠٤،، المقتصد ١: ٦٢٨، شرح المفصل ٢: ١١٢، آمالي ابن الشجري ٢: ٣٩٥، التبيان في إعراب القرآن ٢: ١٢٤٢، شرح الرضي ١: ٣٠٣، شرح التصريح ١: ٣٢٧، الارتشاف ٢: ٢٠٣، الهمع ٣: ٩٨.

١ نوح آية ١٧.

٢ المقتصد ١: ٦٢٨.

٣ المزمل آية ٨.

ومثل ذلك، انكسر كسراً، وكسر انكساراً؛ لأنّ معنى كُسِرَ وانكسر واحد، وقال الله تبارك وتعالى: ﴿**والله أنبتكم من الأرض نباتاً**﴾[1]؛ لأنّه إذا قال: أنبته، فكأنّه قال: قد نبت"[2].

ويقول أبو حيان: "وإنْ كان غير جارٍ نحو: ﴿**والله أنبتكم من الأرض نباتاً**﴾ فمذهب المازني أنَّه منصوب بهذا الفعل الظاهر"[3].

وقد ذكر الزمخشري هذا الوجه عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿**والله أنبتكم من الأرض نباتاً**﴾ يقول: "أو نصب بأنبتكم؛ لتضمنه معنى نبتّم"[4].

وقد أخذ الرضي الاستراباذي بهذا الرأي، يقول: "ومذهب المازني والمبرد والسيرافي أنَّه منصوب بالفعل الظاهر، وهو أولى؛ لأنَّ الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئةٍ إليه"[5].

ثانياً:

ذهب المبرد إلى أنَّ هذا المصدر منصوب بفعل مقدّر، يكون المصدر جارياً عليه في الحروف ، فالتقدير في: أنبتكم الله نباتاً، أنبتكم فنبتّم نباتاً، يقول: "ومثل هذا، إلا أنَّ اللفظ مشتق من فعل المصدر، ولكنَّهما يشتبهان في الدلالة، قوله عزَّ وجلَّ: ﴿**وتبتل إليه تبتيلاً**﴾[6]، على وبتّل إليه، ولو كان عل تبتّل، لكان تبتلاً، وكذلك: ﴿**والله أنبتكم من الأرض نباتاً**﴾ ، لو كان على: أنبت لكان إنباتا، ولكنَّ المعنى – والله أعلم – أنَّه إذا أنبتكم، فنبتم إنباتاً. وقال الشاعر:

وَخيْرُ الأمْرِ ما استقبلْتَ منْهُ   وليْسَ بأنْ تتبعَهُ اتّباعا[7]

وهذا كثير جداً"[8].

---

[1] نوح آية ١٧.

[2] الكتاب ٤: ٨٢.

[3] الارتشاف ٢: ٢٠٣.

[4] الكشاف ٤: ٦١٨.

[5] شرح الرضي ١: ٣٠٣.

[6] المزمل آية ٨.

[7] انظر: ديوان القطامي، تحقيق: الدكتور إبراهيم السامرائي وأحمد المطلوب، بيروت ١٩٦٠م، ٣٥.

[8] المقتضب ٣: ٢٠٤.

ومن الجدير بالذكر أنَّ ابن يعيش والرضي الاستراباذي قد نسبا إلى المبرد خلاف هذا الرأي، حيث قالا: إنَّ المبرد يعمل الفعل الظاهر في هذا المصدر، يقول ابن يعيش: "فهذه المصادر أكثر النحويين يعمل فيها المذكور؛ لاتفاقهما في المعنى، وهو رأي أبي العباس المبرد والسيرافي"[1].

ويقول الرضي الاستراباذي: "ومذهب المازني والمبرد والسيرافي أنَّه منصوب بالفعل الظاهر"[2].

وقد بحثنا فيما بين أيدينا من كتب المبرد" الكامل، الفاضل" فلم نجد نصَّاً يبين أنَّه قد قال برأي يخالف ما في كتابه "المقتضب"، ولعلَّ ذلك سَهْوٌ من ابن يعيش والرضي، أو أنه قاله، ولم يصل إلينا.

وممن أخذ بهذا الرأي النحاس ومكي بن أبي طالب، يقول النحاس: " ﴿**والله أنبتكم من الأرض نباتاً**﴾[3] ومصدر أنبت إنبات، إلا أنَّ التقدير: فنبتّم نباتاً".[4]

ويقول مكي بن أبي طالب: "قوله: "من الأرض نباتاً" نبات مصدر لفعل دلَّ عليه" أنبتكم"، أي: فنبتم"[5].

لكنَّ هذا القول يحتاج إلى مناقشة من وجهين:

أولاً: إنَّ هذا القول يؤدي إلى الإضمار، والرأي الذي لا يؤدي إلى الإضمار أولى من الذي يؤدي إلى الإضمار، يقول أبو حيان: "وكلام بغير إضمار أحسن من كلام بإضمار"[6].

ثانياً: إنَّ المعنى واحد في المصدرين، سواء كان المصدر جارياً على حروف الفعل أم لم يكن، ولا حاجة إلى إضمار الفعل؛ لأنَّ المعنى واضح، ولا ضرورة

---

١ شرح المفصّل ٢: ١١٢.

٢ شرح الرضي ١: ٣٠٣.

٣ نوح آية ١٧.

٤ إعراب النحاس ٥: ٤٠.

٥ مشكل إعراب القرآن ٢: ٧٦١.

٦ البحر المحيط، طبعة دار الكتب العلمية بتحقيق عادل عبد الموجود ١: ٢٨٨.

ملجئة إليه، كما يقول الرضي: "ومذهب المازني والمبرد والسيرافي أنَّه منصوب بالفعل الظاهر، وهو أولى؛ لأنَّ الأصل عدم التقدير، بلا ضرورة ملجئة إليه"[1].

ثالثاً: ذهب بعض النحاة إلى أنَّه منصوب بالفعل نفسه، ولكن على حذف الزوائد، يقول مكي بن أبي طالب: "وقيل: هو مصدر أنبتكم على حذف الزيادة"[2]، ويقول أبو حيان: "وانتصاب (نباتاً) بـ (أنبتكم) مصدراً على حذف الزائد، أي: إنباتاً"[3].

واضح أنَّ في هذا الرأي والرأي السابق عليه تأويلاً لا حاجة إليه، والدافع إليه – في ما يبدو – تطبيق القاعدة النحوية ، حتى وإن خالف ما فيها ما جاء في الآية القرآنية، وما جاء عن العرب فالأصل في النحو يوجب أنْ يكون المصدر جارياً على حروف الفعل، يقول الزجاج في حديثه عن قوله تعالى: ﴿**وتبتل إليه تبتيلاً**﴾[4] : "والأصل في المصدر في تبتل، تبلت تبتلاً، وبتّلت تبتيلاً"[5].

ومن المعلوم أنَّ التأويل من أضعف ما يلجأ إليه النحوي في دراسة اللغة؛ لأنَّه يحاول بهذه الوسيلة أن يطوي عنق النص؛ ليتوافق مع ما وضعه من أصول ، وفي هذا خروج عن مهامّ دارس اللغة؛ لأنَّ مهمته هي دراسة اللغة، ووصفها كما هي عليه، وأنْ لا يجعل التعليل والتأويل يخرجان بالدرس اللغوي عن نطاقه، ولأبي حيان كلام في هذا المعنى، يقول: "والقول الأول أحسن ، لأنّا لا نصير إلى التأويل مع إمكان حمل الشيء على ظاهره، لاسيما إذا لم يقم دليل على خلافه"[6].

---

١ شرح الرضي ١: ٣٠٣.

٢ مشكل إعراب القرآن ٢: ٧٦١.

٣ البحر المحيط، طبعة دار الكتب العلمية بتحقيق عادل عبد الموجود ٨: ٣٣٤.

٤ المزمل آية ٨.

٥ معاني الزجاج ٥: ٢٤١.

٦ البحر المحيط، طبعة دار إحياء التراث، الطبعة الثانية ١: ٣٠٨.

رابعاً: ذهب بعض النحاة إلى التفصيل في هذه المسألة، فقالوا: إنْ كان المعنى واحداً، نحو قوله تعالى: **﴿وتبتل إليه تبتيلاً﴾**[1] ، فالناصب له هو الفعل المذكور، أمَّا إذا كان المعنى مغايراً، نحو قوله تعالى: **﴿والله أنبتكم من الأرض نباتاً﴾**[2] ، فالناصب له فعل محذوف ، يقول أبو حيان: "وقيل: إنْ غاير معناه معنى الفعل فنصبه بفعله المضمر، نحو: نباتاً، وإنْ لم يغاير فنصبه بالفعل الظاهر، نحو:

رَبابُ تحفرُ التُّرْبَ احْتفارا[3] "[4]

ويقول السيوطي: "الثالث: التفصيل: فإن كان معناه مغايراً لمعنى الفعل الظاهر، كالآية، فنصبه بفعلٍ مضمرٍ، والتقدير: فنبتم نباتاً؛ لأنَّ النبات ليس بمعنى الإنبات، فلا يصح توكيده به، وإنْ كان غير مغايرٍ فنصبه بالظاهر، كقوله:

وَقَدْ تَطوّيْتُ انطواءَ الحَضبِ[5] "[6]

لكّن هذا الرأي لا يثبت عند النظر؛ لأنَّ النحاة والمفسرين قد نصّوا على أنَّ المعنى واحد في المصادر، إذا وقعت مواقع بعضها، ولم يذهب أحد منهم إلى اختلاف المعنى؛ لذا فإنَّ هذا الرأي تحكم بلا دليل، يقول سيبويه: "...، لأنَّ معنى كُسِرَ وانكسر واحدٌ ، وقال الله تبارك وتعالى: **﴿والله أنبتكم من الأرض نباتاً﴾**؛ لأنَّه إذا قال: أنبته، فكأنَّه قال: قد نبت، وقال عزَّ وجلَّ: **﴿وتبتل إليه تبتيلاً﴾**؛ لأنَّه إذا قال: تبتل، فكأنَّه قال: بتل.

وقال القطامي:

وخيرُ الأمرِ ما استقبلتَ منهُ ... وليسَ بأنْ تتبعَهُ اتبّاعَا

---

[1] المزمل آية ٨.

[2] نوح آية ١٧.

[3] لم أعثر على قائله.

[4] الارتشاف ٢: ٢٠٣.

[5] انظر: ديوان رؤبة ١٦، والكتاب ٤: ٨٢، وصدره: عن متنه مرادة كلّ صقبِ

[6] الهمع ٣: ٩٩.

؛ لأنَّ تتبعت واتبعت في المعنى واحد"[١].

ويقول ابن يعيش: "فهذه المصادر أكثر النحويين يعمل فيها المذكور؛ لاتفاقهما في المعنى"[٢].

ويقول العكبري: "قال الله تعالى: ﴿**والله أنبتكم من الأرض نباتاً**﴾[٣]، وإنباتاً" اسم للمصدر، فيقع موقع إنبات"[٤]، فهذا نصٌّ صريح على أنَّهما بمعنى واحد، إذْ لو كانا متغايرين لما صحّ وقوع أحدهما موقع الآخر.

والذي يراه الباحث أنَّ الناصب لهذا المصدر هو الفعل الظاهر نفسه، ولا حاجة إلى التقدير والتأويل، ولاسيما أنَّ النحويين قد نصّوا على أنَّ المعنى واحد، سواء كان المصدر جارياً على حروف الفعل أم لم يكن.

ويبدو أنَّ وقوع المصادر موقع بعضها عادة لغوية عند العرب، إذْ تنوب المصادر عن بعضها، والمعنى واحد، لا اختلاف فيه، يقول ابن الشجري: "والمصادر تقع في مواضع المصادر ، كوقوع السّراح في موضع التسريح، في قوله تعالى: ﴿**وسرحوهنَّ سراحاً جميلاً**﴾[٥] ووقوع التبتيل في موضع التبتل، في قوله تعالى: ﴿**وتبتل إليه تبتيلاً**﴾[٦] وعلى هذا تقول: اجتوروا تجاوراً، فينوب التجاور مناب الاجتوار؛ لأنَّ اجتوروا وتجاوروا بمعنى واحد، وقال القطامي:

وخيرُ الأمر ما استقبلتَ منه   وليسَ بأنْ تتّبعَهُ اتباعا

ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿**والله أنبتكم من الأرض نباتاً**﴾، وقال رؤبة:

وقد تطويت انطواء الحضبِ

---

١ الكتاب ٤: ٨٢.

٢ شرح المفصل ٢: ١١٢.

٣ نوح آية ١٧.

٤ التبيان ٢: ١٢٤٢.

٥ الأحزاب آية ٤٩.

٦ المزمل آية ٨.

فوضع الانطواء موضع التطوي، كما وضع الآخر الإتباع موضع التتبع ؛ لأنَّ تتبعت واتبعت واحدٌ. كما أنَّ تطويت وانطويت بمعنى، وقال تعالى: ﴿إنْ يَصَّالحَا بينهما صلحاً﴾[1] "[2].

ويقول أبو البقاء: "والمصادر قد تختلف، ويقع بعضها موقع بعضٍ"[3].

ويقول السمين الحلبي: "والمصادر تنوب عن بعضها"[4].

وهذا ما نميل إلى الأخذ به وتوجيه الآية على ضوئه، كما فعل جلّ العلماء والمفسرين.

---

[1] النساء آية ١٢٨. وهي قراءة نافع وابن كثير وابن عامر وأبي عمرو بفتح الياء وتشديد الصاد، انظر: كتاب السبعة لابن مجاهد ص٢٣٨.

[2] آمالي ابن الشجري ٢: ٣٩٥.

[3] التبيان ١: ٢١٦.

[4] الدر المصون ٢: ٣٢٣.

"العامل في الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً"*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة العامل في الظرف والجار والمجرور، فقد اختلف فيها النحاة، فانقسم البصريون إلى فريقين، الفريق الأول يرى أنَّ العامل هو الفعل، والفريق الآخر يرى أنَّ العامل اسم ، كما سنبين بعد قليل، وذهب الكوفيون إلى أنَّ العامل في الظرف هو الخلاف ، بينما ذهب ابن السراج إلى أنَّ الظرف والجار والمجرور قسمٌ مستقلٌّ، وليس من قبيل المفردات، ولا من قبيل الجمل، يقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنّ الظرف ينتصب على الخلاف، إذا وقع خبراً للمبتدأ، نحو "زيد أمامك، وعمرو وراءَك، وما أشبه ذلك، ....، وذهب البصريون إلى أنّه ينتصب بفعل مقدر، والتقدير فيه: زيدٌ استقر أمامك، وعمرو استقر وراءك، وذهب بعضهم إلى أنَّه ينتصب بتقدير اسم فاعل، والتقدير: زيدٌ مستقر أمامك، وعمرو مستقر وراءك"[1]،

ويقول عبد القاهر الجرجاني: "وإنّما كان جملة؛ لأجلّ أنّ "في" حرفُ جر، وحروف الجر لا بُدّ لها من فعل تتعلق به؛ لأنّها جاءت؛ لتوصل بعض الأفعال إلى الأسماء، نحو قولك: قمت إلى زيد، وذهبت من دارك، ولو قلت: إلى زيد أو بزيد، من غير فعل كان محالاً ، وإذا لم يكن في اللفظ، كان مقدراً في النية، فقولك: في الدار، يتعلق بضميرٍ، نحو: استقر في الدار؛ فإذا قلت: زيد في الدار، فالتقدير: استقر في الدار، وإذا قدّرت: استقر كان فيه ضمير لزيد، فيكون الفعل مع ذلك جملة، كما أنّك إذا قلت: زيدٌ استقر أخوه، كان قولك: استقرّ أخوه جملة من الفعل والفاعل.

واعلم أنّ من الناس من لم يعدّ الظرف في الجمل؛ وذاك لأجل أنّه يقدر فيه اسم فاعل، فإذا قال: زيد في الدار، قدَّر "مستقرّ" في الدار دون استقرّ، واسم الفاعل

---

* انظر: الأصول ١: ٦٣، المسائل العسكرية ١٠٥، الإيضاح ٩٢، اللمع ٧٥، المقتصد ١: ٢٧٤، الإنصاف ١: ٢٤٥، م٢٩ ، المفصّل ٢٤، الكافية لابن الحاجب ٧٦، شرح المفصّل ١: ٩٠، شرح الجمل لابن عصفور: ١، ٣٤٤، شرح التسهيل ١: ٣١٣، البسيط ١: ٥٤٨، أسرار العربية ٧٣، شرح ابن عقيل ١: ٢٠٩، الهمع ٢: ٢١.

[1] الإنصاف ١: ٢٤٥، م٢٩.

لا يكون جملة، وإنّما يكون جملة الفعل مع الفاعل المضمر فيه أو المظهر، والمذهب الصحيح أنّه من الجمل كما ذكره الشيخ أبو علي"[1].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

تعددت مذاهب النحاة في هذه المسألة، فذهب أبو علي الفارسي والزمخشري وابن الحاجب من البصريين إلى أنَّ العامل في الظرف والجار والمجرور هو الفعل، يقول أبو علي الفارسي: "وأمّا الجملة التي تكون خبر المبتدأ فعلى أربعة أضرب: الأول: أنْ تكون الجملة مركبة من فعل وفاعل، والثاني: أن تكون مركبةً من ابتداء وخبر، والثالث: أنْ تكون شرطاً وجزاء، والرابع: أن تكون ظرفاً...

والرابع الظرف، والظرف على ضربين: ظرفٌ من الزمان، وظرف من المكان، وظروف المكان تكون أخباراً عن الأحداث والأشخاص. مثال كونها أخباراً عن الأحداث قولنا: البيع في السوق، والصلاة في المسجد، والركض في الميدان، ومثال كونها أخباراً عن الأشخاص نحو: زيد في الدار، وعمرو في المسجد، واللص في الحبس"[2].

ويقول الزمخشري: "والخبر على نوعين: مفرد وجملة، فالمفرد على ضربين: خالٍ عن الضمير، ومتضمن له، وذلك: زيدٌ غلامك، وعمرو منطلق. والجملة على أربعة أضرب فعلية، واسمية، وشرطية، وظرفية، وذلك: زيد ذهب أخوه، وعمرو أبوه منطلق، وبكر إنْ تعطه يشكرك، وخالد في الدار"[3].

ويقول ابن الحاجب: "وما وقع ظرفاً فالأكثر أنّه مقدر بجملة"[4].

وقد استدل هؤلاء النحاة بالأدلة التالية:

---

[1] المقتصد ١: ٢٧٥.

[2] الإيضاح ٩٢، ٩٥.

[3] المفصّل ٢٤.

[4] الكافية في النحو: ابن الحاجب، ت: الدكتور طارق نجم عبد الله، مكتبة دار الوفاء، جدة، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ، ص٧٦.

الأول: إنّ أصل العمل للأفعال؛ لذا كان الأولى تقدير الفعل، يقول ابن يعيش: "إن الظرف والجار والمجرور لا بُدّ لهما من متعلق به، والأصل أن يتعلق بالفعل، وإنّما يتعلق بالاسم، إذا كان معنى الفعل من لفظه، ولا شك أنّ تقدير الأصل الذي هو الفعل أولى"[1].

ويقول السيوطي: "ورجّح ابن الحاجب تبعاً للزمخشري والفارسي تقدير الفعل؛ لأنَّه الأصل في العمل"[2].

الثاني: إنّ الفعل متعين في الصلة؛ لأنّ الفعل مع الفاعل جملة، أمَّا الاسم فليس كذلك، يقول الجرجاني : "ويدلّ على صحته أنَّا رأيناهم لا يصلون الأسماء نحو الذي والتي وما أشبه ذلك إلا بالجمل كقولك: الذي أخوه منطلق زيدٌ، والذي خرج غلامه عمرو، ولا يجوز الذي ضارب زيدٌ، ولا الذي ضارب غلامك، حتى يقال: الذي هو ضارب زيد، والذي أخوه ضاربٌ زيدٌ، فيؤتى بجزء آخر، تصير به الصلة جملة، ألا ترى أنَّك لا تكاد تجد نحو قراءة من قرأ ﴿تماماً على الذي أحسنُ﴾[3]؛ لأنّ التقدير هو أحسن، فحذف المبتدأ الذي هو هو، ولا يقال: الذي ضاربٌ زيد، وإنّما يجيء ذلك إذا طال الكلام، نحو ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئاً، يريد الذي هو قائل"[4].

ويفصل الجرجاني القول في أن الظرف يكون صلة، والصلة لا تكون إلا جملة، محاولاً تسويغ رأيه السابق، يقول: "ثم إنَّا بعد علمنا أنّ الصلة لا تكون إلا جملة، وجدنا أنّ الظرف قد وصل به كثيراً مجرداً من جزء آخر، نحو قولك: الذي في الدار زيد، والذي عندك خالدٌ، والذي أمامك عمرو، ولا يجب أن يقال: الذي هو في الدار زيدٌ، والذي أخوه عندك زيد، فيؤتى بجزء آخر، فنقرر أنّ التقدير استقر دون مستقر ؛ لأنَّ استقر يكون جملة، فتستقلّ به الصلة، ومستقرّ مفرد، والمفرد لا تستقل به الصلة، فلو كان المقدّر إياه لم يجز الذي في الدار زيد، وجاءني

---

[1] شرح المفصّل ١: ٩٠.

[2] الهمع ٢: ٢٢

[3] الأنعام آية ١٥٤، وانظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ١: ٢٣٤.

[4] المقتصد ١: ٢٧٦.

الذي عندك، ولقيت الذي في دارك، كما لا يجوز أنْ تقول: الـــذي ضــارب زيــد، وجاءني الذي خارجٌ"[1].

وقد ذهب ابن السراج وابن جني وابن مالك، وغيرهم إلى أنَّ العـــامل فـــي الظرف والجار والمجرور هو الاسم، فالتقدير في: زيد في الدار، زيد مســـتقر فـــي الدار، يقول ابن السراج: "أمَّا الظروف من المكان فنحو قولك: زيد خلفك، وعمـــرو في الدار ، والمحذوف معنى الاستقرار والحلول وما أشبههما، كـــأنَّك قلـــت: زيـــد مستقر خلفك، وعمرو مستقر في الدار"[2].

ويقول ابن جني: "فإذا كان المبتدأ جثّة، ووقع الظرف خبراً عنه، لم يكن ذلك الظرف إلا من ظروف المكان، تقول: زيد خلفك، فـ"زيـــد": مرفـــوع بـــالابتداء، والظرف – بعده – خبر عنه، والتقدير: زيدٌ مستقر، خلفك، فحـــذف اســـم الفـــاعل تخفيفاً وللعلم به، وأقيم الظرف مقامه، فانتقل الضمير الذي كان في اسم الفاعل إلى الظرف، وارتفع ذلك الضمير بالظرف، كما كان يرتفع باســـم الفـــاعل، وموضـــع الظرف رفعٌ بالمبتدأ"[3].

ويقول ابن يعيش: "وقال قوم، منهم ابن السراج، إنّ المحذوف المقدر اســـم، وإنَّ الإخبار بالظرف من قبيل المفردات، إذ كان يتعلق بمفرد، فتقديـــره مســـتقر أو كائن ونحوهما"[4].

وقد استدل هؤلاء النحاة بالأدلة التالية:

الأول: إنّ الأصل في الخبر أن يكون مفرداً لا جملة، وإضمار الأصل أولـــى مـــن إضمار الفرع، يقول ابن يعيش: "أصل الخبر أنْ يكون مفرداً على ما تقـــدم، والجملة واقعة موقعه، ولا شك أنّ إضمار الأصل أولى"[5].

---

١ السابق ١: ٢٧٦.

٢ الأصول ١: ٦٣.

٣ اللمع في العربية: أبو الفتح بن جني، ت: حامد المؤمن، عـــالم الكتـــب، الطبعـــة الثانيـــة ١٤٠٥هـــ ص٧٥..

٤ شرح المفصّل ١: ٩٠.

٥ شرح المفصّل ١: ٩٠.

ويقول ابن مالك: "إن الفعل المقدر جملة بإجماع، واسم الفاعل عند المحققين ليس بجملة، والمفرد أصل، وقد أمكن، فلا عدول عنه"[1].

الثاني: إن تقدير اسم الفاعل أقل إضماراً من تقدير الفعل؛ لأنّ الفعل جملـة، واسـم الفاعل مفرد بالإجماع، يقول ابن يعيش: "إذا قدّرت فعلاً كـان جملـة، وإذا قدرت اسماً كان مفرداً، وكلّما قلّ الإضمار والتقدير كان أولى"[2].

الثالث: إنّه قد ورد اجتماع اسم الفاعل والظرف، كقول الشاعر:

لك العزّ إنْ مَوْلاكَ عزّ، وإنْ يَهُنْ　　　فأنتَ لدى بحبوحةِ الهوْنِ كائنُ[3]

يقول ابن مالك: "ويدل على أنَّ تقدير اسم الفاعل أولى أربعة أوجه: "أحدها: أنّ اجتماع اسم الفاعل والظرف قد ورد. (ثم ذكر البيت السابق).

ثم قال: "ولم يرد اجتماع الفعل والظرف في كلام يستشهد به، وإلى هذا البيت ونحوه أشرت بقولي: "وربَّما اجتمعا لفظاً" "[4].

الرابع: إنّ الاسم صالح للتقدير في كل موضع ، بخلاف الفعل فإنَّه لا يتقدر في نحو: أمّا عندك فزيد، وجئت فإذا عندك زيد؛ لأنَّ "أمّا" و "إذا" المفاجـأة لا يـأتي بعدها الفعل، يقول ابن مالك: "إنَّ كل موضع وقع فيـه الظـرف المذكـور صالـح لوقوع اسم الفاعل، وبعض مواضعه غير صالح للفعل، نحـو: أمّـا عندك فزيد، وجئت فإذا عندك زيدٌ؛ لأنّ "أما" و"إذا" المفاجأة لا يليهما الفعل"[5].

ويقول السيوطي: "ولتعينه في بعض المواضع، وهو ما لا يصلح فيه خـبراً لفعل، نحو: أمّا عندك فزيد، وخرجت فإذا عنـدك زيـد؛ لأنّ "أمّـا" و "إذا" الفجائية لا يليهما فعل"[6].

---

[1] شرح التسهيل ١: ٣١٨.

[2] شرح المفصّل ١: ٩٠.

[3] انظر: شرح التسهيل ١: ٣١٧، وشرح ابن عقيل ١: ٢١١.

[4] شرح التسهيل ١: ٣١٧.

[5] شرح التسهيل ١: ٣١٨.

[6] الهمع ٢: ٢٢.

وما قاله البصريون، سواء الذين يقدّرون الفعل أم الاسم، يحتاج إلى مناقشة من عدة أوجه:

أولاً: إنَّ المعنى لا يحتاج إلى هذا التقدير ؛ لأنَّ السامع لجملة مثل: زيد في الدار، وزيد خلفك ، يفهم المراد منها دون حاجة إلى تقدير الاسم أو الفعل، يقول ابن أبي الربيع : "إنّ الذي يُقدّر ليتعلق به الظرف إذا وقع خبراً لم يظهر قطّ، فإذا قلت: زيد أمامك، لم يستفدْ مخاطبك المعنى إلا من الاسم المبتدأ والظرف، وأمّا استقر أو مستقر فلم ينطق به، ولا سمعه المخاطب، وإنّما استفاد الخبر ممّا ذكرته ، فصار لذلك كأنَّه قسم على حدة، ليس من قبيل: زيد قائم، ولا من قبيل: قام زيد"[1].

ثانياً: إنَّ هذا المحذوف لم يظهر قط في شعرٍ ولا نثرٍ؛ لذا قال النحاة إنَّه كونٌ عام لا يظهر أبداً، يقول ابن السراج: "ولكن هذا المحذوف لا يظهر لدلالة الظرف عليه، واستغنائهم به في الاستعمال"[2].

ويقول ابن يعيش: "واعلم أنّك لمّا حذفت الخبر الذي هو استقر أو مستقر، وأقمت الظرف مقامه على ما ذكرنا، صار الظرف هو الخبر، والمعاملة معه، وهو مغاير المبتدأ في المعنى، ونقلت الضمير الذي كان في الاستقرار إلى الظرف، وصار مرتفعاً بالظرف، كما كان مرتفعاً بالاستقرار، ثمّ حذفت الاستقرار، وصار أصلاً مرفوضاً، لا يجوز إظهاره؛ للاستغناء عنه بالظرف"[3].

ويقول الرضي: "ولا يجوز عند الجمهور إظهار هذا العامل ؛ لقيام القرينة على تعيينه وسدّ الظرف مسدّه، كما يجيء في : لولا زيد لكان كذا، فلا يقال: زيدٌ كائنٌ في الدار، وقال ابن جني بجوازه، ولا شاهد له"[4].

---

[1] البسيط ١: ٥٤٨.

[2] الأصول ١: ٦٣.

[3] شرح المفصّل ١: ٩٠.

[4] شرح الرضي ١: ٢٤٤.

أمَّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنَّ العامل في الظرف هو الخلاف؛ لأنَّ الخبر هو المبتدأ في المعنى، نحو: زيدٌ أخوك، أمّا إذا لم يكن الخبر هو المبتدأ فإنَّه ينتصب على الخلاف، نحو: زيد خلفك، ومحمد أمامك، يقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنَّ الظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبراً للمبتدأ، نحو: "زيد أمامك، وعمرو وراءك"، وما أشبه ذلك"[1].

وقد كفانا أبو البركات الأنباري مؤونة الرد على الكوفيين، يقول: "وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيين: أمّا قولهم: "إنَّ خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ، وإذا قلت: زيد أمامك، وعمرو وراءك، فأمامك ليس هو زيد، ووراءك ليس هو عمرو، فلما كان مخالفاً له وجب أن يكون منصوباً على الخلاف "قلنا: هذا فاسد ؛ وذلك لأنّه لو كان الموجب لنصب الظرف كونه مخالفاً للمبتدأ لكان المبتدأ أيضاً يجب أن يكون منصوباً؛ لأنّ المبتدأ مخالف للظرف كما أنّ الظرف مخالف للمبتدأ؛ لأنّ الخلاف لا يتصور أنْ يكون من واحد، وإنّما يكون من اثنين فصاعداً؛ فكان ينبغي أن يقال: زيداً أمامك، وعمراً وراءَك"، وما أشبه ذلك؛ فلمّا لم يجز ذلك دلّ على فساد ما ذهبوا إليه"[2].

أمّا ابن السراج فإنّ له في هذه المسألة رأيين، ذهب في الرأي الأول، كما سبق، إلى أنّ العامل في الظرف والجار والمجرور هو الاسم، يقول: "أمّا الظرف من المكان فنحو قولك: زيدٌ خلفك، وعمرو في الدار، والمحذوف معنى الاستقرار والحلول وما أشبههما، كأنّك قلت: زيدٌ مستقرٌ خلفك، وعمرو مستقر في الدار"[3].

واضحٌ أنّ ابن السراج مع جمهور البصريين في هذا الرأي، إذْ يرى البصريون أنّ العامل هو الاسم أو الفعل، ويختلفون في الأَوْلى، فيرى بعضهم أنّه الفعل، ويرى بعضهم أنَّه الاسم، يقول أبو علي الفارسي: "ولن يخلو ما يعلقه به من أن يكون اسماً أو فعلاً، وكلاهما جائز غير ممتنع تقديره"[4].

---

[1] الإنصاف ١: ٢٤٥، م٢٩.

[2] الإنصاف ١: ٢٤٧، م٢٩.

[3] الأصول ١: ٦٣.

[4] المسائل العسكريات ١٠٥.

وقد أوردنا آراء البصريين في صدر هذه المسألة بالتفصيل.

أمَّا الرأي الآخر فلم نجده في كتابه "الأصول" وليس بين أيدينا من كتبه كتاب يحكي هذا الرأي، وبتتبع كتب النحو وجدنا أنَّ أبا علي الفارسي هو أول من ذكر هذا الرأي، حيث ذكره في كتابه "المسائل العسكريات"، ثمَّ نقل النحاة هذا الرأي عنه، وكان ابن السراج قد ذهب في هذا الرأي إلى أنّ الظرف والجار والمجرور قسم مستقل بذاته، وليس من قبيل المفردات ولا من قبيل الجمل، وليس معمولاً للفعل أو للاسم، يقول أبو علي الفارسي : "وقد جعل أبو بكر هذا التأليف في بعض كتبه قسماً برأسه، وذلك مذهب حسن"[١].

من الواضح أنّ أبا بكر بن السراج قد خرج في هذا الرأي عن إجماع جمهور النحويين البصريين؛ لذا لم يلق هذا الرأي أيَّ اهتمامٍ عند النحويين.

ويبدو أنّ ابن السراج قد قال بهذا الرأي في آخر حياته؛ لأنّ أكثر آرائه التي تخرج عن إجماع البصريين قالها في هذه الفترة؛ لأنّه بدأ مقلّداً لغيره في أوّل حياته، ولكن هذا التقليد لم يرضِه، يقول في رأي له عن "ليس" : "أنا أفتي بفعلية (ليس) تقليداً مُنْذُ زمن طويل ، ثم ظهر لي حرفيتها"[٢].

وقد نقل ابن عصفور وابن عقيل وأبو حيان والسيوطي هذا الرأي عن أبي علي، يقول ابن عصفور: "ومنهم من جعله قسماً برأسه، وليس من حيز الجمل ولا من حيز المفردات، وهو مذهب أبي بكر بن السراج، ...، حكى ذلك عنه الفارسي"[٣].

ويقول ابن عقيل: "وذهب أبو بكر بن السراج إلى أنّ كلاًّ من الظرف والمجرور قسم برأسه، وليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة، نقل عنه هذا المذهب تلميذه أبو علي الفارسي"[٤].

---

١ المسائل العسكريات ١٠٥.

٢ الأشباه والنظائر ٣: ٧٣.

٣ شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٤٤.

٤ شرح ابن عقيل ١: ٢١٠.

ويقول أبو حيان: "والخبر مفرد وجملة، هذا تقسيم الجمهـور، وذهـب ابـن السراج إلى أنَّ الظرف والمجرور قسم برأسه، وليسا من قبيل المفرد ولا من قبيـل الجملة، وزعم أبو علي أنَّه مذهب حسن"[1].

ويقول السيوطي: "وقيل: هو قسمٌ برأسه مطلقاً، وعليه ابن السراج"[2].

وقد استدلّ ابن السراج لهذا الرأي بدليلين هما:

الأول: قول العرب: "إنَّ في الدار زيداً"؛ لأنَّ النحاة إمّا أن يقدّروا العامل في الظرف فعلاً أو اسماً، ولا يجوز أن يكون فعلاً؛ لأنَّ "إنّ" لا تدخل على الفعل إلا في ضرورة الشعر، ولا يجوز أن يكون العامل اسماً؛ لأنَّه لو كـان اسـماً لمـا عملت "إنَّ" في "زيداً"، إذْ إنَّ "إنَّ" لا يتقدم خبرها على اسمها، فلا يجوز: إنَّ قائمٌ زيداً، يقول أبو علي الفارسي: "يدلك على ذلك قولك: إنَّ في الدار زيداً، فلا يخلو ذلك المقدّر المضمر من أن يكون اسماً، أو فعلاً كما أعلمتك، فلـو كان فعلاً لم يجز دخول "إنَّ" في هذا الكلام.

ألا ترى أنّ "إنَّ" لا مدخل لها في الأفعال، وكذلك أخوات "إنَّ"، فـإن قلـت: أنشد أبو زيد:

فليتَ دَفَعْتَ الهمَّ عنّي ساعـــةً   فَبِتْنَا عَلى ما خيَّلتْ ناعمي بَـــالِ[3]

وأنشد أبو عبيدة:

فَلَيْت كِفَافاً كَانَ خيرُكَ كلّـــهُ   وشرُّكَ عنّي ما ارتَوى الماءَ مُرْتَوي[4]

ومن أبيات الكتاب:

---

[1] الارتشاف ٢: ٤٥.

[2] الهمع ٢: ٢٢.

[3] انظر: ديوان عدي بن زيد، ت: محمد جبار المعيبد، بغـداد، ١٩٦٥م، ١٦٢، والإيضـاح العضدي ١٢٠.

[4] انظر: الإيضاح ١٢٦، والإنصاف ١: ١٨٣، م٢٢.

فلو أنَّ حُقَّ اليومَ مِنكمْ إقامــةً   وإنْ كانَ سَرْحٌ قد مَضَى فَتَسرَّعــا[1]

فإنّ ذلك في الضرورات والشعر للحاجة إلى إقامة الوزن، وهو يجيء على تقدير الحذف لاسم "إنّ" المنصوب ، فأمّا الفعل فلا مدخل لهذه الحروف عليه؛ لأنَّها مشبّهة به، وعاملة عمله، فكما لا يدخل فعلٌ على فعلٍ بلا واسطة اسم، كذلك لا يدخل شيء من هذه الحروف على الفعل، فلا يجوز إذنْ أنْ يكون الفعل مراداً هنا، ولا يجوز أيضاً أنْ يكون المراد الاسم؛ لأنّ الاسم لو كان مراداً ما كان ليتخطّى ذلك الاسم المراد، فيعمل في هذا المظهر.

فإذا لم يخلُ الكلام من هذين، ولم يجز هذان، ثبت أنَّ هذا قسمٌ ونوعٌ غير ما تقدم"[2].

الثاني: إنَّه لو كان العامل فعلاً لجاز: قائماً في الدار زيدٌ، ولمّا لم يجز دلّ على أنَّه نوعٌ مستقلّ بذاته، يقول أبو علي: "ومن هاهنا أيضاً خالف حكمه حكم الفعل، فلم يجز تقديم ما انتصب من الأحوال منه عليه، في نحو: قائماً في الدار زيدٌ، ولو كان حكمه حكم الفعل لجاز هذا التقديم معه كما يجوز مع الفعل"[3].

والذي يراه الباحث أنَّ ما ذهب إليه ابن السراج هو الصحيح؛ لأنّه راعى في هذا الرأي جانب المعنى كثيراً، فلا حاجة في هذا التركيب إلى تقدير الفعل أو الاسم؛ لأنَّ الجار والمجرور والظرف هما الخبر ، من غير حاجةٍ إلى تقدير.

وقد كان البصريون مدركين لذلك، ولكنَّ الصناعة النحوية منعتهم من القول بأنّه هو الخبر؛ لأنَّهم يرون أنَّ الظرف منصوب، ولا بُدَّ له من ناصب؛ ولأنَّ القاعدة عندهم تنصّ على أنّه لا بُدّ للجار والمجرور من متعلق؛ ولهذه الأسباب مجتمعة قال البصريون إنّ هذا العامل من الأصول المرفوضة، يقدّرُ ولا يظهر أبداً، فهو

---

[1] انظر: ديوان الراعي النميري ٩٨، والكتاب ٣: ٧٣، والإنصاف ١: ١٨٠، م٢٢.

[2] المسائل العسكريات ١٠٨.

[3] المسائل العسكريات ١٠٨.

واجب الإضمار، يقول ابن السراج: "ولكنّ هذا المحذوف لا يظهر؛ لدلالة الظرف عليه واستغنائهم به في الاستعمال"[1].

ويقول ابن بعيش: "واعلم أنَّك لمّا حذفت الخبر الذي هو استقرّ أو مستقرّ وأقمت الظرف مقامه على ما ذكرنا صار الظرف هو الخبر ، والمعاملة معه، وهو مغاير المبتدأ في المعنى ، ونقلت الضمير الذي كان في الاستقرار إلى الظرف، وصار مرتفعاً بالظرف، كما كان مرتفعاً بالاستقرار، ثم حذفت الاستقرار، وصار أصلاً مرفوضاً لا يجوز إظهاره؛ للاستغناء عنه بالظرف"[2].

ويقول الرضي الاستراباذي: "ولا يجوز عند الجمهور إظهار هذا العامل أصلاً لقيام القرينة على تعيينه وسدّ الظرف مسدّه، كما يجيء في: لولا زيد لكان كذا، فلا يقال: زيدٌ كائنٌ في الدار، وقال ابن جني بجوازه، ولا شاهد له[3].

ويبدو أنّ الذي جعل جمهور البصريين يقدّرون الفعل أو الاسم هو محاولتهم تفسير الحركة الإعرابية في "عندك، وأمامك،..." فهو منصوب، ولا بُدّ له من ناصبٍ، وكذلك الجار والمجرور لا بُدّ أن يتعلق بفعل أو شبهه، وقد سبق أنْ أوضحنا أنَّ هذا الفعل أو الاسم لم يظهر قطّ، وليس السامع بحاجةٍ إليه؛ لكي يفهم المراد من الجملة، يقول ابن أبي الربيع: "إنَّ الذي يقدر ليتعلق به الظرف إذا وقع خبراً لم يظهر قط، فإذا قلت: زيدٌ أمامك، لم يستفد مخاطبك المعنى إلا من الاسم المبتدأ والظرف، وأمّا استقر أو مستقر فلم ينطق به، ولا سمعه المخاطب، وإنّما استفاد الخبر مما ذكرته ، فصار لذلك، كأنَّه قسم على حدة، ليس من قبيل: زيد قائم، ولا من قبيل: قام زيدٌ"[4].

يضاف إلى هذا أنَّ البصريين يقدرون المحذوف بـ"استقر" أو "مستقر"، وفي هذا إخلال بالمعنى فقولنا: زيد في الدار، أو أمامك، قد تحتمل احتمالاتٍ كثيرة غير الاستقرار، كالوقوف أو الجلوس أو القيام أو ... الخ. فتقدير محذوف محصور في فعل معين يخلّ بالمعنى الذي يدور في ذهني المتكلم والسامع.

---

1 الأصول ١: ٦٣.
2 شرح المفصّل ١: ٩٠.
3 شرح الرضي ١: ٢٤٤.
4 البسيط ١: ٥٤٨.

ناصب المفعول معه*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة العامل في الاسم المنصوب بعد واو المعية، في نحو: استوى الماءُ والخشبةَ، يقول الشيخ عبد القاهر: "اعلم أنَّك إذا قلت: ما صنعت وزيداً، فإنَّ زيداً ينتصب بالفعل الذي هو صنعت بوساطة الواو"[١].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب جمهور البصريين إلى أنَّ العامل في الاسم المنصوب بعد واو المعية في نحو: استوى الماءُ والخشبةَ، هو الفعل بوساطة الواو، يقول سيبويه: "هذا باب ما يظهر فيه الفعل، وينتصب فيه الاسم؛ لأنَّه مفعول معه ومفعول به، كما انتصب نفسه في قولك: أمرأً ونفسَه، وذلك قولك: ما صنعت وأباك، ولو تركت الناقةَ وفصيلَها لرضعها، إنَّما أردت: ما صنعت مع أبيك، ولو تركت الناقة مع فصيلها، فالفصيل مفعول معه، والأب كذلك، والواو لم تغير المعنى، ولكنَّها تُعْمِلُ في الاسم ما قبلها"[٢]. ويقول الأنباري: "ذهب البصريون إلى أنَّه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو"[٣].

وقد استدلّ البصريون لهذا المذهب بأنَّ الفعل، وإن كان لازماً، إلا أنَّه تقوَّى بتوسط هذه الواو، فتعدى بذلك إلى الاسم بعده، ونصبه كما في همزة التعدية نحو: أذهبته، يقول الأنباري: "وأمَّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنَّما قلنا إنَّ العامل هو الفعل؛ وذلك لأنَّ هذا الفعل، وإنْ كان في الأصل غير متعدٍّ، إلا أنَّه قوي بالواو، فتعدّى إلى الاسم، فنصبه، كما عُدّي بالهمزة في نحو: أخرجت زيداً"[٤].

لكنَّ ما قاله البصريون يحتاج إلى مناقشة من وجوه:

---

* انظر: الكتاب ١: ٢٩٧، المقتصد ١: ٦٥٩، الإنصاف ١: ٢٤٨، م٣٠، التبيين ٣٧٩، م٦١، شرح المفصّل ٢: ٤٨، الجنى الداني ١٥٥، شرح الرضي١: ٣٤٣، الهمع ٣: ٢٣٧، شرح الأشموني ٢: ١٣٥.

١ المقتصد ١: ٦٥٩.

٢ الكتاب ١: ٢٩٧.

٣ الإنصاف ١: ٢٤٨، م٣٠.

٤ السابق ١: ٢٤٩، م٣٠.

أولاً: إنَّهم يرون أنَّ هذه الواو واو العطف، وواو العطف، كما هو معلوم، لا تعمل، يقول الأنباري: "حرف العطف لا يعمل"[1]، فالقول إذاً بأنَّ العامل هو الفعل بتوسط الواو ليس دقيقاً؛ لأنَّ الواو لا تأثير لها، وإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له ، يقول الأنباري: "إضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له"[2].

ثانياً: إنَّ الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو، فلا يقال: ضرب زيدٌ وعمراً، يقول الأنباري: "الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو"[3].

ثالثاً: إنَّ الفعل الذي يعمل النصب لابُدّ أن يكون متعدياً، والفعل هنا لازم.

ويبدو أنَّ الذي جعل البصريين يقولون بهذا الرأي هو إدراكهم ضعف الفعل اللازم في عمل النصب في المفعول؛ لذلك قالوا بهذا الرأي تخلصاً من ضعف الفعل، ولكنّهم بهذا ناقضوا ما وضعوه من أصول، إذْ كيف يكون ضعيفاً، وهو لا يعمل أصلاً.

أمّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنَّ العامل في الاسم المنصوب بعد واو المعية في نحو: استوى الماءُ والخشبةَ، هو الخلاف، يقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنَّ المفعول معه منصوب على الخلاف"[4].

وقد استدلَّ الكوفيون لما ذهبوا إليه بأنَّ هذا الفعل لا يحسن تكريره، فلا يقال: استوى الماء ، واستوت الخشبة؛ لأنَّ الخشبة لم تكن معوجة فتستوي؛ لذا انتصب على الخلاف، يقول الأنباري: "أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا إنَّه منصوب على الخلاف؛ وذلك لأنَّه إذا قال: استوى الماءُ والخشبةَ لا يحسن تكرير الفعل، فيقال: استوى الماء، واستوت الخشبة؛ لأنَّ الخشبة لم تكن معوجّةً، فتستوي، فلما لم

---

١ الإنصاف ١: ٣٧٧، م٥٥.

٢ السابق ١: ٤٦، م٥.

٣ الإنصاف ١: ٢٤٨، م٣٠.

٤ السابق ١: ٢٤٨، م٣٠.

يحسن تكرير الفعل، كما يحسن في "جاء زيدٌ وعمرٌو"، فقد خــــالف الثــاني الأول، فانتصب على الخلاف"[1].

وقد ذكروا من أدلتهم أنَّ الفعل الأول لا يمكن أن يعمــل؛ لأنّــه فعــل لازم، والفعل اللازم لا يعمل النصب؛ لذا وجب أن يكون الاسم منصوباً على الخلاف.

لكنَّ ما قالوه من أنَّ الفعل لا يمكن تكريره قد يسلم لهم في جملة مثل "استوى الماء والخشبة"، ولكن لا يسلّم في مثل "جاء البردُ والطيالسةَ، وجئت وزيــداً؛ لأنّــه يمكن أن يقال: جاء البرد، وجاء الطيالسة، وجئت، وجاء زيدٌ.

وقد ردّ البصريون ما قاله الكوفيون، فقالوا: إنّا لا نســلم بمــا ذهــب إليــه الكوفيون؛ لأنَّ المخالفة موجودة في جمل كثيرة، نحو: جاء زيدٌ لا عمرٌو، وما قــام زيدٌ لكن عمرٌو، ومع ذلك لم ينتصب الاسم المخالف لما قبله، وهذا يدلّ على فســاد ما ذهبوا إليه، يقول العكبري: "ويدلّ هاهنا أنَّ الخلاف لا يوجب النصب قولك: مــا قام زيدٌ لكن عمرو، وما مررت بأحد لكن عمرو، فالخلاف هنا موجود، ولا نصب، وكذا قولك: قام زيدٌ لا عمرٌو فإنّ الخلاف موجود، والنصب غير جائز"[2].

وقد خالف الأخفش والزجاجي والجرجاني جمهور البصريين، فذهب الأخفش إلى أنَّ هذا الاسم منصوب نصب المفعول فيه (الظرف) في نحو: جئت معــه؛ لأنَّ الإعراب لا يمكن أنْ يظهر على الحرف ، فظهر على الاســم، يقــول الأنبــاري: "وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنَّ ما بعد الواو ينتصب بانتصاب "مع"، فــي نحــو "جئت معه" "[3].

وما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش بعيدٌ، إذْ لا مقابلة بين الظرفيــة المكانيــة والمفعول معه، يقول العكبريّ: "والجواب عن قول الأخفش أنّ "مع" تنتصب علــى الظرف، ومعنى الظرفية فيها موجودٌ، ولا معنى للظرفيــة فــي الــواو، ولا فيمــا بعدها"[4].

---

[1] الإنصاف ١: ٢٤٨، م٣٠.
[2] التبيين ٣٨٢، م٦١.
[3] الإنصاف ١: ٢٤٨، م٣٠.
[4] التبيين ٣٨١، م٦١.

أمَّا أبو إسحاق الزجاج فقد ذهب إلى أنَّ المفعول معه منصوب بفعل محذوف، والتقدير في "استوى الماءُ والخشبةَ": "استوى الماء، ولابس الخشبة، يقول الأنباري: "وذهب أبو إسحاق الزجاج من البصريين إلى أنَّه منصوب بتقدير عامل، والتقدير: ولابس الخشبة"[1].

ولعلّ الذي جعل الزجاج يخالف جمهور النحويين أنَّه رأى ضرورة المحافظة على الأصول النحوية في البحث عن عامل لكل معمول.

لكنَّ هذا الرأي يحتاج إلى مناقشة من ثلاثة أوجه:

أولاً: إنَّ قوله هذا يؤدي إلى الإضمار والتقدير، والقول الذي لا إضمار فيه، ولا تقدير أولى ممّا فيه تقدير وإضمار، يقول الأنباري: "وما لا يفتقر إلى تقدير أولى ممّا يفتقر إلى تقدير"[2].

ويقول الرضي: "الأصل عدم التقدير" [3].

ويقول أيضاً: "الإضمار خلاف الأصل"[4].

ثانياً: إنَّ تقدير الفعل في نحو: استوى الماء والخشبة بـ"لابست" يؤدي إلى تغير المعنى ؛ لأنَّ "الخشبة" مفعول معه، ولكنَّه مع هذا التقدير يصبح مفعولاً به، لا مفعولاً معه.

ثالثاً: إن جاز أن يكون هذا في جملة استوى الماء ولابس الخشبة، فإنه لا يجوز في تفسير مثل جئت وزيداً، إذ لابد عندئذ من البحث عن عامل آخر، وهذا يقود إلى اضطراب في توجيه الدلالة في التراكيب الجملية.

أمَّا الشيخ عبد القاهر الجرجاني فقد ذهب إلى أنَّ الواو نفسها هي العاملة في المفعول معه، يقول الجرجاني: "النوع الرابع من ثلاثةَ عشر نوعاً، حروف تنصب

---

١ الإنصاف ١: ٢٤٨، م٣٠.

٢ الإنصاف ١: ٢٤٩، م٣٠.

٣ شرح الرضي ١: ٣٠٣.

٤ السابق ١: ٥١٧.

الاسم المفرد فقط، وهي سبعةُ أحرفٍ، الواو بمعنى مع، نحو استوى الماء والخشبة،"[1].

لكنَّ ما ذهب إليه الجرجاني يحتاج إلى مناقشة من وجهين:

أولاً: إنَّ الواو لو كانت هي العاملة لا تصل بها الضمير المتصل، نحو: سرت وكَ، فلمّا لم يجز ذلك، دلّ على بعد رأيه، يقول الأشموني: "خلافاً للجرجاني في دعواه أنَّ النصب بالواو، إذ لو كان الأمر كما ادّعى لوجب اتصال الضمير بها، فكان يقال: جلست وك، كما يتصل بغيرها من الحروف العاملة، نحو: إنَّك، ولكَ، وذلك ممتنع باتفاق"[2].

ثانياً: إنَّ النحويين مجمعون على أنَّ "الواو" حرف مهمل غير مختص، والقول بعملها النصب في المفعول معه يؤدّي إلى مخالفة الإجماع، ومن المعلوم أنَّ القول الذي يخالف الإجماع لا يجوز، يقول الأنباري: "إذا أدَّى القول إلى خلاف الإجماع وجب أنْ يكون فاسداً"[3].

وقد أدرك الرضي الاستراباذي ذلك، يقول: "وقال عبد القاهر هو منصوب بنفس الواو ، والأولى رعاية أصل الواو في كونها غير عاملة"[4].

ولعلَّ من المفيد أن نبين أنَّ الدكتور مهدي المخزومي والدكتور خليل عمايره من الباحثين المعاصرين قد تعرضا لهذه المسألة، فأخذ الدكتور المخزومي برأي الكوفيين، يقول: "ويبدو لي أنَّ النصب على الخلاف، لو عُمِل به بعد توسيع نطاقه، ومجال عمله، لكان الأخذ به وسيلة من وسائل التيسير الذي ينشده المحدثون، وأداة للتخلص من كثير من مجادلات القدماء"[5].

---

١ العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية للجرجاني مع شرح خالد الأزهري، تحقيق وتقديم وتعليق: البدراوي زهران، دار المعارف، الطبعة الأولى ١٩٨٣م ص١٠٢.

٢ شرح الأشموني ٢: ١٣٥.

٣ الإنصاف ٢: ٥٥٣، م٧٤.

٤ شرح الرضي ١: ٥١٧.

٥ مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: تأليف الدكتور مهدي المخزومي، نشر مكتبة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية، ١٣٧٧هـ، ٢٩٧.

أمَّا الدكتور خليل عمايره فقد ذهب إلى أنَّ العامل في هذا الاسم هو معنى المعية، وقد ردّ كل الأقوال السابقة باستثناء قول الكوفيين مبيناً أنَّها تعتمد الشكل، وتهمل المعنى، يقول: "أمَّا الاسم المنصوب بعد واو المعية، استوى الماء والخشبة، فهو اسم فضلة تالٍ لواو، بمعنى مع تالية لجملة ذات فعلٍ أو شبهه، وقد وقع خلافٌ طويلٌ بين النحاة في العامل في الاسم بعد الواو، فالبصريون يرون أنَّ العامل هو الفعل، ومن النحاة من يرى أنَّ الواو هي العامل، ومنهم من يرى أنَّ العامل هو الفعل اللازم بواسطة الواو، وأمَّا الكوفيون فيرون أنَّ العامل هو الخلاف، والخلاف عندهم عاملٌ معنوي ، أيْ أنَّ الاسم جاء مخالفاً في الحكم لما قبله فنصب، ولن نطيل الوقوف لمناقشة هذه الآراء التي يبدو منها القصد والمراد، وهو محاولة تبرير وجود الحركة الإعرابية (الفتحة) على آخر الاسم بعد الواو التي ليست هي واو الحال، ولا هي واو العطف، فلو كانت للعطف لوجب أن يكون الاسم مرفوعاً على نية تكرار العامل: استوى الماءُ ، واستوت الخشبة، ولو كانت بمعنى مع لوجب أن يكون الاسم بعدها مجروراً حال الاسم بعد مع، وأمَّا القول بأنَّ الفعل اللازم (استوى) قوي على العمل بواسطة الواو، فقولٌ ضعفه واضح، لا يحتاج معه إلى ردّ زيادة على القول بأنَّه لو كان الأمر كذلك لوجب أن يقال: حضر عليٌّ وخالداً.

ننظر إلى المعنى في الجملة التالية: استوى الماء والخشبةُ (بالضمة) فإنَّه – بلا ريب – يفيد أنَّ الماء كان متموجاً، وكذلك كانت الخشبة معوجة، فاستوت واستقامت ، ولكن لمّا كان المعنى الذي يريده المتكلم ليس هذا، فقد كان عليه أنْ يغير في حركة الاسم بعد الواو؛ ليصبح منصوباً، فالحركة هنا دليل على معنى، وعنصر من عناصر التحويل في الجملة الأصل، وليست نتيجة لتسلط عامل (يحار النحاة في تحديده) عليه، ولعلَّ الكوفيين قد قصدوا بقولهم (الخلاف) ما نقصده من اختلاف المعنى بين الرفع والنصب"[1].

والذي يراه الباحث أنَّ العامل في الاسم المنصوب هو معنى المعية، فالمتكلم العربي أراد إثبات وقوع الحدث من الاسمين في وقتٍ زمني واحد، وذلك غير متحصل بالعطف؛ لأنَّ واو العطف كما هو معلوم، تفيد مطلق الجمع، فكان نصب

---

[1] في نحو اللغة وتراكيبها ١٦٨.

الاسم الثاني في نحو: جئت وزيداً، وجاء البرد والطيالسةَ ، هو الوسيلة التي ساعدت المتكلم على إيصال هذا المعنى إلى السامع بأخصر وأوجز لفظ.

وقد ألمّ الشيخ عبد القاهر بهذا الكلام، فبيّن أنَّ التغير في الحركة الإعرابية هو الذي أفادنا معنى الاقتران والمصاحبة، إذْ قد يجوز أن يقال: جاء البرد والطيالسةُ والطيالسةَ، ولكنَّ في النصب معنى آخر، هو الاقتران والمصاحبة، وهذا ما لا يفيده الرفع ؛ لأنَّ الرفع يشير إلى أنَّ الواو عاطفة، وواو العطف تفيد مطلق الجمع؛ لذا كان التغيير في الحركة الإعرابية هو الذي أفاد السامع معنى الاقتران والمصاحبة، يقول الجرجاني: "وإذا قلت: جاء البرد والطيالسةَ، فهو كقولك: جاء البرد والطيالسةُ، إذ لو قلت: وجاءت الطيالسة، كان صحيحاً. غير أنَّ في العدول عن لفظ العطف فائدة أخرى، وهي الدلالة على الاقتران ، فإذا قلت: جاء البرد والطيالسةَ، علِم أنَّك تقول: اقترنا وتصاحبا، ولو قلت: جاء البردُ والطيالسةُ بالرفع على العطف لم يكن في نفس اللفظ دلالة على الاقتران والتصاحب، كما أنَّك إذا قلت: جاء زيدٌ وعمروٌ، لم يكن فيه دلالة على أنَّهما جاءا في دفعة واحدة، بل يجوز أنْ يكون كلٌّ واحدٍ منهما جاء على انفراده، وهذه النكتة والحكمة في العدول عن سنن العطف إلى النصب"[١].

---

١ المقتصد ١: ٦٦١.

العامل في المستثنى*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة العامل في الاسم المنصوب في الاستثناء، نحو: قام القوم إلا زيداً، يقول الجرجاني: "اعلم أنَّك إذا قلت: خرج القوم إلا زيداً، كان زيدٌ المستثنى من القوم؛ لأنَّك قد أخرجته من جملتهم، وزعمت أنَّه لم يشاركهم في الخروج، والمستثنى منصوب، ونصبه بالفعل الذي قبله بوساطة إلا"[1].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

تعددت أقوال النحاة في العامل في المستثنى، فذهب أكثر البصريين إلى أنَّ الاسم المنصوب في الاستثناء، نحو: قام القوم إلا زيداً منصوب بالفعل السابق بواسطة "إلا"، وممّن أخذ بهذا الرأي ابن السراج وأبو علي الفارسي والجرجاني وأبو البقاء العكبري وغيرهم، يقول ابن السراج: "فلمّا توسّطت "إلا" حدث معنى الاستثناء، ووصل الفعل إلى ما بعد "إلا""[2].

ويقول أبو علي الفارسي: "فانتصاب الاسم إنَّما هو بما تقدم في الجملة من الفعل، أو معنى الفعل بتوسط إلا"[3].

ويقول أبو البقاء العكبري: "والمستثنى من موجب بـ "إلا" منصوبٌ بالفعل المقدم وما في معناه بواسطة "إلا" "[4].

---

* انظر: الكتاب ٢: ٣١٠، ٢: ٣٣٠، الأصول ١: ٢٨١، المقتضب ٤: ٣٩٠، الإيضاح ١٧٥، المقتصد ٢: ٦٩٩ ، الإنصاف ١: ٢٦٠، م٣٤، التبيين ٣٩٩، م٦٦، شرح المفصّل ٢: ٧٦، شرح التسهيل ٢: ٢٧١، شرح الرضي ٢: ٨٠، التصريح ١: ٣٤٩، الهمع ٣: ٢٥٢، الأشموني ٢: ١٤٣.

[1] المقتصد ٢: ٦٩٩.

[2] الأصول ١: ٢٨١.

[3] الإيضاح العضدي ١٧٥.

[4] اللباب ١: ٣٠٣.

أمّا سيبويه فقد اختلف النحاة في رأيه في هذه المسألة، فقال بعضهم إنَّه يرى أنَّ العامل هو الفعل بتوسط إلا، يقول ابن يعيش: "وفي العامل في المستثنى أقـــوالٌ، منها قول سيبويه إنّ العامل فيه الفعل المقدّم، أو معنى الفعل بواسطة إلا"[1].

وذهب بعض النحويين إلى أنّه يرى أنَّ العامل هو إلا نفســها ، يقــول ابــن مالك: "ثم قلت: "بها لا بما قبلها" مشيراً إلى الخلاف في ناصب المستثنى بـــ "إلا" ، واخترت نصبه بها نفسها ، وزعمت أنّي فـــي ذلــك موافــق لســيبويه وللمــبرد وللجرجاني، وقد خفي كون هذا مذهب سيبويه على جمهور الشراح لكتابه"[2].

ولعلَّ هذا الخلاف في رأي سيبويه يعود إلى أنَّ كلامه في هذه المسألة يحتمل الوجهين، يقول سيبويه: "والوجه الآخر أنْ يكون الاسم بعدها خارجاً ممّا دخل فيه ما قبله ، عاملاً فيه ما قبله من الكلام، كما تعمل عشرون فيما بعدها، إذا قلت: عشرون درهماً"[3]، ويقول أيضاً: "وكان العامل فيه ما قبله من الكلام، كما أنّ الدرهــم ليــس بصفة للعشرين، ولا محمول على ما حملت عليه، وعمل فيها"[4].

وقد استدلَّ البصريون لما ذهبوا إليه بأنَّ "إلا" قوَّت الفعل، فعمل في المستثنى النصب، كما كان ذلك في حروف الجر وهمزة التعدية، يقــول الأنبــاري: "وأمَّــا البصريون فاحتجوا بأنْ قالوا: إنَّما قلنا إنَّ العامل هو الفعل؛ وذلك لأنَّ هذا الفعــل، وإنْ كان فعلاً لازماً في الأصل، إلا أنَّه قَوِي بإلا، فتعدّى إلى المستثنى، كما تعــدّى الفعل بحرف الجر"[5].

وما ذهب إليه البصريون يحتاج إلى مناقشةٍ من وجهين:

أولاً: إنَّ الفعل قد لا يوجد في جملة الاستثناء، نحو: القوم فيها إلا أبـــاك، والقــوم أخوتك إلا زيداً، ومع ذلك ينتصب الاسم من غــير وجــود الفعــل، يقــول

---

١ شرح المفصّل ٢: ٧٦.

٢ شرح التسهيل ٢: ٢٧١.

٣ الكتاب ٢: ٣١٠.

٤ السابق ٢: ٣٣٠.

٥ الإنصاف ١: ٢٦٢، م٣٤.

السيوطي: "وقُدِحَ فيه بأنَّه قد لا يكون قبل "إلا" فعلٌ، نحو: القوم أخوتك إلا زيداً"[1].

ثانياً: إنَّ الجملة قد يوجد فيها أكثر من أداة استثناء، نحو: قام القوم إلا زيداً إلا عمراً، ولو قلنا إنَّ الفعل هو العامل فيهما لأدى ذلك إلى نصب اسمين دون وجود حرف عطف بينهما، وهذا لا نظير له، يقول ابن مالك: "وكذا لو كررت إلا دون عطف في المعنى، نحو قاموا إلا زيداً إلا عمراً، فإنّ الثاني موافق للأول في المعنى، فلو جعلا منصوبين بالفعل معدَّى إليهما بإلا، لزم من ذلك عدم النظير، إذْ ليس في الكلام فعل معدّى بحرف واحدٍ إلى شيئين دون عطف فوجب اجتنابه".[2]

ويبدو أنَّ الذي جعل البصريين يقولون بهذا الرأي هو أنَّ الفعل هنا، سواء أكان لازماً نحو (جاء – قام) أمْ متعدياً، نحو "ضرب" لا يمكن أن يعمل في الاسم المنصوب بعد إلا؛ لأنَّ اللازم قاصرٌ عن العمل، فلا ينصب مفعولاً، أمّا الفعل المتعدي فإنَّه يأخذ مفعوله قبل المستثنى، نحو: ضربت القوم إلا زيداً، فـ "القوم" مفعول به لـ "ضرب"، فيبقى المستثنى منصوباً بغير ناصبٍ؛ لأنَّ "ضرب" لا يتعدّى إلى أكثر من واحدٍ؛ لذلك قال البصريون بهذا الرأي؛ ليتخلصوا من هذا المشكل.

وقد ذهب بعض النحاة إلى أنَّ العامل في هذا الاسم هو الفعل فقط، وممّن أخذ بهذا الرأي ابن خروف، يقول ابن مالك: "الثاني: إنَّ الناصب ما قبل إلا على سبيل الاستقلال، وهو قول ابن خروف"[3].

وفي هذا الرأي ما في الرأي السابق من عدم وجود الفعل في نحو: القوم فيها إلا أباك، وأنَّ الفعل اللازم أو المتعدي لا يمكن أن يعملا في هذا الاسم كما أوضحنا سابقاً.

---

١ الهمع ٣: ٢٥٢.

٢ شرح التسهيل ٢: ٢٧٧.

٣ السابق ٢: ٢٧٧.

أمَّا أبو العباس المبرد فقد ذهب إلى أنَّ العامل في المستثنى هو الفعل المحذوف، و "إلا" دليلٌ عليه وبدل منه، يقول المبرد: "وعلى هذا مجرى النفي، وإن كان الأجود فيه غيره ، نحو: ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ، وما مررت بأحدٍ إلا زيدٍ؛ وذلك لأنَّك لمّا قلت: جاءني القوم، وقع عند السامع أنَّ زيداً فيهم، فلمّا قلتَ: إلا زيداً، كانت "إلا" بدلا من قولك: أعنى زيداً، وأستثني فيمن جاءني زيداً، فكانت بدلاً من الفعل"[1].

وما ذهب إليه المبرد يحتاج إلى مناقشة من ثلاثة أوجه:

أولاً: إنَّ في هذا القول إضماراً وتقديراً ، ومن المعلوم أنّ القول الذي بلا تقدير ولا إضمار أولى مما فيه تقديرٌ وإضمار ، يقول الأنباري: "وما لا يفتقر إلى تقدير أولى ممّا يفتقر إلى تقدير"[2].

ويقول الرضي: "الأصل عدم التقدير"[3]، ويقول أيضاً: "الإضمار خلاف الأصل"[4].

ثانياً: إنّ في هذا القول إعمالاً لمعنى الحرف، وإعمال معاني الحروف لا يجوز، يقول ابن يعيش: "ولأنَّ فيه إعمال معنى الحرف ، وإعمال معاني الحروف لا يجوز"[5].

ثالثاً: إنَّا نقول: جاء القوم غيرَ زيد، فينتصب "غيرَ" على الاستثناء، ولو قدّرنا الفعل لاختلّ المعنى وفسد، فدلَّ ذلك على ضعف هذا الرأي، يقول ابن يعيش: "وهو ضعيف ؛ لأنَّك تقول: أتاني القوم غيرَ زيدٍ، فتنصب غيراً، ولا يجوز أنْ تقدر استثنى غيرَ زيدٍ؛ لأنه يفسد المعنى"[6].

---

١ المقتضب ٤: ٣٩٠.

٢ الإنصاف ١: ٢٤٩، م٣٠.

٣ شرح الرضي ١: ٣٠٣.

٤ السابق ١: ٥١٧.

٥ شرح المفصّل ٢: ٧٦.

٦ السابق ٢: ٧٦.

أمّا عبد القاهر الجرجاني في "العوامل المائة" وابن مالك في "شرح التسهيل" فقد كان لهما رأي آخر في هذه المسألة، خلافاً لما في "المقتصد" والألفية، حيث ذهبا إلى أنّ العامل في المستثنى هو "إلا" نفسها، يقول الجرجاني: "...، حروف تنصب الاسم المفرد فقط، وهي سبعة أحرفٍ، ...، وإلا للاستثناء، نحو جاءني القوم إلا زيداً"[1].

ويقول ابن مالك: "ثمّ قلت: "بها لا بما قبلها" مشيراً إلى الخلاف في ناصب المستثنى بإلا، واخترت نصبه بها نفسها"[2].

وقد استدلا لما ذهبا إليه بأنّها مختصة بالدخول على الأسماء، يقول السيوطي: "واستدلّ بأنّها مختصة بالدخول على الاسم، وليس كجزءٍ منه، فعملت فيه، كـ "إنّ" ولا التبرئة"[3].

وقد اعترض عليهما بدخولها على الأفعال، نحو: ما جاءني محمد إلا تكلم، فأجابوا عن ذلك بأنْ لا عبرةَ بدخولها على الأفعال؛ لأنّها مؤولةٌ بالاسم؛ لوقوعها موقع الاسم المفرد، نحو: ما جاءني محمدٌ إلا تكلّم، فـ "تكلم" وإن كان فعلاً، فهو في موضع نصب على الحال، يقول ابن مالك: "ونصّ أبو الحسن بن خروف في شرح الكتاب مبيناً بأنّ الفعل لا يقع بعد إلا، حتى يكون مؤولاً باسم، ولو كان مطلق الدخول على الفعل مبطلاً للاختصاص بالاسم ما أضيف الاسم إلى فعل، ولا وقع الفعل حالاً ، ولا مفعولاً ثانياً لظنّ، ولا خبر كان، أو "إنّ"؛ لأنّ مواضع كل واحد من هذه المذكورات متسلط عليه عاملٌ من عوامل الأسماء، فكما لم يبطل اختصاص هذه العوامل بالأسماء وقوع الأفعال في مواضع معمولاتها؛ لتأولها بأسماء، كذلك لا يبطل اختصاص إلا بالأسماء دخولها على فعل مؤول باسم"[4].

لكنّ ما ذهب إليه الجرجاني وابن مالك يحتاج إلى مناقشة من وجهين:

---

[1] العوامل المائة ١٠٣.

[2] شرح التسهيل ٢: ٢٧١.

[3] الهمع ٣: ٢٥٢.

[4] شرح التسهيل ٢: ٢٧٥.

أولاً: إنَّ الواو لو كانت عاملة لا تصل بها الضمير ، قياساً مطرداً، فقيل: جاء القوم إلاك، فلما لم يكن ذلك قياساً مطرداً، دَلَّ على ضعف هذا الرأي، يقول ابن مالك: "لو كانت إلا عاملة لم يقع الضمير بعدها إلا متصلاً، كما يقع بعد إنَّ وأخواتها، والأمر بخلاف ذلك، قال الله تعالى: ﴿**ضَلَّ من تدعون إلا إيّاه**﴾[1]"[2].

ثانياً: إنّ هذا الحرف غير مشبه بالفعل ، والحروف غير المشبهة بالفعل تعمل الجر، نحو: من، إلى، فلمّا كان ما بعده منصوباً عُلِمَ أنَّها ليست بعاملة في المستثنى.

أمَّا الفراء فقد ذهب إلى أنَّ "إلا" في الاستثناء مركبة من "إنَّ" التي للتوكيد، و "لا" التي للعطف، ثمّ حذفت إحدى النونين، وأدغمت الكلمتان في بعضهما، فصارتا "إلا"، فإذا جاء ما بعدها منصوباً، فالنصب بـ "إنَّ"، نحو: جاء القوم إلا زيداً، أمَّا إن جاء الاسم تابعاً لما قبله، فذلك مراعاة لـ "لا" العاطفة، يقول الأنباري: "وذهب الفراء ومن تابعه من الكوفيين، وهو المشهور من مذهبهم، إلى أنَّ "إلا" مركبة من (إنَّ) و (لا)، ثُمَّ خففت إنَّ، وأدغمت في لا، فنصبوا بها في الإيجاب اعتباراً بـإنَّ، وعطفوا بها في النفي اعتباراً بلا"[3].

ويقول الرضي الاستراباذي: "وقال الفراء: "إلا" مركبة من: "إنَّ" و "لا" العاطفة، حذفت النون الثانية من "إنَّ"، وأدغمت الأولى في لام "لا"، فإذا انتصب الاسم بعدها، فبإنَّ، وإذا اتبع ما قبلها في الإعراب، فبلا العاطفة، فكأنَّ أصل قام القوم إلا زيداً: قام القوم إنَّ زيداً لا قام، أي لم يقم، فلا، لنفي حكم ما قبل "إلا" ونقضه، نفياً كان ذلك الحكم أو إثباتاً، فهو كقولك: كأنَّ زيداً أسد، الأصل عند بعضهم: إنَّ زيداً كالأسد، فقدموا الكاف، وركبوها مع "أنَّ" "[4].

وما ذهب إليه الفراء تكون مناقشته من أربعة أوجه:

---

[1] الإسراء آية ٦٧.

[2] شرح التسهيل ٢: ٢٧٥.

[3] الإنصاف ١: ٢٦٠، م٣٤.

[4] شرح الرضي ٢: ٨١.

أولاً: إنّ قوله هذا يؤدي إلى القول بالتركيب ، ومــن المعلــوم أنّ الأصــل فــي الحروف أن تكون بسيطة، يقول السيوطي: "الأصل عدم التركيب"[1].

ثانياً: إنّ "لا" لا تأتي إلا بعد الإثبات، نحو: جاء زيدٌ لا عمرٌو، و" إلا" تـــأتي بعــد الإثباتِ والنفي، فمن إتيانها بعد النفي قولهم: ما جاءني القوم إلا زيدٌ، يقــول الرضي الاستراباذي: "وفيما قال نظر من وجوه؛ لأنّ "لا" على المعنى الــذي أوردناه، غير عاطفة ، ومع التسليم، فإنّ "لا" العاطفة لا تأتي إلا بعد الإثبات، لغة. وعليه أبو عبيد القاسم بن سلام وابن السيد، وقيل: خاص بليت، وعليه الفراء،

ومن الوارد في ذلك قوله:

ثالثاً: إنّ قوله إن "إلاّ" تنصب مرة، وتتبع أخرى، يؤدي إلى أن يجتمع حكمان فــي موضع واحد، وذلك لا يجوز، يقول الرضي: "ولأنّ فيما قال عزْلاً لإنّ، مرةً، وللا، أخرى عن مقتضيهما؛ وذلك لأنّه ينصبُ بها مرةً، ويتبع ما بعدها لمــا قبلها أخرى، ولا يجتمع الحِكمان معاً في موضع"[3].

إن حراسنا أسدا[1]

وقوله: إن العجوز خبة جروزا[2]

رابعاً: إن قوله هذا يؤدي إلى حذف خبر "إنّ"، إذا كان المستثنى منصوباً، وفي هذا إضمار للخبر، والإضمار خلاف الأصل كما ذكرنا سابقاً.

وقوله:

كــأن أذنيــه إذا تشوفــا قادمــةً، أو قلَمــاً مُحرّفــا[3]

أمّا الكسائي فقد ذهب إلى أنّ المستثنى منصوبٌ بــ "إنّ" محذوفــة الخبــر، فالتقدير في: قام القوم إلا زيداً: قام القوم إلا أنّ زيداً لم يقم ، يقول الأنباري: "وحكي عن الكسائي أنّه قال: إنّما نصب المستثنى، لأنّ تأويله قام القوم إلا أنّ زيداً لم يقم"[4].

وقوله:

ألا يا ليتني حجرا بواد

وقوله: يا ليت أيام الصبا رواجعا[5]

وسُمع: "لعلَّ زيداً أخانا"[6]

وما قاله الكسائي يحتاج إلى مناقشة من وجهين:

واتضح أن نظرية العامل والمعمول قد أثّرت في هذه المسألة تــأثيراً كبــيراً، ويظهر هذا التأثير في عبارات كالفرع والأصل، والقوة والضعف، فالفريقـان قـد أجمعا على أنّ "إنّ" فرع، وقد ظهر أثر هذه الفرعية عند الكوفيين في عدم عملهـا الرفعَ في الخبر، بينما ظهر عند البصريين في تقديم المنصوب على المرفوع، فهــو فرع كما في: ضرب زيداً عمرٌو.

أولاً: إنّ في قوله هذا تقدير وإضمار ما لا حاجة إليه في المعنى، ومن المعلوم أنّ قولاً بغير تقدير أو إضمار أولى من قول فيه تقدير وإضمــار، كمــا قــال الأنباري والرضي سابقاً.

ثالثاً: إنّ ما قاله الكوفيون من أنّ العامل في خبر "إنّ" وأخواتها هــو المبتــدأ؛ لأنّ معنى الابتداء لا زال موجوداً حتى بعد هذه الحروف، قد يسلم لهم فــي "إنّ" أمّا مع بقية أخواتها "لعلّ، كأنّ، ليت، لكنّ"، فلا يسلم أبداً؛ لتغير معنى الجملة، يقول العكبري: "إنّ معنى الابتداء قد زال في كأنّ وليــت ولعــلّ، وإذا زال المعنى لم يبق للرفع عامل"[1].

[1] الهمع ٤: ٣٥٢
[2] شرح الرضي ٢: ٨١
[3] شرح الرضي ٢: ٨١
[4] الإنصاف ١: ٢٦٢، م٣٤

ومن المعلوم أن العرب قد نطقت على سجيتها، وقــد قــامت علــل النطــق

ثانياً: إنَّ "إنّ" هنا مفتوحة، وهي في تقدير اسم واحد، ولا بُدّ له من ناصب، فيبقى الإشكال كما كان سابقاً، يقول الرضي الاستراباذي: "وليس بشيء؛ إذْ يبقى الإشكال عليه بحاله في انتصاب "أنَّ" مع اسمها وخبرها؛ لأنَّها في تقدير المفرد"[١].

وهناك رأي آخر للكسائي، نسبه إليه خالد الأزهري، وهو أنَّ العامل في المستثنى المخالفة ، يقول الأزهري: "السادس: المخالفة، وحكي عن الكسائي"[٢].

ولكنَّ معنى المخالفة يثبت في جمل كثيرة مثل: قام زيد لا عمرو، ومع ذلك لم ينتصب الاسم المخالف لما قبله.

وقد ذهب ابن عصفور إلى أنَّ المستثنى منصوب بعد تمام الكلام، يقول: "ومنهم أيضاً من ذهب إلى أنَّه انتصب عن تمام الكلام ، وهو الصحيح، وهو في ذلك بمنزلة التمييز"[٣].

والذي نراه أنَّ ما ذهب إليه ابن عصفور هو الصحيح؛ وذلك لأنَّ هذا الاسم قد جاء بعد تمام الكلام، ولا معنى لرفعه أو لجره؛ لذا كان منصوباً؛ لأنَّ النصب، كما هو معلوم، أخفّ الحركات ، فينتصب، كما ينتصب التمييز، في نحو: تفقأ الكبش شحماً، وتصبب زيدٌ عرقاً، وقد نصَّ النحاة على ذلك، يقول ابن يعيش: "التمييز يشبه المفعول من حيث إنّ موقعه آخراً، نحو: طاب زيد نفساً، وهذا راقودٌ خلاًّ، كما أنّ المفعول كذلك، فإنّه يأتي فضلةً بعد تمام الكلام، ونعني بقولنا فضلة أنَّه يأتي بعد استقلال الفعل بفاعله، كما أنّ المفعول كذلك؛ ولذلك وجب أن يكون منصوباً، كما أنّ المفعول كذلك"[٤].

أمّا قول النحاة إنّ ناصبه الفعل أو الفعل بتوسط إلا، أو إلا نفسها ... الخ فلا يثبت، وقد أوضحنا ذلك سابقاً؛ وذلك لأنَّها أقوال تهتم بتبرير وجود الحركة

---

١ شرح الرضي ٢: ٨٠.

٢ التصريح ١: ٣٤٩.

٣ شرح الجمل ٢: ٢٥٤.

٤ شرح المفصّل ٢: ٧٠.

الإعرابية بأيٍّ شكل من الأشكال، وفي ذلك انصراف بالدرس اللغوي إلى جزئية فيه، وليس إلى الغاية منه.

ولعلَّ من المفيد أنْ نبين أنَّ معنى الاستثناء حاصل في الجملة، وإنْ لم يكن الاسم منصوباً، فليست الحركة الإعرابية هي المفيدة لخروج المستثنى عن حكم المستثنى منه ، ويدلّ على ما نذهب إليه أنَّ المستثنى قد جاء غير منصوب في إحدى القراءات القرآنية، يقول الزمخشري في قوله تعالى: ﴿**فشربوا منه إلا قليلاً منهم**﴾[١]: "وقرأ أبي والأعمش: إلا قليلٌ بالرفع"[٢].

ويقول أبو حيان: "وقرأ عبد الله وأبي والأعمش (إلا قليلٌ) بالرفع"[٣].

فهذه القراءة، وإن لم تكن من القراءات السبع، إلا أنَّها تشير إلى أنَّ معنى الاستثناء مفهوم من السياق، وليست الحركة الإعرابية هي التي أفادته.

وممّا يقوّي ما نذهب إليه من أنَّ الحركة الإعرابية لازمة في سلامة التركيب، وإن لم يكن لها دور في المعنى، أنَّ للعرب لهجتين مشهورتين في الاستثناء غير الواجب، نحو: ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ وزيداً، يقول الزمخشري: "والثاني جائز فيه النصب والبدل، وهو المستثنى من كلام تام غير موجب، كقولك: ما جاءني أحدٌ إلا زيداً وإلا زيدٌ"[٤] حيث جاء المستثنى غير منصوب في إحدى اللهجتين.

وقد اضطرب النحاة في توجيه المستثنى غير المنصوب، فقالوا: إنّه بدل من المستثنى منه[٥]، مع أنَّه لا معنى للبدلية هنا، إذْ كيف يكون ما قبل (إلا) منفياً وما بعدها موجباً.

والذي يراه الباحث أنَّ ما بعد "إلا" في الاستثناء غير الواجب مستثنى، سواء أكان منصوباً أم تابعاً لما قبله، ولا معنى للبدلية، لأنَّ المستثنى يفهم من سياق الجملة

---

١ البقرة آية ٢٤٩.

٢ الكشاف ١: ٢٩٥.

٣ البحر المحيط، طبعة دار الكتب العلمية بتحقيق عادل عبد الموجود ٢: ٢٧٥.

٤ المفصّل ٦٨.

٥ انظر: شرح ابن عقيل ١: ٥٩٩.

لا من الحركة الإعرابية. فالنحاة لا يطلقون علـــى الاســـم "مســـتثنى" إلا إذا كـــان منصوباً؛ لأنَّهم يعدون الاستثناء من الأبواب المنصوبة ؛ ولكنَّ الواقع اللغوي بخلاف ذلك؛ إذْ وُجد من قبائل العرب من ترفع المستثنى ، سواء أكان تاماً موجباً أم تامـــاً منفياً، وهذا يؤيد ما ذكرناه سابقاً من الاستثناء يفهم من سياق الكلام لا من الحركـــة الإعرابية.

العامل في الاسم بعد واو رُبَّ*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة واو "رُبَّ" في نحو: وبلدٍ قطعت ، هل تعمل الجر بنفسها أم أنَّ هناك "رُبَّ" محذوفة تكون هي العاملة، يقول الجرجاني: "اعلم أن رُبَّ مضمر بعد الواو في نحو ما ذكره؛ وذلك لكثرة الاستعمال، فقد قالوا: إنّ الواو عوض من رُبَّ، وليس ذلك بسديد، قال شيخنا رحمه الله: يدلّ على سقوطه ما جاء من قول رؤبة أيضاً:

بل بلدٍ ملءُ الفجاجِ قَتَمُهْ ... لا يُشترى كِتّانُهُ وجهرمُهْ[1]

لأنَّ الواو لو كان عوضاً من رُبَّ لما جاء الجر مع بل، وإذا كان كذلك علمت أنَّه مضمر بعده، والواو حرف عطف"[2].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب البصريون إلى أنَّ واو "رُبَّ" لا تعمل الجر بنفسها، وإنَّما الجر لـ "رُبَّ" مقدرة، حذفت لطول الكلام، يقول سيبويه: "ومن العرب من يقول: اللهِ لأفعلن؛ وذلك أنّه أراد حرف الجر، وإيّاه نوى ، فجاز حيث كثر في كلامهم، وحذفوه تخفيفاً، وهم ينوونه، كما حذف رُبَّ في قوله:

وجَدّاءَ ما يُرْجَى بها ذوْ قرابةٍ ... لعَطْفٍ، وما يَخْشَى السُّماةَ ربيبُها[3] "[4]

---

* انظر: الكتاب ١: ١٠٦، ٢٦٣، ٢: ١٦٣، ٣: ٩، ٤٩٨، المقتضب ٢: ٣١٨، ٣٤٦، الأصول ١: ٤٢٠، المقتصد ٢: ٨٣٦، الإنصاف ١: ٣٧٦، م٥٥، شرح الرضي ٤: ٢٩٨ ، شرح المفصّل ٨: ٥٢، الجنى الداني ١٥٤، البسيط ٢: ٨٦٩، مغني اللبيب ٤٧٣، التصريح ٢: ٢٢.

[1] انظر: ديوان رؤبة ١٥٠، وقد ورد شطرا الرجز هذان على هذه الصورة في كتب النحو، وتفصيلها في الديوان كالتالي:

واعتلَ أديان الصبا ودجمهْ ... بل بلدٍ ملء الفجاج قَتَمُهْ
لا يشتري كتانه وجهرمهْ ... يجتابُ ضحضاح السراب أكمهْ

[2] المقتصد ٢: ٨٣٦.

[3] انظر شرح أبيات سيبويه ٢٢٨.

[4] الكتاب ٣: ٤٩٨.

ويقول الأنباري: "وذهب البصريون إلى أنَّ واو رُبَّ لا تعمل، وإنَّما العمل لرُبَّ مقدّرة"[1].

وقد استدلّ البصريون لما ذهبوا إليه بأنَّ الواو حرف عطف، وحروف العطف لا تعمل؛ لأنَّها غير مختصة، وما لا يختص فلا عمل له، يقول الأنباري: "وأمّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا إنَّ الواو ليست عاملة وأنّ العمل لـ"رُبَّ" مقدرة ، وذلك لأنّ الواو حرف عطف، وحرف العطف لا يعمل شيئاً؛ لأنَّ الحرف إنما يعمل إذا كان مختصاً، وحرف العطف غير مختص، فوجب ألا يكون عاملاً، وإذا لم يكن عاملاً وجب أن يكون العامل رُبَّ مقدرة"[2].

لكنَّ ما استدلَّ به البصريون يحتاج إلى مناقشة من وجهين:

أولاً: إنَّ قولهم هذا يؤدّي إلى الإضمار والتقدير، وهما خلاف الأصل، يقول الرضي: "الأصل عدم التقدير"[3]، ويقول أيضاً: "الإضمار خلاف الأصل"[4]، فما يمكن فهمه على وجهه من غير تقدير أولى من أن يذهب فيه إلى التقدير، ولما كان المعنى بغير تقدير واضحاً، فإن في التقدير تكلفاً لا مسوغ له.

ثانياً: إنَّ هذه الواو ليست واو العطف؛ لأنَّها تفيد في هذا الموضع ما تفيده "رُبَّ" من التقليل أو التكثير، ولا علاقة لها بالنسق، إذْ لا معطوف عليه لكي تكون الواو عاطفة.

أمّا الكوفيون وأبو العباس المبرد فقد ذهبوا إلى أنَّ واو "رُبَّ" تعمل الجر بنفسها، دون تقدير لـ "رُبَّ"، يقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنَّ واو "رُبَّ" تعمل في النكرة الخفض بنفسها، وإليه ذهب أبو العباس المبرد من البصريين"[5]، ويقول المبرد: "...، واحتجوا بإضمار رُبَّ في قوله:

---

[1] الإنصاف ١: ٣٧٦، م٥٥.
[2] الإنصاف ١: ٣٧٧، م٥٥.
[3] شرح الرضي: ١: ٣٠٣.
[4] شرح الرضي ١: ٥١٧.
[5] الإنصاف ١: ٣٧٦، م٥٥.

وبلدٍ ليس فيه أنيسُ[1]

وليس كما قالوا، لأنَّ الواو بدل من (رُبَّ) "[2]

وقد استدلّ الكوفيون لما ذهبوا إليه بدليلين:

أولاً: إنَّ الواو نابت عن "رُبَّ"، فعملت الجرّ بنفسها عند نيابتها، كواو القسم عندما نابت عن الباء قي قولهم: واللهِ، يقول الأنباري: "أمّا الكوفيون فاحتجوا بأنْ قالوا: إنّما قلنا إنّ الواو هي العاملة؛ لأنَّها نابت عن "رُبَّ"، فلماَّ نابت عن رُبَّ، وهي تعمل الخفض، فكذلك الواو لنيابتها عنها، وصارت كواو القسم، فإنَّها لما نابت عن الباء عملت الخفض كالباء، فكذلك الواو هاهنا: لما نابت عن رُبَّ عملت الخفض، كما تعمل رُبَّ"[3].

ثانياً: إنَّ واو "رُبَّ" تأتي في بداية الكلام وفي أول القصائد، ولو كانت عاطفة ما جاز ذلك فيها، يقول الأنباري: "والذي يدل على أنَّها ليست عاطفة أنَّ حرف العطف لا يجوز الابتداء به، ونحن نرى الشاعر يبتدئ بالواو أول القصيدة كقوله:

وبلدٍ عاميةٍ أعماؤه[4]

وكقول آخر:

وبلدةٍ ليس بها أنيسُ

وما أشبه ذلك؛ فدلَّ على أنَّها لَيست عاطفة، فبان بهذا صحة ما ذهبنا إليه"[5]

---

[1] انظر: ديوان جران العود ، رواية أبي سعيد السكري، ت: نوري حمودي القيسي ، بدون، ص٩٧، والرواية في الديوان

بسابساً ليس بـــه أنيـــسُ　　　إلا اليعافير وإلا العيـــسُ

وعلى هذه الرواية فلا شاهد. وانظر أيضاً: الكتاب ٢: ٣٢٢.

[2] المقتضب ٢: ٣٤٦.

[3] الإنصاف ١: ٣٧٦، م٥٥.

[4] انظر: ديوان رؤبة ٣، وشرح المفصّل ٢: ١١٨. وعجزه: كأنَّ لون أرضه سماؤه

[5] الإنصاف ١: ٣٧٧، م٥٥.

والذي يراه الباحث أنَّ ما ذهب إليه الكوفيون هو الصحيح؛ وذلك للأسباب التالية:

أولاً: إنَّ قول الكوفيين لا يؤدي إلى التقدير والإضمار، بخلاف قول البصريين، الذين يقدرون "رُبَّ" بعد الواو، ويقدرون معطوفاً عليه قبل واو رُبَّ إذا جاءت في بداية الكلام، يقول الأنباري: "وقولهم إنّ حرف العطف لا يجوز الابتداء به، ونحن نرى الشاعر يبتدئ بالواو في أول القصيدةَ كقوله:

وبلدٍ عاميةٍ أعماؤه

فنقول: هذه الواو واو العطف، وإنْ وقعت في أول القصيدة؛ لأنَّها في التقدير عاطفة على كلام مقدّر، كأنَّه قال: ربَّ قَفْرٍ طامسٍ أعلامه سلكته، وبلدٍ عامية أعماؤه قطعته"[1].

ومن المعلوم أنَّ القول الذي لا يؤدي إلى الإضمار والتقدير أولى ممّا يؤدي إلى التقدير والإضمار، يقول الأنباري: "وما لا يفتقر إلى تقدير أولى ممّا يفتقر إلى تقدير"[2]، ويقول الرضي الاسترابادي: "الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه"[3].

ثانياً: إنَّ هذه الواو نابت عن "رُبَّ" فاكتسبت معناها، وعملت عملها؛ لذا فإنّه لا علاقة لها بواو العطف، إلا من حيث الشكل، أمّا من حيث المعنى فإنّهما يفترقان؛ لأنَّ واو العطف تشرك الثاني في حكم الأول، أمّا واو "رُبَّ" فإنَّها تفيد التقليل والتكثير، والفرق كبير بين المعنيين.

ومن المعلوم أن اللغة تعمد إلى توظيف المبنى الصرفي في أكثر من موضع؛ لتؤدي به أكثر من معنى، فيكون في كل موضع مشيراً إلى وظيفته الجديدة ومعناه في التركيب من غير اعتبار لما كان عليه في الموضع الآخر، فالواو في العطف ليست هي الواو في المعية، أو في القسم، أو في

---

١ الإنصاف ١: ٣٨١، م٥٥.

٢ السابق ١: ٢٤٩، م٣٠.

٣ شرح الرضي ١: ٣٠٣.

التقليـــل، فيجب الحكم على المبنى الصرفي من الموقـــع الـــذي هـــو فيـــه والمعنـــى الذي يشير إليه في تركيبه وسياقه.

ثالثاً: إنَّ استدلال البصريين بأنَّ "رُبَّ" تدخل عليها الواو والفاء وبل، نحـــو: ورُبَّ بلدٍ، بل رُبَّ بلد، فَرُبَّ بلد ، وذلك لا يجوز في واو "رُبَّ" بعيـــدٌ، والجـــواب عنه من وجهين:

الأول: إنّ واو "رُبَّ" فرع على "رُبَّ"، والفرع لا بُدّ أن ينحـــطَّ درجـــةً عـــن الأصل، يقول الأنباري: "الفروع أبداً تنحط عن درجات الأصول"[1].

الثاني: إنَّ لهذه الواو شبهاً بواو العطف؛ لذا امتنع دخول العاطف عليها؛ لأنَّ العاطف لا يدخل على العاطف.

---

[1] الإنصاف ١: ٣٦٧، م٥٣.

إعمال صيغة فاعل*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة جواز إعمال اسم الفاعل بدون اعتماد، نحو: قائمٌ الزيدان، يقول الجرجاني: "ولو قلت: قائم أخوك، لم يجز عند صاحب الكتاب؛ لأنّه لم يعتمد على شيء، فلا يعمل عمل الفعل، ويجوز عند أبي الحسن"[1].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب البصريون إلى عدم جواز إعمال اسم الفاعل بدون اعتماد، نحو: قائم الزيدان، يقول سيبويه: "وزعم الخليل رحمه الله أنَّه يستقبح أنْ يقول: قائم زيدٌ، وذاك إذا لم تجعل قائماً مقدماً مبنياً على المبتدأ، كما تؤخر وتقدم، فتقول: ضربَ زيداً عمرو، وعمرو على ضرب مرتفع، ...، فإذا لم يريدوا هذا المعنى، وأرادوا أن يجعلوه فعلاً، كقوله: يقوم زيد، وقام زيدٌ، قبح؛ لأنّه اسم، وإنَّما حسن عندهم أن يجري مجرى الفعل إذا كان صفة جرى على موصوفه ، أو جرى على اسم قد عمل فيه"[2].

ويقول ابن عقيل: "ومذهب البصريين، إلا الأخفش، أنَّ هذا الوصف لا يكون مبتدأ، إلا إذا اعتمد على نفي أو استفهام"[3].

وقد استدلّ البصريون لهذا المذهب بالأدلة التالية:

أولاً: إنَّ اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل؛ لذا فهو لا يعمل عمل الفعل، إلا بعد اعتماده على نفي أو استفهام أو خبر أو حال أو صفة؛ وذلك لئلا يؤدي إلى التسوية بين الأصل والفرع في العمل؛ لأنّ الفرع لا بد أن يكون منحطاً

* انظر: الكتاب ٢: ١٢٧، الإيضاح ١٣٣، شرح المفصّل ٦: ٧٩، شرح ابن عصفور ١: ٥٥٣، شرح التسهيل ١: ٢٧٣، شرح الرضي ٣: ٤١٦، البسيط ٢: ١٠٢٤، الارتشاف ٣: ١٨٤، التصريح ٢: ٦٧، الهمع ٥: ٧٩، شرح الأشموني ٢: ٢٩٤.

[1] المقتصد ١: ٥١٢.

[2] الكتاب ٢: ١٢٧.

[3] شرح ابن عقيل ١: ١٩٢.

عن الأصل، يقول سيبويه: "فإذا لم يريدوا هذا المعنى وأرادوا أن يجعلوه فعلاً، كقوله: يقوم زيدٌ، وقام زيد قبح؛ لأنَّه اسمٌ، وإنَّما حسن عندهم أنْ يجري مجرى الفعل إذا كان صفة، جرى على موصوف، أو جرى على اسم قد عمل فيه، كما أنّه لا يكون مفعولاً في ضارب، حتى يكون محمولاً على غيره، فتقول: هذا ضاربٌ زيداً، وأنا ضاربٌ زيداً"[١].

ويقول ابن عصفور: "وإنّما لم يعمل حتى يعتمد على ما ذكر؛ لأنَّه إذا اعتمد على شيء مما ذكرته قوي فيه جانب الفعلية"[٢].

ويقول الرضي: "اعلم أنَّ اسمي الفاعل والمفعول مع مشابهتهما للفعل لفظاً ومعنى، لا يجوز أن يعملا في الفاعل والمفعول ابتداءً كالفعل؛ لأنَّ طلبهما لهما والعمل فيهما على خلاف وضعهما"[٣].

ثانياً: إنّه لم يأتِ عن العرب نصوص تدل على جواز إعماله من غير اعتماد، يقول ابن أبي الربيع: "ولم يصحّ عمله بغير اعتماد، فمن أعمله، فإنَّما أعمله بالقياس، أو بما جاء في الشعر، والذي يأتي في الشعر لا يبنى عليه قانون، ولا يعتد به؛ لأنَّ الشعر موضع ضرورة"[٤].

أمَّا الأخفش والكوفيون فقد ذهبوا إلى جواز إعمال اسم الفاعل بدون اعتماد، حيث يعرب اسم الفاعل مبتدأ، وما بعده فاعل سدّ مسدّ الخبر، نحو: قائم زيد، وقائم الزيدان، والزيدون، يقول ابن يعيش: "وقد أجاز أبو الحسن أن يعمل من غير اعتماد، فتقول على مذهبه: قائمٌ زيدٌ، فيكون قائم مبتدأ، وزيد مرفوع بفعله، وقد سدّ مسدّ الخبر"[٥].

---

١ الكتاب ٢: ١٢٧.

٢ شرح ابن عصفور ١: ٥٥٣.

٣ شرح الرضي ٣: ٤١٦.

٤ البسيط ٢: ١٠٢٤.

٥ شرح المفصّل ٦: ٧٩.

ويقول ابن مالك: "والكوفيون كالأخفش في عدم اشتراط الاستفهام والنفي في الابتداء بالوصف المذكور"[1].

ويقول السيوطي: "ولم يشترط الكوفيون، ووافقهم الأخفش، الاعتماد على شيء من ذلك، فأجازوا إعماله مطلقاً، نحو: ضاربٌ زيداً عندنا"[2].

وقد استدلَّ الأخفش والكوفيون بالأدلة التالية:

أولاً: إنَّ اسم الفاعل يدل على الحدث، كما يدل عليه الفعل، يقول ابن يعيش: "وذلك لقوة شبه اسم الفاعل بالفعل"[3].

ثانياً: إنَّه قد ورد عن العرب إعمال اسم الفاعل بدون اعتماد، كما في قول الشاعر:

خبيرٌ بنو لهبٍ، فلا تكُ ملغياً   مقالةَ لِهبيّ إذا الطيرُ مرّتِ[4]

وقول الآخر:

فخيرٌ نَحْنُ عندَ الناسِ مِنْكُمْ   إذا الدّاعِيْ المثوّبُ قَالَ: يا لا[5]

حيث دلَّ البيتان على جواز الإعمال بدون اعتماد، إذ إنّ "خبير وخير" وصفان عملا فيما بعدهما الرفع من غير اعتماد.

ثالثاً: إنّ القول بأنَّ الوصف في قولنا: "قائمٌ زيدٌ" خبر مقدم، يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر، وهو من الأصول المرفوضة، يقول الرضي الاستراباذي: "فيوجبون ارتفاع زيد في نحو: في الدار زيد، وقائم زيد، على الفاعلية؛ لئلا يتقدم الضمير على مفسره"[6].

---

١ شرح التسهيل ١: ٢٧٣.

٢ الهمع ٥: ٧٩.

٣ شرح المفصل ٦: ٧٩.

٤ انظر: شرح التصريح ١: ١٥٧.

٥ انظر: الخصائص ١: ٢٧٦.

٦ شرح الرضي ١: ٢٤٧.

ولعلَّ من المفيد أنْ نبين أنَّ الكوفيين يسمون اسم الفاعل "الفعلَ الدائم" مستدلين بما فيه من الدلالة على الحدث، يقول الزجاجي: "فقلت (أي ثعلب) : الفراء يقول: قائم فعل دائم، لفظه لفظ الأسماء؛ لدخول دلائل الأسماء عليه، ومعناه معنى الفعل؛ لأنّه ينصب فيقال قائم قياماً، وضاربٌ زيداً"[1].

لكنَّ ما ذهب إليه الكوفيون والأخفش يحتاج إلى مناقشة من وجوه:

أولاً: إنَّ البيتين اللذين استدلوا بهما على جواز إعمال اسم الفاعل بدون اعتماد يمكن أن يحملا على وجه صحيح مقبول في العربية، فالبيت الأول يمكن أن يحمل فيه "خبير" على أنَّه خبر مقدم، جاء مفرداً؛ لأنَّ وزن (فعيل) يأتي في العربية مفرداً مع الجماعة، كقوله تعالى: ﴿**والملائكة بعد ذلك ظهير**﴾[2]، يقول ابن هشام : "وأجيب بأنَّا نحمله على التقديم والتأخير، فبنو لهب: مبتدأ، وخبير خبره، ورُدّ بأنَّه لا يخبر بالمفرد عن الجمع، وأجيب بأنَّ فعيلاً قد يستعمل للجماعة، كقوله تعالى: ﴿**والملائكة بعد ذلك ظهير**﴾ "[3].

أمَّا البيت الثاني فإنَّ "خيرٌ" أفعل تفضيل مجرد من (ال) والإضافة، وأفعل التفضيل إذا كان على هذه الحالة ، وجب أن يكون مفرداً مذكراً، ومن المعلوم أنَّ ما تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال، كما يقول الأصوليون.

ثانياً: إنّ قولهم إنَّ الإضمار قبل الذكر من الأصول المرفوضة ، مردود بالاستعمال اللغوي، فقد ورد الإضمار قبل الذكر كثيراً، سواء في القرآن الكريم أمْ في كلام العرب شعراً ونثراً، يقول ابن الشجري: "وأقول إنَّ إضمار الغائب مستعمل في كلام العرب على أربعة أوجه:

الأول: عود الضمير إلى مذكور قبله، كقولك: زيدٌ لقيته، وهند قامت، وأخواك أكرمتهما ، وإخوتك انطلقوا، والنساء برزن، هذا هو الأصل في ضمير الغيبة.

---

[1] مجالس العلماء ٢٦٥ مجلس ١٥٦.

[2] التحريم آية ٤.

[3] قطر الندى ٣٠٥.

والثاني: توجيه الضمير إلى مذكور بعده، ورد في سياقه الكلام مؤخراً، ورتبته التقديم، كقولك: ضربَ غلامَه زيدٌ، وأكرمتهما أخواك، وكقولهم: "في بيتهِ يُؤتى الحكم"[1]، وكقول زهير:

إن تلقَ يوماً على علاّتِهِ هَرِماً   تلقَ السماحَة منهُ والنَّدى خُلُقا[2]

ومثله في التنزيل: ﴿**فأوجس في نفسه خيفةً موسى**﴾[3]، ﴿**ولا يسأل عن ذنوبهم المجرمون**﴾[4]"[5]

ثالثاً: إنّ ما ذهبوا إليه من تسميتهم اسم الفاعل فعلاً دائماً لا يستقيم؛ لأنَّ فيه خلطاً بين مستويي الدلالة والتركيب، فعلى الرغم من دلالة اسم الفاعل على الحدث، إلا أنّه يحمل كثيراً من خصائص الأسماء، كالتنوين ودخول (ال) وحرف الجر.

لكن على الرغم من عدم وجود شواهد تؤيد ما ذهب إليه الأخفش والكوفيون، إلا أنّ الاستعمال اللغوي لا يتعارض ومذهبهم، يؤيد ذلك ما ذهب إليه ابن مالك في الألفية عندما قال:

وقِس، وكاستفهامِ النفيُ، وَقدْ   يجوزُ نحوُ فائزٌ أولو الرشَدْ[6]

ويبدو أنَّ هذا هو ما أرادهُ الزجاجي حين قال: "وقد أجاز غيره وجهاً آخر، وهو أن تقول: "قائم زيدٌ"، فترفع قائماً بالابتداء، وزيداً بفعله، ويسدّ مسده الخبر، فتقول في التثنية: "قائم الزيدان، وفي الجمع: "قائم الزيدون" فتوحده؛ لأنَّه قد جرى مجرى الفعل المقدم، وكذلك ما أشبهه"[7].

---

[1] انظر: المستقصى في أمثال العرب ٢: ١٨٣.

[2] انظر: ديوان زهير بن أبي سلمى ٧٦.

[3] طه آية ٦٧.

[4] القصص آية ٧٨.

[5] آمالي ابن الشجري ١: ١٨٩.

[6] انظر: ألفية ابن مالك.

[7] جمل الزجاجي ٣٨.

من الواضح أنّ النحويين قد خلطوا بين مستويين مختلفين من التركيب عندما قالوا بإعمال اسم الفاعل في نحو : أقائمٌ زيد، وما قائم زيد، إذ إن قولهم إنّ "قــائم" مبتدأ، وما بعده فاعل سدّ مسدّ الخبر، يؤدي إلى الخلط بين نمطي الجملــة العربيــة (الاسمية والفعلية). ومن المعلوم أنَّ بين هذين النمطين اختلافاً واسعاً، ســواء فــي الشكل أم في المعنى.

والذي يراه الباحث أنّ الجملة المكونة من جثة نحو: زيد، عمــرو، .. الــخ، ووصف نحو: قائم، ضارب.. الخ جملة اسمية، الأصل فيها تقــدم الجثــة، وتــأخر الوصف، نحو: زيد قائم، وعمرو جالس، لكنَّ العربي الفصيح في عصــر الســليقة اللغوية كان يقدّم الأهم لديه للعناية والاهتمام، ومن المعلــوم أنّ العــرب إذا أرادت العناية بشيء قدمته، كما يقول سيبويه[1].

فالاسم المشتق، نحو: "ضارب، قائم، ... الخ" لا يكون مبتدأ؛ لأنّه وصــف، والوصف متعين للخبرية إذا كان الاسم المؤتلف معه جثة، نحو: زيد وعمرو، يقول السيوطي: "الاسم متعين للابتداء، والوصف متعين للخبر"[2].

أمّا الرأي في جواز إعمال اسم الفاعل بدون اعتماد، فإنّنا نرى أنَّ ما ذهــب إليه البصريون هو الصحيح، وإن كان لرأي الأخفش والكوفيين ما يدعمه ويؤيده.

---

[1] انظر: الكتاب ١: ٣٤.

[2] الهمع ٢: ٢٨.

جواز إعمال اسم الفاعل النصب إذا كان بمعنى الماضي*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة جواز إعمال اسم الفاعل، إذا كان بمعنى الماضي، نحو: هذا ضاربٌ زيداً أمسِ، يقول الجرجاني: "اعلم أنَّ الذي أجاز أن يقال: مررت اليومَ برجلٍ ضاربٍ أبوه عمراً أمس، هو الكسائي، واحتجَّ بهذه الآية[١]؛ لأنَّ باسطاً في الظاهِر ماضٍ"[٢].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب جمهور النحاة إلى منع إعمال اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي، نحو: هذا ضاربٌ زيداً أمس ، يقول سيبويه: "فإذا أخبر أنَّ الفعل قد وقع وانقطع، فهو بغير تنوين البتة"[٣]. ويقول أيضاً: "ولا يكون ضاربٌ زيداً على ضربت زيداً، وضربت عمراً"[٤].

ويقول أبو عليّ الفارسي: "فإذا كان اسم الفاعل لما مضى، لم يعمل عمل الفعل، لو قلت: مررت برجلٍ ضاربٍ أبوه زيداً أمس لم يجز"[٥].

ويقول ابن أبي الربيع: "اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضي لا ينصب ما بعده، فلا يجوز أن تقول: هذا ضاربٌ زيداً أمسِ"[٦].

---

* انظر: الكتاب ١: ١٧١، ٢: ١٢٧، المقتضب ٤: ١٤٨، الإيضاح ١٣٤، المقتصد ١: ٥١٣، شرح المفصّل ٦: ٧٧، البسيط ٢: ١٠١٠، شرح الرضي ٣: ٤١٧، شرح التسهيل ٣: ٧٥، مغني اللبيب ٩٠٦ ، الارتشاف ٣: ١٨٤، التصريح ٢: ٦٥، شرح الأشموني ٢: ٢٩٣، الهمع ٥: ٨١.

١ الآية قوله تعالى: ﴿وكلبهم باسطٌ ذراعيهِ بالوصيد﴾ الكهف آية ١٨.

٢ المقتصد ١: ٥١٣.

٣ الكتاب ١: ١٧١.

٤ السابق ٢: ١٢٧.

٥ الإيضاح العضدي ١٣٤.

٦ البسيط ٢: ١٠١٠.

وقد استدلوا لهذا المذهب بأنَّ اسم الفاعل بمعنى الفعل المضارع، والفعل المضارع يدلّ على الحال والاستقبال؛ لذا لا يعمل اسم الفاعل، إلا إذا كان بمعناه، إذْ إنَّ هذا الاسم شابه المضارع من حيث اللفظ والمعنى، يقول ابن أبي الربيع: "...، وإنّما عمل بأمرين: أحدهما: المعنى، والآخر: الشبه من جهة اللفظ؛ لأنَّه جارٍ على الفعل في الحركات والسكنات، ...، وكذلك قولهم: هذا ضاربٌ زيداً غداً، هو بمنزلة: هذا يضرب زيداً غداً في المعنى"[1].

ولعلَّ من المفيد أنْ نبين أنَّ بين النحويين خلافاً في جواز عمل اسم الفاعل الرفع، إذا كان بمعنى الماضي، نحو: هذا قائم أخوه أمس، يقول السيوطي: "أمّا الماضي، فالأصحّ يرفع فقط، نحو: مررت برجلٍ قائمٍ أبوه، أو ضارب أبوه أمس"[2].

وما اختاره السيوطي هو الصحيح؛ لأنَّ اسم الفاعل مشبه بالفعل، ولا بُدّ له من فاعل، سواء أكان بمعنى الماضي أمْ لم يكن.

أمَّا الكسائي فقد ذهب إلى جواز إعمال اسم الفاعل، إذا كان بمعنى الماضي، نحو: هذا ضاربٌ زيداً أمسِ، يقول ابن يعيش: "وذهب الكسائي من الكوفيين إلى جواز إعمال اسم الفاعل، إذا كان بمعنى الماضي، وأنْ يقال: هذا ضاربٌ زيداً أمسِ"[3].

وقد استدلَّ الكسائي لهذا المذهب بما يلي:

أولاً: قال تعالى: ﴿**وكلبهم باسطٌ ذراعيه بالوصيد**﴾[4] حيث أعمل "باسطٌ" في الذراعين، وهو ماضٍ.

ثانياً: حكى الكسائي عن العرب قولهم: هذا مارٌّ بزيدٍ أمس، وقولهم: هذا معطي زيدٍ درهماً أمسِ، ومنه قوله سبحانه: ﴿**فالق الإصباح وجاعل الليل سكنا**﴾[5].

---

[1] البسيط ٢: ١٠١٢.

[2] الهمع ٥: ٨١.

[3] شرح المفصّل ٦: ٧٧.

[4] الكهف آية ١٨.

[5] الأنعام آية ٩٦.

وقد ردَّ النحويون ما استدلّ به الكسائي، فقالوا: إنَّ الآية على حكاية الحال، يقول الزمخشري : " "باسطٌ ذراعيه" حكاية حالٍ ماضية؛ لأنَّ اسم الفاعل لا يعمل إذا كان في معنى المضي"[١].

أمَّا ما حكاه عن العرب في قولهم: هذا مارٌّ بزيدٍ أمسِ، فقد قال النحاة إنّ الظرف والجار تعمل فيهما رائحة الفعل؛ لذا فلا ضير بعملِ اسمِ الفاعل فيهما، يقول الرضي الاستراباذي: "ولا ينصب إلا الظرف أو الجار والمجرور، نحو: زيدٌ ضاربٌ أمس بالسوط؛ لأنَّه يكفيهما رائحة الفعل، فيعمل فيهما اتفاقاً"[٢].

أمَّا الآية الكريمة وقول العرب: هذا معطي زيدٍ درهماً أمسِ، فقد قالوا إنَّ النصب في (سكناً ودرهماً) إنَّما كان ضرورةً؛ لعدم إمكان الإضافة هنا، يقول الرضي الاستراباذي: "قال السيرافي: إنَّ الأجود هاهنا أنْ يقال: إنّما نصب اسمُ الفاعل المفعول الثاني ضرورةً، حيث لم يمكن الإضافة إليه"[٣].

ويبدو لنا أنّ ما ذهب إليه جمهور النحاة هو الراجح؛ وذلك للأسباب التالية:

أولاً: إنّ ما استدلّ به الكسائي يمكن أنْ يحمل على وجه صحيح من وجوه العربية، ومن المعلوم أنّ ما تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال، كما يقول الأصوليون.

ثانياً: إنَّ القول بأنّ اسم الفاعل المنون يعمل النصب في المفعول به، نحو: هذا ضاربٌ زيداً أمس، وهو بمعنى الماضي ، محالٌ، وما يؤدي إلى المحال محال، كما يقول الأنباري[٤].

وممّا يؤيد كون التنوين علم الاستقبال ما قاله الكسائي نفسه في مجلسه مع أبي يوسف القاضي، يقول السيوطي: "حدّث المرزباني عمّن سمع الكسائي، يقول:

---

١ الكشّاف ٢: ٧٠٩.

٢ شرح الرضي ٣: ٤١٧.

٣ السابق ٣: ٤١٨.

٤ انظر: الإنصاف ١: ٤٨، م٥.

اجتمعت وأبو يوسف القاضي عند هارون الرشيد، فجعل أبو يوسف يــذم النحــو، ويقول: ما النحو؟ فقلت، وأردت أن أعلمه فضل النحو،: ما تقول في رجــل قــال لرجلٍ: أنا قاتلُ غلامكَ، وقال له آخر: أنا قاتلٌ غلامك، أيُّهما كنت تأخذ بــه؟ قــال: آخذهما جميعاً، فقال له هارون: أخطأت، وكان له علمٌ بالعربية، فاســتحيا، وقــال: كيف ذلك؟ فقال: الذي يؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال: أنا قاتلُ غلامِك، بالإضافــة؛ لأنَّه فعل ماضٍ، فأمَّا الذي قال: أنا قاتلٌ غلامَك، فإنَّه لا يؤخذ؛ لأنَّه مســتقبل، ولــم يكن بعد ، كما قال الله تعالى: ﴿**ولا تقولنَّ لشيءٍ إنِّي فاعلٌ ذلك غداً إلاَّ أنْ يشــاء الله**﴾[1] فلولا أنَّ التنوين مستقبلٌ ما جاز فيه (غداً)"[2].

ويبدو لنا أنَّ التنوين عوضٌ عن (ال) في تعدي اسم الفاعل إلى المفعول بــه؛ ليتساوى بذلك مع الصيغة التي فيها (ال) التعريف من حيث الدلالة، فــالمتكلم فــي نحو: أنا ضاربٌ زيداً، قد أثبت التنوين؛ للحاجة الدلالية التي يقتضيها التنويــن فــي ذكر المفعول به بعده، تماماً كالحاجة الدلالية إلى (ال) التعريف، وأمَّا القــول بــأنّ التنوين عوض عن الإضافة، أو أنَّ التنوين لا يجتمع مع الإضافة، فلا يتجاوز البحث في القشرة دون الدخول في لب وعمق معنى التركيب، إذ إنّ العربي القديم ما كــان يعرف هذه المصطلحات ، وكان يعبر عن المعنى في نفسه بسبل متعددة، اقتضاء لما في نفسه؛ فتكون الجمل وفقاً للفكرة الكامنة في النفس، كمــا قــال الجرجــاني: "إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك، لم تحتج إلى أن تستأنف فكــراً فــي ترتيــب الألفاظ، بل تجدها تترتب لك بحكم أنّها خدمٌ للمعاني، وتابعة لها، ولاحقة بهــا، وأنَّ العلم بمواقع المعاني في النفس؛ علمٌ بمواقع الألفاظ الدّالة عليها في النطق"[3].

ومن المعلوم أنّ الإشارة إلى الزمن بالفعل في العربية، وفــي غيرهــا مــن اللغات، هو موضع جدلٍ طويل بين العلماء، فقد يؤدى الماضي بالمضارع المسبوق بأداة، وقد يؤدي بالماضي، ولسنا بصدد تفصيل القول في هذه المسألة.

---

[1] الكهف آية ٢٣.

[2] تذكرة النحاة: أبو حيان الأندلسي، ت: الدكتور عفيف عبد الرحمــن، مؤسســة الرســالة، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، ١٦٢.

[3] دلائل الإعجاز ٥٤.

العامل في النعت*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة العامل في النعت، نحو: جاء رجلٌ كريمٌ، ورأيت رجلاً كريماً، ومررت برجل كريمٍ، يقول الجرجاني: "واعلم أنَّ صاحب الكتاب لا يثبتُ من العامل المعنوي، إلا هذين: أحدهما في الأفعال، وهو وقوع المضارع موقع الاسم، والآخر في الأسماء، وهو تعري المبتدأ من العوامل الظاهرة، وقد أثبت أبو الحسن عاملاً ثالثاً معنوياً، وذلك أنَّه قال: مررت بزيدٍ الظريف، ورأيت زيداً الظريف، وجاءني زيدٌ الظريف، فإنَّه يجر الظريف وما أشبهه بكونه صفةً لمجرور، ويرفعه بكونه صفة لمرفوع ، وينصبه بكونه صفة لمنصوبٍ، وكونه صفة لمجرور، أو مرفوع، أو منصوب معنى، يعرف بالقلب، وليس للسان فيه نصيب"[١].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب سيبويه وجمهور النحويين إلى أنَّ العامل في النعت هو العامل في المنعوت، يقول سيبويه: "واطرد الرفع في صفات هذه المبهمة، كاطراد الرفع في صفاتها إذا ارتفعت بفعل أو ابتداء، أو تبنى على مبتدأ، فصارت بمنزلة صفاتها إذا كانت في هذه الحال، كما أنَّ الذين قالوا: يا زيد الطويل، جعلوا زيداً بمنزلة ما يرتفع بهذه الأشياء الثلاثة"[٢].

ويقول المبرد: "لأنَّ النعت إنّما يرتفع بما يرتفع به المنعوت"[٣].

ويقول العكبري: "والعامل في الصفة هو العامل في الموصوف؛ لأنَّها هي هو في المعنى"[٤]، ويقول الرضي: "قال سيبويه: العامل فيها هو العامل في المتبوع"[٥].

---

* انظر: الكتاب ٢: ١٩٢، المقتضب ٢: ٣١٥، المقتصد ١: ٢١٧، المرتجل ١١٥، اللباب ١: ٤٠٦، شرح الرضي ٢: ٢٧٩، الأشباه والنظائر ١: ٢٩٣، شرح الأشموني ٣: ٥٨.

١ المقتصد ١: ٢١٧.

٢ الكتاب ٢: ١٩٢.

٣ المقتضب ٢: ٣١٥.

٤ اللباب ١: ٤٠٦.

٥ شرح الرضي ٢: ٢٧٩.

أمَّا أبو الحسن الأخفش فقد ذهب إلى أنَّ العامل في النعت عامل معنويٌّ، وهو كونه تابعاً لما قبله، يقول ابن الخشاب: "وأمَّا العامل المعنوي المختلف فيه فعامل الصفة ، في قول أبي الحسن الأخفش، كقولك: مررت برجلٍ ضاربٍ، الجارّ لضارب عند أبي الحسن كونه وصفاً لمجرور، إنْ ارتفع، أو انتصب"[1].

ويقول الرضي: "وقال الأخفش: العامل فيها معنوي، كما في المبتدأ والخبر، وهو كونها تابعة"[2].

وما ذهب إليه الأخفش يحتاج إلى مناقشة من ثلاثة أوجه:

أولاً: إنّه لا يُلْجأ إلى العامل المعنوي إلا إذا تعذّر وجود العامل اللفظي، والعامل اللفظي موجود في الجملة؛ لذا فهو الأولى بالعمل؛ لأنَّ العامل المعنوي بالنسبة إلى اللفظي، كالشاذ والنادر، يقول الرضي: "وجعله معنوياً، كما ذهب إليه الأخفش، خلاف الظاهر؛ إذْ العامل المعنوي في كلام العرب بالنسبة للفظي، كالشاذ والنادر، فلا يحمل عليه المتنازع فيه"[3].

ثانياً: إنَّ النعت والمنعوت في حكم الاسم الواحد؛ لأنَّ الحكم يكون موجهاً لهما توجيها واحداً؛ ولهذا وجب أن يكون عاملهما واحداً، يقول ابن الخشاب: "وعند سيبويه: العامل في الموصوف هو العامل في صفته، إذ كانا كالاسم الواحد"[4].

ثالثاً: إنَّ المتبوع، وهو المنعوت قد يحذف من الجملة، ويبقى النعت، كما في: مررت بالظريف ، وجاءني الظريف، والمقصود "الرجل"، وهذا يؤدّي إلى اجتماع عاملين لمعمول واحد، وهذا لا يجوز.

---

[1] المرتجل: ابن الخشاب، ت: علي حيدر، دمشق ١٣٩٢هـ، ١١٥.

[2] شرح الرضي ٢: ٢٧٩.

[3] شرح الرضي ٢: ٢٧٩.

[4] المرتجل ١١٥.

وكان بعض النحويين قد ذهبوا إلى أنَّ العامل في النعت عامل مقدرٌ من جنس الأول، فـــ "كريماً" في قولنا: رأيتُ رجلاً كريماً، منصوب بـــ "رأيتُ" مقدّرةً، يقول الرضي الاستراباذي: "وقال بعضهم: إنّ العامل في الثاني مقدّر من جنس الأول"[1].

وفي هذا القول نظرٌ؛ لاحتياجه إلى الإضمار والتقدير، وهما خلاف الأصل.[2]

والذي يراه الباحث أنَّ ما ذهب إليه سيبويه هو الراجح، فالنعت والمنعوت في حكم اسم واحد، إذْ يوجّه إليهما الحكم في الجملة توجيهاً واحداً، فعندما تقول: جـــاء رجلٌ ظريف، فإنّنا لا نخْبر بمجيء رجل فقط، ولا بمجيء ظريف، ولكنَّــك تخــبر بمجيء رجل متصفٍ بالظرافة؛ ولهذا وجب أن يكون العامل فيهما عـــاملاً واحــداً يتسلط عليهما معاً.

وممّا يدلُّ على هذا التلازم القوي بين النعت، والمنعوت أمران:

أولهما: إنَّ المنعوت قد يحذف ويحل محلّه النعت نحــو قولــه تعــالى: ﴿**أن اعمــل سابغات**﴾[3]، يقول الزمخشري: "وحق الصفة أن تصحب الموصــوف، إلا إذا ظهر أمره ظهوراً يستغنى معه عن ذكره، فحينئذٍ يجوز تركه وإقامة الصفــة مقامه كقوله:

وعليهما مَسْرودتـــانِ قَضَاهمـــا   داوُدُ أوْ صنعُ السوابغِ تُبّـــــعُ[4]

وقوله:

رَبَّاءُ شمّاءُ لا يـــأوي لِقُلّتِهـــا   إلا السحابُ وإلا الأوْبُ والسَّبَلُ[5]،

وقوله عزَّ وجلّ ﴿**وعندهم قاصرات الطرف عين**﴾[6]، وهذا باب واسعٌ"[7]

---

[1] شرح الرضي ٢: ٢٧٩.

[2] انظر: شرح الرضي ١: ٣٠٣، ٥١٧.

[3] سبأ آية ١١.

[4] انظر: شرح أشعار الهذليين ١: ٣٩، ومجاز القرآن ١: ٢٧٥.

[5] انظر: شرح أشهار الهذليين ٣: ١٢٨٥.

[6] الصافات آية ٤٨.

[7] المفصل ١١٨.

ثانياً: إنَّ النعت يأخذ حركة المنعوت اللفظية أو المحلية، نحو: يا زيـــد الظريـــفُ والظريفَ، يقول سيبويه: "قلت: أرأيت قولهم: يا زيدُ الطويلَ، علامَ نصبـــوا الطويل؟ قال: نُصب؛ لأنَّه صفة لمنصوب، وقال: وإنْ شئت كان نصباً على أعنى، فقلت: أرأيت الرفع على أيِّ شيء هو إذا قال: يا زيدُ الطويلُ؟ قـــال: هو صفة لمرفوع"[١].

---

١ الكتاب ٢: ١٨٣.

رافع الفعل المضارع*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة رافع الفعل المضارع، يقول: "فعامل الرفع معنوي، وهو وقوعه موقع الاسم ، وذلك أنَّك تقول: زيدٌ يكتب، فيكون الموضع صالحاً للاسم، إذ لو قلت: زيدٌ كاتب، كان أسَدَّ كلام، فالذي عمل الرفع في يفعل هو هذا المعنى"[1].

ونرى، لدراسة هذا الموضوع، أن نضعه في إطاره الكامل من الخلاف النحوي وبخاصة بين المدرستين النحويتين الكبيرتين، الكوفة والبصرة، وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب البصريون إلى أنَّ رافع الفعل المضارع هو وقوعه موقع الأسماء، في نحو: زيد يكتب، وإنّ زيداً يكتب، وكان زيد يكتب.. الخ، يقول سيبويه: "اعلم أنَّها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ، أو موضع اسم بُنِيَ على مبتدأ، أو في موضع مرفوع غير مبتدأ، ولا مبني على مبتدأ، أو في موضع اسم مجرور أو منصوبٍ، فإنَّها مرتفعة، وكينونتها في هذه المواضع، ألزمتها الرفع، وهي سبب دخول الرفع فيها"[2].

ويقول ابن السراج: "الفعل يرتفع بموقعه موقع الأسماء، كانت تلك الأسماء مرفوعة أو مخفوضة أو منصوبة"[3].

ويقول الأنباري: "وذهب البصريون إلى أنّه يرتفع لقيامه مقام الاسم"[4].

وقد استدلّ البصريون لما ذهبوا إليه بالأدلة التالية:

---

* انظر: الكتاب ٣: ٩، الأصول ٢: ١٤٦، المقتصد ١: ١٢١، الإنصاف ٢: ٥٥٠، م٧٤، أسرار العربية ٢٨، اللباب ٢: ٢٥، شرح المفصل ٧: ١٢، شرح التسهيل ٤: ٥، شرح الرضي ٤: ٢٦، الأشموني ٣: ٢٧٧، الهمع ٢: ٢٧٣.

[1] المقتصد ١: ١٢١.

[2] الكتاب ٣: ٩.

[3] الأصول ٢: ١٤٦.

[4] الإنصاف ٢: ٥٥١، م٧٤.

أولاً: إنّ وقوعه موقع الأسماء عاملٌ معنوي، فأشبه الابتداء، والابتداء حالته الرفع، فكذلك ما أشبهه.

ثانياً: إنّ وقوع المضارع موقع الأسماء يؤدي إلى وقوعه في أقوى أحوال الاسم، وهو الرفع، فلمّا وقع في أقوى الحالات وجب أنْ يعطى أقوى حالات الإعراب، وهي الرفع؛ ولهذا كان مرفوعاً؛ لقيامه مقام الاسم.

ولكنَّ ما ذهب إليه البصريون يحتاج إلى مناقشة من وجوه:

أولاً: إنَّ قولهم إنَّه ارتفع لوقوعه موقع الأسماء، مردودٌ بالفعل الماضي، في نحو: زيدٌ جاء، ومررت برجل جاء أمسِ، فإنَّ الفعل الماضي قد وقع موقع الأسماء، ومع ذلك لم يرتفع.

ثانياً: إنَّ الفعل المضارع يرتفع، وهو في مواضع لا تقع فيها الأسماء أبداً، وذلك بعد لو وهلا اللتين تختصان بالفعل، وذلك في نحو: لو يقوم زيد قمت، وهلا تقوم، فقد وقع المضارع بعد "لو" و "هلا" اللتين لا يقع بعدهما إلا الفعل، وكذلك الأمر في : كاد زيدٌ يقوم، فـ"يقوم" فعلٌ مضارع مرفوع، وليس واقعاً موقع الاسم؛ لأنّ الاسم لا يقع هنا أبداً، فلا يقال: كاد زيدٌ قائماً، يقول العكبري: "والثاني: أنَّ ارتفاعه لوقوعه موقع الاسم باطلٌ بخبر "كاد"، فإنَّه مرفوع، ولا يقع موقع الاسم"[1].

ثالثاً: إنَّ للاسم ثلاثَ حالاتٍ، من بينها الرفع، ولو كان رفعه لوقوعه موقع الاسم، لوجب أن ينصب أو يجر إذا وقع موقع الاسم المنصوب، أو المجرور، في نحو: كان زيد يقومُ، أو مررت برجل يكتبُ، يقول الأنباري نقلاً عن الكوفيين: "ولا يجوز أنْ يقال إنَّه مرفوع لقيامه مقام الاسم؛ لأنَّه لو كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم، لكان ينبغي أن ينصب إذا كان منصوباً، كقولك: كان زيدٌ يقوم: ؛لأنَّه قد حلَّ محلَّ الاسم إذا كان منصوباً، وهو "قائماً""[2]

---

١ اللباب ٢: ٢٥.

٢ الإنصاف ٢: ٥٥١، م٧٤.

أمّا أكثر الكوفيين فقد ذهبوا إلى أنّه مرفوع لتعريه من النواصب والجوازم، يقول الأنباري: "اختلف مذهب الكوفيين في رفع الفعل المضارع، نحو "يقوم زيد، ويذهب عمرو" فذهب الأكثرون إلى أنّه يرتفع لتعريه من العوامل الناصبة والجازمة"[1].

وقد ردّ البصريون هذا القول من وجهين:

أولاً: إنّ قولهم هذا يؤدي إلى التعليل بالعدم المحض، وهذا لا يجوز.

ثانياً: إنّ هذا القول يؤدي إلى كون الرفع بعد النصب والجزم، والأمر بخلاف ذلك، يقول الأنباري: "ولا خلاف بين النحويين أنَّ الرفع قبلَ النصب والجزم"[2].

وعلى الرغم من اعتراض البصريين على هذا الرأي، إلا أنَّه يظل من الآراء الجيدة، وبخاصةٍ في مجال النحو التعليمي.

أمّا الكسائي فقد ذهب إلى أنَّ هذا الفعل يرتفع بالزوائد التي في أوله، يقول الأنباري: "وذهب الكسائي إلى أنَّه يرتفع بالزائد في أوله"[3].

وما ذهب إليه الكسائي يحتاج إلى مناقشة من وجهين:

أولاً: إنّ هذه الزوائد أصبحت جزءاً من الفعل، والقول بهذا الرأي يؤدي إلى أنْ يعمل الشيء في نفسه، وذلك لا يجوز، يقول الأنباري: "إنّ هذه الزوائد بعض الفعل، لا تتفصل منه في لفظ، بل هي من تمام معناه، فلو قلنا "إنّها هي العاملة؛ لأدّى ذلك إلى أن يعمل الشيء في نفسه، وذلك محال"[4].

ثانياً: إنّ النواصب والجوازم تدخل على هذا الفعل ، فتعمل فيه، في نحو: لم يذهبْ، ولن يأتيَ، وهذا يؤدي إلى دخول العوامل على بعضها، وذلك لا يجوز، يقول الأنباري: "عوامل النصب والجزم لا تدخل على العوامل"[5].

---

1 الإنصاف ٢: ٥٥١، م٧٤.
2 الإنصاف ٢: ٥٥٣، م٧٤.
3 السابق ٢: ٥٥١، م ٧٤.
4 السابق ٢: ٥٥٤، م ٧٤.
5 الإنصاف ٢: ٥٥٣، م٧٤.

ومن الجدير بالذكر أنَّ لأبي العباس ثعلب رأياً مختلفاً عن رأي الكوفيين، حيث ذهب إلى أنَّ عامل الرفع في المضارع، هو مضارعته للأسماء، يقول السيوطي: "والخامس: وهو مذهب ثعلب: أنّه ارتفع بنفس المضارعة"[1].

ومن المعلوم أنَّ المضارعة هي علة إعراب الفعل المضارع عند سيبويه والبصريين؛ لذلك ردَّ العلماء هذا المذهب، وزعموا أنّه خلط قائم على توهم من ثعلبٍ، يقول الجرجاني: "ونظر بعض الكوفيين إلى هذا السؤال، ولم يتحقق الفرق بين موجب الإعراب وعاملة ، فاعترض على صاحب الكتاب من غير بصيرة، وهو أحمد بن يحيى، وكان الشيخ أبو الحسين رحمه الله يقول: خبط أحمد بن يحيى خبطاً في ذلك، وهو وإن كان كبيراً، فالحق أكبر منه"[2].

ويقول ابن يعيش: "وقد توهم أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب أنّ ارتفاعه بمضارعة الاسم، ولم يعرف حقيقة مذهبه"[3].

واضحٌ مما سبق أنَّ هذا الخلاف ناشئ عن وجود حركة الرفع، والحركة لا تكون إلا بأثرٍ من عامل، وليس هاهنا عامل ظاهر، يمكن إسناد العمل إليه؛ لذا رآه البصريون معنوياً، متمثلاً في وقوعه موقع الأسماء؛ بينما رآه الكوفيون عدمياً، متمثلاً في التجرد من النواصب والجوازم؛ أمَّا الكسائي فقد ذهب إلى أنَّه مرتفع بالزائد في أوله.

وقد ضاق أبو حيان ذرعاً بهذه الآراء التي هدفها تبرير وجود الحركة، دون النظر إلى المعنى، فقال: إنَّه لا فائدة من هذا الخلاف، يقول السيوطي: "قال أبو حيان: ولا فائدة لهذا الخلاف، ولا ينشأ عنه حكم تطبيقي"[4].

ويبدو لنا أنَّ الرافع لهذا الاسم هو المعنى، فالمتكلم العربي في عصر السليقة اللغوية نطق على سجيته، وكان يدرك تماماً أنَّ الاختلاف في الحركة الإعرابية يؤدّي إلى اختلاف المعاني؛ لذا فإنّه اتخذ من رفع الفعل المضارع دلالة على التفريق

---

[1] الهمع ٢: ٢٧٤.

[2] المقتصد ١: ١٢٣.

[3] شرح المفصّل ٧: ١٢.

[4] الهمع ٢: ٢٧٤.

بين المعاني التي تلتبس في مثل: لا يضربُ، ولا يضربْ، ولا تأتيني فتحدثُني أو فتحدثَني، إذْ إنَّ للرفع في المثالين السابقين دلالة تختلف عن دلالة الجزم والنصب، فرفع الفعل (تحدثُني) يشير إلى نفي الإتيان والحديث معاً، أي أنَّك لا تأتينا ولا تحدثنا، يقول الزمخشري : "ويجوز في ما تأتينا فتحدثنا الرفع على الاشتراك، كأنَّك قلت: ما تأتينا فما تحدثنا"[1]، أمَّا إذا نُصب الفعل المضارع فإنَّ المعنى يختلف عنه إذا رفِع، فإذا قيل: ما تأتينا فتحدثَنا، بالنصب، فإنّ السامع يفهم أحد المعنيين التاليين، وهما: الإتيان من غير حديث ، أو نفي الحديث لعدم تحقق الإتيان، يقول الزمخشري: "ولقولك ما تأتينا فتحدثَنا معنيان ، أحدهما: ما تأتينا فكيف تحدثنا، أي لو أتيتنا لحدثتنا، والآخر ما تأتينا أبداً إلا لم تحدثنا، أي منك إتيان كثير، ولا حديث منك"[2].

---

[1] المفصّل ٢٤٦.

[2] المفصل ٢٤٦.

ناصب المضارع بعد "حتى"*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة ناصب الفعل المضارع بعد حتى، في نحو: أطع الله حتى يدخلَك الجنة، واذكر الله حتى تطلعَ الشمس، يقول الشيخ عبد القاهر الجرجاني: "اعلم أنَّ حتى حرف جر بمنزلة إلى، كقوله عزّ وجلَ: ﴿**سلام هي حتى مطلع الفجر**﴾[1] وقولهم: ضربت القوم حتى زيدٍ، فإذا كان حرف جر، وصادفت الفعل بعدها منصوباً، وجب تقدير أنْ نحو: سرْت حتى أن أدخلها، لا سيما إذا أدّى معنى قولك: سرت إلى دخولها، ولا يجوز أن يكون النصب بغير إضمار أنْ؛ لأجل أنَّ حتى إذا كان حرف جرّ اقتضى الاسم ، إذْ الجارّ لا يدخل على الفعل، ...، وفي إفساد مذهب من يجعل حتى هي الناصبة غير هذا، إلا أنَّه كافٍ هنا"[2].

ترجع هذه المسألة إلى قضية خلافية بين علماء المدرستين الكوفة والبصرة، وقد أخذ الجرجاني فيها منهج شيخ البصرة (سيبويه) وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب البصريون إلى أنَّ عامل النصب في الفعل المضارع بعد (حتى) في قولهم : أطع الله حتى يدخلَك الجنة، واذكر الله حتى تطلعَ الشمس، هو "أنْ" مضمرة بعد حتى، يقول سيبويه: "واعلم أنَّ أنْ لا تظهر بعد حتى وكي"[3].

ويقول ابن السراج: "اعلم أنَّ "حتى" إذا وقعت الموقع الذي تخفض فيه الأسماء، ووليها فعل مضارع أضمر بعدها "أنْ، ونصب الفعل"[4].

---

* انظر: الكتاب ٣: ٧، ١٦، ٤١، المقتضب ٢: ٣٩، الأصول ٢: ١٥١، الإنصاف ٢: ٥٩٧، م٨٣، شرح المفصّل ٧: ١٩، شرح التسهيل ٤: ٢٤، شرح الرضي ٤: ٥٣، البسيط ١: ٢٣٢، الارتشاف ٢: ٤٠٣، الهمع ٤: ١١١.

١ القدر آية ٥.

٢ المقتصد ٢: ١٠٨١.

٣ الكتاب ٣: ٧.

٤ الأصول ٢: ١٥١.

ويقول الأنباري: "وذهب البصريون إلى أنَّها في كلا الموضعين حرفُ جرٍ، والفعل بعدها منصوب بتقدير "أنْ"، والاسم مجرور بها"[1].

وقد استدلَّ البصريون لما ذهبوا إليه بأنَّ "حتّى" من عوامل الأسماء، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال؛ لذا وجب أنْ يكون العامل "أنْ" مضمرةً بعد "حتى"، ولاسيّما أنَّها أمُّ الحروف التي تنصب الفعل المضارع، يقول الأنباري: "وأمَّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنَّما قلنا إنَّ الناصب للفعل "أنْ" المقدرة دون حتى، أنَّا أجمعنا على أنَّ حتى من عوامل الأسماء، وإذا كانت من عوامل الأسماء، فلا يجوز أنْ تجعل من عوامل الأفعال؛ لأنَّ عوامل الأسماء لا تكون عوامل الأفعال، كما أنَّ عوامل الأفعال لا تكون عوامل الأسماء، وإذا ثبت أنَّه لا يجوز أن تكون عوامل الأسماء عوامل الأفعال، فوجب أن يكون الفعل منصوباً بتقدير "أنْ"، وإنَّما وجب تقديرها دون غيرها؛ لأنَّها مع الفعل بمنزلة المصدر الذي يدخل عليه حرف الجر، وهي أمّ الحروف الناصبة للفعل"[2].

وما ذهب إليه البصريون يحتاج إلى مناقشة من ثلاثة أوجه:

أولاً: إنَّ هذا القول يؤدي إلى التقدير والإضمار من غير حاجة إلى ذلك، وما لا يؤدي إليهما أولى، كما يقول الأنباري والرضي[3].

ثانياً: إنَّ تقديرهم ما بعد "حتّى" مصدراً يخلُّ بالمعنى، ويفسده؛ لأنَّ "حتّى" آتية لمعنى التعليل أو الغاية، وقولهم: سرت حتى دخولِها يفتقر إلى هذا المعنى.

ثالثاً: إنَّ قولهم إنَّ "حتّى" الداخلة على الفعل، في نحو: سرت حتى أدخلَها، هي نفسها التي تدخل على الاسم ، في نحو: حتّى مطلع الفجر، غيرُ مسلم به؛ لأنَّ لكلّ واحدةٍ منهما معنىً خاصّاً، فالداخلة على الفعل إذا كان منصوباً، تكون بمعنى كيٍ، أو إلى أن، أمَّا الداخلة على الاسم المجرور، فإنَّها تفيد معنى "إلى"، والفرق بين المعنيين كبير.

---

[1] الإنصاف ٢: ٥٩٧، م٨٣.

[2] الإنصاف ٢: ٥٩٨، م٨٣.

[3] انظر: الإنصاف ١: ٢٤٩، م٣٠، شرح الرضي ١: ٥١٧.

واضحٌ أنَّ الذي دعا البصريين إلى هذا القول هو ضرورة اختصاص الحرف بأحد القبيلين، وقد تخلصوا من هذا، بتقدير "أنْ" مضمرة إضماراً واجباً بعد "حتّـــى"؛ ليصحّ دخول حرف الجر على الفعل.

أمَّا الفراء وأكثر الكوفيين فقد ذهبوا إلى أنَّ الناصب للفعل المضــــارع بعــد حتى، في نحو: ذاكرتُ حتى أنجحَ ، وانتظرتك حتى تطلع الشمس، هو "حتّى" نفسها، من غير تقدير "أنْ"؛ لأنَّها قد قامت مقام "كي" و "إلى أنْ"، يقول الفراء: "فـــإذا كـــان الفعل على ذلك المعنى نُصِب بعده بحتَّى، وهو في المعنى ماضٍ"[1].

ويقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنَّ حتىَّ تكون حرف نصب، ينصـــب الفعل من غير تقدير أنْ، نحو: قولك "أطع الله حتى يدخلك الجنة، واذكر الله حتّـــى تطلع الشمس" ، وتكون حرفَ خفضٍ من غير تقدير خافضٍ، نحو قولـــك: مطلتــه حتـــى الشتاءِ، وسوفته حتى الصيفِ"[2].

وما قاله الفراء ومن تبعه من الكوفيين يحتاج إلى مناقشة من وجهين:

أولاً: إنَّ من شرط العامل؛ لكي يعمل أن يكون مختصاً، و "حتّى" حـــرف غـير مختص؛ لذا بطل أنْ يكون هو عامل النصب في المضارع، يقول الرضــــي الاستراباذي: "وشرط العامل الاختصاص بأحد القبيلين"[3].

ثانياً: إنَّ "حتّى" لو كانت عاملة ما رُفِع الفعل بعدها، في نحو: سرت حتى أدخلُهــا، ومرض حتى لا يرجونه؛ لأنَّ العامل لا يعمل مرة، ويهمل أخرى.

أما الكسائي فقد ذهب إلى أنَّ "حتّى" حرفٌ مختصٌ بالفعل المضارع، ينصبه بالأصالة، أمّا الاسم المجرور بعده في نحو: مطلته حتى الشتاء، فليس مجروراً به، وإنَّما هو مجرور بحرف جر محذوف، تقديره "إلى"، يقول الأنباري: "وذهـــب أبـــو

---

[1] معاني الفراء ١: ١٣٣.

[2] الإنصاف ٢: ٥٩٧، م٨٣.

[3] شرح الرضي ٤: ٥٣.

الحسن علي بن حمزة الكسائي إلى أنَّ الاسم يخفض بعدها بإلى مضمرة أو مظهرة"[1].

وقول الكسائي هذا لا يخلو من ضعف؛ وذلك لاحتياجه إلى التقدير، وما لا يفتقر إلى التقدير أولى مما يفتقر إليه، كما يقول الأنباري[2]، ولأن فيه مخالفة لما يرتضيه جلّ النحاة من أن حرف الجر عامل ضعيف، لا يعمل إذا حذف، وعلى ذلك وجهوا باب المنصوب على نزع الخافض.

ويبدو أنَّ الذي دعا الكسائي لمخالفة الكوفيين هو محاولة المحافظة على الأصول النحوية التي تشترط اختصاص العامل؛ لذا فقد قدَّر حرف جرٍ محذوفاً لا يتطلبه المعنى؛ ليبقي على اختصاص الحرف "حتّى" بالفعل.

ويبدو لنا ممّا سبق أنّ عامل النصب في الفعل المضارع بعد "حتّى" هو معنى التعليل أو الغاية، فالفعل المضارع بعد "حتّى" ، إمّا أنْ يفيد التعليل، أو الغاية، أو الاتصال بالفعل السابق عليه.

فإذا كان مفيداً للتعليل أو الغاية نُصب، وعلم بذلك معنى التعليل أو الغاية من سياق الكلام، أمَّا إذا لم يكن مفيداً لأحد هذين المعنيين، فإنَّه يرتفع نحو: سرت حتى أدخلُها، ومرض حتى لا يرجونه، يقول سيبويه: "واعلم أنَّ حتى يرتفع الفعل بعدها على وجهين:

تقول: سرت حتى أدخلُها، تعني أنَّه كان دخول متصلٌ بالسير، كاتصاله به بالفاء، إذا قلت: سرْتُ فأدخلُها، فأدخلها هاهنا على قولك: هو يدخل وهو يضربُ، إذا كنت تخبر أنَّه في عمله ، وأنَّ عمله لم ينقطع، فإذا قال حتى أدخلُها، فكأنَّه يقول: سرت فإذا أنا في حال دخول، فالدخول متصلٌ بالسير، كاتصاله بالفاء، فحتى صارت هاهنا بمنزلة إذا وما أشبهها من حروف الابتداء ؛ لأنَّها لم تجيء على معنى إلى أنْ، ولا معنى كي، فخرجت من حروف النصب، كما خرجت إذنْ منها، في قولك: إذن أظنُّك.

---

[1] الإنصاف ٢: ٥٩٨، م٨٣.

[2] الإنصاف ١: ٢٤٩، م٣٠.

وأمّا الوجه الآخر: فإنّه يكون السير قد كان وما أشبهه، ويكون الدخول وما أشبهه الآن، فمن ذلك؛ لقد سرت حتّى أدخلُها ما أمنعُ، أي حتى أنّي الآن أدخلها، كيفما شئت ، ومثل ذلك قول الرجل لقد رأى مني عاماً أولَّ شيئاً، حتى لا أستطيعُ أن أكلمه العامَ بشيء، ولقد مرض حتَّى لا يرجونه"[1].

[1] الكتاب ٣: ١٨.

ناصب المضارع بعد فاء السبب*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة ناصب الفعل المضارع بعد فاء السبب، في جواب ستة الأشياء (الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض) ، نحو: ايتنا فنكرمَك، ولا تنقطع عنّا فنجفوَك، ولا تأتينا فتحدثَنا، أين بيتك فأزورَك، وليت لي بعيراً فأحجَّ عليه، وألا تنزلُ فتصيبَ خيراً، يقول الشيخ عبد القاهر: " وممّا يشاكل هذا في الفساد قول من قال: إنَّ النصب في قولك: لا تنقطعْ عنّا فنجفوَك بنفس الفاء، وكذا الواو وأو دون إضمار أنْ، وذلك أنَّ الأمر لو كان على ما ذكره لوجب أن يدخل حرف العطف عليها، فيقال: لا تنقطع وفنجفوَك"[١].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب البصريون إلى أنَّ العامل في الفعل المضارع المنصوب بعد فاء السبب، في جواب ستة الأشياء، هو "أنْ" مضمرة وجوباً بعد الفاء.

يقول سيبويه: "اعلم أنَّ ما انتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار أنْ"[٢]، ويقول الأنباري: "وذهب البصريون إلى أنَّه ينتصب بإضمار أنْ"[٣].

وقد استدلَّ البصريون لما ذهبوا إليه بأنَّ الفاء لا يمكن أن تكون هي العاملة؛ لأنَّها غير مختصة، وما لا يختص لا يعمل[٤]؛ لذا فلا بُدَّ أن يكون الناصب "أنْ" مضمرة بعد الفاء؛ لأنَّها أمّ الحروف التي تنصب المضارع، يقول الأنباري: "وأمَّا البصريون فقالوا: إنّما قلنا إنَّه منصوب بتقدير "أنْ"؛ وذلك لأنّ الأصل في الفاء أن يكون حرف عطف ، والأصل في حروف العطف أن لا تعمل؛ لأنّها تدخل تارة على الأسماء ، وتارةً على الأفعال، على ما بينا فيما تقدم، فوجب أن لا تعمل، فلمّا

---

* انظر: الكتاب ٣: ٢٨، المقتضب ٢: ١٣، الأصول ٢: ١٥٣، المقتصد ٢: ١٠٨١، الإنصاف ٢: ٥٥٧، م٧٦، اللباب ٢: ٣٧، شرح التسهيل ٤: ٢٧، الارتشاف ٢: ٤٠٧.

١ المقتصد ٢: ١٠٨١.

٢ الكتاب ٣: ٢٨.

٣ الإنصاف ٢: ٥٥٧، م٧٦.

٤ انظر: شرح الرضي ٤: ٥٣.

قصدوا أن يكون الثاني في غير حكم الأول، وحوّل المعنى حوّل إلى الاسم، فاستحال أنْ يضم الفعل إلى الاسم، فوجب تقدير "أنْ"؛ لأنَّها مع الفعل بمنزلة الاسم، وهي الأصل في عوامل النصب في الفعل"[1].

وبما أنَّ "أنْ" المصدرية تُقدّر مع ما بعدها بمصدر، فقد قدّر البصريون في أول الجملة مصدراً تكون "أنْ" وما بعدها معطوفة عليه؛ ليصحَّ عطف المصدر على المصدر، والتقدير في: لا تأتيني فتحدثِّني: ليس يكون منك إتيانٌ فحديثٌ.

وما ذهب إليه البصريون يحتاج إلى مناقشة من ثلاثة أوجه:

أولاً: إنَّ قولهم يؤدي إلى التقدير والإضمار، ومن المعلوم أنَّ قولاً بغير تقدير أو إضمار أولى من قول بتقدير وإضمار، كما يقول الأنباري والرضي[2].

ثانياً: إنّ عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال، ومع ذلك فلا تعمل عوامل الأسماء نحو "إنَّ" و "مِن"؛ وغيرهما محذوفةً؛ لذا فمن الأولى ألا تعمل "أنْ"؛ لأنّها من العوامل الضعيفة، يقول الأنباري: "عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال"[3]، ويقول أيضا: "إذا كان الحرف الأقوى لا يعمل مع الحذف، فالأضعف أولى"[4].

ثالثاً: إنَّ قولهم هذا يؤدي إلى أن تكون "أنْ" المضمرة مع الفعل في تأويل مصدر يكون معطوفاً على مصدر مقدر، فالتقدير في: لا تأتيني فتحدثَني: ليس منك إتيانٌ فحديثٌ، وهذا ممّا يخلّ بالمعنى ويفسده، إذْ ليس فيه دليل على السبب.

أمَّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنَّ الفعل بعد فاء السبب منصوب بالخلاف ، يقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنَّ الفعل المضارع الواقع بعد الفاء في جواب الستة الأشياء – التي هي الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض – ينتصب بالخلاف"[5].

---

١ الإنصاف ٢: ٥٥٨، م٧٦.

٢ انظر: الإنصاف ١: ٢٤٩، م٣٠، شرح الرضي ١: ٣٠٣، ٥١٧.

٣ الإنصاف ٢: ٥٥٨، م٧٧.

٤ السابق ٢: ٥٢٩، م٧٢.

٥ الإنصاف ٢: ٥٥٧، م٧٦.

وقد استدلَّ الكوفيون لما ذهبوا إليه بأنَّ الجواب مخالف لما قبله، ولمّا خالف الجواب أولَّ الكلام نُصِبَ ، يقول الأنباري: "أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنَّما قلنا ذلك؛ لأنَّ الجواب مخالف لما قبله؛ لأنَّ ما قبله أمر أو نهي أو استفهام أو نفي أو تمنٍّ أو عرض، ألا ترى أنَّك إذا قلت: " ايتنا فنكرمَك" لم يكن الجواب أمراً، فإذا قلت "لا تنقطع عنّا فنجفوك ، لم يكون الجواب نهياً، ....، فلمّا لم يكن الجواب شيئاً من هذه الأشياء كان مخالفاً لما قبله، وإذا كان مخالفاً لما قبله وجب أن يكون منصوباً على الخلاف"[1].

أمّا الجرمي فقد ذهب إلى أنَّ الفعل المضارع بعد فاء السبب منصوب بالفاء نفسها، يقول الأنباري: "وذهب أبو عمر الجرمي إلى أنَّه ينتصب بالفاء نفسها؛ لأنَّها خرجت عن باب العطف"[2].

وما ذهب إليه أبو عمر الجرمي يحتاج إلى مناقشة من وجهين:

أولاً: إنَّ من شرط العامل، لكي يعمل، أنْ يختص بالاسم، أو بالفعل؛ والفاء غير مختصة، فوجب ألا تعمل، يقول الرضي: "وشرط العامل الاختصاص بأحد القبيلين"[3].

ثانياً: إنَّ الفاء لو كانت عاملةً لدخلت عليها حروف العطف، كما تدخل على عوامل نصب المضارع ، نحو "أنْ" و"لن"، وإذا ثبت أنَّ العاطف لا يدخل عليها، بطل أن تكون الفاء عاملة، يقول الأنباري: "وأمّا من ذهب إلى أنَّها هي العاملة؛ لأنَّها خرجت عن بابها، قلنا: لا نسلم؛ فإنَّها لو كانت هي الناصبة بنفسها، وأنَّها قد خرجت عن بابها لكان ينبغي أن يجوز دخول حرف العطف عليها، نحو: "ايتني وفأكرمَك وفأعطيَك" وفي امتناع دخول حرف العطف عليها دليلٌ على أنَّ الناصبَ غيرها"[4].

---

[1] الإنصاف ٢: ٥٥٨، م٧٦.
[2] الإنصاف ٢: ٥٥٧، م٧٦.
[3] شرح الرضي ٤: ٥٣.
[4] الإنصاف ٢: ٥٥٩، م٧٦.

والذي يراه الباحث أنَّ ناصب الفعل المضارع بعد فاء السبب هو المعنى؛ لأنَّ المتكلم العربي أراد أنْ يغير معنى الكلام، فكانت وسيلته لذلك هي الحركة الإعرابية، "الفتحة" التي استطاع بواسطتها إيصال المعنى المراد، بأقصر لفظ، وأوجز عبارة، فالعربي الفصيح في عصور الاحتجاج يدرك تماماً أنّ معنى الرفع غير معنى النصب؛ لذا فإنّه إذا أراد المعنى المترتب على معنى العطف رفع، فقال: لا تأتيني فتحدثُني، والمعنى: نفي الإتيان والحديث معاً، أمَّا إذا أراد معنى السبب فإنّه يغير كيفية النطق، فيوافق ما نسميه بنصب الفعل المضارع، فيختلف المعنى تبعاً لذلك، فيقول: لا تأتيني فتحدثَني، أيْ ليس منك إتيان لكي تحدثني، فقد انتفى الحديثُ لانتفاء الإتيان أولاً، ولو حصل الإتيان لحصل الحديث، وقد أدرك سيبويه هذا التحول في المعنى، يقول: "تقول: لا تأتيني فتحدثني لم ترد أن تدخل الآخر فيما دخل فيه الأول، فتقول: لا تأتيني ولا تحدثُني، ولكنَّك لمّا حوّلت المعنى عن ذاك تحوّلَ إلى الاسم"[١].

١ الكتاب ٣: ٢٨.

ناصب المضارع بعد واو المعية*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة العامل في الفعل المضارع المنصوب بعد واو المعية، في نحو: لا تأكل سمكاً وتشربَ لبناً، يقول: "فالصحيح ما ذكره أصحابنا من أنَّه منصوب بإضمار أنْ، والذي يجوز أنْ ينصبه أنْ هو امتناعه من أنْ يدخل في إعراب الأول"[١].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب جمهور البصريين إلى أنَّ الفعل المضارع في نحو: لا تأكل سمكاً وتشربَ لبناً، منصوب بـ "أنْ" مضمرةً وجوباً، يقول سيبويه: "اعلم أنَّ ما انتصب بعد أوْ فإنَّه ينتصب على إضمار أنْ، كما انتصب في الفاء والواو على إضمارها، ولا يستعمل إظهارها، كما لم يستعمل في الفاء والواو"[٢].

ويقول الأنباري: "وذهب البصريون إلى أنَّه منصوب بتقدير "أنْ"[٣] ".

وقد استدلَّ البصريون لما ذهبوا إليه بأنَّ الواو لا يمكن أنْ تكون عاملة؛ لأنَّها حرف عطف، وحروف العطف لا تعمل، ولما قصدوا أن يكون للفعل الثاني حكم آخر غير حكم الفعل الأول نصبوه بـ "أنْ" المحذوفة، التي هي الأصل في عوامل نصب الفعل المضارع ، يقول الأنباري: "وأمَّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنَّما قلنا إنَّه منصوب بتقدير "أنْ"؛ وذلك لأنَّ الأصل في الواو أنْ تكون حرف عطف، والأصل في حروف العطف أنْ لا تعمل؛ لأنَّها لا تختص؛ لأنَّها تدخل تارة على الاسم، وتارة على الفعل، على ما بينا في غير موضع، وإنّما لمّا قصدوا أن يكون الثاني في غير حكم الأول، وحُوِّل المعنى حوِّل إلى الاسم، فاستحال أن يضم الفعل

---

* انظر: الكتاب ٣: ٤١، ٤٦، المقتضب ٢: ٢٤، الأصول ٢: ١٥٤، الإنصاف ٢: ٥٥٥، م٧٥، اللباب ٢: ٤٠، شرح المفصّل ٧: ٢١، شرح التسهيل ٤: ٣٦، شرح الرضي ٤: ٥٣، ٦٧، الارتشاف ٢: ٤١٥، الهمع ٤: ١١٦، شرح الأشموني ٣: ٢٩٦.

١ المقتصد ٢: ١٠٧٥.

٢ الكتاب ٣: ٤٦.

٣ الإنصاف ٢: ٥٥٥، م٧٥.

إلى الاسم، فوجب تقدير "أنْ"؛ لأنَّها مع الفعل بمنزلة الاسم، وهي الأصل في عوامل النصب في الفعل"[1].

لكنَّ ما قاله البصريون يحتاج إلى مناقشةٍ من ثلاثة أوجه:

أولاً: إنَّ قولهم هذا يؤدي إلى الإضمار، والإضمار خلاف الأصل، كما يقول الرضي.[2]

ثانياً: إنَّ قولهم هذا يؤدي إلى أن تكون "أنْ" مع الفعل في تأويل مصدر يكون معطوفاً على مصدر مقدر، فالتقدير في: لا تأكل سمكاً وتشربَ لبناً: لا يكن منك أكلٌ للسمك وشربٌ للبن، وهذا ممّا يخلُّ بالمعنى، ويفسده، يقول الرضي: "ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصيد من الفعل قبله ، كما قال النحاة، أيْ: ليكنْ منك قيامٌ، وقيام مني، لم يكن فيه نصوصية على معنى الجمع"[3].

ثالثاً: إنَّ عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال، ومع ذلك فلا تعمل عوامل الأسماء نحو "إنَّ" و "مِنْ" وغيرها محذوفةً، لذا فمن الأولى ألا تعمل "أنْ"؛ لأنَّها من العوامل الضعيفة، يقول الأنباري: "عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال"[4]، ويقول أيضاً: "إذا كان الحرف الأقوى لا يعمل مع الحذف، فالأضعف أولى"[5].

أمَّا الفراء وأكثر الكوفيين فقد ذهبوا إلى أنَّ الفعل المضارع، في نحو: لا تأكلْ سمكاً وتشربَ لبناً، منصوب على الخلاف؛ وذلك لأنَّ المعطوف خالف المعطوف عليه في المعنى، فخالفه في الإعراب؛ لأنَّ النهي لو كان لهما جميعاً لجزم الثاني بالعطف على الأول، ولكن لمّا كان المعنى النهي عن أكل السمك وشربِ اللبن مجتمعين نُصِبَ الثاني، لمخالفته الفعل الأول، يقول الأنباري: "أمَّا الكوفيون

---

[1] الإنصاف ٢: ٥٥٦، م٧٥.

[2] شرح الرضي: ١: ٥١٧.

[3] شرح الرضي ٤: ٦٨.

[4] الإنصاف ٢: ٥٥٨، م٧٧.

[5] الإنصاف ٢: ٥٢٩، م٧٢.

فاحتجوا بأنْ قالوا: إنَّما قلنا إنَّه منصوب على الصرف؛ وذلك لأنَّ الثاني مخالف للأول، ألا ترى أنَّه لا يحسن تكرير العامل فيه، فلا يقال: لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن، وأنَّ المراد بقولهم "لا تأكل السمكَ وتشربَ اللبن" بجزم الأول وبنصب الثاني النهي عن أكل السمك ، وشرب اللبن مجتمعين، لا منفردين، فلو طَعَمَ كلٌّ واحد منهما منفرداً لما كان مرتكباً للنهي، ولو كان في نية تكرير العامل لوجب الجزم في الفعلين جميعاً، فكان يقال "لا تأكلِ السمك وتشربِ اللبن"، فيكون المراد هو النهي عن أكل السمك وشرب اللبن منفردين ومجتمعين ؛ فلو طَعَمَ كل واحدٍ منهما منفرداً عن الآخر أو معه لكان مرتكباً للنهي؛ لأنَّ الثاني موافق للأول في النهي، لا مخالف له، بخلاف ما وقع الخلاف فيه، فإنَّ الثاني مخالف للأول، فلمّا كان الثاني مخالفاً للأول ومصروفاً عنه صارت مخالفته للأول وصرفه عنه ناصباً له"[1].

أمَّا الكسائي والجرمي فقد ذهبا إلى أنَّ العامل في هذا الفعل هو الواو نفسها، يقول الأنباري: "وذهب أبو عمر الجرمي من البصريين إلى أنَّ الواو هي الناصبة بنفسها"[2].

ويقول السيوطي: "ذهب الكسائي وأصحابه والجرمي إلى أنَّ الفعل انتصب بأو* نفسها"[3].

وما ذهب إليه الكسائي والجرمي يحتاج إلى مناقشة من وجهين:

أولاً: إنَّ الواو حرف عطف، وحروف العطف لا تعمل؛ لأنَّها غير مختصة؛ لدخولها على الأسماء والأفعال، يقول ابن يعيش: "وحروف العطف تدخل على الأسماء والأفعال، وكل حرف يدخل على الأسماء والأفعال فلا يعمل في أحدهما"[4].

---

[1] الإنصاف ٢: ٥٥٦، م٧٧.

[2] السابق ٢: ٥٥٥، م٧٥.

* ذكرنا الخلاف في "أوْ"؛ لأنّ الخلاف في الواو وأوْ واحد، وقد نبّه السيوطي على ذلك، انظر: الهمع ٤: ١٣٠.

[3] الهمع ٤: ١١٦.

[4] شرح المفصّل ٧: ٢١.

ثانياً: إنَّ الواو لو كانت عاملة لجاز دخول حرف العطف عليها، كما في بقية الأحرف العاملة، يقول الأنباري: "وأمّا ما ذهب إليه أبو عمر الجرمي أنَّها عاملة ؛ لأنَّها خرجت عن باب العطف فباطلٌ ؛ لأنَّه لو كانت هي العاملة، كما زعم، لجاز أن تدخل عليها الفاء والواو للعطف، وفي امتناعه من ذلك دليل على بطلان ما ذهب إليه"[1].

والذي يراه الباحث أنَّ الناصب لهذا الفعل هو معنى المعية، أي النهي عن الجمع بين الفعلين في وقت زمني واحد؛ لأنَّ المتكلم لو أتى بالفعل الثاني على السكون، نحو: لا تأكل سمَكاً وتشربْ لبناً، لكان المعنى النهي عن أكل السمك وشرب اللبن منفردين أو مجتمعين ، ولكنَّه لمّا أراد إباحة أكل كلٍّ منهما منفرداً من غير الجمع بينهما في وقت واحد نصب الفعل الثاني ، فكانت الفتحة دليلاً على المعنى، فبينت أنَّ المراد هو عدم الجمع بينهما.

ولعلَّ من المفيد أن نبين أنَّ الحركة الإعرابية كانت أداة طيعةً على لسان المتكلم العربي في عصر السليقة اللغوية، حيث استخدمها في كثيرٍ من التراكيب؛ لتؤدي دوراً دلالياً جديداً، كما في الفعل المضارع المنصوب بعد واو المعية، حيث قامت حركة النصب "الفتحة" بتغيير المعنى إلى المصاحبة، يقول الرضي: "فلمّا قصدوا هاهنا مصاحبة الفعل للفعل نصبوا ما بعدها"[2].

---

[1] الإنصاف ٢: ٥٥٧، م ٧٥.

[2] شرح الرضي ٤: ٦٧.

عامل الجزم في جواب الشرط*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة عامل الجزم في فعل جواب الشرط، نحو: إنْ تدرسْ تنجحْ، يقول الجرجاني: "اعلم أنَّ "إنْ" حرف جزم، ومعناه المجازاة، كقولك: إنْ تضربْ أضربْ، فـ "تضرب" مجزومٌ بـ "إنْ" على أنَّه شرط، واضربْ مجزومٌ بأنَّه جزاء، وترتيبه على ما ذكرنا في صدر الكتاب من أنِّ "إنْ" تعمل في فعل الشرط، ثمّ إنَّهما جميعاً يعملان في الجزاء؛ لأجل أنَّ كل واحدٍ منهما لا ينفصل من صاحبه"[١].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب الكوفيون إلى أنَّ عامل الجزم في فعل جواب الشرط هو الجوار، يقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنَّ جواب الشرط مجزوم على الجوار"[٢].

ويقول السيوطي: "وقيل: جازمة الجوار، قاله الكوفيون، قياساً على الجرّ بالجوار"[٣].

وقد استدلّ الكوفيون لهذا المذهب بمجاورة جواب الشرط لفعل الشرط، "فهو مجاور له لازم له، لا يكاد ينفك عنه، فلمّا كان منه بهذه المنزلة في الجوار حمل عليه، فكان مجزوماً على الجوار، والحمل على الجوار كثير، قال الله تعالى: ﴿**لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين**﴾[٤]، وجه الدليل أنَّه قال "والمشركين" بالخفض على الجوار، وإن كان معطوفاً على "الذين" فهو مرفوع؛ لأنَّه اسم "يكن".

وقال زهير:

---

* انظر: الكتاب ٣: ٦٢، المقتضب ٢: ٤٨، المقتصد ٢: ١٠٩٥، الإنصاف ٢: ٦٠٢، م٨٤، شرح المفصّل ٧: ٤١، شرح التسهيل ٤: ٧٩، شرح الرضي ٤: ٩١، الارتشاف ٢: ٥٥٧، شرح التصريح ٢: ٢٤٨، شرح الأشموني ٤: ١٥، الهمع ٤: ٣٣١.

١ المقتصد ٢: ١٠٩٥.

٢ الإنصاف ٢: ٦٠٢، م٨٤.

٣ الهمع ٤: ٣٣١.

٤ البينة آية ١.

لعِبَ الرِّياحُ بِهَا وغيَّرهـــــا   بَعْدِي سَوَافِي الْموْرِ والْقَطْــرِ [1]

فخفض "القطر" على الجوار، وإنْ كان ينبغي أن يكون مرفوعاً؛ لأنَّه معطوف على "سَوَافِي". [2]

لكنَّ ما ذهب إليه الكوفيون يحتاج إلى مناقشة من جوانب:

أولاً: إنَّ جزم فعل جواب الشرط واجب، بينما الجرّ على الجوار لا يكون واجبـــاً، بل إنَّه من الشواهد التي لا يقاس عليها، يقول ابن مـــالك: "الخفــض علــى الجوار لا يكون واجباً؛ وجزم الجواب واجب"[3].

ثانياً: إنَّ الخفض على الجوار لا يكون إلا بعد مجرورٍ ظاهر، نحو: هـــذا جُحْــرُ ضبٍّ خربٍ، أمّا جزم فعل جواب الشرط فإنَّه مجزوم دائماً، سواء أجاء بعــد مجزوم ظاهر ، نحو: إنْ تضْرِبْ أضربْ، أمْ غير ظاهر، نحـــو: إن جــاء محمد أكرمته، يقول ابن مالك: "الخفض علـــى الجـــوار لا يكـــون إلا بعــد مخفوض خفضاً ظاهراً؛ لتحصل المشاكلة، وجزم الجواب يكون بعــد جــزمٍ ظاهرٍ وغير ظاهرٍ"[4].

ثالثاً: إنَّ الجر على الجوار لا يكون إلا مع التلاصق ، نحو: هـــذا جُحْــرُ ضــبٍّ خربٍ، وأمَّا الجزم في جواب الشرط فإنَّه يكون مع التلاصق وغيره؛ يقـــول ابن مالك: "الخفض على الجوار لا يكون إلا مع الاتصال، وجـــزم الجـــواب يكون مع الاتصال والانفصال، فعلم أنَّه ليس مجزوماً على الجوار"[5].

---

[1] انظر: ديوان زهير بن أبي سلمى ١١٤.

[2] الإنصاف ٢: ٦٠٥، م٨٤.

[3] شرح التسهيل ٤: ٧٩.

[4] شرح التسهيل ٤: ٧٩.

[5] السابق ٤: ٨٠.

أمَّا البصريون فقد تباينتْ آراؤهم في عامل الجزم في هذا الفعل، فذهب سيبويه إلى أنَّ عامل الجزم هو فعل الشرط فقط، يقول: "واعلم أنَّ حروف الجزاء تجزم الأفعال، وينجزم الجواب بما قبله"[1].

وما ذهب إليه سيبويه يحتاج إلى مناقشةٍ من وجهين:

أولاً: إنَّ الأفعال تعمل الرفع والنصب، أمَّا الجزم فهو مستغرب، يقول الرضي: "وأجيب باستغراب عمل الفعل الجزم"[2].

ثانياً: إنَّ الفعل لا يعمل في الفعل، يقول السيوطي: "ورُدَّ بأنَّ النوع لا يعمل؛ إذْ ليس أحدهما بأولى من الآخر ، وإنَّما يعمل بمزية، وهو أنْ يضمن العامل من غير النوع أو شبهه، كعمل الأسماء في الأسماء"[3].

أمَّا أكثر البصريين فقد ذهبوا إلى أنَّ عامل الجزم في الفعلين هو "إنْ"؛ لاقتضائها الفعلين اقتضاءً واحداً، يقول الأنباري: "واختلف البصريون، فذهب الأكثرون إلى أنَّ العامل فيهما حرف الشرط"[4].

ويقول ابن يعيش: "والذي عليه الأكثرون أنَّ "إنْ" هي العاملة في الشرط وجوابه؛ لأنَّه قد ثبت عملها في الشرط، فكانت هي العاملة في الجزاء"[5].

وقد رُدَّ هذا القول من حيثُ إنَّ "إنْ" من عوامل الأفعال؛ وعوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء؛ لذا فإنَّ القول بأنّها تعمل في الفعلين معاً يخالف الأصول النحوية، يقول ابن مالك: "لا جائز أن يكون جزمه بالأداة وحدها؛ لأنَّ الجزم في الفعل نظير الجر في الاسم، وليس من عوامل الجر ما يعمل في شيئين

[1] الكتاب ٣: ٦٢.
[2] شرح الرضي ٤: ٩٢.
[3] الهمع ٤: ٣٣١.
[4] الإنصاف ٢: ٦٠٢، م٨٤.
[5] شرح المفصّل ٧: ٤٢.

دون إتباع، فوجب أنْ تكون عوامل الجزم كذلك، تسويةً بين النظرين؛ ولئلا يلزم ترجيح الأضعف على الأقوى"[1].

لكن على الرغم من هذا الانتقاد إلا أنَّ هذا القول يظلُّ من الآراء الجيدة، وبخاصةٍ في مجال النحو التعليمي.

أمَّا الخليل والمبرد فقد ذهبا إلى أنَّ عامل الجزم في هذا الفعل هو "إنْ" مع الفعل، يقول سيبويه: "وزعم الخليل أنَّك إذا قلت: إنْ تأتني آتِك، فآتِك انجزمت بإنْ تأتني"[2].

ويقول المبرد: "فأصل الجزاء أن تكون أفعالاً مضارعة؛ لأنَّه يُعربها ولا يُعرب إلا المضارع، فإذا قلت: إنْ تأتني آتِك، فـ "تأتني" مجزومة بإنْ، و (آتِك) منجزمة بإنْ وتأتني"[3].

وقد رُدَّ هذا الرأي من حيث إنَّ الأصل في الفعل ألا يعمل في الفعل؛ لذا فإنّ إضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له، يقول الأنباري: "غير أنَّ هذا القول، وإنْ اعتمد عليه كثير من البصريين، فلا ينفكّ من ضعف؛ وذلك لأنَّ فعل الشرط فعل، والأصل في الفعل ألا يعمل في الفعل ، وإذْ لم يكن للفعل تأثيرٌ في أن يعمل في الفعل، و"إنْ" له تأثير في العمل في الفعل؛ فإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له"[4].

وقد ذهب الأنباري إلى أنَّ العامل في هذا الفعل هو "إنْ" بواسطة فعل الشرط؛ يقول: "والتحقيق فيه عندي أن يقال: إنَّ "إنْ" هو العامل في جواب الشرط بواسطة فعل الشرط"[5].

---

١ شرح التسهيل ٤: ٨٠.

٢ الكتاب ٣: ٦٣.

٣ المقتضب ٢: ٤٨.

٤ الإنصاف ٢: ٦٠٨، م٨٤.

٥ الإنصاف ٢: ٦٠٨، م٨٤.

أمَّا المازني فقد خالف النحويين جميعاً، فذهب إلى أنَّ هذا الفعل مبني لا معرب؛ وذلك لأنَّه وقع موقعاً لا تقعُ فيه الأسماء ، فرجع إلى أصله، يقول الأنباري: "وذهب أبو عثمان المازني إلى أنَّه مبني على الوقف"[١].

وقد ردَّ ابن يعيش هذا الرأي، وبيّن فساده، يقول: "وهذا القول ظاهر الفساد، وبأدنى تأملٍ يتضح؛ وذلك لأنَّه لو وجب له البناء بدخول إنْ عليه لوجب له البناء بدخول النواصب وبقية الجوازم؛ لأنَّ الأسماء لا تقع فيها"[٢].

واضحٌ مما سبق أنَّ الخلاف في هذه المسألة ناشئ عن وجود معمول معرب، وهو الفعل من غير عامل ظاهر، يمكن نسبة العمل إليه، فالفعل هنا معرب مجزوم، ولا بُدَّ أن يكون هذا الجزم بأثرٍ من عامل؛ ولهذا تباينت، وكثرت الأقوال في هذه المسألة، وهذا هو ما دعا أبا حيان إلى القول بأنْ لا فائدة من هذه الاختلافات، يقول السيوطي: "قال أبو حيان: وهذا الخلاف لا يترتب عليه فائدة ولا حكم منطقي"[٣].

ويبدو لنا مما سبق أنَّ ما قاله أكثر البصريين من أنَّ "إنْ" هي العاملة في فعل جواب الشرط هو القول الراجح؛ لأنَّ "إنْ" أداة شرط تقتضي فعلين، أولهما فعل الشرط، والثاني جوابه، اقتضاء واحدا؛ لذا فلا مانع من عملها فيهما معاً، كما تعمل إنَّ وأخواتها في الاسمين معاً، يقول الرضي: "قال السيرافي: إنَّ العامل فيهما كلمة الشرط؛ لاقتضائها الفعلين اقتضاء واحداً، وربطها الجملتين إحداهما بالأخرى، حتى صارتا كالواحدة، فهي كالابتداء العامل في الجزأين، وكظننت، وإنَّ وأخواتها، عملت في الجزأين؛ لاقتضائهما لهما"[٤].

ولعلَّ من الواضح أنَّ هناك علاقة بين جزم الفعلين، فعل الشرط وجوابه، وبين معنى الشرط، فالأداة "إنْ" دخلت على الفعلين؛ لتؤدي معنى الشرط، ولتربط بين الفعلين في جملة واحدة ، تحمل معنى يحسن السكوت عليه، فليست "إن" إلا جزءاً هاماً من هذه الجملة، لها دور هام في مبناها ومعناها.

---

١ الإنصاف ٢: ٦٠٢، م٨٤.

٢ شرح المفصّل ٧: ٤٢.

٣ الهمع ٤: ٣٣١.

٤ شرح الرضي ٤: ٩١.

العامل في جواب الطلب*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة عامل الجزم في الفعل الواقع في جواب الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض، نحو: ذاكر تنجحْ، ولا تفعل يكن خيراً لك، ...، يقول: "اعلم أنَّ فعل الشرط يضمر بعد هذه الأشياء الخمسة؛ لدليلها عليه:

فالأول الأمر، كقولك: ائتني أكرمْك، والتقدير ائتني فإنَّك إنْ تأتني أكرمك، ولو حملت بالكلام على ظاهره أحلت؛ لأجل أنَّ الأمر بالإتيان لا يكون موجباً الإكرام؛ وإنَّما يوجب ذلك الإتيان، ولو كان جزم أكرمك بنفس ائتني على ما يظنه من لا خبرة له بهذا العلم، لوجب أنْ يقال: إنّ المعنى في قولك: ائتني أكرمك: إنْ آمرك بالإتيان أكرمْك"[1].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب الخليل وسيبويه والمبرد إلى أنَّ العامل في جواب الطلب، في نحو: ذاكر تنجحْ ، ولا تفعل يكنْ خيراً لك، وألا ماءَ أشربْه..، هو ما قبلها؛ لتضمنها معنى "إنْ" الشرطية الجازمة، يقول سيبويه: "وزعم الخليل أنَّ هذه الأوائل كلها فيها معنى إنْ؛ فلذلك انجزم الجواب؛ لأنَّه إذا قال ائتني آتِك، فإنَّ معنى كلامه: إن يكن منك إتيان آتِك"[2].

ويقول المبرد : "واعلم أنَّ جواب الأمر والنهي ينجزم بالأمر والنهي، كما ينجزم الجزاء بالجزاء؛ وذلك لأنَّ جواب الأمر والنهي يرجع إلى أن يكون جزاء صحيحاً، وذلك قولك: ائتني أكرمك؛ لأنَّ المعنى: فإنّك إن تأتني أكرمك، ألا ترى أنَّ

---

* انظر: الكتاب ٣: ٩٣، ٩٤، المقتضب ٢: ١٣٣، الأصول ٢: ١٦٢، المقتصد ٢: ١١٢٤، شرح المفصل ٧: ٤٨، شرح ابن عصفور ٢: ١٩٢، الهمع ٤: ١٣٣.

[1] المقتصد ٢: ١١٢٤.

[2] الكتاب ٣: ٩٤.

الإكرام إنَّما يستحق بالإتيان، وكذلك لا تأتِ زيداً يكن خيراً لك؛ لأنَّ المعنى: فإنَّك إلا تأتِه يكن خيراً لك"[1].

ويقول السيوطي: "قال ابن مالك في "شرح الكافية": هو بما قبلها من الأمر والنهي ، وسائرها على تضمن معنى الطلب معنى "إنْ" كما في أسماء الشرط، نحو: من يأتني أكرمه، فأغنى ذلك التضمين عن تقدير لفظها بعد الطلب، قال: وهذا مذهب الخليل وسيبويه"[2].

وقد ردَّ النحويون هذا القول من وجهين:

أولهما: إنَّ هذا القول يؤدّي إلى التضمين ، والتضمين لا يجوز، يقول السيوطي: "قال أبو حيان: وأقول: إنَّ التضمين لا يجوز أصلاً؛ لأنَّ المضمن شيئاً يصير له دلالة على ذلك الشيء بعد أن لم يكن له دلالة عليه مع إرادة مدلوله الأصلي"[3].

ثانيهما: إنَّ هذا القول يؤدي إلى أن يكون العامل جملة، وليس في العربية عاملٌ يكون جملة، يقول ابن عصفور: "العامل لا يوجد جملة في موضع"[4].

ويقول السيوطي : "وردَّه أيضاً ابن عصفور، فقال: التضمين يقتضي أنْ يكون العامل جملة، ولا يوجد عامل جملةً في موضع من المواضع"[5].

أمَّا ابن السراج، وقد أخذ برأيه كثير من المتأخرين، فقد ذهب إلى أنَّ عامل الجزم في هذا الفعل هو "إنْ" محذوفة هي وفعل الشرط، والتقدير في :ائتني أكرمْك: ائتني إنْ تأتني أكرمْك، يقول ابن السراج: "وأمَّا الثالث: الذي يحذف فيه حرف الجزاء مع ما عمل فيه، وفيما بقي من الكلام دليلٌ عليه، وذلك إذا كان الفعل

---

[1] المقتضب ٢: ١٣٣.

[2] الهمع ٤: ١٣٣.

[3] الهمع ٤: ١٣٤.

[4] شرح الجمل لابن عصفور ٢: ١٩٢.

[5] الهمع ٤: ١٣٤.

جواباً للأمر والنهي أو الاستفهام أو التمني أو العرض، تقول: ائتني آتِك، فالتأويل: ائتني فإنّك إنْ تأتني آتِك"[1].

ويقول السيوطي: "وذهب أكثر المتأخرين: إلى أنَّه مجزوم بشرط مقدّر بعد هذه الأشياء؛ لدلالة ما قبلُ وما بعْدُ عليه، والتقدير مثلاً: ائتني إنْ تأتني أكرمْك"[2]. وما ذهب إليه ابن السراج وأكثر المتأخرين يؤدّي إلى الإضمار والتقدير، وهما خلاف الأصل، كما يقول الرضي الاستراباذي.[3]

أمّا أبو علي الفارسي والسيرافي فقد ذهبا إلى أنَّ عامل الجزم في هذا الفعل هو ما قبله؛ وذلك لأنَّ ما قبل هذا الفعل قد ناب مناب جملة الشرط المحذوفة؛ لذا فإنَّه قد ناب منابها في العمل، يقول السيوطي: "وذهب الفارسي والسيرافي إلى أنَّ الجزم بهذه الأشياء لا على جهة التضمين، بل على جهة أنَّها نابت مناب الشرط، بمعنى أنَّه حذفت جملة الشرط، وأنيبت هذه منابها في العمل، ونظيره قولهم: ضرباً زيداً، فإنَّ "ضرباً" ناب عن اضرب؛ فنصب زيداً، لا أنَّه ضمّن المصدر معنى فعل الأمر، بل ذلك على طريق النيابة"[4].

واضحٌ مما سبق أنَّ لنظرية العامل والمعمول التي تهتم بتبرير الحركة الإعرابية أثراً كبيراً في هذه المسألة ، فهذا الفعل مجزوم، ولا بُدّ له من جازم، وليس هنا أداة تعمل الجزم، ولهذا نشأ الخلاف، فقدّر بعضهم العامل "إنْ" محذوفة مع فعلها، بينما ضمّن بعضهم الفعل معنى "إنْ" فجزم، و.. الخ.

ويبدو لنا أنّ الجازم لهذا الفعل هو معنى الطلب المفهوم من الجملة، سواء أكان أمراً أم نهياً..الخ، فالطلب هو العقد المشترك بين هذه الأفعال، إذْ إنَّ تحقق ما قبل الفعل يؤدي إلى تحقق الجواب، والجزم مناسب لهذا المعنى، وهذا هو ما جعل العرب يقفون بالسكون على فعل الأمر؛ للتناسب الظاهر بين الطلب والسكون.

---

[1] الأصول ٢: ١٦٢.

[2] الهمع ٤: ١٣٥.

[3] شرح الرضي ١: ٣٠٣، ٥١٧.

[4] الهمع ٤: ١٣٢.

الفصل الخامس

الخلاف في المصطلحات

مسائل الخلاف في المصطلحات

١- ركنا الجملة: المسند إليه والمسند.

٢- تسمية نائب الفاعل فاعلاً.

ركنا الجملة: المسند إليه والمسند*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة المسند والمسند إليه ، والخلاف بين العلماء في إطلاقهما على ركني الجملة الاسمية والفعلية ، يقول الجرجاني: "ويسمّى المبتدأ مسنداً، والخبر مسنداً إليه، كما يسمّى الاسم الأول في قولك: غلام زيدٍ مضافاً، والثاني مضافاً إليه، وحقيقة الإسناد الإمالة كما أنَّ الإضافة كذلك، ألا ترى إلى قوله: أنشده الشيخ:

فلمّا دَخَلْناهُ أضفْنا ظُهورَنا إلى كلِّ حاريِّ جديدٍ مشطَّبِ[1]

فأضفنا بمعنى أسندنا كما ترى، على أنَّ بين الناس خلافاً في المسند والمسند إليه، وهذا القدر كاف"[2].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

كان سيبويه أول من استخدم مصطلحي المسند والمسند إليه في علم النحو، وقد ورد هذا المصطلحان في كتابه ثلاث مرات، يقول: "هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يغني واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بداً، فمن ذلك الاسم المبتدأ، والمبنيّ عليه. وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك"[3].

ويقول: "فأمّا المبني على الأسماء المبهمة، فقولك: هذا عبد الله منطلقاً، وهؤلاء قومك منطلقين، وذاك عبد الله ذاهباً، وهذا عبد الله معروفاً، فهذا اسم مبتدأ، يبنى عليه ما بعده، وهو عبد الله، ولم يكن ليكون هذا كلاماً حتى يبنى عليه، أو يبنى على ما قبله، فالمبتدأ مسند، والمبني عليه مسند إليه"[4].

---

* انظر: الكتاب ١: ٢٣، ٢: ٧٨، ١٢٦، المقتصد ١: ٢١٦، دلائل الإعجاز ١٨٩، شروح التلخيص ١: ٢٧٥، الأشباه والنظائر ٢: ٩.

[1] انظر: المقتصد ١: ٢١٦.

[2] المقتصد ١: ٢١٦.

[3] الكتاب ١: ٢٣.

[4] الكتاب ٢: ٧٨.

ويقول أيضاً: "هذا باب الابتداء، فالمبتدأ كلّ اسمٍ ابتدئ ليبني عليه كلامٌ، والمبتدأ والمبنيّ عليه رفعٌ، فالابتداء لا يكون إلا بمبنيّ عليه، فالمبتدأ الأول، والمبني ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه"[1].

يتضح من هذه النصوص أنّ سيبويه كان يستعمل هذين المصطلحين بعكس الاستعمال السائد المألوف عند النحويين، وقد تابعه في هذا الاستعمال الشيخ عبد القاهر كما هو واضح في نصه السابق.

ولعلّ من المفيد أنْ نبين أنَّ جمهور النحويين لم يستخدموا هذين المصطلحين بكثرة، فقد استخدموا بدلاً منهما مصطلحي المبتدأ والخبر في الجملة الاسمية، والفعل والفاعل في الجملة الفعلية، وقلَّما تجد من النحويين من يستخدمهما، والشائع المعروف عند جمهور النحويين في حال استخدامهما هو إطلاق المسند على الفعل والخبر، والمسند إليه على المبتدأ والفاعل.

وكان هذان المصطلحان قد انتقلا إلى علم البلاغة، حيث نجد الشيخ عبد القاهر إمام البلاغيين يستخدم هذين المصطلحين بالمفهوم الشائع عند جمهور النحاة، من إطلاق المسند إليه على المبتدأ والفاعل، وإطلاق المسند على الفعل والخبر، خلافاً لما كان يراه هو وسيبويه من أنَّ المسند إليه هو الفعل والخبر والمسند هو المبتدأ والفاعل، يقول الشيخ عبد القاهر في كتابه "دلائل الإعجاز": "..، بل كان المبتدأ مبتدأ ؛ لأنّه مسند إليه، ومثبت له المعنى، والخبر خبراً، لأنَّه مسند، ومثبت به المعنى"[2].

وقد تابع البلاغيون الجرجاني في استخدام هذين المصطلحين دونما تغيير، يقول السكاكي في تقديم المسند : "وأمَّا الحال المقتضية لتقديمه فهي أن يكون متضمناً للاستفهام، كنحو: كيف زيدٌ؟ وأين عمرو؟ ومتى الجواب؟ ، والقانون الثاني موضع تقريره، أو أن يكون المراد تخصيصه بالمسند إليه كقوله عزّ وعلا: ﴿**لكم دينكم ولي**

[1] الكتاب ٢: ١٢٦.

[2] دلائل الإعجاز ١٨٩.

دين﴾[1]، وقولك لمن يقول: زيدٌ إمّا قائم وإمّا قاعد، فيردده بين القيام والقعود من غير أن يخصصه بأحدهما: قائم هو، وقولهم: تميميٌّ أنا، وارد على هذا"[2].

ويقول البهاء السبكي: "وإنّما قدمه (أي المسند إليه) على المسند، لأنّ المسند إليه كالموصوف والمسند كالصفة، والموصوف أجدر بالتقديم، لأنَّه الموضوع، والصفة هي المحمول"[3].

يتضح من كلام الجرجاني في "المقتصد" كما جاء في أول المسألة أنّ بين العلماء خلافاً في هذين المصطلحين ، لكنّه لم يفصل القول في ذلك، وقد ورد تفصيل هذا الخلاف في الأشباه والنظائر، يقول السيوطي: "فائدة: أقوال في المسند والمسند إليه: قال أبو حيان في شرح التسهيل: في المسند والمسند إليه أقوال:

أحدها: المسند المحكوم به، والمسند إليه المحكوم عليه، وهو الأصح.

وثانيها: أنّ كلاً منهما مسند ومسند إليه.

وثالثها: أنّ المسند هو الأول ، مبتدأ كان أو غيره، والمسند إليه الثاني، فقام، من: قام زيد، وزيد، من: زيد قائم، مسند، والأخير منهما مسند إليه.

رابعها: عكس هذا، فزيد وقام في التركيبين مسند، والأول من التركيبين مسند إليه"[4].

وبالنظر إلى هذه الآراء يتضح أنَّ هذين المصطلحين لم يستقرا عند جميع النحويين على اختلاف مذاهبهم، وهذا ما يفسر لنا إعراضهم عن استخدامهما.

ويبد أنّ ما اختاره أبو حيان من أنَّ المسند إليه هو الفاعل والمبتدأ، وأنّ المسند هو الفعل والخبر هو الراجح.

أمَّا ما قاله أصحاب الرأي الثاني والثالث والرابع فلا يستقيم للأسباب التالية:

---

١ الكافرون آية ٦.

٢ مفتاح العلوم ٢١٩.

٣ عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: البهاء السبكي، وهو مطبوع مع مجموعة شروح التلخيص، دار السرور، بيروت، لبنان، بدون، ١: ٢٧٥.

٤ الأشباه والنظائر ٢: ٩.

أولاً: إنَّ ما قاله أصحاب هذه الآراء يؤدي إلى اختلاط المصطلحين ببعضهما، وعدم التمييز بينهما، مع أنّ لكل منهما مدلولاً خاصاً، لا يمكن أن يعبر عنه بمصطلح آخر.

ثانياً: إنّ الخلط بين هذين المصطلحين لا يخدم دارس اللغة ، بل يؤدي إلى الفوضى في الدلالة، وفي العملية التعليمية للخلط في المصطلح، إذ إن من أهم مقومات أي علم أن يتخذ مصطلحات يعتمدها العاملون في هذا العلم.

ثالثاً: إنَّ العلماء لم يطلقوا على المبتدأ مصطلح المسند إليه ، إلا لأنّه أسند إليه حكم، فـ"زيد" في قولنا: زيد قائم، مسند إليه القيام، أمَّا المسند فإنّما سُمّي مسنداً؛ لأنّه حكم يقصد به إسناده إلى المحكوم عليه، يقول الجرجاني: "، بل كان المبتدأ مبتدأ؛ لأنَّه مسند إليه، ومثبت له المعنى، والخبر خبراً، لأنّه مسند، ومثبت به المعنى"[1].

ويعن لنا هنا رأي نقوله بناء على توجيه لكلام سيبويه، نلمحه بين كلمات سيبويه ، ولكن الكلمات لا تكشف النقاب عنه بجلاء، يقول: "فالمبتدأ مسند والمبني عليه مسند إليه" ولعله يقصد بكلمة مسند، أي أنه موضع الإسناد والارتكاز، كما جاء في نص الجرجاني في صدر المسألة : "وحقيقة الإسناد الإمالة "، فأسند الشيء إلى الشيء أماله إليه ليتكئ عليه ، وبذا يكون الضمير في قوله: "مسند إليه" عائد على المسند، وليس على إطلاق الأمر، وبذا يكون الخبر مسنداً إلى المبتدأ ومرتكزاً عليه، وبذا يتسق ما جاء عن سيبويه مع ما جاء عن جمهور النحاة، وشاع استعماله بين البلاغيين.

---

[1] دلائل الإعجاز ١٨٩.

تسمية نائب الفاعل فاعلاً*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة جواز تسمية نائب الفاعل فاعلاً ، يقول الجرجاني: "اعلم أنَّ الشريطة إذا كانت على ما ذكرنا من أن يسند الفعل إلى الاسم مقدماً عليه ، فلا فصل بين ضُرِب زيدٌ، وضَرَبَ زيدٌ في جواز تسمية كلٍّ واحدٍ منهما فاعلاً ، وإذا جاز أن يُسمّى نحو: مات زيدٌ، فاعلاً مع أنّه عارٍ من الفعل، ومفعول في المعنى من حيث إنّ الله تعالى أماته ، جاز أن يسمى زيدٌ في قولك: ضُرِب زيدٌ فاعلاً، وإنْ كان قد وقع عليه الفعل في المعنى، وذاك لما ذكرنا من أنَّ الاعتبار بأن يكون الفعل مسنداً إليه مقدماً عليه"[١].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

أجمع جمهور النحاة على تسمية الاسم المرفوع بعد الفعل المبني للمجهول نحو: ضُرِبَ زيدٌ، نائب فاعل؛ لأنّ الفاعل قد حذف من الجملة، وحلّ النائب عنه محلّه، وأخذ حركته، يقول المبرد: "هذا باب المفعول الذي لا يذكر فاعله، وهو رفع، نحو قولك: ضُرب زيدٌ، وظُلِم عبدُ الله"[٢]، ويقول ابن مالك: "وخرج بغير مصوغ للمفعول النائب عن الفاعل نحو: ضُرِب زيد منزوعاً ثوبُه؛ لأنّه ليس فاعلاً عند أكثر النحويين"[٣].

أمَّا الجرجاني والزمخشري فقد ذهبا إلى تسميته فاعلاً، يقول الزمخشري: "الفاعل هو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدماً عليه أبداً كقولك : ضُرِبَ زيد وزيد ضاربٌ غلامَه، وحسنٌ وجهه، وحقه الرفع، ورافعه ما أسند إليه"[٤].

---

* انظر: المقتصد ١: ٣٤٦، أسرار العربية ٨٨، المفصل ١٨، شرح المفصل ١: ٧٤، شرح التسهيل ٢: ١٠٦، شرح الرضي ١: ١٨٧، التصريح ١: ٢٦٩.

١ المقتصد ١: ٣٤٦.

٢ المقتضب ٤: ٥٠.

٣ شرح التسهيل ٢: ١٠٦.

٤ المفصّل ١٨.

وإلى هذا المذهب ذهب ابن يعيش، يقول: "ولا حاجة إلى الاحتراز من ذلك؛ لأنّ الفعل إذا أسند إلى المفعول نحو: ضُرِبَ زيدٌ وأُكرِمَ بكرٌ صار ارتفاعه من جهة ارتفاع الفاعل؛ إذ ليس من شرط الفاعل أن يكون موجداً للفعل أو مؤثراً فيه"[1].

وقد استدلّ الجرجاني والزمخشري بأنّ الفاعل لم يسمّ فاعلاً؛ لأنّه قام بإحداث الفعل، ومما يدل على ذلك رفع العرب "زيدٌ" في نحو: لم يقمْ زيدٌ، ومات زيد، مع أنّ "زيد" لم يقم بالفعل؛ فلذلك وجب تسمية هذا الاسم فاعلاً؛ إذ إن إحداث الفعل ليس مشروطاً هنا، يقول الجرجاني: "وإذا جاز أن يُسمَّى نحو: مات زيدٌ فاعلاً، مع أنّه عارٍ من الفعل، ومفعول في المعنى من حيث إنّ الله أماته، جاز أيضاً أن يسمّى زيدٌ في قولك: ضُرِب زيدٌ فاعلاً، وإن كان قد وقع عليه الفعل في المعنى، وذاك لما ذكرنا من أنّ الاعتبار بأن يكون الفعل مسنداً إليه مقدماً عليه"[2].

ويقول ابن يعيش: "ولا حاجة إلى الاحتراز من ذلك ؛ لأنَّ الفعل إذا أسند إلى المفعول نحو: ضرب زيد وأكرم بكر صار ارتفاعه من جهة ارتفاع الفاعل؛ إذ ليس من شرط الفاعل أن يكون موجداً للفعل أو مؤثراً فيه"[3].

وما ذهب إليه الجرجاني والزمخشري يحتاج إلى مناقشة من حيث إنّ الفاعل باب نحوي يجب أن يكون الاسم الممثل له مرفوعاً، سواء أأحدث الفعل أم لم يحدثه.

وقد أشار الدكتور خليل عمايره إلى هذا، يقول: "فيأخذ الممثل الصرفي من الباب النحوي الذي يمثله الحركة التي تعبر عن الحالة التي هو فيها، وهنا ينتهي دور المستوى التركيبي؛ ليبدأ دور المستوى الدلالي، فيتحدد معنى الممثل الصرفي في إطار علاقة الباب النحوي ببؤرة الجملة، ونضرب هنا مثلين لتوضيح ما نرمي إليه:

---

١ شرح المفصّل ١: ٧٤.

٢ المقتصد ١: ٣٤٦.

٣ شرح المفصّل ١: ٧٤.



فتأخذ كلمة الرجل في الجملة الأولى علامة حال الرفع، الضمة؛ لأنّ البـــاب النحوي الذي جاءت تمثله هو نائب الفاعل، ونائب الفاعل مـــن المرفوعـــات فـــي الاستقراء والتقعيد، والممثل الصرفي هنا مفرد، فالحركة الضمة، وكذا الحـــال فـــي الجملة الثانية، إلا أنَّ الممثل الصرفي جاء يمثـــل بـــاب الفـــاعل، والفـــاعل مـــن المرفوعات، فللمثل الضمة؛ لأنّه مفرد، وهذا غاية ما يطلب من المستوى الـــتركيبي فيما يسمى بخط سلامة المبنى"[1].

هذا بالإضافة إلى أنّ ما قالوه يؤدي إلى الخلط بين مصطلحين مستقلين، لكلٍّ منهما مفهومه، فالفاعل اسم جاء بعد فعل مبني للمعلوم، أخذ حركة الرفع بناء علـــى ما يقتضيه هذا الباب النحوي من حركة، سواء أحدث الفعل أم لم يحـــدث، وكذلـــك الأمر بالنسبة لنائب الفاعل، حيث حذف الفاعل وتغيرت صورة الفعل، فحلّ النـــائب محلّ الفاعل، وأخذ حركته، وعلم من صيغة الفعل أنّه مفعول في المعنـــــى، يقـــول الأنباري: "فإن قيل: كيف يقام المفعول مقام الفاعل، وهو ضده في المعنى؟ قيل: هذا غير غريب في الاستعمال ، فإنَّه إذا جاز أن يقال: مات زيدٌ، وسمي زيد فاعلاً، ولم يحدث بنفسه الموت، وهو مفعول في المعنى، جاز أن يقام المفعول هاهنـــا مقـــام الفاعل، وإن كان مفعولاً في المعنى"[2].

والذي يراه الباحث أنّ ما ذهب إليه الجمهور هو الصحيح؛ إذ إنّ نائب الفاعل اسم غيرت صورة الفعل له، وحلّ محلّ الفاعل، فوجب رفعه؛ لقيامه مقام الفـــاعل،

---

[1] العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه: تأليف الدكتور خليل عمايره، جامعة اليرموك، نشر دار الفكر الإسلامي عمّان، ٩٨.

[2] أسرار العربية: أبو البركات الأنباري، ت: محمد بهجة البيطار، مطبعة الـــترقي بدمشـــق ١٣٧٧هـ ، ٨٨.

يقول الأنباري: "فإن قيل: فلم كان ما لم يسم فاعله مرفوعاً؟ قيل: لأنّهم لمّا حذفـــوا الفاعل، أقاموا المفعول مقامه"[١].

---

[١] أسرار العربية ٨٩.

الخاتمة

الحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لو لا أنْ هدانا الله، وصلى الله على نور الهدى ويقين الحق محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد، فإنّه بعد أن تمَّ هذا البحث، وهيأ الله لصاحبه أن يعيش مع الكتب الرئيسة في التراث العربي، وبخاصة في المكتبة النحوية اللغوية، بغية إخراج هذا العمل على وجه يرتضيه صاحبه ، ويسمح له بالقول إنّه قد أسهم، ولو بقليل، في ردّ شيء من الجميل لمكتبة التراث النحوي، فإنْ يكن قد وفّق فذاك فضل الله، وإن كانت منه كبوةٌ فهذا عجز الإنسان، وبخاصة الطالب الباحث الذي يحتاج إلى التوجيه للبناء.

وقد وقف الباحث على نتائج يرى إثباتها في هذه الخاتمة:

أولاً: إنّ ممّا يدل على عبقرية الخليل بن أحمد الفذة، وموهبته النادرة تلك القدرة الفائقة التي مكنته من أن يبتكر نظرية العامل والمعمول، التي استطاع بها أن يفسر ويسوغ وجود الحركات الإعرابية على أواخر الكلمات بطريقةٍ لم تكن معروفة عند العرب، أو ربّما عند غيرهم من الأمم في مختلف مراحل التاريخ المعروف.

وعلى الرغم ممّا وجه لهذه النظرية من انتقادات واعتراضات، كان من أشهرها ما جاء عند ابن مضاء القرطبي في كتابه "الرد على النحاة" ، إلا أنَّها وقفت، وما تزال، شامخة صامدة في وجه هذه الدعوات المتتابعة إلى يومنا هذا، إذ إنّ الناظر فيها يجد أنَّها نظرية متكاملة، قوية البناء، شديدة التلاحم، يصعب نقضها، ولهذا لم يستطع كل من حاول انتقادها أنْ يأتي ببديل يعوض أبناء العربية عنها.

لكن يؤخذ على توجيه بعض العلماء في توجيه هذه النظرية عدم قدرتهم في بعض الأحيان على تفسير الحركة الإعرابية أو تسويغها، كأن يكون العامل ضعيفاً لا يستطيع أن يعمل، كما في باب المفعول به والمستثنى، أم كان متعسر التقدير، كما في باب المبتدأ والخبر ورافع المضارع، أم كان غير مختص بالأسماء والأفعال... الخ.

فإذا ما ظهرت مشكلة كهذه ظهر الخلاف بين النحويين، وتعددت الآراء التي تحاول إيجاد مفسر أو مؤثر أحدث الحركة، وهذا ما جعل النحويين يختلفون فيما

بينهم اختلافاً واسعاً في كثير من مسائل النحو الفرعية، فابتعدوا في بعض الأحيان عن مهمتهم الأساسية الهامة التي تتمثل في وصف اللغة للمتعلمين، كما كان ينطق بها العرب الفصحاء في عصر سليقتهم اللغوية.

وإليك مثالاً يبين ما نذهب إليه:

اختلف النحويون في ناصب المفعول معه في نحو: استوى الماءُ والخشبةَ، لعدم وجود عامل ظاهر يمكن نسبة العمل إليه، فالفعل لازم، والفعل اللازم لا يعمل النصب في الأسماء على المفعولية، والواو حرف غير مختص، والحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً؛ ولهذا اختلف النحويون ، وتعددت آراؤهم في عامل النصب في هذا الاسم، لعدم وجود عامل ظاهر يمكن نسبة العمل إليه، يقول الأنباري مصوّراً هذا الخلاف: "ذهب الكوفيون إلى أنّ المفعول معه منصوب على الخلاف، وذلك نحو قولهم: استوى الماءُ والخشبةَ، وجاء البردُ والطيالسةَ. وذهب البصريون إلى أنَّه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو، وذهب أبو إسحاق الزجاج من البصريين إلى أنَّه منصوب بتقدير عامل، والتقدير: ولابس الخشبة، وما أشبه ذلك؛ لأنَّ الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو، وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنّ ما بعد الواو ينتصب بانتصاب "مع" في نحو: "جئت معه" "[١]

ثانياً: كان من نتائج الخلاف النحوي عند نحاة العربية أن التفت كثير منهم إلى إبداع كثير من الكتب النحوية التي تختلف في طريقة تأليفها وتصنيفها وعرضها، فامتلأت المكتبة النحوية العربية بالمصنفات والمؤلفات والشروح ، وقد عاد ذلك على العربية بالنفع، إذ إن هذه المؤلفات قد استطاعت أن تسد ثغرة في الدراسة النحوية بما أضافته من آراء ونظرات ثاقبة عادت على العربية بالنفع، يقول ابن خلدون في كثرة التآليف النحوية: "وبالجملة فالتآليف في هذا الفن أكثر من أن تحصى أو يحاط بها، وطرق التعليم فيها مختلفة، فطريقة المتقدمين مغايرة لطريقة المتأخرين. والكوفيون والبصريون والبغداديون والأندلسيون مختلفة طرقهم"[٢].

---

١ الإنصاف ١: ٢٤٨ م٣٠.

٢ مقدمة ابن خلدون ٦٠٥.

أمّا ما يقوله بعض الدارسين من أنّ لكثرة التآليف والتصانيف النحوية جانباً سلبيا تمثل في إثقال كاهل المكتبة النحوية بالتآليف التي يخلو كثير منها من جديد، فأمر غير مسلم، إذ لا تخلوا هذه الكتب من الفائدة والنفع، إذ إنّها قد صورت لنا آراء أصحابها، وألقت الضوء على المراحل التي مرّ بها النحو العربي في مراحل تطوره المختلفة، وهي مع ذلك لا تخلو من آراء ونظرات ثاقبة أسهمت في تطور الدرس النحوي على مرّ العصور.

ثالثاً : كان من نتائج الخلاف النحوي عند نحاتنا القدماء أن ظهرت لهم آراء جيدة ونظرات ثاقبة امتلأت بها كتبهم ومؤلفاتهم. وقد كان لهذه الآراء والنظرات أثر كبير وهام في تطور الدرس النحوي في العصر الحديث، وقد تمثل هذا التطور في استفادة علماء اللغة المعاصرين في دراستهم العربية بما قاله نحاتنا القدماء، إذ استوعبوا ما قاله المتقدمون، وطوروه بما يتوافق وطبيعة اللغة في هذا العصر، فاسهموا بجهد لا يستهان به، تمثل في آراء ونظرات أصيلة استطاعت أن تفسر لنا كثيراً من مشكلات الدرس العربي ، ولعلّ من أهم هذه الإسهامات التي أسهم بها علماء اللغة المعاصرون ما قدمه الدكتور تمّام حسان والدكتور خليل عمايره، فقد قدم الدكتور حسان في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها بناء جديداً للدرس النحوي اعتمد فيه على المنهج الوصفي في ضوء نظرية السياق والقرائن. أمّا الدكتور خليل عمايره فقد قدم في كتابه في نحو اللغة وتراكيبها نظرية جديدة استطاعت أن تفسر الكلام العربي على ضوء المبنى والمعنى وجعل لها تطبيقاً في سلسلة من الكتب والمقالات العلمية، أبرز هذه الكتب كتابه الموسوم بـ "المعنى في ظاهرة تعدد وجوه الإعراب، نماذج من الفاتحة والبقرة وآل عمران".

رابعاً: على الرغم ممّا وجهه بعض الدارسين إلى نحاة العربية المتأخرين ، وبخاصة نحاة القرن الخامس وما تلاه، من انتقادات تتمثل في تسليمهم بما يقوله النحويون المتقدمون، دون مناقشة وإبداء الرأي، إلا أنّنا نجد أنّ كثيراً من النحويين المتأخرين قد أسهموا في تطور النحو العربي ورقيه، إذْ استطاعوا أن يتميزوا ويبدعوا ويضيفوا الجديد للعربية ودارسيها، تمثل ذلك في مناقشاتهم وحوارهم نحاتنا القدماء، ثم في آرائهم التي تفردوا بها، وتكونت بها شخصياتهم الواضحة في النحو العربي، فكانوا علامات مضيئة في تاريخ نحونا العربي، لا يستغنى عن كتبهم وآرائهم أيّ دارس للعربية ونحوها، أذكر منهم على سبيل التمثيل لا

الحصر، ابن يعيش وابن مالك والرضي الاستراباذي وابن هشام وأبا حيـــان، فقــد كانت لهم شخصياتهم الواضحة في تناول قضايا النحو ومسائله.

ومن يرجع إلى شرح التسهيل وشرح الرضي ومغنـــي اللبيــب وارتشــاف الضرب يرى شخصية أصحاب هذه الكتب واضحة، سواء فيما كـــانوا يختارونــه ويرجحونه من مذاهب النحاة، أم فيما يأتون به من آراء جديـــدة أســـهمت إســـهاماً واضحاً في تقدم الدرس النحوي.

خامساً:كانت قبائل العرب متباعدة متناثرة في شتى أنحاء الجزيرة العربية في نجــد والحجاز وتهامة، وقد كان من الطبيعي أن تختلف طريقة الأداء من قبيلة لأخـــرى، وقد أدرك اللغويون المتقدمون هذه الاختلافات اللهجية بين القبائل العربية، وهي التي كانوا يسمونها اللغات، يقول أبو عمرو بن العلاء: "أعمل على الأكثر، وأســمي مــا خالفني لغات"[1].

لكنَّ اللغويين والنحويين في القرنين الثاني والثالث لم ينصّوا على قبائل بعينها تؤخذ اللغة العربية عنها دون غيرها من القبائل، وإنّما جاء التحديــــد مـــن علمـــاء متأخرين، حددوا هذه القبائل التي يحتج بلغتها، بعد أن نشأ علم النحـــو، وأرســيت أصوله، ووضعت قواعده، ولم يتفق هؤلاء العلماء على عـــدد هـــذه القبـــائل، بــل اختلفـــوا في ذلك اختلافاً واسعاً، فما يعده بعضهم من القبـــائل الفصيحـــة المحتـــج بلغتهـــا قد يراه آخر من القبائل غير المحتج بلغتها لمخالطتها العجم، وإليـــك هـــذه النصوص حسب الترتيب الزمني، يقول الفارابي: "وكان الذي تولى ذلك مـــن بيـــن أمصارهم أهل الكوفة والبصرة، من أرض العراق، فتعلموا لغتهم والفصيح منهــــا، من سكان البراري منهم دون أهل الحضر، ثم من سكان البراري من كان في أوسط بلادهم، ومن أشدهم توحشاً وجفاء، وأبعدهم إذعاناً وانقياداً، وهم: قيس وتميم وأســـد وطييء، ثم هذيل؛ فإنّ هؤلاء هم معظم من نقل عنه لسان العرب، والبـــاقون فلــم يؤخذ عنهم شيء؛ لأنَّهم كانوا في أطراف بلادهم، مخالطين لغـــيرهم مـــن الأمـــم،

---

[1] طبقات النحويين واللغويين ٣٩.

مطبوعين على سرعة انقياد ألسنتهم لألفاظ سائر الأمم المطيفة بهم ، من الحبشة والهند والفرس والسريانيين، وأهل الشام، وأهل مصر"[1].

ويقول ابن خلدون: "ولهذا كانت لغة قريش أفصح اللغات العربية وأصرحها؛ لبعدهم عن بلاد العجم من جميع جهاتهم، ثم من اكتنفهم من ثقيف وهذيل وخزاعة وبني كنانة وغطفان وبني أسد وبني تميم"[2].

ويقول السيوطي: "وأمّا كلام العرب فيحتج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم، قال أبو نصر الفارابي في أوّل كتابه المسمّى بـ "الألفاظ والحروف" : كانت قريش أجود العرب انتقاداً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق وأحسنها مسموعاً، وأبينها إبانةً عمّا في النفس، والذين عنهم نقلت اللغة العربية، وبهم اقتدى، وعنهم أخذ اللسان العربي من قبائل العرب، هم قيس، وتميم، وأسد، فإنّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليه اتكل في الغريب، وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم"[3].

يتضح لنا من قراءة هذه النصوص ما يلي:

أولاً: إنّ أبا نصر الفارابي، المعلم الثاني، هو أول من قام بتحديد هذه القبائل.

ثانياً: يبدو أنّ السيوطي لم ينقل نص الفارابي كما هو في كتاب الحروف، فيبدو للباحث أنّه نقله اعتماداً على محفوظه، فجاء النص مختلفاً عمّا هو عليه في الكتاب الأصل. ممّا ترتب عليه اختلاف كبير في الحكم، وأدى إلى اضطراب عند الباحثين الذين جاؤا بعده.

ثالثاً: إنّ هناك اختلافاً واسعاً بين النصوص التي أمامنا، فقد ذكر الفارابي خمساً من قبائل العرب، هي قيس وتميم وأسد وطيئ وهذيل، بينما زاد السيوطي

---

[1] كتاب الألفاظ والحروف: أبو نصر الفارابي، ت: محسن مهدي، بيروت ١٩٦٩م، ص ١٤٧.

[2] مقدمة ابن خلدون ٦١٤.

[3] الاقتراح ١٦٢.

بعض كنانة، أمّا ابن خلدون فقد ذكر أنّ ثقيفا وخزاعة وغطفان من القبائل المحتج بها، وهذا مخالف لما يقوله الفارابي والسيوطي، إذ لم يعدّا هذه القبائل من القبائل الفصيحة المحتج بلغتها، بل إنّ السيوطي ذكر أن قبيلة ثقيف من القبائل غير الفصيحة لمخالطتها تجار الأمم، يقول السيوطي: "وبالجملة فإنّه لم يؤخذ عن حضري قطّ، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلدهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم.

فإنّه لم يؤخذ لا من لخم ولا من جذام، فإنّهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط، ...، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة، ولا من ثقيف وسكان الطائف؛ لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز؛ لأنّ الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدءوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم، وفسدت ألسنتهم"[1].

والذي يبدو أنّ اللغويين الذين جمعوا اللغة في القرن الأول والثاني لم يلتزموا بهذا التصنيف الذي ادّعاه الفارابي وابن خلدون، وإنّما جمعوا اللغة من كثير من قبائل العرب المتباعدة في نجد والحجاز وتهامة، دون العناية بنسبة كثيرٍ من المسموع إلى قائله.

وعندما جاء النحويون ليقيموا القواعد على هذا المسموع أرادوا أن تكون لهذه القواعد صفة الاطراد، فقاسوا على الكثير الشائع من كلام العرب، واطرحوا ما عداه، ووصفوه بالشذوذ، دون الالتفات إلى أنّ الكلام الخارج عن أقيستهم وقواعدهم هو كلام العرب الفصحاء الذين يحتج بلغتهم.

ولمّا كان النحويون جميعاً يصدرون في دراسة اللغة عن نظرية واحدة هي نظرية العامل والمعمول، فإنّهم قد اهتموا بهذه النظرية اهتماماً كبيراً، فدرسوا اللغة في إطارها، دون الالتفات إلى أنّ اللغة ظاهرة اجتماعية، تختلف طرق الأداء فيها من قبيلة لأخرى، ونتيجة لهذا توسعت دائرة الخلاف بين النحويين، فربَّما يرى بعض العلماء أنّ بعضاً ممّا منعه النحاة، ووصفوه بالشذوذ أو الخطأ جائز الورود

[1] الاقتراح ١٦٣.

في العربية، اعتماداً على ما سمعوه من لهجات القبائل العربية الفصيحة، أو استناداً إلى قراءة سبعية متواترة. ولعلّ مسوغ ذلك أنهم كانوا يضعون قواعدهم لغرض تعليمي، يستطيع متعلموها حذو كلام العرب في حركات الكلمات في الجمل.

وقد اتضح لنا من دراسة مسائل الخلاف في كتاب المقتصد أنَّ كثيراً من الاختلافات النحوية بين علماء النحو مردّها إلى اختلافات لهجات قبائل العرب في كثير من النواحي، سواء أكان الاختلاف في الحركة الإعرابية أم في غيرها، وإليك بعض الأمثلة على ذلك:

أولاً: اختلفوا في حاشا بين الفعلية والحرفية، فعدوها حرفاً إذا كان ما بعدها مجروراً، وفعلاً إذا كان ما بعدها منصوباً، مع أنَّها لا تحمل أي خاصية من خصائص الأفعال.

ثانياً: ذهب يونس إلى جواز دخول نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النسوة، نحو: أتفعلانْ واتفعلنانْ، اعتماداً على قراءة ابن عامر: "ولا تتبعانْ" بينما منع سيبويه ذلك اعتماداً على الشائع الغالب في كلام العرب، يقول سيبويه: "وأمّا يونس وناسٌ من النحويين فيقولون: اضربانْ، واضربنانْ زيداً، فهذا لم تقله العرب، وليس له نظير في كلامها"[1].

سادساً: منذ أن اكتمل صرح النحو العربي على يد الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه والنحاة على اختلاف مذاهبهم يعملون على تطبيق منهجه أو نظريته. وقد كان من الطبيعي أنْ يختلف النحاة في تطبيق هذه النظرية على كلام العرب، فاختلفوا في كثير من المسائل الفرعية اختلافاً واسعاً، ولكنَّ هذا النوع من الاختلاف لم يكن يرجع إلى جواز ورود التركيب في العربية أو عدم جوازه ولا إلى وجود الحركة ذاتها على أواخر الكلمات، وإنّما يرجع إلى اختلاف تفسير حركات الكلمات وتسويغها وتوجيه إعرابها، فقول العرب: قائمٌ زيدٌ، جائز الورود عند البصريين والكوفيين، لكنَّه جائز عند البصريين على أنَّ "قائم" خبر مقدم ، و "زيد" مبتدأ مؤخر، وجائز عند الكوفيين على أنَّ "قائم" مبتدأ، وزيد فاعل سدّ مسدّ الخبر. وكذلك الأمر في الاسم المنصوب في باب كان، فهو خبر عند البصريين، حال عند الكوفيين.

---

[1] الكتاب ٣: ٥٢٧.

فالخلاف إذاً في أيّ العوامل عمل فترك هذا الأثر أو ذاك، مع أنّ الخلاف في المعنى بين كثير من التوجيهات كبيرٌ جداً.

سابعاً: لقد بذل نحاة اللغة العربية الأوائل في سبيل خدمة لغة القرآن الكريم جهوداً عظيمةً كانت مثار إعجاب الدارسين جميعاً، وذلك بما وضعوه من قواعد وقوانين تعين المتعلمين في شتى الحقب والعصور على تعلم العربية وإتقانها، كما كان ينطق بها أصحابها في عصر السليقة اللغوية.

ولكنَّ النحويين العرب حصروا اهتمامهم في الحركة الإعرابية، فاهتموا بها اهتماماً منقطع النظير، وكأنّ الحركة الإعرابية هي المفتاح الوحيد لفهم المراد، مع أنَّها ليست هي العنصر الوحيد الذي يساعد على فهم المراد، فهناك التقديم والتأخير والحذف والزيادة وغيرها من العناصر التي تبين عن المراد بالتركيب وتكشفه. يقول ابن خلدون: "وأمّا في اللسان العربي فإنّما يُدلّ عليها بأحوال وكيفيات في تراكيب الألفاظ وتأليفها من تقديم أو تأخير أو حذفٍ أو حركة إعراب"[1].

وكان من نتائج ذلك أن أغفل النحاة كثيراً من الجوانب التي تستحق الدراسة، ومنها جانب المعنى الذين لم يكونوا يهتمون به كثيراً.

وقد بيّن الباحث في ثنايا هذا البحث أنّ الحركة الإعرابية تنقسم إلى قسمين، قسم يؤدي دوراً في المعنى، بحيث لا يفهم المراد من التركيب إلا بالحركة الإعرابية، وقسم آخر لا يؤدي أيّ دورٍ في المعنى، إذ إنّ المعنى يفهم بدونها مع أنَّ الحركة الإعرابية يجب أن يلتزم بها في التركيب الجملي في اللغة العربيية ولا يجوز الخروج عليها. سواء أدت دوراً دلالياً أم لم تؤدِّ.

ثامناً: ممّا لا شك فيه أنَّ النحو العربي قد كان يتأثر في مراحل تطوره المختلفة بالجو الفكري السائد في كل عصر ، وكانت دراسات المناطقة اليونانيين من أكثر الدراسات تأثيراً في النحو العربي، فقد تأثر نحويو القرن الرابع بخاصة بفكر أرسطو المفكر اليوناني المشهور، وكان من أبرز من ظهر عندهم التأثر من النحويين ابن السراج والزجاجي والرماني، يقول الأنباري عن الرماني: "وكان يمزج

[1] مقدمة ابن خلدون ٦١٥.

كلامه بالمنطق، حتى قال أبو علي الفارسي: "إن كان النحو ما يقوله أبو الحسن الرماني فليس معنا شيء منه، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء" "[1].

وقد برزت آثار هذا التأثر بفكر أرسطو في الحدود والتعريفات والعلل التي لم تكن معروفة من قبل عند غيرهم من النحويين، وقد ظهر هذا الأمر بوضوح في ما صنفه ابن السراج والزجاجي من كتب، فقد سارت على منهج خاص في الترتيب والتنظيم والتعليل.

لكنّ تأثيرهم في من بعدهم من النحاة كان أوسع مدى، فقد ظهر بوضوح تأثر نحاة القرن الخامس والسادس وما تلاهما بمعطيات علم المنطق والفلسفة، إذ أصبح علم النحو في كثير من المسائل مادة جافةً يدور فيها الحوار بين العلماء في منطقة عقلية مع أنّ مادته ما قاله العربي في عصر السليقة اللغوية، يبرز ذلك بوضوح في الخلافات المتعلقة بالعامل والمعمول، وفي مسألة الاشتقاق والتنازع والاشتغال وغيرها، وقد عبّر ابن خلدون عن ذلك بقوله: "فأصبحت صناعة العربية كأنّها من جملة قوانين المنطق العقلية أو الجدل وبعدت عن مناحي اللسان وملكته، وما ذلك إلا لعدولهم عن البحث في شواهد اللسان وتراكيبه وتمييز أساليبه"[2].

تاسعاً: إنَّ العلماء المتأخرين كثيراً ما يختلفون في رأي سيبويه في المسائل النحوية، فيزعم كل واحد منهما أنَّ ما قاله أو اختاره هو رأي سيبويه أو ظاهر قوله، وذلك يعود، فيما نرى، إلى أنَّ بعضاً من عبارات سيبويه تحتمل أكثر من توجيه.

عاشراً: وجد الباحث من تتبعه ودراسته كثيراً من المسائل الخلافية أنَّ النحاة المتأخرين قد ينسبون رأياً لأحدٍ من النحويين المتقدمين، لكن بالرجوع إلى مؤلفاته يتبين أنَّه لم يقل بهذا الرأي، أو أنّ ما يراه خلاف ما نقل عنه، وقد نبهت لذلك في ثنايا دراستي المسائل، وسنكتفي بمثال واحد لهذا الأمر. نسب ابن يعيش والرضي الاستراباذي إلى أبي العباس المبرد القول بجواز التعجب من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف، سواء كان على أفعل، أم كان رباعياً، نحو: دحرج، وبالرجوع إلى

---

[1] نزهة الألباء في طبقات الأدباء ص٣١٩.

[2] مقدمة ابن خلدون ص٦٢١.

كتابه المقتضب وجدنا خلاف ما نسب إليه، بل إنّه يصرح بأنّ فعل التعجب لا يصاغ إلا من الفعل الثلاثي[1].

الحادي عشر : يكاد يكون ابن مالك من أكثر النحويين إنصافاً لمذهب الكوفيين، فقد كانت نزعته في كتابه "شرح التسهيل" هي المزج بين المذهبين البصري والكوفي، واختيار الراجح منها دون تحيز أو تعصب، مما جعله ينصف الكوفيين أكثر من الأنباري صاحب كتاب الإنصاف الذي ادعى الإنصاف، ولم يلتزمه، ونتيجة لهذا فقد كان لابن مالك شخصية مستقلة جعلته من النحاة البارزين في الدرس النحوي العربي.

الثاني عشر: اتضح للباحث من تتبعه كتب التراث النحوي، وبخاصة كتب الخلاف النحوي أنَّ كثيراً من المسائل الخلافية التي شغل بها النحاة أنفسهم، فاختلفوا فيها اختلافاً واسعاً، لا يترتب عليها حكم يفيد المتكلم ودارس العربية شيئاً، بل إنَّها ممّا يثقل كاهله ، وبخاصة تلك المسائل العقلية البحتة التي تخرج بالدارس عن حدود الدرس اللغوي، مثل مسألة أصل الاشتقاق وقضية التنازع التي تبرز فيهما معطيات علم الفلسفة والمنطق بوضوح ، ولعلّ هذا ممّا دفع ابن مضاء القرطبي إلى المناداة بإلغاء كلّ ما لا يفيد نطقاً، يقول: "وممّا يجب أن يسقط من النحو الاختلاف فيما لا يفيد نطقاً، كاختلافهم في علة رفع الفاعل، ونصب المفعول ، وسائر ما اختلفوا فيه من العلل الثواني وغيرها، ممّا لا يفيد نطقاً، كاختلافهم في رافع المبتدأ، وناصب المفعول، فنصبه بعضهم بالفعل، وبعضهم بالفاعل، وبعضهم بالفعل والفاعل معاً، وعلى الجملة كل اختلاف فيما لا يفيد نطقاً"[2].

الثالث عشر: إنّ نحونا العربي لا يزال في حاجة ماسة إلى مزيد من الدراسة المتأنية المتعمقة، فنحاتنا السابقون قد درسوا النحو، فأشبعوه درساً بما كان لديهم من طرق وأساليب، ولكنَّ هذا لا يمنع من محاولة النظر فيه من جديد، مع الأخذ بمعطيات العصر وتقدم العلوم.

---

١ انظر: المقتضب ٤: ١٧٨.

٢ الرد على النحاة ١٤١.

أمّا قول بعض الدارسين إنّ النحو العربي قد نضج حتى احترق فقـــول فيـــه مجانبة كبيرة للصواب، إذ لا يزال كثير من قضاياه ومسائله بحاجـــة إلـــى دراســـة وصفية متمعنة تستفيد من معطيات علم اللغة الحديث، وتولي المعنـــى كثـــيراً مـــن اهتمامها.

الفهارس الفنية

فهرس الآيات

سورة الفاتحة

رقم الآية	رقم الصفحة	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة القمر			
١٢	٣١٩		
سورة الرحمن			
٢٤	١٣٣		
سورة الواقعة			
١	٢٨٢، ٢٨٣	٢٧	٩٧
٢	٢٨٢	٨٣	٢٧٢
٣	٢٨٢	٩٥	٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦٢، ٣٦٤
٤	٢٨٢، ٢٨٣		
سورة الجمعة			
٨	١٩٥، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤	٩	٣٣٠
سورة المنافقون			
٨	٢٩٤	١٠	٥٤٩
سورة التحريم			
٤	٦٢٠		
سورة الملك			
٢٠	٢١٨، ٢١٩		
سورة المعارج			
١٦	٥٣٥		
سورة نوح			
٤	٣٢١	١٧	٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨١، ٥٨٢
سورة المزمل			
٨	٥٧٧، ٥٧٨، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢		
سورة القيامة			
٢٦	٢٧١		

رقم الآية	رقم الصفحة	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة الانشقاق			
١	٥٤٥، ٥٦٤		
سورة البروج			
١٠	١٩٥، ١٩٨، ٢٠١، ٢٠٣		
سورة الطارق			
٤	٢٠٨، ٢١٢		
سورة الشرح			
١	٥٢٩		
سورة القدر			
٥	١٤٧، ٤٠٩، ٦٣٦		
سورة البينة			
١	٤٦٩		
سورة الزلزلة			
١	٤٠١		
سورة التكاثر			
١	٢٦١		
سورة الكافرون			
٦	٦٦١		

فهرس الحديث والأثر

أ

ب

ث

ف

الأمثال

فهرس الأشعار

باب الهمزة

تابع الباء المضمومة

باب التاء

باب الجيم

باب الحاء

باب الدال

تابع الدال المكسورة

باب الراء

الراء المفتوحة

الراء المضمومة

تابع الراء المضمومة

الراء المسكورة

باب الصاد

باب العين

باب الفاء

باب القاف

القاف المفتوحة

القاف المضمومة

القاف المكسورة

باب الكاف

باب اللام

تابع اللام المضمومة

اللام المكسورة

باب الميم

الميم الساكنة

الميم المفتوحة

الميم المضمومة

تابع الميم المضمومة

الميم المكسورة

باب النون

النون الساكنة

النون المفتوحة

النون المضمومة

النون المكسورة

تابع النون المكسورة

باب الهاء

الهاء المفتوحة

باب الواو

الواو المكسورة

باب الياء

الياء المفتوحة

الياء المكسورة

باب الألف اللينة

فهرس الأراجيز

أ

ب

ت

ج

د

تابع (د)

ر

ز

ل

م

ن

تابع (ن)

الألف اللينة

المصادر والمراجع

- إحياء النحو: إبراهيم مصطفى، القاهرة ١٩٥٩م.
- آراء في الضمير العائد ولغة أكلوني البراغيث: الدكتور خليل عمايره، دار البشير، الأردن، عمّان، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي، ت: الدكتور مصطفى أحمد النّماس، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
- الأزهية في علم الحروف: الهروي، ت: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤١٣هـ.
- أسباب نزول القرآن: الواحدي، ت: كمال بسيوني زغلول، دارالكتب العلمية، بيروت، بدون.
- أسرار العربية : أبو البركات الأنباري، ت: محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي بدمشق ١٣٧٧هـ.
- أسلوب النفي والاستفهام في العربية: خليل عمايره، جامعة اليرموك، بدون.
- الأشباه والنظائر: السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
- أشعار الهذليين، ت: عبد الستار فراج، مطبعة المدني، القاهرة ١٩٦٥م.
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي : البطليوسي، ت: الدكتور حمزة عبد الله النشرتي، دار المريخ، الرياض، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.
- الأصول في النحو: ابن السراج، ت: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ.
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: الشيخ محمد الشنقيطي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ
- أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة : الدكتور نايف خرما، عالم المعرفة، الكويت ١٩٧٨م.

- إعراب القرآن: النحّاس، ت: الدكتور زهير زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.
- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو: أبو البركات الأنباري، ت: الأستاذ سعيد الأفغاني، دار الفكر، بدون.
- الاقتراح في أصول النحو وجدله: السيوطي، ت: الدكتور محمد فجّال، مطبعة الثغر، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
- الألفاظ والحروف: أبو نصر الفارابي، ت: محسن مهدي، بيروت ١٩٦٩م.
- ألفية ابن مالك: ابن مالك، إعداد وإخراج: دار ابن خزيمة للنشر والوزيع، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.
- أمالي ابن الشجري : هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة العلوي، ت: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- أمثال العرب : المفضل الضبي، ت: الدكتور إحسان عبّاس، دار الرائد العربي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات الأنباري، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بدون.
- الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسي، ت: الدكتور كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ.
- الإيضاح في علل النحو: الزجاجي، ت: الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، الطبعة الخامسة ١٤٠٦هـ.
- البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، ت: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.
- البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١١هـ.
- البحر المحيط في أصول الفقه: الزركشي، ت: عبد القادر العاني وعمر الأشقر، بدون.

- البسيط في شرح جمل الزجاجي: ابن أبي الربيع، ت: الدكتور عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
- البيان في غريب إعراب القرآن: أبو البركات الأنباري، ت: طه عبد الحميد، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ.
- التبصرة والتذكرة: الصيمري، ت: الدكتور فتحي أحمد مصطفى علي الدين، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ.
- التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء العكبري، ت: علي محمد البجاوي، بدون.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: أبو البقاء العكبري، ت: الدكتور عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- تذكرة النحاة: أبو حيان الأندلسي، ت: الدكتور عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.
- التصريح على التوضيح: خالد الأزهري، دار إحياء الكتب العربية، طبعة مصطفى البابي الحلبي.
- التطور النحوي للغة العربية: براجشتراسر، إخراج: الدكتور رمضان عبد التوّاب، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض ١٤٠٢هـ.
- التعريفات: الشريف علي الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ.
- التفاحة في النحو: أبو جعفر النحّاس، ت: كوركيس عواد، مطبعة العاني، بغداد ١٣٨٥هـ.
- تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب: الفخر الرازي، دار الفكر للطباعة والنشر ١٤١٠هـ.
- تفسير القرآن العظيم: ابن كثير، مكتبة دار التراث، القاهرة، بدون.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن: الطبري، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثالثة ١٣٨٨هـ.

- الجامع لأحكام القرآن: القرطبي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
- الجمل في النحو: الزجاجي، ت: الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.
- جمهرة خطب العرب: تأليف: أحمد زكي صفوت، المكتبة العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٥٢هـ - ١٩٣٣م.
- جمهرة رسائل العرب: تأليف: أحمد زكي صفوت، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م.
- الجنى الداني في حروف المعاني: الحسن بن قاسم المرادي، ت: الدكتور فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.
- الحجة في القراءات السبع: ابن خالويه، ت: الدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة ١٤١٠هـ.
- حجة القراءات : أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، ت: الأستاذ سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد: أبو علي الفارسي، ت: بدر الدين قهوجي وزميله، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر البغدادي، ت: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ.
- الخصائص: أبو الفتح بن جني، ت: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية.
- الخلاف بين النحويين: الدكتور سيد رزق الطويل، المكتبة الفيصلية، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- درة الغواص في أوهام الخواص: الحريري، ت: عبد الله البركاتي، مكتبة الفيصلية، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

- الدرر اللوامع على همع الهوامع: أحمد بن الأمية الشنقيطي، نشر الخانجي، مطبعة الجمالية بالقاهرة.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبي، ت: محمد علي معوض وآخرون، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.
- دلائل الإعجاز: الشيخ عبد القاهر الجرجاني، ت: محمود محمد شاكر، دار المدني بجدة، الطبعة الثالثة ١٤١٣هـ.
- ديوان الأحوص الأنصاري، ت: عادل سليمان جمال، الهيئة العامة للتأليف والترجمة بالقاهرة ١٩٧٠.
- ديوان الأخطل، شرح وتقديم: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- ديوان أبي الأسود الدؤلي: ت: محمد حسين آل ياسين، مكتبة النهضة، بغداد، الطبعة الثانية ١٩٦٥م.
- ديوان الأعشى الكبير، شرح وتعليق: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
- ديوان امرئ القيس ، ضبط: مصطفى عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.
- ديوان تأبط شراً وأخباره، جمع وتحقيق وشرح: علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
- ديوان أبي تمام، ضبط وشرح: شاهين عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
- ديوان جران العود، رواية أبي سعيد السكري، ت: نوري حمودي القيسي، بدون.
- ديوان جرير، شرح وتقديم: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون.
- ديوان جميل بثينة، المكتبة الثقافية، بيروت، بدون.

- ديوان حاتم الطائي، ت: كرم البستاني، مكتبة صادر، بيروت، ١٩٥٣م.
- ديوان حسان بن ثابت، شرح: محمـــد العنـــاني، مطبعـــة الســـعادة، مصـــر ١٣٣١هـــ.
- ديوان حسان بن ثابت، شرحه وكتب هوامشه وقدم له: الأستاذ عبدأ مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـــ.
- ديوان الحطيئة بشرح أبي سعيد السكري، دار صادر، بيروت، ١٣٨٧هـــ.
- ديوان ذي الرمة، تصحيح وتنقيح: كارليل، كمبردج، لندن ١٩١٩م.
- ديوان رؤبة وملحقاته، ت: وليم بن الورد البروســـي، دار الآفـــاق الجديـــدة، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٠هـــ.
- ديوان سحيم عبد بني الحسحاس، ت: الميمني، دار الكتب ١٣٦٩هـــ.
- ديوان الشماخ بشرح أحمد بن الأمين الشنقيطي، مطبعة السعادة ١٣٢٧هـــ.
- ديوان طرفة بن العبد، المكتبة الثقافية، بيروت، بدون.
- ديوان الطرماح بن حكيم، ت: عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٤هـــ.
- ديوان طفيل الغنوي بشرح الأصمعي، ت: حسان فلاح أوغلي، دار صـــادر، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٧م.
- ديوان عدي بن زيد العبادي، ت: محمد جبار المعيبد، بغداد ١٩٦٥م.
- ديوان علقمة الفحل، ت: لطفي الصقال وزميله، دار الكتاب العربـــي، حلـــب، الطبعة الأولى ١٣٨٩هـــ.
- ديوان عمرو بن قميئة، ت: حسن كامل الصيرفي، جامعة الدول العربية، معهد المخطوطات العربية ١٣٨٥هـــ.
- ديوان عمرو بن معد يكرب، جمع وتنسيق: مطاع الطرابيشـــي، مطبوعـــات مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـــ.
- ديوان الفرزدق، ت: الدكتور عمر فاروق الطباع، دار الأرقم بن أبي الأرقـــم بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـــ.

- ديوان القطامي، ت: الدكتور إبراهيم السامرائي وأحمد المطلوب، بيروت ١٩٦٠م.
- ديوان قيس بن الخطيم الأنصاري، ت: ناصر الدين الأسد، دار صادر، بيروت ١٣٨٧هـ.
- ديوان الكميت بن زيد الأسدي، جمع وتقديم: داود سلوم، عالم الكتب، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ.
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري، ت: عمر فاروق الطباع، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
- ديوان مجنون ليلى، جمع وتحقيق: عبد الستار أحمد فراج، دار مصر للطباعة، بدون.
- ديوان ابن ميادة، جمع وتحقيق: حنا جميل حداد، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق ١٤٠٢هـ.
- ديوان النابغة الذبياني، ت: الدكتور شكري فيصل، بيروت ١٩٦٨م.
- ديوان النابغة الذبياني، ت: الدكتور مفيد قميحة، دار المطبوعات الحديثة، جدة.
- رأي في بعض أنماط التركيب الجملي في اللغة العربية (مقالة): خليل عمايره، المجلة العربية للعلوم اللسانية، العدد الثامن، المجلد الثاني ١٩٨٢م.
- رأي في بناء الجملة الاسمية (مقالة): خليل عمايره، مجلة التواصل اللساني، المجلد الثاني، العدد الأول، مارس ١٩٩٠م.
- الرد على النحاة: ابن مضاء القرطبي، ت: الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثالثة.
- رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح: ابن الطراوة، ت: الدكتور حاتم الضامن، عالم الكتب، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ.
- رصف المباني في شروح المعاني: المالقي، ت: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م.

- روح المعاني: الألوسي، ضبط وتصحيح: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.
- السبعة في القراءات: ابن مجاهد، ت: الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف الطبعة الثالثة.
- سر صناعة الإعراب: أبو الفتح بن جني، ت: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- سنن الترمذي: الترمذي، ت: إبراهيم عطوة عوض، الطبعة الثانية ١٣٩٥هـ.
- سنن الدارمي: الدارمي، طبع بعناية محمد دهمان، دار إحياء السنة النبوية، بدون تاريخ.
- سنن أبي داود: أبو داود، دار الحديث، الطبعة الأولى ١٣٩١هـ.
- سنن ابن ماجة، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، بدون.
- سنن النسائي: النسائي، دار الفكر للطباعة، الطبعة الأولى ١٣٤٨هـ.
- شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام الأنصاري، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، بدون.
- شرح أبيات سيبويه : أبو جعفر النحّاس، ت: الدكتور وهبة متولي عمر سالمة، مكتبة الشباب، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- شرح أشعار الهذليين: أبو سعيد السكري، ت: عبد الستار فرّاج، مطبعة المدني بالقاهرة ١٩٦٥م.
- شرح الأشموني: الأشموني، دار الفكر، بدون.
- شرح التسهيل: ابن مالك، ت: الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.
- شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور، ت: الدكتور صاحب أبو جناح، بدون.
- شرح ديوان أمية بن أبي الصلت، قدم له وعلق على حواشيه: سيف الدين الكاتب وأحمد عصام الكاتب، دار مكتبة الحياة، بيروت، بدون.

- شرح ديوان الحماسة: المرزوقي، ت: أحمد أمين وعبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.
- شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الأندلس للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.
- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: الرضي الاسترابادي، ت: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي، بدون.
- شرح شافية ابن الحاجب : الرضي الاسترابادي، ت: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٢هـ.
- شرح شواهد المغني: السيوطي، ت: الشيخ محمد محمود، دار مكتبة الحياة، بدون.
- شرح ابن عقيل: ابن عقيل، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، بدون.
- شرح الكافية الشافية: ابن مالك، ت: الدكتور عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ.
- شرح المفصّل: ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، بدون.
- شعر الراعي النميري وأخباره ، جمع وتقديم: ناصر الحاني، مطبوعات المجمع العلمي بدمشق ١٣٨٣هـ.
- شعر زهير بن أبي سلمى، صنعة الأعلم الشنتمري، ت: الدكتور فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٠هـ.
- شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح: ابن مالك، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب، الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ.
- صحيح البخاري: البخاري، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، استانبول، تركيا، بدون.
- صحيح مسلم بشرح النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون.

- طبقات النحويين واللغويين: الزبيدي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم دار المعارف، الطبعة الثانية.
- العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي: الدكتور خليل أحمد عمايره، دار الفكر الإسلامي، عمّان.
- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: البهاء السبكي، دار السرور، بيروت، بدون، وهو مطبوع مع مجموعة من شروح التلخيص.
- العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية للجرجاني مع شرح خالد الأزهري، تحقيق وتقديم وتعليق: البدراوي زهران، دار المعارف، الطبعة الأولى ١٩٨٣م.
- غرائب التفسير وعجائب التأويل: الكرماني ، ت: الدكتور شمران سركال يونس العجلي، دار القبلة للثقافة الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
- فتح الباري: العسقلاني، ت: الشيخ عبد العزيز بن باز، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.
- فتح القدير: الشوكاني، عالم الكتب، بدون.
- الفصول الخمسون: ابن معطي، ت: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الإيمان، بدون.
- الفعل زمانه وأبنيته: الدكتور إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ.
- الفهرست: ابن النديم، دار المعرفة، بيروت، بدون.
- في التحليل اللغوي منهج وصفي تحليلي: الدكتور خليل أحمد عمايره، مكتبة المنار، الأردن، الزرقاء، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
- في النحو العربي (مقالة): إبراهيم السامرائي، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد الثاني عشر، العدد الأول ١٤١٤هـ.
- في النحو العربي قواعد وتطبيق: الدكتور مهدي المخزومي، الطبعة الثالثة ١٩٨٥م.

- في نحو اللغة وتراكيبها: الدكتور خليل عمايره، عالم المعرفة، جـدة، الطبعـة الأولى ١٤٠٤هـ.
- أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي: محمد إبراهيم البنا، دار البيـان العربـي، جدة، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- الكافية في النحو: ابن الحاجب، ت: الدكتور طارق نجم عبد الله، مكتبـة دار الوفاء، جدة، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
- الكامل في اللغة والأدب: المبرد، ت: محمد أبو الفضل إبراهيـم، دار الفكـر العربي، بدون.
- الكتاب: سيبويه، ت: عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، الطبعـة الثالثـة ١٤٠٨هـ.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل فـي وجـوه التـأويل: الزمخشري، ضبط: مصطفى حسين أحمد، دار الريان للتراث، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع: مكي بن أبي طالب، ت: الدكتـور محيـي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ.
- اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقـاء العكـبري، ت: غـازي مختـار طليمات وعبد الإله نبهان، دار الفكر المعـاصر، بـيروت، الطبعـة الأولـى ١٤١٦هـ.
- لسان العرب: ابن منظور، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ.
- اللغة العربية معناها ومبناها: الدكتور تمام حسّان، دار الثقافة، الدار البيضاء.
- اللمع في العربية: ابن جني، ت: حامد المؤمن، عالم الكتب، الطبعـة الثانيـة ١٤٠٥هـ.
- ما ينصرف وما لا ينصرف: أبو إسحاق الزجاج، ت: الدكتورة هدى محمـود قراعة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ.
- مجاز القرآن: أبو عبيدة معمر بن المثنى، ت: الدكتور محمد فـؤاد سـزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة.

- مجالس العلماء: الزجاجي ، ت: عبد السلام محمد هارون، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض.
- مجمع الأمثال: الميداني، ت: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها : ابن جني، ت: على النجدي ناصف وزميلاه، دار سزكين للطباعة والنشر، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.
- المحرر الوجيز: ابن عطية، ت: المجلس العلمي بفاس ١٣٩٥هـ.
- المخصص: ابن سيدة، ت: لجنة إحياء التراث العربي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- مدارس اللسانيات ، التسابق والتطور: جفري سامسون، ترجمة: الدكتور محمد زياد كبّة، نشر جامعة الملك سعود.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: الدكتور مهدي المخزومي، نشر مكتبة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية ١٣٧٧هـ.
- مراتب النحويين واللغويين: أبو الطيب اللغوي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم ١٩٥٥م.
- المرتجل: ابن الخشاب، ت: علي حيدر، دمشق ١٣٩٢هـ.
- المسائل البصريات: أبو علي الفارسي، ت: الدكتور محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- المسائل البغداديات: أبو علي الفارسي، ت: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، بدون.
- المسائل الحلبيات: أبو علي الفارسي، ت: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، دار المنارة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
- المسائل العسكريات: أبو علي الفارسي، ت: محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، الطبعة الأولى.

- المسائل العضديات: أبو علي الفارسي، ت: الدكتور علي جابر المنصوري، عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- المساعد على تسهيل الفوائد: ابن عقيل، ت: الدكتور محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، مكة المكرمة.
- المستقصي في أمثال العرب : الزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ.
- مشكل إعراب القرآن : مكي بن أبي طالب، ت: الدكتور حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ.
- معاني الأخفش: أبو الحسن الأخفش ، ت: الدكتور فائز فارس، دار البشير، دار الأمل، الطبعة الثالثة ١٤٠١هـ.
- معاني الحروف: الرمّاني، ت: الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ.
- معاني القرآن: الفراء، ت: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ.
- معاني القرآن وإعرابه: الزجاج، ت: الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
- معجم الألفاظ المفهرسة لألفاظ الحديث: ونسنك، مكتبة بريل، لندن ١٩٣٦م.
- المعنى في ظاهرة تعدد وجوه الإعراب: خليل عمايره، طبعة ١٩٩١م.
- المغني في أصول الفقه: الخبازي، ت: محمد مظهر بقا، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، مكة المكرمة ١٤١٣هـ.
- المغني في التصريف: الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، بدون.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام، ت: الدكتور: مازن المبارك ومحمد علي حمة الله، دار الفكر، بيروت، الطبعة السادسة ١٩٨٥م.
- مفتاح العلوم: السكاكي، ضبط: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ.

- المفصّل في علم العربية: الزمخشري، دار الجيل، الطبعة الثانية.
- المفضليات: المفضل الضبي ، ت: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، الطبعة السابعة.
- المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني، ت: الدكتور كاظم بحر المرجان، الجمهورية العراقية، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر ١٩٨٢م.
- المقتضب: أبو العباس المبرد، ت: الدكتور محمد عبد الخالق عضيمه، جمهورية مصر العربية، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة ١٣٩٩هـ.
- المقدمة الجزولية في النحو: أبو موسى الجزولي، ت: الدكتور شعبان عبد الوهاب محمد، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
- مقدمة ابن خلدون: ابن خلدون، دار الجيل، بيروت، بدون.
- المقرب: ابن عصفور ، ت: أحمد الجواري وعبد الله الجبوري، الطبعة الأولى ١٣٩١هـ.
- الممتع في التصريف: ابن عصفور، ت: الدكتور فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
- مناهل العرفان في علوم القرآن: محمد الزرقاني، دار الفكر، بيروت، طبعة ١٤٠٨هـ.
- من أسرار العربية: إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٥م.
- المنصف: ابن جني، ت: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ.
- نتائج الفكر في النحو: أبو القاسم السهيلي، ت: الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الريان، الرياض، الطبعة الثانية.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء: أبو البركات الأنباري، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطباعة، بدون.

- النشر في القراءات العشر : ابن الجزري، ت: علي محمد الضباع، دار الكتاب العربي، بدون.
- نظرات في التراث اللغوي العربي: الدكتور عبد القادر المهيري، دار الغـــرب الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٣م.
- نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: الفخر الرازي، ت: الدكتور بكـــري شـــيخ أمين، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى ١٩٨٥م.
- النهاية في غريب الحديث: ابن الأثير ، ت: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، بدون.
- النوادر في اللغة: أبو زيد الأنصاري، ت: محمد عبد القـــادر، دار الشـــروق، الطبعة الأولى ١٩٨١م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي ، ت: الأستاذ عبـــد الســـلام محمد هارون والدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ.

فهرس الموضوعات